٤١٥
ت.أ

توضيح مقاصد ألفية ابن مالك، تأليف ابن أم قاسم،
الحسن بن قاسم ٧٤٩هـ. بخط محمد بن محمد بن عبد
الرحمن الثعالبي ١١٠٦-١١١٠هـ.

٢ج (٩٩+٩٩ق) ٣٠ س ٣٠×٥ر٢١سم

٧٠٨٩

نسخة وسط، خطها مغربي مقروء.

الأعلام ٢: ٢١١ الظاهرية (النحو): ١٠٨

١- النحو، اللغة العربية أ- المؤلف ب- الناسخ
ج- تاريخ النسخ د- شرح المرادي على ألفية
ابن مالك

هـ- شرح ابن أم قاسم على الألفية.

١/١٤٥٦
١٦/٨/١٤١١


V.19
c2



مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود "المخطوطات"

الرقم: ٧٠٨٩ ف ١٤٥٦/١

العنوان: توضيح مقاصد الألفية لابن مالك

المؤلف: ابن أم قاسم، الحسن بن قاسم - ٧٤٩هـ

تاريخ النسخ: ١١٩٠هـ

اسم الناسخ: محمد بن محمد بن عبد الرحمن الشالي

عدد الأوراق: ج٢ (٩٩ق)

ملاحظات:

الحمد لله قال بعض الفقهاء منهم كلما تعلق بي فتنة العصر وانت الدبر
بحمده وكلما تعلق بي زمنه فلا ضمان على الصبي اهـ

رب يسر واعن [illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما

الترخيم

الترخيم في اللغة ترقيق الصوت وتليينه يقال صوت رخيم اي رقيق وفي الاصطلاح حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص وهو على ثلاثة انواع ترخيم النداء وترخيم الضرورة وترخيم التصغير والمذكور في هذا الباب الاولان وسياتي الثالث في بابه

اما ترخيم النداء فهو حذف آخر المنادى تخفيفا وقد اشار اليه بقوله ش ص ترخيما احذف آخر المنادى كيا سعا فيمن دعا سعادا ش اي في قول من دعا سعادا بحذف المضاف **فان قلت** ما وجه نصبه ترخيما **قلت** اجاز فيه الشارح ان يكون مفعولا له او مصدرا في موضع الحال او ظرفا على حذف مضاف فهذه ثلاثة اوجه **ويحتمل** وجها رابعا وهو ان يكون مفعولا له او مصدرا في موضع الحال او ظرفا على حذف مضاف مطلقا وناصبه احذف لانه بلا فيه في المعنى ثم احذف في بيان ما يجوز ترخيمه فقال ص وجوزنه مطلقا في كل ما انث بالها ش المنادى من بان مؤنث بالهاء ومجرد منها فالمؤنث بالهاء يجوز فيه ترخيمه مطلقا اي بلا شرط فيرخم علما وغير علم وثلاثيا وازيد نحو ياجاري مثلا نحو هذا التذلل وجاري لا تستنكري عذيري ه تنبيه واشفاقي على بعيري ه وقد شا [illegible] اي فيه يقال [illegible] بالمكان يرخم [illegible] **فان قلت** كيف قال مطلقا ولترخيمه خمسة شروط **الاول** ان يكون معينا فلا يجوز ترخيم النكرة غير المقصودة كقول الاعمى يا امرأة خذ بيدي **والثاني** ان لا يكون مضافا فلا يجوز ترخيم نحو يا طلحة الخير واما قوله ه يا علق الخير قد طالت اقامتنا ه فنادر **والثالث** ان لا يكون مختصا بالنداء فلا يجوز ترخيم نحو فلة **والرابع** ان لا يكون مندوبا فان المندوب لا يجوز ترخيمه لحقته علامة الندبة او لم تلحقه نص عليه سيبويه **الخامس** ان لا يكون مستغاثا به فانه لا يجوز ترخيمه **قلت** قد يجاب بان معنى قوله مطلقا اي بلا شرط من الشروط التي تختص المجرد كالعلمية واما هذه الشروط فاشترط فيه النوعان الا ان اشتراط الاضافة في المجرد يوهم عدم اشتراطها في المؤنث بالهاء فيقوى السؤال وقد استغنى عن ذكر التعيين في التسهيل باشتراط البناء ولم يذكر الثالث **تنبيهات الاول** شرط المبرد في ترخيم المؤنث بالهاء العلمية فمنع ترخيم النكرة المقصودة والصحيح جوازه لما تقدم **الثاني** منع ابن عصفور ترخيم صلمعة بن قلمعة لانه كناية عن المجهول الذي لا يعرف

والاطلاق

فوقفه [illegible] العنادي
الصبر على [illegible]

والاطلاق الغالة بخلافه وليس كونه كناية عن المجهول بمانع لانه علم جنس **الثالث** اذا ناديت طلحة او نحوه ورخمت قلت يا طلح ويا طلح بالفتح والضم كما سياتي وان لم ترخم قلت يا طلحة بضم التاء وقد سمع وجه رابع وهو يا طلحة بفتح التاء قال النابغة ه كليني لهم يا اميمة ناصب ه وليل اقاسيه بطيء الكواكب ه واختلف النحويون فيه فقال قوم ليس بمرخم ثم اختلفوا فقيل هو معرب نصب على اصل المنادى ولم ينون لانه غير منصرف وقيل هو مبني على الفتح لان منهم من يبني المنادى المفرد على الفتح لانها حركة تشاكل حركة اعراب لو اعرب فهو نظير لا رجل في الدار واشتهر هذا القائل [illegible] بالفتح وذهب الاكثر الى انه مرخم بطرح التاء في طلح ثم اقحم التاء غير معتد بها وفتحها لانها واقعة موقع ما يستحق الفتح وهو ما قبل هاء التانيث وهذا ظاهر كلام سيبويه **قلت** فعلى هذا تكون فتحة بين الحاء والتاء المحذوفة المنوية وللفارسي قولان **احدهما** انها زيدت ثم فتحت اتباعا لحركة الحاء **والثاني** انما فتحت بين الحاء وفتحتها فالفتحة التي في التاء هي فتحة الحاء اتباعا لحركة التاء **وقال في شرح التسهيل** بعد ذكر مذهب سيبويه والاسهل عندي ان تكون فتحة التاء اتباعا لفتح ما قبلها **قلت** وهذا يوافق احد قولي ابي علي في ان الاتباع [illegible] كلامه في الشرح ان التاء [illegible] **الرابع** اجاز قوم منهم الفراء الحاق [illegible] الف التانيث الممدودة نيابة في الفتح واجازوا [illegible] وليس بصحيح لانه غير مسموع ومقيس على ما [illegible] فيه مقتضى الدليل **الخامس** اذا وقف على المرخم بحذف الهاء فالغالب ان تلحقه هاء ساكنة فتقول في المرخم يا طلحه واختلف في [illegible] الهاء فقيل هاء السكت وهو ظاهر كلام سيبويه وقيل هي التاء المحذوفة اعيدت لبيان الحركة واليه ذهب المصنف قال في التسهيل ولا يستغنى غالبا في الوقف على المرخم بحذف هاء عن اعادتها او تعويض الالف منها واشار بالتعويض الى قوله ه قفي قبل التفرق يا ضباعا ه ولا يك موقف منك الوداعا ه الكرا بعود المولى عنه ه وبعد عطائك المائة الرتاعا ه فجعل الالف بدل الاطلاق عوضا من الهاء ونص سيبويه وابن عصفور على ان ذلك لا يجوز الا في الضرورة [illegible] وقوله غالبا اشارة الى ان بعض العرب يقف بلا هاء ولا عوض حكى سيبويه يا حرمل في الوقف بغير هاء **وقال الشيخ ابو حيان** واطلقوا في لحاق هذه الهاء ونعوا ان كان الترخيم على لغة من لا ينتظر لم تلحق ثم قال ص والذي قد رخما بحذفها وفر بعد ش اي لا تحذف منه شيئا بعد حذف الهاء وعلم ان قوله ومع الاخر احذف الذي تلا خاص بالمجرد منها وما ذكره هو مذهب جمهور النحويين واجاز سيبويه ان يرخم ثانيا بعد حذف التاء على لغة من لم يراع المحذوف ومنه قوله ه احار بن بدر قد وليت ولاية ه فكن جرذا فيها تخون وتسرق ه **وقول الاخر** [illegible] يستحيي اذا لم يصدق ه يريد حارثة ابن بدر [illegible] قال الشيخ ابو حيان ولو نسب [illegible] الى المؤنث يجوز في ترخيمه وجهان **احدهما** حذف التاء فقط

وهو الكثير والاخر حذفهما مع ما قبلها كالحذف من منصور لكان عولا وتقدم ان الشاعر
في البيت الواحد نوى الترخيم اولا ثم نوى الترخيم ثانيا في الكلمة الواحدة حال النطق به يحتاج
الى وجه يسع من هذا النقص انتهى ثم انتقل الى المحذوف من الاسماء فقال ص والمقلل ترخيم ما
من نحو العلاء قد خلا ش اي امتنع ترخيم ما خلا من العلاء الا ما اجتمعت فيه اربعة شروط
الاول ان يكون زائدا على الثلاثة فلا يجوز ترخيم الثلاثي محرك الوسط نحو حكم ولا ساكنه نحو بكر
مطلقا مذهب الجمهور واجاز الفراء والاخفش ترخيم المحرك الوسط ونقل عن الكوفيين وفيه نظر
لانه قد نقل عن الكسائي المنع الا ان يثبت له قولان واما الساكن الوسط فقال ابن عصفور لا يجوز
ترخيمه قولا واحدا وقال في الكافية ولم يرخم نحو بكر احد وليس كما قال لان فيه خلافا حكي عن
الاخفش وبعض الكوفيين اجازة ترخيمه ونقل الخلاف فيه ابو البقاء العكبري وصاحب النهاية
وابن الخشاب وابن هشام قلت وقد فرق بعض المتاخرين بين الاسم المتمكن وعارضه فقال لو سمي
بضرب المبني للمفعول لم يرخم امتنع ترخيمه ولو سمي به بعد ان سكن لم يجز ذلك الثاني ان يكون علما
واجاز بعضهم ترخيم النكرة المقصودة نحو يا غضنف في غضنفر قياسا على قولهم اطرق كرا وياصاح
صاح الثالث ان لا يكون ذا اسناد فلا يجوز ترخيم برق نحره ونحوه وسياتي الكلام عليه
الرابع ان لا يكون ذا اضافة خلافا للكوفيين اجازتهم ترخيم المضاف اليه كقوله خذوا حظكم
يا ال عكرم واذكروا اواصرنا والرحم بالغيب يذكر وهذا عند البصريين نادر وانكر بعض حذف
المضاف اليه باسره كقوله يا عبد هل تذكرني ساعة في موكب او رائد للقنيص يريد يا عبد
عمرو وعبد عمرو علم له وتقدم ان ترخيم المنادى نادر ايضا في قوله يا علقم الخير فان قلت
اهمل المصنف من شروط ترخيم المجرد ثلاثة احدها ان لا يكون مختصا بالنداء والثاني
ان لا يكون مندوبا والثالث ان لا يكون مستغاثا قلت اما الاول فلم ينبه عليه
واما الثاني والثالث فقد تقدم ما يشير اليهما وهو نصه على الترخيم حرف النداء معهما لان علة
الترخيم معهما هي علة منع ترخيمهما واجاز ابن خروف ترخيم المستغاث اذا لم يكن فيه اللام
كقوله اعام لك ابن صعصعة بن سعد تنادى ليقتلني لقيط قال ابن الضائع وهذا ضرورة
ومرتدا داء نحيب بلا وذلك ممنوع ومن سمع ترخيمه ومعه اللام كقوله كلما نادى مناد منهم يا
لتيم الله قلنا يا لمال ثم اعلم ان الخالي من تاء التانيث اذا استوفى الترخيم فالمحذوف منه للترخيم اما شروط
حرف واما حرفان او كلمة فالذي يحذف منه حرف نحو حارث ومالك فتقول يا حار ويا مال واما الذي
يحذف منه حرفان فقد اشار اليه بقوله ص ومع الاخر احذف الذي تلا ش اي احذف مع الاخر
ما قبله بخمسة شروط الاول ان يكون حرف لين فلو كان حرفا صحيحا حذف الاخر وحده فتقول في
سفرجل وقمطر يا سفرج ويا قمط خلافا للفراء في نحو قمطر فانه يقول يا قم بحذف حرفين الثاني
ان يكون ساكنا فلو كان متحركا لم يحذف فتقول في هبيخ وقنور يا هبيخ ويا قنو بحذف الاخر
وحده الثالث ان يكون زائدا فلو كان اصليا لم يحذف فتقول في مختار يا مختا

ولا تحذف

ولا تحذف الالف لانها بدل الغير وعن الاخفش انه يحذفها مع الاخر واجاز الجرمي في منقاد يا منق
الرابع ان يكون رابعا فصاعدا فلو كان ثالثا نحو عماد وسعيد وثمود فمذهب البصريين انه
لم يحذف الا الاخر فقط ونقل المصنف عن الفراء انه اجاز في نحو عماد وسعيد وجميل حذف الاخر
كالبصريين وانه اجاز حذفه مع الالف والياء فتقول يا عم ويا سع واما ثمود فيحذف
البصريون ولا يجوز يا ثمو لانه يبقى الواو ويستلزم عدم النظير ونقل غيره عن الفراء انه يحذف الحرفين
في ثمود ويحذف الاخير فقط في عماد وسعيد الخامس ان تكون قبله حركة مجانسة فلو
كان قبل الواو والياء فتحة نحو غرنيق وفرعون فمذهب الجرمي والفراء انه يحذف مع الاخر
لانه قبله حركة مجانسة لا يبقى فاما بين الشيخ عمر قال في شرح الكافية وغيرهما لا يحذف بل يقولون
يا فرعو ويا غرني قلت وذكر الجرمي ان ما ذهب اليه هو مذهب الاكثر والى هذا
الخلاف اشار بقوله ص والخلف في واو وياء بهما فتح قفي ش فان قلت الخلاف
يوهم اجراء الخلاف في نحو مصطفون علما لان الواو قبلها فتحة وليس كذلك بل يقولون في ترخيمه
يا مصطفى وجها واحدا وقد نبه في شرح الكافية على ذلك قلت الواو في مصطفون
ونحوه من الجمع بعد ضمة مقدرة لان اصله مصطفيون فاعل على ما اقتضاه التصريف فليست الواو
في التقدير بعد فتح والى هذا اشار في التسهيل بقوله مسبوق بحركة مجانسة ظاهرة او مقدرة
ومثال ما يحذف منه حرفان لاجتماع الشروط المذكورة عمران وحمدان واسماء وزيدان
ومسلمان علمين وحمدون ومنصور وزيدون ومسلمون علمين وحنيفيين وعفريت وغسلين اعلاما
ثم اشار الى ما يحذف منه كلمة بقوله ص والعجز احذف من مركب ش اذا رخم المركب حذف
عجزه نحو يا بعل ويا سيب في بعلبك وسيبويه وفي خمسة عشر علما يا خمسة ومنع الفراء ترخيم
المركب من العدد اذا سمي به ومنع اكثر الكوفيين ترخيم ما اخره ويه وذهب الفراء الى انه لا يحذف
منه الا الهاء فتقول يا سيبوي وقال ابن كيسان لا يجوز حذف الثاني من المركب بل ان حذفت الهاء والياء
فيبقى فقلت يا بعلب ويا حضرم لم ار به باسا والمنقول ان العرب لم ترخم المركب وانما اجازه النحويون
قياسا قلت اذا رخمت اثني عشر واثنتي عشرة علمين حذفت العجز مع الالف قبله
فتقول يا اثن ويا اثنت كما تقول في ترخيم جاء اللوم من كان نص على ذلك سيبويه وعلته ان عجزهما
بمنزلة النون ولذلك اعرب وقوله ص وقل ترخيم جملة وذا عمرو نقل ش قال المصنف اكثر
النحويين لا يجيزون ترخيم المركب المضمن اسنادا كتابط شرا وهو جائز لان سيبويه حكى ذلك
في بعض ابواب النسب فقال تقول في النسب الى تابط شرا تابطي لان من العرب من يقول يا تابط
ويمنع ترخيمه في باب الترخيم فعلم من ذلك ان منع ترخيمه كثير وجواز ترخيمه قليل وقال الشارح فعلم
ان جوازه على لغة قليلة والى هذا اشار بقوله وذا عمرو نقل وهو اسم سيبويه قال الشيخ
ابو حيان وهو غير صحيح لان سيبويه لم ينص على ترخيمه بل قال من العرب من يقول يا تابط
اقبل فيجعل الاخر مع احد وليس مثنا فكانما فرده من الحكي لا يرخم بل ان من العرب من يرخم ها

لا على جهة الترخيم ولذلك قال من يقع وهم بقول من يرخم ولا نعلم خلافا عن احد من النحويين ان المحكي لا يرخم
واعلم ان في ترخيم المنادى لغتين الاولى ان ينوى المحذوف والثانية ان لا ينوى وقد اشار الى الاولى
بقوله ص وان نويت بعد حذف ما حذف الى اخره ش اي ان نويت المحذوف بعد حذفه للترخيم
تركت ما قبله على حاله قبل الحذف واستعملته بما فيه من حركة نحو يا حار ويا جعف ويا منص في حارث
وجعفر ومنصور او سكون نحو يا هرقْ في هرقل خلافا للكوفيين في انهم لا يرخمون قمطرا ونحوه مما قبل اخره
ساكن الا على لغة من لم ينو وتقدم مذهب الفراء في حذفه تنبيه مقتضى قوله بما فيه الف
لا يغير ما بقي عن شيء مما كان عليه قبل الحذف ويرد على اطلاقه مسئلتان الاولى ما كان مدغما
في المحذوف وهو بعد الف فانه ان كانت له حركة في الاصل حرك بها نحو مضار ومحاج تقول فيهما يا مضار
بالكسر ان كان اسم فاعل وبالفتح ان كان اسم مفعول ويا محاج بالفتح لان اصله محاجج وان كان اصلي
السكون حرك بالفتح لانها اقرب الحركات اليه نحو اسحار اسم نبت تقول فيه يا اسحار بفتح الراء هذا
مذهب سيبويه ثم اختلف عنه فقال السيرافي بتحتم الفتح وقال الشلوبين تختار ويجيز الكسر ونقل
ابن عصفور عن الفراء انه يكسر على اصل التقاء الساكنين وهو مذهب الزجاج ونقل عنه صاحب رؤوس المسائل
بل قد يسكنه كل ساكن يعني بعد الالف حتى ينقضي المشترط فعلى هذا تقول يا اسحار الثانية
ما حذف لواو الجمع نحو قاضون فانه اذا رخم بحذف الواو والنون رد اليه ما حذف منه لزوال سبب الحذف
هذا مذهب الاكثر واختار في التسهيل عدم الرد ثم اشار الى الثانية بقوله ص واجعله ان لم
ينو محذوف الى اخره ش اي اذا لم تنو المحذوف فاجعل الباقي بعد الحذف كالاسم التام الموضوع
على تلك الصيغة فيعطى اخره من البناء على الضم وغير ذلك من الصحة والاعلال ما يستحق لو كان
اخرا في الوضع فتقول يا حار ويا جعف ويا منص ويا هرق بالضم في الجميع كما لو كانت اسماء تامة
لم يحذف منها شيء تنبيهان الاول لو كان ما قبل المحذوف معتلا قدرت فيه الضمة على
هذه اللغة فتقول في ناجية يا ناجي بالاسكان وهو علامة تقدير ضمتها الثاني يجوز في نحو يا
حار بن عمرو على هذه اللغة ضم الراء وفتحها كما جاز ذلك في يا زيد بن عمرو ثم فرع على الوجهين فقال
ص وقل على الاول في ثمود يا ثمو الى اخره ش يعني بالاول لغة من ينوي وبالثاني من لا ينوي فتقول
في ترخيم ثمود على الاول يا ثمو بالواو محكوما لها بحكم الحشو فلم يلزم مخالفة النظير وعلى الثاني يا ثمي
بقلب الواو ياء لتطرفها بعد ضمة كما فعل في ادل ونحوه وذلك لان بقاءها على هذا التقدير مستلزم عدم
النظير اذ ليس في الاسماء المتمكنة ما اخره واو قبلها ضمة واذا رخمت صميان وقطوان قلت على الاول
يا صمي ويا قطو وعلى الثاني يا صما ويا قطا بقلب الواو والياء الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما
ولا مانع واذا رخمت سقاية وشقاوة قلت على الاول يا سقاي ويا شقاو وعلى الثاني يا سقاء ويا
شقاء بابدال الياء والواو همزة لتطرفهما بعد الف زائدة واما نحو عاو فتقول فيه على الاول يا عا و
وعلى الثاني يا عا ولا تبدل همزة لوجهين احدهما ان لم تبوا اعلالين لانه اعتلت والثاني
انه صار كالاسم التام على ثلاثة احرف وما كان كذلك لا تقلب واوه همزة نحو واو ذكر ذلك الشيخ ابو

حيان

حيان واذا رخمت شاة قلت على الاول يا شا وعلى الثاني يا شاه برد اللام لبقاء الاسم على حرفين ثانيهما حرف
علة ولا يكون كذلك اسم متمكن واذا رخمت ذات قلت على الاول يا ذا وعلى الثاني يا ذوا برد المحذوف كما ذكر
في شاة واذا رخمت لات قلت على الاول يا لا وعلى الثاني يا لاء بتضعيف العين لانه لا يعلم له ثالث فيرد
واذا رخمت سعيرج تصغير سعرج قلت على الاول يا سعير وعلى الثاني يا سعيي حسب الاكثر وقال الاخفش
يا سعير برد اللام المحذوفة لاجل التصغير وفروع الباب كثيرة وفيما ذكر هنا كفاية ثم اشار الى ما يلتزم
فيه الوجه الاول بقوله ص والتزم الاول في كمسلمة الى اخره ش يعني ان الوجه الاول وهو الترخيم
على لغة من نوى يلتزم في الصفات المؤنثة بالتاء الفارقة بين المذكر والمؤنث نحو مسلمة فيقال فيه يا مسلم
بالفتح ولا يجوز ترخيمه على الوجه الثاني لانه لو قيل فيه يا مسلم بالضم لالتبس بالمذكر بخلاف العلم
نحو مسلمة فانه يجوز ترخيمه على الوجهين لان التاء فيه ليست للفرق قيل وكلامه في التسهيل يدل
على اعتبار اللبس في العلم ويفهم من ذلك ان نحو ربعة يجوز ترخيمه على الوجهين وان كان صفة لان
التاء فيه ليست للفرق تنبيه للالتزام الوجه الاول سببان احدهما ما ذكر
والثاني لزوم عدم النظير بتقدير التمام فيمتنع الوجه الثاني في امثلة منها طيلسان بكسر
اللام اذ لو رخم على لغة من لم ينو لزم وجود فيعل بكسر العين في الصحيح وهو مفقود الا ما ندر من
صيقل اسم امرأة وبيئس في قراءة ومنها حبلوي وحمراوي فانهما لو رخما على هذا الوجه لقيل فيهما
يا حبلي ويا حمراء فيلزم من ذلك ثبوت ما لا نظير له وهو كون الف فعلى وهمزة فعلاء مبدلتين من
واو ومما لا يكونان الا للتأنيث ومنها عرقوة وحذرية فانهما لو رخما على هذا الوجه لقيل فيهما
عرقي وحذري فيلزم وجود فعلل وفعلل وهما بناءان مهملان فان قلت اهمل هنا
ذكر السبب الثاني وقد ذكره في الكافية والتسهيل قلت هو سبب مختلف فيه وممن ذهب
الى اعتباره الاخفش والمازني والمبرد نقل عنهم في ترخيم حبلوي ونقل عن الاخفش في طيلسان ونقله ابن
اصبغ عن كثير من النحويين وذهب السيرافي وغيره الى عدم اعتباره فاجاز الترخيم في الاسماء المتقدمة فلعله
تركه لذلك وقوله ص ولاضطرار رخموا دون ندا الى اخره ش يعني يجوز في الضرورة ترخيم ما ليس بمنادى بشرط ان
يكون صالحا للنداء نحو احمد فتقول فيه يا احم وفهم من عدم تقييده جواز ترخيمه على الوجهين اما ترخيمه
على نية التمام فمجمع على جوازه كقوله لنعم الفتى تعشو الى ضوء ناره طريف بن مال ليلة الجوع والخصر
يعني ابن مالك واما ترخيمه على نية المحذوف فاجازه سيبويه ومنعه المبرد وهو محجوج بالقياس
على النداء وبالسماع كقوله ابني حارث ان تشتكوا لبوننا واشقوا ... فوق علماء وقوله
الا اضحت حبالكم رماما واضحت منك شاسعة اماما واشتهر المبرد ومختصر كعهدك يا اماما
قال في شرح الكافية والانصاف يقتضي تقرير الروايتين ولا تدفع احداهما بالاخرى ومنهم من اشترط
المذكور المعرف بال لا يرخم في غير النداء الا ما صلح للنداء ولهذا اخطأ من جعل من ترخيم الضرورة قول
العجاج قواطنا مكة من ورق الحمى فان قلت فهل يشترط في ترخيم الضرورة علمية
او تأنيث بالهاء قلت لا ونص على ذلك في التسهيل وهو مفهوم من اطلاقه هنا ومن ترخيم

المصنف

ش

الاختصاص

التكرار قوله وليس حتى على المتون بغال يعني بغالي

ص الاختصاص كنداء دون يا كايها الفتى بإثر ارجونيا ش الاختصاص ما جيء به على صورة النداء لغيرهم توسعا كما جرى الخبر بصيغة الامر والباعث على الاختصاص فخر او تواضع او زيادة بيان والمخصوص اسم ظاهر بعد ضمير متكلم يخصه او يشارك فيه وذلك الاسم ثلاثة انواع **الاول** ايها وايتها تقول انا افعل كذا ايها الرجل واللهم اغفر لنا ايتها العصابة واي هنا مبنية على الضم ويلزمه وصفها باسم جنس معرف واجب الرفع على ما تقدم في النداء **الثاني** المعرف بالاضافة كقوله **عليه السلام** نحن معاشر الانبياء لا نورث قال سيبويه واكثر الاسماء دخولا في هذا الباب بنو فلان ومعشر مضافة واهل البيت وآل فلان **الثالث** المعرف بال كقولهم نحن العرب اقرى الناس للضيف وقد يكون علما كقول رؤبة بنا تميما يكشف الضباب • ولا يدخل في هذا الباب نكرة ولا اسم اشارة قال سيبويه ولا يجوز ان يذكر الا اسما معربا ولم يقع المختص مبتدأ الا بعد ضمير ايها وايتها واما غيرهما فمنصوب والناصب فعل واجب الاضمار تقديره اخص واما ايها وايتها فمذهب الجمهور انهما في موضع نصب باخص مضمرا ايضا وذهب الاخفش الى انه منادى قال ولا ينكر ان ينادي الانسان نفسه الا ترى الى قول عمر رضي الله عنه كل الناس افقه منك يا عمر وذهب السيرافي الى ان اي في الاختصاص معربة وزعم انها تحتمل وجهين

احدهما ان تكون خبر المبتدا محذوف والتقدير انا افعل كذا هو ايها الرجل المخصوص به **والثاني** ان تكون مبتدأ والخبر محذوف والتقدير ايها الرجل المخصوص انا المذكور والاكثر في هذا الاختصاص ان يلي ضمير متكلم كما سبق وقد يلي ضمير مخاطب كقولهم بك الله نرجو الفضل وسبحانك الله العظيم ولا يكون بعد ضمير غائب واما ما وقع في الكتاب على المطارد الوضيعة بعد البايع فقال الفارسي لا علة بوجه ذلك وفي كتاب الصفار ان هذا افساد وقع في الكتاب وقد قال بانه وضع الظاهر موضع المضمر يكون المعنى على الوضيعة اي البايع وقد روي كذلك **ولما ذكر** ان الاختصاص كالنداء في الصورة نبه على انه خالف النداء في ثلاثة اوجه **الاول** انه لا يستعمل معه يا ولا غيرها من حروف النداء والى هذا اشار بقوله دون يا **والثاني** انه لا يستعمل مبدوا به بل هو في حشو الكلام كقوله بنا تميما **الثالث** انه استعمل مع ال او الى هذا اشار بقوله ص وقد يرى ذا دون اي تلو ال كمثل نحن العرب اسخى من بذل ش انه قد يجيء لا كما استعمال المعرف بال صفة لانه مشترك بين النداء والاختصاص فيما يرد قلت ووجه رابع وهو ان ايا توصف في النداء باسم الاشارة وهنا لا توصف باسم الاشارة ووجه خامس وهو ان المازني اجاز نصب صفة اي في النداء ولم يحكوا هنا خلافا في وجوب رفع صفتها وفي الارتشاف لا خلاف في تابعها انه مرفوع

التحذير والاغراء

ص اياك والشر ونحوه نصب الى اخره ش انما ذكر التحذير والاغراء بعد باب النداء لان الاسم فيهما منصوب بعامل لا يجوز اظهاره كالمنادى على تفصيل سياتي **والتحذير** هو تنبيه المخاطب على مكروه يجب الاحتراز منه ويكون بثلاثة اشياء باياك واخواته وبما ناب عنه من الاسماء المضافة الى ضمير المخاطب وبذكر المحذر منه فاما اياك واخواته فيجب اضمار ناصبه مطلقا في افراده و

تمام

ذلك وفي العطف عليه وقد مثل العطف بقوله اياك والشر فاياك مفعول بفعل واجب الاضمار تقديره اتق او نحوه **فان قلت** هل يقدر قبل اياك او بعده **قلت** قيل يجب تقديره بعده لانه لو قدر قبله لاتصل به فيلزم تعدي فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل وذلك خاص في افعال القلوب وما الحق بها وقيل لا لان الاصل اتق نفسك فلما حذف الفعل استغنى عن النفس وانفصل الضمير **واختلف** في اعراب ما بعد الواو فقيل هو معطوف على اياك والتقدير اتق نفسك ان تدنو من الشر والشر ان يدنو منك وهذا مذهب كثير من النحويين منهم السيرافي وابن خروف واختاره ابن عصفور **فان قلت** كيف جاز عطفه على اياك وهما مختلفان في الحكم لان الاول محذور والثاني محذور منه **قلت** الجواب انه لا يلزم اشتراك المعطوف والمعطوف عليه الا في المعنى الذي كان العامل بسببه والتقدير السابق يوضح ذلك **وذهب** ابن طاهر وابن خروف الى ان الثاني منصوب بفعل آخر مضمر فهو عنده من قبيل عطف الجمل واختاره في شرح التسهيل من مذهب ثالثا وهو ان الثاني معطوف عطف مفرد لا على التقدير الاول بل على تقدير اتق تلاقي نفسك والشر فحذف الفعل والمضاف واقيم المضاف اليه مقامه قال ولا شك ان هذا قليل التكلف فكان اولى ومثال التكرار اياك اياك والشر ومثال الافراد اياك والشر وقد نبه على وجوب اضمار ناصب اياك في الافراد بقوله ص ودون عطف ذا لايا انسب ش ولان التقدير بغير اياك لم يلزم الاضمار الا مع العطف نحو مازن راسك والسيف والشيطان وكليك او التكرار نحو راسك راسك والاسد الاسد وان شئت احذر الاسد والى هذا اشار بقوله ص وما سواه ستر فعله لن يلزما الا مع العطف او التكرار ش ومثال التكرار بقوله ص كالضيغم الضيغم يا ذا الساري ش والضيغم الاسد **فان قلت** ما علة التزام الاضمار مع اياك مطلقا ومع غيرها في العطف والتكرار **قلت** علة التزامه مع اياك كثرة الاستعمال وشأنه بعد ذلك الا مثال وغيرها ليس كذلك الا ان العطف والتكرار جعلا كالبدل من اللفظ بالفعل فلذلك وجب اضماره معهما **تنبيهات الاول** اجاز بعضهم اظهار العامل مع المكرر وقال الجزولي يقبح ولا يمتنع **الثاني** شمل قوله وما سواه نعت اياك الاسم غير المتقدم ذكره وهو ما ناب عن اياك من الاسماء المضافة الى ضمير المخاطب والمحذر منه ولا حصر في الكافية وشرحها يقتضي عدم لزوم الاضمار مع التكرار في الاول وهو ما ناب عن اياك فانه قال ونحو انفسكم اياكم جعلا لاخ الذي حذف معطوفا او موصلا وقال في الشرح فلو لم يذكر المعطوف جاز الاظهار والاضمار وقد صرح الشارح بوجوب الاضمار في نحو راسك راسك لاجل التكرار **الثالث** لا يعطف في هذا الباب الا بالواو **الرابع** لا يحذف العاطف بعد اياك الا والمحذور مجرور بمن نحو اياك من الشر وتقدير جامع ان كان ايا ان تقع اي من ان تفعل وما بين الكتاب وهو مع اياك ايا الراء فانه الى المشدد غا والمشدد جايب • وقيل هو على حذف الجار للضرورة وقيل على حذف العاطف للضرورة ايضا وقيل انه بدل من اياك وقيل الضمير منا صب واخر بعد اياك وبقوله اياك اياك مستغل تم اضمر بعد اياك فعلا تقديره اتق المراء على هذا حمله سيبويه قال في شرح التسهيل وعلى كل حال فلا يجوز مثل هذا الا في الشعر انتهى **وقوله** في باب الحذف من التسهيل ولا يحذف العاطف بعد ايا الا والمحذور منصوب باضمار فعل او مجرور بمن يقتضي جواز اياك المراء ونحوه على اضمار فعل

لتهمو لتيه بلبنه وبين المحذوف مرو وقال ابو البقاء العكبري في نحو اياك والشر المختار عندي ان يضمر له
فعل متعد الى مفعولين نحو جنب نفسك الشر ومثل الشارح اي اذا ايا بقوله اياك الشر وقال تقديره
اياك احذر والشر ونحيه اياك المراء وكلامه تقدير ان الناصب لهما فعل واحد متعد الى اثنين نحو
ما قاله ابو البقاء فان قلت اذا جعل ناصب المراء فعلا مضمرا بعد اياك فهل يكون
اضماره واجبا او جائزا قلت قال ابن عصفور ان حذف الواو لم يلزم اضمار الفعل نحو
فاياك اياك المراء تعني دع المراء ولو كان في الكلام لجاز اظهار هذا الفعل انتهى مرو شذ
اياي واياه اشذ شر التنايع في التحذير ان يكون المخاطب وغرور المتكلم كقول عمر فال اياي وان
يحذف احدكم الارنب اي اياي نح عن حذف الارنب ونح الارنب عن حذفها فعل هذا هو جملتان واختار
وقال الزجاج ان تلك جملتان والتقدير اياي وحذف الارنب واياكم وحذف احدكم الارنب فحذف من الاول
ما اثبت نظيره في الثاني وقال بعضهم اياي ليس على معنى فعل امر بل على معنى باعد انيا عن فعله
حنيا وغرور الغايب في قولهم اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياه الشواب واليه اشار بقوله واياه
اشذ اي اشذ واياي ومن هذا المثل شذوذه من وجه اخر وهو اضافة ايا الى الظاهر وقوله مرو ص
سبيل القصر وقياس الخبر شر يقتضي منع القياس على اياي وعلى اياه فلا يستعمل الا حيث سمع
فلا ظاهر كلامه في التسهيل جواز القياس على المتكلم لانه قال ينصب محذرا اياي واياك معطوفا عليه
المحذر ولم يصرح بشذوذه وذكر ايانا معه مرو نحو زيد ايا جعلا الى اخره شر الاغراء الزام المخا
طب العكوف على ما يحمد عليه والمغري به منصوب بفعل مضمر وحكم ناصبه في وجوب الاضمار وجواز
كحكم ناصب المحذر به فيجب اضماره مع العطف نحو الاهل والولد والتكرار نحو اخاك اخاك ولا يجب
في الافراد بل يجوز اظهاره نحو الزم اخاك الا ان الاغراء لا يكون بلفظ اياك واخواته فليس افلا يقال
ايا تنبيه قد يرفع المكرر في التحذير والاغراء كقوله فجير من بالوفاء اذا قال
اخو النجدة السلاح السلاح واجاز الفراء الرفع في قوله تعالى ناقة الله وسقياها على اضمار هذه

اسماء الافعال والاصوات

الكلام على اسماء الافعال والاصوات يحتاج الى مقدمة تشتمل على ثلاث مسائل الاولى مذهب
جمهور البصريين انها اسماء وقال بعض البصريين انها افعال استعملت استعمال الاسماء وذهب
الكوفيون الى انها افعال حقيقة والصحيح انها اسماء لقبولها بعض علامات الاسماء كالتنوين والتعريف
وعدم قبولها علامات الافعال ولعدم ورودها على اوزان الافعال الثانية اختلف
القايلون باسميتها في مدلولها فقيل مدلولها لفظ الفعل لا الحدث والزمان بل تدل على ما يدل
على الحدث والزمان وقيل مدلولها المصدر الا انها دخلها معنى الامر ومعنى الوقوع بطلبها
ودلالة الفعل في غير الامر فيتبعه الزمان وقيل انها دالة على ما تدل عليه الافعال من الحدث والزمان الا
انها تدل على الزمان بالوضع لا بالصيغة قيل وهو ظاهر مذهب سيبويه واختاره علي وجماعة الثالثة
تقدم ان مد صه مثلا على الامر بالسكت وعلى الثاني اسم لقولك اسكت وعلى الثالث انه

لمعنى

لمعنى الفعل الا ان دلالة الفعل على الزمان بالصيغة ودلالتها على الزمان بالوضع الثالثة ذهب
ابن منهم الاخفش الى ان اسماء الافعال لا موضع لها من الاعراب وهو مذهب المصنف ونسبه بعضهم
الى الجمهور وذهب المازني ومن وافقه الى انها في موضع نصب ونقل عن سيبويه وعن الفارسي
القولان وذهب بعض النحويين الى انها في موضع رفع بالابتداء واغنى مرفوعها عن الخبر كما اغنى
في قولهم اقائم الزيدان وفرع على هذا بقوله مرو ما ناب عن فعل كشتان وصه الى اخره شر قوله ما
ناب عن فعل جنس يشمل اسم الفعل وغيره مما ينوب عن الفعل وقوله كشتان وصه يعني في كونه غير
معمول ولا فضلة وهو تمثيل نخرج به النحو مخرج به ما ناب عن فعل وهو معمول كالمصدر العامل
او فضلة كالحرف العامل عمل الفعل فانهما ليسا كشتان وصه وهذا كقوله في الكافية ما ناب
عن فعل غير معمول ولا فضلة اسم الفعل تنبيه اسم الفعل نوعان احدهما ما كان
في الاصل ظرفا او مخفوضا او حرف جر او مجرور وسيأتي والاخر ما ليس كذلك وهو ضربان
ضرب مختلف في القياس عليه وضرب مقصور على السماع فالمختلف في قياسه ثلاثة انواع الاول
بناء فعال من الثلاثي المجرد مذهب سيبويه والاخفش انه مقيس ومذهب المبرد انه لا يقاس
عليه الثاني بناء فعال من افعل اجاز ابن طلحة القياس عليه كما اجاز البناء منه في التعجب وقد
سمع منه دراك من ادرك الثالث بناء فعلال من الرباعي اجاز الاخفش قياسه على
ما سمع من قولهم قرقار وعرعار ومذهب سيبويه ان ذلك لا يقاس عليه وهو الصحيح لقلته وانكر
المبرد سماع اسم الفعل من الرباعي وذهب الى ان قرقار وعرعار حكاية صوت واما النوع الذي
قصر على السماع فما عدا هذه الانواع وهي الفاظ كثيرة وانا اشرح منها ما اشتمل عليه
النظم ان شاء الله تعالى وقد اشتمل هذا البيت على بعض الفاظ منها وهي شتان وصه واوه
ومه اما شتان فهو اسم فعل بمعنى تباعد وافترق وذهب ابو حاتم والزجاج الى ان شتان
مصدر جاء على فعلان وهو واقع موقع الفعل ويقال شتان زيد وعمرو وشتان ما زيد وعمرو
بزيادة ما وشتان ما بين زيد وعمرو وقال ابن عصفور وغيره ان الاصمعي منع شتان ما بين زيد
وعمرو ورد عليه بانه مسموع ونقل صاحب البسيط ان الاصمعي جوز ان يكون بمعنى بعد
فيقول شتان ما بين زيد وعمرو وان غيره منع من ذلك واما صه فاسم فعل بمعنى اسكت ويقال صه
بكسر الهاء غير منونة وصهٍ بالتنوين وسيأتي ان ما نون فهو نكرة وما لم ينون فهو معرفة
وقد يقال كاه بالف قبل الهاء الساكنة واما اوه فاسم فعل بمعنى اتوجع وفيها لغات اخر اوّهْ
واوّهِ واوِّهْ واوْهِ واوّه ياه واوه ياه واه واوّاه واوّاوه واوّاه واخذ من الفعل منه
فقيل اوّه وتاوّه واما مه فاسم فعل بمعنى انكفف لا بمعنى اكفف لانه متعد ومه لا يتعدى ويقال
مهٍ بالكسر ومهٍ بالتنوين لما تقدم في صه مرو ما بمعنى افعل كامين كثر الى اخره شر اسم الفعل
ثلاثة اضرب ضرب بمعنى الامر وهو كثير وضرب بمعنى المضارع وضرب بمعنى الماضي وكلا هذين
الضربين قليل ومن الضرب بمعنى الامر ما هو مقيس كما تقدم وليس في الذي بمعنى المضارع او الماضي شي

يقاس عليه ومثل الامر في ذلك اعني المضارع نحو اوه والماضي نحو هيهات اما امين فانه اسم فعل بمعنى استجب وفيه لغتان
المد والقصر خلافا لابن درستويه في تخصيص القصر بالضرورة واذا مد فقيل وزنه فاعيل وهو اعجمي
وقيل اصله القصر ووزنه فعيل والمد اشباع لانه ليس في كلام العرب افعيل ولا فاعيل ولا فيعيل حكى
ذلك عن ابي علي وحكى الفارسي عياض عن الداودي امّين بالمد والتشديد وقال الفاكهاني شاذة وخطأ
ثعلب وغيره انه لحن تشديد الميم منها واما وي فهو اسم فعل بمعنى اعجب ومثلها واها ووا قال في
شرح الكافية ويقال وي ووا وواها بمعنى اعجب وقال غيره وي بمعنى اعجب وفيها تنوع ووا بمعنى
التعجب والاستحسان قال واها لها [illegible] الا انما [illegible] عليه زينب او تحيل وهو غير
الطيب ° **وتلحق** وي كاف الخطاب كقول عنترة ° ولقد شفا نفسي وابرا سقمها قيل الفوارس ويك
عنتر اقدم ° وزعم الكسائي ان ويك محذوف من ويلك فالكاف على قوله مجرور واما قوله تعالى
ويكأن الله يبسط الرزق لمن يشاء فقال الخليل وسيبويه هو وي ثم قال كأن الله يبسط وقال ابو الحسن
هو ويك بمعنى اعجب لان الله **واما هيهات** فاسم فعل بمعنى بعد خلافا لابي اسحاق اذ جعلها
بمعنى البعد وزعم انها في موضع رفع نحو قوله تعالى هيهات هيهات لما توعدون وخلافا للمبرد
اذ زعم انها ظرف غير متمكن وبني لابهامه وتاويله عنده في البعد وتفتح الحجازيون تاء هيهات
ويقفون بالهاء وبنو تميم واسد يكسرون ويقفون بالتاء وبعضهم يضمها واذا فتحت فمذهب ابي علي
انها تكتب بالهاء ومذهب ابن جني انها تكتب بالتاء وحكى الصغاني فيها ستا وثلاثين لغة هيهات
وايهات وهيهان وايهان وهايهات وايهات كل واحدة من هذه الستة مضمومة الآخر ومفتوحة
ومكسورة وكل واحدة منونة وغير منونة فتلك ستة وثلاثون وجها وحكى غيره هيهاه وايهاه
والكاف للخطاب وايها وايها وهيا وهيها وقرا عيسى بن عمر الهمذاني هيهات هيهات على نية
الوقف **ص والفعل من اسمائه عليك الى اخره** ش ان من اسم الفعل نوعا هو في الاصل جار ومجرور او
ظرف ومجرور **فالاول** عليك واليك وكذاك وكما انت **والثاني** عندك ولديك ودونك ووراءك
وامامك ومكانك وبعدك فهذا هو المسموع فعليك بمعنى الزم ويتعدى بنفسه قال [illegible]
وعلى عليكم انفسكم وبالباء تقول عليك بزيد واليك بمعنى تنح وهو لازم عند البصريين وزعم
ابن السكيت والكوفيون انه يتعدى تقول اليك زيدا اي امسك زيدا وكذاك بمعنى امسك كقوله
فقلن وقد لاحقت المطايا كذاك القول ان عليك عينا ° وكما انت بمعنى انتظر حكى الكسائي
كما انت زيدا اي انتظر زيدا وكما انتني اي انتظرني وعندك بمعنى خذ [illegible] بمعنى تقدم
فتكون لازمة ولديك بمعنى خذ وهي متعدية تقول لديك زيدا ودونك بمعنى خذ فيتعدى وبمعنى
تاخر ايضا فلا يتعدى ووراءك بمعنى تاخر وامامك بمعنى تقدم ومكانك بمعنى اثبت وسمع
العرب مكانني اي انتظرني فيكون ذا [illegible] وبعدك بمعنى تاخر **وحكى** الكسائي [illegible]
بيسو [illegible] من كلامهم بينكما البعير فخذاه ولا حجة فيه لجواز ان يكون من باب الاشتغال **فيهما** ش
الاول لا يستعمل هذا النوع في الغالب الا مع ضمير المخاطب وشذ عليه بمعنى اولني والي بمعنى

انفي

انفي وعليه بمعنى ليلزم **الثاني** اجاز الكسائي بقية الظروف بالقياس على المسموع بشرط الخطاب
نحو خلفك وقدامك ونقله بعضهم عن الكوفيين ومذهب البصريين قصر ذلك على السماع **الثالث**
اختلف في كاف عليك واخواتها فمذهب الكسائي انها في موضع نصب ومذهب الفراء انها في موضع
رفع ومذهب البصريين انها في موضع جر وهو الصحيح لان الاخفش روى عن فصحاء العرب على عبد الله
زيدا بجر عبد الله فتبين ان الضمير مجرور الموضع وذهب ابن بابشاذ الى انها حرف خطاب لا موضع
لها من الاعراب **الرابع** في كل واحد من هذه الاسماء مع الضمير المجرور ضمير رفع مستتر هو الفاعل
على ذلك في التوكيد فتؤكد الكاف بالجر فتقول عليكم [illegible] وان تؤكد المستتر بالرفع فتقول عليك
انت نفسك ولا بد من تاكيده بالمرفوع المنفصل قوله **ص وكذا رويد بله ناصبين الى اخره** ش رويد
مستعمل اسم فعل وغير اسم فعل فاذا استعمل اسم فعل فله حالان **احدهما** ان يكون مبنيا على الفتح واذا وليه
مفعول نصب نحو رويد زيدا فرويد هنا اسم فعل بمعنى امهل لانه لو كان مصدرا للكان معربا وذكر
بعضهم انه [illegible] ومنه والله لو اردت الدراهم لاعطيتك رويد ما الشعر [illegible]
وما [illegible] ويجوز [illegible] بعض وعيركم [illegible]
والثاني ان يكون معربا منصوبا اما مضافا نحو رويد زيد واما منونا منصوبا نحو رويدا زيدا فرويدا
هاهنا مصدر لانه لو كان اسم فعل لكان مبنيا واذا اضيف فاضافته الى فاعله نحو رويد زيد عمرا او
الى مفعوله نحو رويد زيد [illegible] ويحتمل ان يكون اسم فعل والكاف
للخطاب واذا نون نصب المفعول ومنع المبرد النصب به لكونه مصغرا ورويد تصغير رواد مصدرا
[illegible] تصغير ترخيم **وذهب** الفراء الى انه تصغير رود بمعنى المهل [illegible] رويد
يتعدى واذا استعمل غير اسم فعل فله حالان **احدهما** ان يكون حالا كقولهم ساروا رويدا فقيل هو
حال من الفاعل [illegible] وقيل من ضمير المصدر المحذوف اي ساروه رويدا **والآخر** ان يكون نعتا اما
لمصدر مذكور نحو ساروا سيرا رويدا واما لمصدر محذوف نحو ساروا رويدا [illegible] وضعف كونه
نعتا لمصدر محذوف لانه صفة غير خاصة بالموصوف **واختلف** في رويد الواقع نعتا فقيل
هو الذي يستعمل مصدرا ووصف به كما وصف بالمصدر وقيل هو تصغير مرود تصغير الترخيم [illegible]
واما بله فتكون اسم فعل بمعنى دع وهي مبنية نحو بله زيدا وتكون مصدرا بمعنى ترك الذي هو
[illegible] فتستعمل مضافة نحو بله زيد وهو مضاف الى المفعول وقال ابو علي الى الفاعل [illegible]
[illegible] وحكى ابو الحسن [illegible] فتح [illegible]
[illegible] بمعنى كيف فتقول بله زيد [illegible] بله الاكف كانها لم تخلق
بالنصب على انه اسم فعل وبالجر على انه مصدر وبالرفع فقيل هو اسم فعل بمعنى كيف وقيل بمعنى كيف
وانه [illegible] **وذهب** بعض الكوفيين الى ان بله بمعنى غير فمعنى بله الاكف غير
الاكف وذهب الاخفش الى انها [illegible] والفراء [illegible] من ادوات الاستثناء فاذا
جاز والنصب بعدها على الاستثناء قوله **ص وما لما تنوب عنه من عمل** ش يعني ان اسماء

الافعال تعمل عمل الافعال التي تنوب عنها فترفع الفاعل ظاهرا نحو هيهات زيد ومضمرا نحو نزال وتنصب المفعول
ان نابت عن متعد وتتعدى اليه بحرف الجر ان نابت عما يتعدى به وينبغي ان يعرف ابدا كما قال في التسهيل احترازا
من صه فانه لم يجئ لها مفعول ومعمولها يعين ص واخر ما لذي فيه العمل ش يعني انه يجب تاخير معمول
اسماء الافعال ولا يجوز تقديمه عليها ونبه على مخالفتها للافعال في جواز التقديم فلا يقال زيدا دراك قال الشارح هذا مذهب جميع
النحويين الا الكسائي فانه اجاز فيهم ما يجوز في الفعل من التقديم فلا يقال قد ... انتهى ونقل بعضهم عن
الكوفيين تنبيه مذهب المصنف جواز اعمال اسم الفعل مضمرا وقال في شرح الكافية اضمار اسم
الفعل معمولا لدلالة متاخر عليه جائز عند سيبويه انتهى ومنع كثير من النحويين ضمره وابقاء معموله وتاولوا
كلام سيبويه ص واحكم بتنكير الذي ينون الى اخره ش ما نون من اسماء الافعال نكرة وما لم ينون فهو
معرفة وهي ثلاثة اقسام لازم التعريف كنزال وبابه ولازم التنكير كواها بمعنى اعجب وويها بمعنى اغر
ونحوه وجائزهما نحو صه ومه وذهب قوم الى ان اسماء الافعال كلها معارف ما نون منها وما لم ينون تعريف علم
الجنس والاول هو المشهور ف لما فرغ من اسماء الافعال انتقل الى اسماء الاصوات وهي الفاظ اشبهت
اسماء الافعال في الاكتفاء بها وهي نوعان احدهما ما خوطب به ما لا يعقل اما زجرا كهلا
للخيل وعدس للبغل واما دعاء كدوه للربع والى هذا النوع اشار بقوله ص وما به خوطب
ما لا يعقل الى اخره ش والثاني ما وضع لحكاية صوت حيوان نحو غاق للغراب وماء للظبية او غير
حيوان نحو قب لوقع السيف وطق لوقع الحجارة والى هذا النوع اشار بقوله ص كذا الذي اجدى
حكاية كقب ش اي فهو مثله ثم قال ص والزم بنا النوعين فهو قد وجب ش يحتمل ان يعني
اسماء الافعال والاصوات ويحتمل ان يريد نوعي الاصوات وعلة بناء اسماء الافعال شبهها بالحروف
في انها عاملة غير معمولة كما تقدم اول الكتاب وعلة بناء الاصوات انها ليست عاملة ولا معمولة فاشبهت
الحروف المهملة فهي احق بالبناء من اسماء الافعال تنبيه هذه الاصوات لا ضمير فيها بخلاف
اسماء الافعال فهي من قبيل المفردات واسماء الافعال من قبيل المركبات

نونا التوكيد

ص للفعل توكيد بنونين الى اخره ش لتوكيد الفعل نونان ثقيلة كنون اذهبن وخفيفة كنون اقصدن
وهما اصلان عند البصريين لتخالف بعض احكامهما ومذهب الكوفيين ان الخفيفة فرع الثقيلة وذكر الخليل ان التوكيد
بالثقيلة اشد من الخفيفة وفهم من قوله للفعل اختصاصهما به وندر توكيد اسم الفاعل في قوله اقائلن احضروا
الشهودا ص يؤكدان افعل ويفعل اتيا الى اخره ش نونا التوكيد يؤكدان الامر والمضارع دون
الماضي وقد جاء توكيده لكونه مستقبل المعنى في قوله دامن سعدك ان رحمت متيما لولاك لم يك
للصبابة جانحا فاما الامر فيؤكد بهما مطلقا بلا شرط نحو اضربن وكذا الدعاء نحو فانزلن سكينة علينا وتوكيد
الامر بالنون جائز لا واجب واما المضارع فله حالات لا تدخل عليه النون ولهذا قال ان اتيا واتى مستقبلا
الاصل لا مطلقا بل في مواضع مخصوصة اولها ان يكون بعد ما يقتضي طلبا من لام امر او لا نهي او اداة
تحضيض او عرض او تمن او استفهام بحرف او باسم خلافا لمن خص ذلك بالهمزة وهل والى هذا اشار بقوله

ذا طلب

ذا طلب الثاني ان يكون شرطا لان مؤكدة بما الزائدة نحو اما تفعلن والى هذا اشار بقوله او شرطا اما تاليا
واحترز من الواقع شرطا لغيرها فان توكيده قليل كما سياتي الثالث ان يكون جوابا لقسم مستجمعا
شروطا الاول ان يكون مستقبلا فان كان حالا لم يؤكد بالنون كما سبق فاذا اقسم على فعل حال ... بالله
وجعلوا منه لا اقسم بيوم القيامة ومنع الاقسام على فعل الحال والاية على اضمار مبتدا اي
لانا اقسم وتمنع مذهب البصريين الثاني ان يكون مثبتا فان كان منفيا لم تدخله النون نحو والله لا
يقوم زيد وجعلوا من توكيد المنفي في قوله تالله لا يحمدن المرء مجتنبا فعل الكرام ولو فاق الورى حسبا
الثالث ان يكون غير مفصول من لامه بمعمول فانه لا تدخله النون نحو ولسوف يعطيك ربك
فترضى الرابع ان لا يكون مقدم المعمول نحو ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون فانه لا تدخله
النون الخامس ان لا يفرده بقوله نحو والله لقد اظن زيدا منطلقا فانه لا يجوز توكيده والى هذا
اشار بقوله ... وفي قسم مستقبلا لكنه اخل بانه اي الثلاثة الاخر وذكرها في الكافية
والتسهيل الا الثالث والرابع تنبيه توكيد المضارع بعد الطلب ليس بواجب اتفاقا واما
بعد اما فمذهب سيبويه انه ليس بلازم ولكنه احسن ولهذا لم يجئ في القرآن بعدها الا مؤكدا واليه
ذهب الفارسي واكثر المتاخرين وهو الصحيح وقد كثر في الشعر مجيئه غير مؤكد وذهب المبرد والزجاج
الى لزوم نون التوكيد بعد اما وزعما ان حذفها ضرورة واما بعد القسم فهو واجب عند البصريين بالشروط
المذكورة فلا بد عندهم من اللام والنون واجاز الكوفيون تعاقبهما وقد ورد في الشعر وقوله ص وقل
بعد ما ولم وبعد لا الى اخره ش يعني ان التوكيد بالنون قل بعد هذه الاشياء الاربعة الاول ما
والمراد بها الزائدة كقولهم بعين ما ارينك وبجهد ما تبلغن ومن عضة ما ينبتن شكيرها وقليلا به ما يحمدنك
وارث وجعل بعضهم منه قوله ما يحمدنك وارث نافية وقال هو نادر او ضرورة ونبه في الهاء [illegible]
ما الكافية حكى سيبويه ربما تقعلن ذلك واما قوله ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات
فيجيء بعد فان قلت قد ذهب في الكافية الى التوكيد بعد ما الزائدة شايع وقال في شرحها وانما
كثر هذا التوكيد بعد ما الزائدة لشبهها بلام القسم قال سيبويه ولا تقع بعد هذه الا وقبلها ما
فاشبهت لام القسم عندهم انتهى وكيف قال هنا قل قلت انما هو بالنسبة الى المواضع
السابقة فلا ينافي كونه شائعا فان قلت هل هو مطرد قلت ظاهر كلام المصنف
الاطراد وقال بعضهم ايقاف على هذه الامثال المذكورة فان قلت هل يؤكد بعد ربما
قلت قال في الكافية والنون بعد ربما قليل وصلاو لم ذلك لان الفعل بعدها ماض المعنى ونص
بعضهم على ان الحاق النون بعدها ضرورة وظاهر كلام سيبويه يشعر بانه لا يختص بالضرورة وهو
ظاهر التسهيل ومثاله بعد لم قوله يحسبه الجاهل ما لم يعلما وهو قليل ونص سيبويه على انه
ضرورة وقل الفعل بعد لم ماض المعنى كما كان بعد ربما قال في شرح الكافية وهو بعد ربما احسن ومثاله
بعد لا والمراد بها النافية قوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن وذلك لشبهها بالنهي ومذهب الجمهور
منع التوكيد بالنون بعد لا النافية الا في الضرورة واجاز المصنف وابن جني وقاسوا نحو الاية

وقيل لا ناهية والجملة محكية بقول هو صفة فتنة فيكون نحو جاءوا بمذق هل رايت الذيب قط
وقيل ناهية ايضا وتم الكلام عند قوله واتقوا فتنة ثم ابتدا نهي الظلمة عن التعرض للظلم فتصيبهم الفتنة
خاصة واخرج النهي على اسناده للفتنة فهو نهي محول كما قالوا لا ارينك هاهنا وهذا تخريج المبرد
والفراء والزجاج وفي الاخفش الصغير لا تصيبن نهي على معنى الدعاء وقيل لا تصيبن جواب قسم
والجملة موجبة والاصل لتصيبن كقراءة ابن مسعود وغيره ثم مطلت اللام وهو مختص لان الاشباع
باب الشعر وقيل جواب قسم ولا نافية ودخلت النون تشبيها بالموجب كما دخلت في قوله
قائمة لا تجعل المرء مجتنباه وفي البسيط الجملة جواب الامر نحو قولك انزل عن الدابة لا تطرحنك ولا نافية
ومنع النون بعد دخول لا النافية منع انزل عن الدابة لا تطرحنك ويؤيد ما ذهب اليه المصنف
ورود النون بعد النافية وقد فصل بينها وبين الفعل بمعموله كقوله فلا ذا نعيم يتركن لنعيمه
ولا الضيف منها ان اناخ محولا ونحو منهم كقوله فلا الجارة الدنيا بها تلحينها ولا الضيف
منها ان اناخ محولا فهو ليس لا تصيبن احق بالجواز لاتصاله بلا فان قلت هل يجيء النون
بعد لا مع الفصل قلت نص غير المصنف على ان ذلك ضرورة وقوله وبعد اما وبعد جواب ابدا
الجزاء يشمل ان مجردة وغيرها ويشمل كلام الشرط كقوله ومن يثقفن منهم فليس بآيب وقوله
فتية شاء معه والجواب كقوله فمهما تشا منه فزارة تعطكم ومهما تشا منه فزارة تمنعا
لما في شرط غير اما وجواب الشرط مطلقا ضرورة قال سيبويه اقتضاه ومهما تشا منه فزارة
تعطكم وهو قليل في الشعر قال في التسهيل وقد تلحق جواب الشرط اختيارا انتهى ولم يقع لنا
جواب الشرط بالنون ضرورة **تنبيه** جاء توكيد المضارع في غيرها ذكر للضرورة في الشعر وهو
في غاية من الندور ولذلك لم تتعرض له ومنه قوله ليت شعري واشعرن اذا ما قربوها منشورة ودعيت
الى العبور ام على الشمال هو سبب اخذ على العسار مغنيه ولما فرغ من ذكر ما تلحقه النون اخذ في بيان ما
بينهما عند دخولها من التغيير فقال ص واشكل اخر المؤكد افتح كابرزن ش امر بفتح اخر المؤكد ان كان
او مضارعا نحو ابرزن ولا تضربن وشمل كلامه الصحيح كما مثل والمعتل بالواو نحو اغزون وبالياء نحو
ارمين وبالالف نحو اسعين بعد قلب الالف ياء **فان قلت** وان يوخذ من كلامه قلب الالف ياء
قلت مما سيذكر **تنبيهات الاول** اطلق في قوله اخر المؤكد ومراده
المجرد من الضمير البارز ويعلم ذلك مما سياتي **الثاني** ذهب قوم الى ان فتحة اخر المؤكد عارضة
لالتقاء الساكنين ونسبه الزجاج الى سيبويه وذهب قوم منهم المبرد وابن السراج الى انها
فتحة بناء ونسب الى سيبويه ايضا وهو ظاهر مذهب المصنف وقال في اللوءة انه هو الصحيح
الثالث لغة فزارة حذف الالف اخر الفعل في الكسر نحو ارمين يا زيد ومنه لا تبعلن
ولا هلعا ولا تقلبا سهو بعد الضمة والكسرة ثم انتقل الى رابع الضمير البارز فقال ص واشكله
قبل مضمر لين بما جانس من تحريك قد علما ش اخر المؤكد قبل الضمير اللين حركة تجانسه والمضمر اللين
هو الف الاثنين وواو الجمع وياء المخاطبة فيفتح اخر المؤكد قبل الالف ويضم قبل الواو ويكسر

قبل الياء

قبل الياء واما حكم المضمر في نفسه فان كان الفا لم تحذف وان كان واوا او ياء حذف وبقيت الحركة
المجانسة دليلا عليها واليه اشار بقوله ص والمضمر احذفنه الا الالف ش وعلم ان الالف
لا تحذف نحو هل تضربان وان الواو والياء تحذفان نحو هل تضربن يا زيدون وهل تضربن يا هند هذا
حكم الصحيح واما المعتل بالياء والواو فنحو اغزن بحذف الواو وابقاء الضمة دليلا عليها
وارمن بحذف الياء وابقاء الكسرة دليلا عليها كما فعلت في الصحيح **فان قلت**
ليس المعتل بالواو والياء كالصحيح لان المعتل بهما يحذف اخره ويجعل الحركة المجانسة على
ما قبله بخلاف الصحيح **قلت** حذف اخر المعتل انما هو لاسناده الى الواو والياء
لا للتوكيد فهو مساو للصحيح في التغيير الناشي عن التوكيد ولذلك لم يتعرض له الناظم واما المعتل
بالالف فليس كالصحيح فيما ذكر بل له حكم اخر بينه بقوله ص وان يكن في اخر الفعل الف
فاجعله منه رافعا غير اليا والواو ياء كاسعين سعيا ش الضمير في اجعله للالف التي هي اخر الفعل المعتل والضمير في منه للفعل وياء ثاني
مفعولي اجعل اي اجعل الالف التي هي اخر الفعل ياء ان كان رافعا غير الياء والواو فيشمل ثلاثة
انواع رافع الالف نحو اسعيان يا زيدان ورافع نون الاناث اسعينان والمجرد من الضمير البارز نحو
اسعين يا زيد ثم ذكر حكم رافع الواو والياء فقال ص واحذفه من رافع هاتين ش اي واحذف
الالف من رافع الياء والواو وابق الفتحة قبلهما دليلا عليها ثم ذكر حكم الواو والياء بعد حذف
الالف فقال ص وفي واو ويا شكل مجانس قفي ش يعني ان الواو تضم والياء تكسر وانما
احتيج الى تحريكهما ولم تحذفا لان قبلهما حركة غير مجانسة اعني فتحة الالف المحذوفة فلو حذفا لم
يبق ما يدل عليهما ثم مثل فقال ص نحو اخشين يا هند بالكسر ويا قوم اخشون واضمم وقس مسويا ش قوله واضمم يعني
مع الواو **تنبيهان الاول** اجاز الكوفيون حذف الياء المفتوح ما قبلها نحو اخشين
فتقول اخشن يا هند وحكى الفراء انها لغة طي **الثاني** فرض المصنف الكلام على الصحيح
الالف والواو الاخيرين فلا فرق بينهما في الحكم وهذا واضح ص ولم تقع خفيفة بعد الالف الى اخره
ش وقال في شرح الكافية لو كان المسند اليه العامل جمعا يؤتى بالنون الا مشددة هذا مذهب سيبويه
وغيره من البصريين الا يونس فانه يجيز ان يؤتى بعد الالف بالنون الخفيفة مكسورة وبعض قوله قراءة
بعض القراء فدمرناهم تدميرا هلا هاران حسنه ويمكن ان يكون من هذا قراءة ابن ذكوان ولا تتبعان سبيل
الذين لا يعلمون ولمذهب يونس مذهب الكوفيين في وقوع الخفيفة بعد الالف انتهى **قلت**
وفي كلام بعضهم ما يدل على انهم لم يجيزوها ساكنة لا مكسورة وهو ظاهر كلام سيبويه قال واما يو
نس وناس من النحويين فيقولون اضربان زيدا واضربنان زيدا فهذا لم تقله العرب وليس له نظير في كلامها
انه لا يقع بعد الالف ساكن الا ان يدغم انتهى **فان قلت** اذا كان بعدها ما تدغم فيه
فالخفيفة جائزة على مذهب المصنف نحو اضربان نعمان **قلت** قال الشيخ
ابو حيان نص بعضهم على المنع ويمكن ان يقال يجوز انتهى وقد صرح سيبويه بمنع ذلك وقوله ولكن
شديدة يعني ان النون الشديدة اذا وقعت بعد الالف تكسر وان كانت في غير ذلك مفتوحة وانما

تقم وامع الالف ولا امر لاجتماع الامثال ص والفا زد قبلها موكدا الى اخره ش فتقول اضربنان
وانما زيدت هنا الالف للفصل بين الامثال والخلاف في التوكيد بالخفيفة بعد الالف الفاصلة لا خلاف
بعد الالف الا تثنيه ص واحذف خفيفة لساكن ردف الى اخره ش يعني ان الخفيفة تحذف وهي
مرادة لامرين احدهما ان يليها ساكن نحو اضرب الرجل تريد اضربن ومنه قوله ٭ لا تهين الفقير علك
ان تركع يوما والدهر قد رفعه ٭ لانها لم تصلح للحركة عوملت معاملة حرف المد قنبيه
اذا وليها ساكن وهي بعد الالف ألف على مذهب الجمهور وزعم يونس انها تبدل همزة وتفتح فتقول
اضرباء الغلام واضربناء الغلام قال سيبويه وهذا لم تقله العرب قال والقياس اضرب الغلام
واضربا الرجل يعني بحذف النون والالف والثاني ان يوقف عليها بعد غير فتحة يعني بعد
ضمة او كسرة فانها تحذف اذا لما كما يحذف التنوين ويرد ما حذف لاجلها اعني واو الضمير وياء
ونون الرفع ايضا في المعرب وقد نبه على رد المحذوف بقوله ص واردد اذا حذفتها في الوقف
الى اخره ش يعني انه يرد الى الفعل الموقوف عليه بعد حذفها ما حذف في الوصل لاجلها
فتقول في اضربن يا زيدون واضربن يا هند اذا وقفت عليهما اضربوا واضربي برد واو الضمير وياءه
وتقول في هل تقضن يا رجال وهل تقضن يا هند اذا وقفت عليهما هل تقضون وهل تقضين برد الواو والياء ونون
الرفع لزوال سبب الحذف ثم نبه على حكمها بعد الفتحة فقال ص وابدلنها بعد فتح الفا الى اخره
ش وذلك لشبهها بالتنوين وقد قدر حذفها العين ساكن لا وقف كقوله ٭ اضرب عنك الهموم
طارقها ٭ وكقولك ٭ ثم قيل اليوم خالف تعرف ٭ فان قلت ما الذي حذف الخفيفة
للوقف بعد غير الفتحة منافي لمعنى التوكيد الذي جاءت لاجله اذ لا دليل عليها بعد الحذف
فينبغي ان يقال التوكيد لما انما يكون في الوصل خاصة كما اشار اليه بعضهم قلت يرده
قلبها بعد الفتحة الفا في الوقف فعلم بذلك ان التوكيد بها انما يكون لاستصحاب الوصل تنبيها
ت الاول اختلف في الفعل المعرب اذا وكد بالنون على ثلاثة اقوال احدها
انه مبني والثاني انه معرب والثالث التفصيل بين ان يباشر فيكون مبنيا او لا يباشر
فيكون معربا وهو الصحيح كما تقدم اول الكتاب ويدل على هذا رد نون الرفع عند حذف نون التوكيد
في الوقف فدل على انه مفرد كذا في الوصل الثاني اجاز يونس للواقف ابدالها ياء او واوا في نحو
اخشون واخشين فيقول اخشوا واخشي وغيره يقول اخشوا واخشي وقد نقل عنه ابدالها
واوا بعد الضمة وياء بعد الكسرة مطلقا فلتعلم واللام سيبويه يدل على ان يونس انما قال بذلك
في المفتوح ما قبله قال واما يونس فيقول اخشي واخشوا يبدل الواو والياء بدلا من النون الخفيفة لاجل
الضمة والكسرة وقال الخليل لا ارى ذلك الا على قول من قال هذا عمرو ومررت بعمرو ثم قال وينبغي
لمن قال بقول يونس في اخشوا واخشي اذا اراد الخفيفة ان يقول اخشوا يجعل الواو مكان الخفيفة
الثالث اذا وقفت على المؤكد بالخفيفة بعد الالف على مذهب يونس والكوفيين
ابدلت الفا نص سيبويه على ذلك عن يونس وموافقه ثم قال يجمع بين الالفين ويمد لطول المد قبلها

بتغيي

ص ما لا ينصرف

الا حل في الاسم ان يكون معربا منصرفا وانما يخرج عن اصله لشبهه بالفعل او بالحرف فان شابه الحرف بني
كما تقدم وان شابه الفعل بكونه فرعا من وجهين من الوجوه الاتية منع الصرف قلما اراد بيان ما يمنع
من الصرف بدا بتعريف الصرف فقال ص الصرف تنوين اتى مبينا الى اخره ش فقوله تنوين جنس يشمل جميع انواع
التنوين وقد تقدمت اول الكتاب وقوله اتى مبينا الى اخره مخرج لما سوى تنوين التمكين من التنوين
بالعرف والمراد بالمعنى الذي يكون به الاسم امكن بقاؤه على حالته ان لم يشابه فعلا ولا حرفا
بل هذا هو المعنى الذي به يكون الاسم امكن ان زاد في التمكين قيل وهو اعلى من التمكين وهو شاذ
تنبيهات الاول مذهب المحققين ان الصرف هو التنوين الذي عبر عنه بتنوين التمكين
وقيل الصرف هو الجر والتنوين معا الثاني تخصيص تنوين التمكين بالصرف هو المشهور وقد يطلق
على غيره من التنوين التنكير والعوض والمقابلة مجازا الثالث قد وقع بعض الصرف ان المنصرف
ما يدخله التنوين المسمى بالصرف وان ضد المنصرف لا يدخله ذلك التنوين المسمى بالصرف فالشارح
هذا التعريف فيما صح بان من جملة ما لا يدخله التنوين الدال على الامكنية ما هو منصرف قبل التسمية به
وليس من المكان ان يقال انه غير منصرف لما لم يتعد به بعد الرابع اختلف في اشتقاقه فقيل هو من
الصريف وهو الصوت لان في اخره التنوين وهو صوت وقيل من الانصراف من جهات الحركات وقيل من
الانصراف وهو الرجوع كانه انصرف عن شبه الفعل وقال في شرح الكافية سمي منصرفا لانقياده الى
ما يصرفه عن عدم تنوين التنكير ومن وجوه الاعراب الخامس جميع ما لا ينصرف
اثنا عشر نوعا منها خمسة لا تنصرف في تعريف ولا تنكير وسبعة لا تنصرف في التعريف وتنصرف في
التنكير وستاتي مفصلة ان شاء الله تعالى قلما شرع في بيان مواضع منع الصرف بدا بما يمنع في الحالين
فقال ص فالف التانيث مطلقا منع الى اخره ش يعني ان الف التانيث مطلقا اي مقصورة
كانت او ممدودة تمنع صرف ما هي فيه كيفما وقع من كونه نكرة او معرفة مفردا او جمعا اسما او صفة
فالمقصورة نحو ذكرى وسلمى ومرضى وسكرى والممدودة نحو صحراء وزكرياء واشياء وحمراء وانما
استقلت الالف بالمنع لانها قائمة مقام شيئين وذلك لازمة لما هي فيه بخلاف التاء فانها في الغالب
في مقدرة الانفصال فعين المؤنث بالالف فرعيته من جهة التانيث وفرعيته من جهة لزوم علامته
بخلاف المؤنث بالتاء فرعان الاول اذا سميت بكلتا من قولك قامت كلتا جاريتيك
منعته الصرف لان الفها للتانيث وان سميت بها من قولك رايت كلتيهما او كلتا المراتين في لغة كنانة
صرفت لان الفها اذ ذاك منقلبة وليست للتانيث الثاني اذا رخمت حبلوي على لغة الاستقلال
عند من اجازه فقلت يا حبلى ثم سميت به صرفت لما ذكر في كلتا ثم قال ص وزائدا فعلان في وصف
سلم الى اخره ش ان يمنع صرف الاسم ايضا زائدا فعلان وهما الالف والنون في مثال فعلان صفة

في بلا فصل مع التعريف ومن ثم لم يستغن بالتعريف في نحو ابنة مع تعريف العلمية **تنبيه**
قد يكون آخر جمع اخرى بمعنى آخرة فينصرف لانتفاء العدل **والعدول** عن آخر من اخرى انثى آخر التي بمعنى
ءاخر اذ تلك لا تدل على الانتهاء ويعطف عليها مثلها وجنسها نحو واخرى واما اخرى بمعنى آخرة فتدل
على الانتهاء ولا يعطف عليها مثلها وجنسها واخرى هي المقابلة للاولى في قوله تعالى قالت اولاهم
لاخراهم ولا ينبغي ان يحترز منه كما احترز في الكافية والتسهيل بقوله مقابلا لآخر **وموحد ومثنى**
وثلاث كما الواحد ش يعني ان فعال ومفعل من واحد وثلاث والمعدول من واحد الى اربعة نحو مثنى واحاد
في منع الصرف للعدل والوصف لم يختلف في ثمانية الفاظ متفق على سماعها وهي احاد وموحد وثناء ومثنى
وثلاث ومثلث ورباع ومربع ولذلك اقتصر عليه قال في شرح الكافية وروي فيهما عن بعض العرب
مخمس وعشار ومعشر ولم يرد غير ذلك وكلامه في التسهيل انه قد سمع خماس ايضا واختلف
فيما لم يسمع على ثلاثة مذاهب **احدها** انه يقاس على ما سمع وهو مذهب الكوفيين والزجاج
ووافقهم في بعض نسخ التسهيل وخالفهم في بعضها **والثاني** انه لا يقاس بل يقتصر على المسموع
وهو مذهب جمهور البصريين **والثالث** انه يقاس على فعال لكثرته لا على مفعل قال الشيخ
ابو حيان والصحيح ان البناءين مسموعان من واحد الى عشرة حكى البناءين ابو عمرو الشيباني وحكى
ابو حاتم وابن السكيت من احاد الى عشار ومعشر وحكاه غيره على ما يقتضيه **تنبيه** اجاز الفراء
صرف هذه الالفاظ مذهوبا بها مذهب الاسماء فان تقول العرب ادخلوا ثلاث ثلاث ثلاثا ثلاثا
والصحيح ان لا يجرى النقص من منع ذلك فيه **وكن لجمع مشبه مفاعلا او المفاعيل** ش الجمع
المشبه مفاعل او مفاعيل هو الجمع الذي لا نظير له في الآحاد وهو كل جمع ثالثه الف بعدها حرفان او ثلاثة اوسطها ساكن
يمنع الصرف وحكى لقيامه مقام علتين فانه فرع عن غيره من جهة الجمع ومن جهة عدم النظير ويعني
بالنظير ان يكون اوله مفتوحا وثالثه الفا بعدها حرفان وثلاثة اوسطها ساكن ما يكون وما يلي الالف
مكسور لفظا او تقديرا ولا يعتد بما يكون اوله مما يحصل فيه مثلا اوله ميم نحو مساجد ومطابيخ
وما اوله غير ميم نحو دراهم ومن ثم لم يعتبر مواقفته لمفاعل ومفاعيل في الهيئة لا في الوزن
وتغيير اوسط الثلاثة بالسكون نحو ضيا فلت منصرف لحركته وانما كان منصرفا لانه في الحاد
نظير وذلك لعواهية وكل ممية ونحوهما ومن تغيير الالف بان يكون ما ولي مكسورا الا ما يمنع
كذلك منصرف نحو عباديد جمع عبادة على عبادة ومن التشاكل بما بعد الالف عن الاحاد
في الحركة والعبالة الثقل فالقول فيه على التداول تقله هذا مذهب سيبويه والجمهور
انها الحركة ما بعد الالف فالياء الاعتقاب وذهب الزجاج الى انه لا ينتقل ذلك قد جاز في تكسير
هبا ان يقال هبار بالادغام فابدال الياء عند الشكوى ولولا ذلك لا ضمة هنا انه ومن التغيير
ان نحو دواب غير منصرف لا اصله دواب جمع على مثال مفاعل ثم يقول **وذو العلل اصله الجوار**
الواحد من مثال والجمع الجوار من على مثال فيلتحق بما اصله الثالث **احدهما** ان يكون آخره ياء
فيلما آخره نحو جوار **والاخرى** تغلب بكونه الياء نحو صار من ياء الآخر ياء فيلما كهم اجري

في رفعه وجره مجرى لقيا ونحوه من المنقوص فيقول هؤلاء جوار ومررت بجوار بالتنوين وحذف الياء كما تقول
هو لقا ومررت بلقا واما في نصبه فيجري مجرى سواكنه الصحيح فيقول رأيت جواري بفتح الياء من غير
تنوين كما تقول رأيت مساجد واذا قلبت ياؤه الفا نحو اعلى بر وكم بنو معال والا خلاف في ذلك **فان**
قلت لم يبين في النظم على هذا الحكم في قوله ذو اعلال **قلت** قد فهم بقوله كلا
جوار انه ينون كتنكير **تنبيهات الاول** اختلف في تنوين جوار ونحوه ومعاوضا
فذهب سيبويه الى انه تنوين عوض من الياء المحذوفة لا تنوين صرف وذهب المبرد والزجاج الى انه عوض
عن حركة الياء ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وذهب الاخفش الى انه تنوين صرف لان الياء لما حذفت تخفيفا
زالت صيغة مفاعل وبقي اللفظ كجناح فانصرف والصحيح مذهب سيبويه وانما جعله عوضا من الياء
وضعيف لانه لو كان عوضا من الحركة لكان حذف الالف اولى من حذف الياء لان حاجة الالف الى التعويض
اشد ولا يعوض مع الالف والالف ثما الحق معناه تنوين التنكير ولما كونه للصرف فضعيف لان الياء حذفت
تخفيفا وثبوتها منوي ولذلك بقيت الكسرة دليلا عليها ولو لم تكن منوية لجعل ما قبلها محل الاعراب
فان قلت اذا جعل عوضا من الياء فما سبب حذفها اولا **قلت** فارغ فيه ثم الثقل
فيه لما كانت الياء المنقوص المنصرف قد تحذف تخفيفا وتبقى الكسرة التي قبلها وكان المنقوص الذي لا ينصرف
اثقل الذي هو اهمه من الصرف مما كان جاريا في الآخر ثقلا بالكون لزيادة الثقل يلحقه ازالة بعد الجواز
الا الى وجوب بعد الحذف بالعوض لما جعل ياء ثم حذف ما انظاف الى انتهى قال الشارح
ذهب المبرد الى ان فيما لا ينصرف تنوينا مقدرا بدليل الرجوع اليه في الشعر مجعلوه في جوار ونحوه
جمع المدمود وحذفوا الاجلايه في الرفع والجر توهم التقاء الساكنين ثم عوضوا مما حذفوا التنوين
وهو يعيد لا العرف لللافاف بما تقوم المعدود فما لم يوجد لم يختم ولا يعتبر بكاف مثله انتهى
قلت والمشهور عن المبرد ان التنوين عنده عوض من الحركة كما نقله في شرح الكافية **الثاني**
مذهب من نون جوار ونحوه من الجمع المعتل في رفع وجر متفق عليه نص على ذلك المصنف وغيره وما
نقله ابو علي عن يونس وموافقته مجرا على انه لا يحذف ولا يعرف ياؤه وانه يجر بفتحة ظاهرة وهم وا
انما قالوا اذلك في العلم وسيأتي بيانه **الثالث** اذا قلت مررت بجوار فعلامة جره فتحة
مقدرة على الياء لانه غير منصرف وانما قدرت مع خفة الفتحة لانها نابت عن الكسرة فاستثقلت
نيابتها عن المستثقل **الرابع** اعلم ان باب جوار واجري مجرى معاني الرفع والجر في ضعفا
لعدة وجهين **احدهما** ان في بقية مفردة وجر بها بقية مفردة **والاخر** ان تنوين جوار
تنوين عوض وتنوين معال تنوين صرف وتعرف بيانه **فان قلت** قوله آخره كمعال يوهم اعلال
من جهة واحدة وان تنوينهما واحد **قلت** انما اراد انه كمعال في الاعلال فقط ولكن التغليل
حمله على صرف **ولسراويل بهذا الجمع شبه اقتضى عموم المنع** ش اعلم ان سراويل اسم مفرد اعجمي جاء على مثال مفاعيل
فمنع من الصرف لشبهه بالجمع في الصيغة المعتبرة وذلك ان بناء مفاعل ومفاعيل الاول ان في كلام
العرب الا لجمع او منقول من الجمع نحو ماوانيما ان يمنع الصرف وان فقدت منه الجمعية ولاكثر قبل انه شرط

الاول ان لا تكون الهاء عوضا واحترز بياء النسب تخفيفا نحو يمان وشام فان اصله يمني وشامي
فحذفت احدى اليائين وعوض منها الالف او تقديرا نحو تهام وثمان فان الهاء موجودة قبل فلما نسبوا
الى تهامة وثمانية حذفوا احدى اليائين وعوضوا الالف فصار كالالف منصرفة وان كانت على مثال
مفاعل لان الياء عوض فعارضت الجمع بذلك لان الهاء لا يكون عوضا الثاني ان لا تكون نحو ما
في الالف عارضة نحو تنوا ... في الاعلال ... مطلق فتحة التقمح
الياء فهذا ايضا منصرف لانه خالف الجمع لعروض الكسرة الثالث ان لا تكون بعد الالف ياء
مشددة عارضة نحو حواري وهو الناصر وظفاري على ياء النسب في ذلك مقدرة الانفصال
فخالف بذلك الجمع لان ما بعد الف الجمع غير مقدر الانفصال واما نحو بخاتي جمع بختي فغير منصرف لان ما بعد
الالف ليس بعارض ولم يقصد النسب لانه جمع البخت وضرب النسب وضابط ذلك ان
الياء ان تقدم وجودها على وجود الالف وجب المنع والا صرف سواء سبق وجود الالف كحواري
او لا وكان غير عارض كجواري فاذا تغير هذا فاعلم ان سراويل اسم اعجمي جاء على مثال مفاعيل فمنع
من الصرف لوجود صيغة الجمع فيه والى هذا اشار بقوله ولسراويل بهذا الجمع شبه وقد تقوله
اقتضى عموم المنع على انه ممنوع من الصرف وجها واحدا خلافا لمن زعم ان فيه وجهين المنع والصرف
وقال المصنف انه لم يثبت عن العرب قلت نقل عن الاخفش ان بعض العرب يصرف سراويل
اذا جعله اسما مفردا تنبيهات الاول ذهب بعضهم الى ان سراويل عربي وانه جمع
سروالة في التقدير ثم اطلق انه جمع على ذلك الا انه المفرد وردوا بانه لم يسمع وا... له
عليه من العجمية وانه ممنوع لانه فيه قلت ذكر الاخفش انه سمع من العرب سروالة
وقال ابو حاتم من العرب من يقول سروال والذين ... قد العرب احدهما ... والا لما
سروالا لانه معنا ها فليس جمعا لها كما ذكر في شرح الكافية والاخر ان النقل يثبت في اسماء
الاجناس وانما ثبت في الاعلام الثاني سراويل مؤنث فلو سمي به ثم صغر امتنع صرفه للعلمية
والتانيث وازالة صيغة الجمع بالتصغير الثالث شذ منع صرف ثمان تشبيها له
بجوار في قوله يحدو ثماني مولعا بلقاحها والمعروف فيه الصرف وقيل انما العشار ص وان به
سموا او بما لحق به ش يعني ان ما سمي بهذا الجمع او ما الحق به مثل علا او معا عيل او ما الحق به
كسراويل فحكمه ان يمنع من الصرف سواء كان منقولا عن جمع محقق كمساجد اسم رجل او مقدر كشراحيل
قال الشارح والعلة في منع صرفه ما فيه من الصيغة مع اصالته في الجمعية او ما قام مقامها
مما يلوح التنكير انصرف على مقتضى التعليل المذكور والاول انتهى قلت مذهب
سيبويه انه لا ينصرف بعد التنكير لشبهه باصله ومذهب المبرد صرفه لزوال الجمعية وعن الاخفش
القولان والصحيح قول سيبويه لانه منقول من الصرف وهو نكرة وليس جمعا على الصحيح ص
والعلم امنع صرفه مركبا تركيب مزج ش فهم من قوله ان ما لا ينصرف على ضربين احدهما ما لا
ينصرف في معرفة ولا نكرة والثاني ما لا ينصرف في التعريف وينصرف في التنكير وفرغ من القسم

على الضرب

على الضرب الاول وشرع في الثاني وهو سبعة انواع الاول المركب تركيب المزج والمراد به جعل
الاسمين اسما واحدا لا باضافة ولا باسناد بل بتنزيل ثانيهما من الاول منزلة تاء التانيث وهو نوعان
احدهما ما ختم بويه فهذا مبني على الكسر في الاشهر فان قلت لم يحترز عنه هنا
قلت عن ذلك اجوبة احدها ان قوله نحو معديكربا يفهم المقصود والثاني
انه استغنى عنه بذكره في باب العلم فانه تعرض له والثالث ان يكون اطلق ... في الاضافة
ما ختم بويه على لغة من اعربه واعربه على لغة من بناه لان باب الصرف انما وضع للمعربات ونقول
ذلك في العلم والنوع الثاني ما ختم بغير ويه فيه ثلاثة اوجه احدها وهو
الافصح ان يعرب اعراب ما لا ينصرف ويبنى صدره على الفتح نحو بعلبك الا ان يكون ياء نحو معدي
كرب فانها تسكن فيه او نونا نحو ... فانه ... وانما بني على الفتح لان عجزه منزل منزلة تاء التانيث
واعلم ان الفتح في الياء ... الثاني ان ... الفتح ... الاوليه ... والوجه
الثاني ان يضاف صدره الى عجزه فيعرب صدره بما يقتضيه العوامل ويعرب عجزه بالجر للاضافة
ويجعل العجز على هذه اللغة كالمستقل فان كان فيه مع العلمية سبب مؤثر منع الصرف نحو
هرمز لان فيه العجمة والاعراب نحو موت وحضرموت واما كرب من معديكرب فمصروف في اللغة
المشهورة وبعض العرب لا يصرفه يجعله مؤنثا تنبيه اذا كان اخر الصدر ياء نحو معدي
كرب واضيف صدره الى عجزه على هذه اللغة استصحب سكون يائه في الاحوال الثلاثة قال المصنف
لان من العرب من يسكن الياء في النصب مع ان قولهم تشبيها بالالف فالتزم في التركيب لزيادة الثقل
ما كان جائزا في الافراد انتهى وقال بعضهم تفتح في النصب وتسكن في الرفع والجر والوجه الثالث
ان يبنى صدره وعجزه على الفتح ما لم يكن الاول معتلا تشبيها بخمسة عشر والثالث ... هذه اللغة
وقد نقلها الاخفش تنبيهان الاول احترز بقوله تركيب مزج من تركيب الاضافة وتركيب
الاسناد وقد تقدم حكمهما في العلم واما تركيب العدد نحو خمسة عشر فحكمه البناء عند البصريين
واجاز فيه الكوفيون اضافة صدره الى عجزه ... احدها
ان يبقى على حاله والثاني ان يعرب اعراب ما لا ينصرف والثالث ان يضيف صدره
الى عجزه الثاني ترتيب الاحوال الثلاثة نحو شغر بغر وبيت بيت وصباح مساء فهذا الاصح
بناء فيه لتضمنه معنى ... ص كذاك حا
وي زائدي فعلانا ش يعني ان ما يمنع صرفه مع العلمية في وزن فعلان وغيره نحو
عمران وعثمان وسلمان وغطفان واصبهان ونبه بالتمثيل على التعميم تنبيهات
الاول ان يكون في النون اعتبار ان ... الف ... ان ... نحو
... وحسان ... وشيطان ان جعل من شاط ... امتنع او
... من الشطن ... ولو سمي ... مذهب سيبويه والخليل المنع ... النون ... نحو
... وذهب الاخفش الى ... قول بعضهم ... الللا

على بابه في التنوين في التصريف ان شاء الله تعالى **الثاني** انه ابدال من التنوين الفا لانه لا منع الصرف في
اعطاء المبدل حكم المبدل **مثال ذلك** اصيلا فان اصله اصيلان فلو سمي به منع الصرف
ولو ابدل من حرف اصلي نحو ما بعضهم اصيلا **ومثال ذلك** حنان في حناء ابدلت همزته
نونا **الثالث** ذهب الفراء الى منع الصرف للعلمية وزيادة الالف قبل نون اصلية تشبيها
لها بالزائدة نحو سنان وبنان والصحيح صرف ذلك **من كل مؤنث بهاء مطلقا الى اخره**
من موانع الصرف التانيث وهو ضربان لفظي ومعنوي فاللفظي ان كان بالالف فقد تقدم
وان كان بالتاء منع مع العلمية مطلقا نحو عائشة وطلحة وهبة والمعنوي يمنع ايضا مع
العلمية ولا يشترط في تحتم منعه ان يكون زائدا على ثلاثة احرف نحو زينب لان الرابع ينزل
منزلة تاء التانيث او متحرك الوسط نحو سقر لان الحركة قامت مقام الرابع خلافا لابن الانباري
لانه جعله ذا وجهين وما ذكره في البسيط من ان نحو ممنوع الصرف باتفاق وليس كذلك او يكون
اعجميا نحو جور اسم بلد لان العجمة لما انضمت الى التانيث والعلمية تحتم المنع وان كانت العجمة لا
تمنع صرف الثلاثي لانها معها تؤثر منع الصرف وانما اثرت تحتم المنع وهكذا بعضهم خلافا
لمن جعل جور مثل هند في جواز الوجهين او منقولا من مذكر نحو زيد اذا سمي به امراة لانه حصل
بنقله الى التانيث ثقل عادل خفة اللفظ هذا مذهب سيبويه والجمهور وذهب عيسى
ابن عمر وابو زيد والجرمي والمبرد الى انه ذو وجهين واختلف النقل عن يونس ثم نبه على الثلاثي
الساكن الوسط اذا لم يكن اعجميا ولا منقولا عن مذكر يجوز فيه المنع والصرف بقوله **وجهان في العادم تذكيرا سبق الى اخره** شرع من صرفه نظر الى الخفة السكون ومن منع نظر الى وجود السببين
ولم يعتبر الخفة وقد صرح بان منعه احق وصرفه وهذا مذهب الجمهور وقال ابو علي الصرف
افصح قال ابن هشام وهو غلط جلي وذهب الزجاج وقيل والاخفش الى انه يحتم المنع قال
الزجاج لان السكون لا يغير حكما اوجبه اجتماع علتين تمنعان الصرف وذهب الفراء الى ان ما كان
اسم بلدة لا يجوز صرفه نحو فيد لانهم لا يردون به على غيرها فلم تكثر في الكلام بخلاف
هند **تنبيهات الاول** لا فرق في ذلك بين ما سكونه اصلي كهند او عارض بعد التسمية
كهند او اعلال كدار فيه كذلك وجهان اجودهما المنع **الثاني** ان المؤنث ثنائيا نحو يد
جاز فيه الوجهان ذكرهما سيبويه وظاهر التسهيل ان المنع اجود مما في هند ونقل صاحب
البسيط ان يد يصرف بلا خلاف وليس بصحيح **الثالث** اذا صغر نحو هند تحتم منعه
لظهور التاء نحو هنيدة فان صغر بغير تاء نحو حرب وهي الفاظ مسموعة انصرف **الرابع**
اذا سمي مذكر بمؤنث فان كان ثلاثيا صرف مطلقا خلافا للفراء وثعلب اذ ذهبا الى انه يمنع
سواء تحرك وسطه نحو فخذ او سكن نحو حرب ولا خلاف في متحرك الوسط وان كان زائدا على الثلاثة لفظا
نحو سعاد او تقديرا نحو جيل مخفف جيال منع الصرف **فان قلت**
مذهب سيبويه والجمهور ان علامة التانيث تاء وان الهاء عوض منها بدل التاء فلم عدل عن التعبير بالتاء

في قوله

في قوله كل مؤنث بهاء مطلقا **قلت** لانه عدل الى الهاء احترازا من تاء بنت واخت فانهما
تاء الحاق بنيت الكلمة عليها وليس حكمها حكم الهاء وقد نص سيبويه على ان بنتا واختا
اذا سمي بهما رجل صرفا وقياس قول الفراء انه اذا سمي بهما امراة يجوز فيهما الوجهان لضعفهما وقد
ذهب قوم الى ان تاء بنت واخت للتانيث فيمنعوهما الصرف في المعرفة ونقله بعضهم عن الفراء
فان قلت قد تقرر ان المؤنث بلا علامة كعناق مقدر فيه تاء مقدرة ولذلك ترد في التصغير
فيقال عنيقة فكيف سماه عاريا في قوله وشرط منع العار **قلت** يعني العاري
من العلامة لفظا وهو واضح **والعجمي الوضع والتعريف الى اخره** من موانع الصرف
العجمة مع العلمية فاذا كان الاسم من اوضاع العجم وهو علم امتنع صرفه بشرطين **احدهما**
ان يكون عجمي التعريف ايضا اعني يكون علما في لغتهم **والثاني** ان يكون زائدا على ثلاثة احرف
وذلك نحو ابراهيم واسمعيل واسحاق ويعقوب واحترز بالشرط الاول عن نوعين **احدهما** ما نقل
من لسانهم وهو نكرة نحو لجام وهذه العجمة فيه لا تمنع لانه شخصية فالحق بالامثلة العربية **والاخر**
ما لا في لسان العجم نكرة ثم نقل في اول احواله علما نحو بندار وهذا فيه خلاف ذهب
قوم منهم الشلوبين وابن عصفور الى انه لا ينصرف لانهم لا يشترطون ان يكون علما في لغة العجم بل
ان لا يكون نقل في اول احواله والذي ذهب اليه المصنف وهو ظاهر كلام سيبويه واحترز بالشرط
الثاني عن الثلاثي فانه ينصرف لان العجمة سبب ضعيف فلا تقوى في الثلاثي بخلاف التانيث
قال في شرح الشافية قولا واحدا في جميع العربية وان التفت اليه ... وجعله ذا وجهين مع
السكون وتحتم المنع مع الحركة فان من صرح بالغاء عجمة الثلاثي مطلقا السيرافي وابن برهان
وابن خروف ولا اعلم لهم من المتقدمين مخالفا انتهى **قلت** قد نقل عن عيسى بن عمر وابن
قتيبة والجرجاني جواز المنع والصرف في الثلاثي الساكن الوسط **وتحصل** في الثلاثي
ثلاثة اقوال **احدها** ان العجمة لا اثر لها فيه مطلقا وهو الصحيح **الثاني** ان ما تحرك وسطه
نحو لمك اسم رجل لا ينصرف وما سكن وسطه فيه وجهان وقد تقدم القائلون به **والثالث**
ان ما تحرك وسطه لا ينصرف وما سكن وسطه منصرف وبه جزم ابن الحاجب **تنبيهات**
الاول قوله زيد تصغير زاد يقال زاد زيدا وزيادة وزيدانا **الثاني** المراد بالعجمي ما نقل عن
لسان غير العرب ولا يختص بلغة الفرس **الثالث** اذا كان الاعجمي رباعيا واحد
حروفه ياء التصغير انصرف ولم يعتبر بالياء **الرابع** تعرف عجمة الاسم بوجوه **احد**
ها نقل الائمة **والثاني** خروجه عن اوزان الاسماء العربية نحو ابريسم وهو
بفتح الهمزة والراء وكسرهما وفتح الراء **والثالث** ان يعرى من حروف الذلاقة وهو خماسي
او رباعي فلو كان في الرباعي السين فقد يكون عربيا نحو عسجد وهو قليل **وحروف**
الذلاقة ستة يجمعها مر بنفل **والرابع** ان يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب
كالجيم والقاف بغير فاصل نحو منجنيق والصاد والجيم نحو الصولجان والكاف والجيم نحو

سكونه **والخامس** ان يكون التنوين او الكلمة نحو جبس وان اي بعد الالف نحو فهمنز
حركة الماد **ووزن يخص الفعل او غالب** الى آخره مثل ما يمنع الصرف مع العلمية وزن الفعل
دبه ان يكون مختصا به او غالبا فيه والمراد بالمختص ما لا يوجد في غير فعل الا نادرا او علما او عجميا
كصيغة الماضي المفتتح بتاء مطاوعة او بهمزة وصل وما سلم من الصوغ للمفعول وبناء فعل وما
صيغ للامر من غير فاعل والثلاثي وما سوى افعل ونفعل وتفعل ويفعل من اوزان المضارع واحترز
بالنادر من نحو دئل لدويبة وبخلب لخرزة وتبشر لطائر وبالعلم من نحو خضم لرجل وشمر لفرس
وبالعجمي من نحو بقم واستبرق فلا يمنع وجوازه هذا اختصاص اوزانه بالفعل لا ان الناحية والعجمي
لا تصلح لهما والعلم منقول من فعل فالاختصاص باق والمراد بالغالب ما كان الفعل به اولى اما لكثرته
فيه كاثمد واصبع وابلم فان اوزانها تقل في الاسم وتكثر في الامر من الثلاثي واما لان زيادته تدل على
معنى في الفعل ولا تدل على معنى في الاسم كافكل واكلب فان الهمزة فيهما تكثر في الاسماء والافعال الا ان
الهمزة من افعل وافعل تدل على معنى في الفعل ولا تدل على معنى في الاسم فكان المفتتح بها من الافعال اصلا
للمفتتح بها من الاسماء وقد يجتمع الامران نحو يرمع وتنضب فانهما كاثمد في كونهما على وزن يكثر في الا
فعال ويقل في الاسماء وكافكل في كونه مفتتحا بما يدل على معنى في الفعل دون الاسم **تنبيه**
قد اتضح بما ذكر ان التعبير عن هذا النوع بان يقال ما صلح للفعل كما في الكافية او ما هو به
اولى كما فعل في التسهيل اجود من التعبير عنه بالغالب **تنبيه ثان** قد فهم من قوله
يخص الفعل او غالبا ان الوزن المشترك غير الغالب لا يمنع الصرف نحو ضرب ودحرج خلافا
لعيسى بن عمر فيما نقل من فعل فانه لا يصرفه متمسكا بقوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا ولا
حجة فيه لانه يحتمل ان يكون فيه ضمير الفاعل فيكون محكيا لانه منقول من جملة او يكون حذف
الموصوف واقام صفته مقامه اي انا ابن رجل جلا وقد ذهب بعضهم الى ان الفعل قد يحكى مسمى
به وان كان غير مسند الى ضمير متمسكا بهذا البيت ونقل عن الفراء ما يؤيد مذهب عيسى
قال الامثلة التي تكون للاسماء والافعال ان غلبت للفعل فلا تصرفه في المعرفة نحو رجل اسمه
ضرب فان هذا اللفظ وان كان اسما للعسل الابيض فهو اشهر للفعل وان غلب في الاسم فاصرفه في
المعرفة والنكرة نحو رجل سميته بحجر لانه يكون فعلا تقول حجر عليه القاضي ولكنه اشهر في الاسم
تنبيه ثالث يشترط في الوزن المانع للصرف شرطان **احدهما** ان يكون
لازما **الثاني** ان لا يخرج بالتغيير الى مثال هو للاسم فخرج بالاول نحو امرئ فانه لو سمي به اعرب
وان لم يسم النصب شبيها بالامر من تعلم وفي الجر شبيها بالامر من ضرب وفي الرفع شبيها بالامر من خرج لانه
خالف الافعال بكون عينه لا تلزم حركة واحدة بل تتبع فيها الموازنة ويخرج بالثاني نحو رد وقيل
فان اصلهما ردد وقول فاخرا عن الادغام والاعلال فخرجا بهما الى مثال برد وفيل فلم يعتبر
فيهما الوزن الاصلي وشمل قولنا الى مثال هو للاسم قسمين **احدهما** ما خرج الى مثال غير
نادر ولا شاذ في الاسم نحو رد وقيل **والآخر** ما خرج الى مثال نادر نحو انطلق اذا اسكنت لامه

فانه خرج الى بناء الفعل وهو نادر ففيه ابن خلاف وجوز ابن خروف فيه الصرف والمنع وقد علم من الحد
ان ما دخله اعلال فلم يخرج الى وزن الاسم نحو يبر امتنع صرفه **تنبيه رابع** اختلف
في سكون التخفيف العارض بعد التسمية نحو ضرب مخففة فمذهب سيبويه انه كالسكون اللازم فيصرف
وهو اختيار المصنف وذهب المازني والمبرد ومن وافقهما الى انه يمنع الصرف فلو خفف قبل التسمية
انصرف قولا واحدا **وما يصير علما من ذي الف زيدت لالحاق** الى آخره مثل الف الالحاق المقصورة تمنع
الصرف مع العلمية لشبهها بالف التأنيث من وجهين بخلاف الف الالحاق الممدودة
فلذلك لم تمنع الصرف **احدهما** انها زائدة ليست مبدلة من شيء بخلاف الممدودة فانها مبدلة
من ياء **والثاني** انها تقع في مثال صالح لالف التأنيث نحو ارطى فهو على مثال سكرى
بخلاف الممدودة **تنبيه** حكم الف التكثير كحكم الف الالحاق في انها تمنع مع العلمية نحو
قبعثرى ذكره بعضهم **والعلم امنع صرفه ان عدلا** الى آخره مثل العدل يمنع الصرف مع
العلمية في اربعة مواضع وقد اشتمل هذا البيت على موضعين منها **الاول** فعل للتوكيد
والمراد به جمع وتوابعه كقولك مررت بالنسوات جمع والمانع له من الصرف التعريف والعدل اما
التعريف فبالاضافة المنوية فشابه به العلم لكونه معرفة بغير اداة لفظية هذا ظاهر
قول سيبويه وهو اختيار ابن عصفور وذهب بعضهم الى انه علم وهو المفهوم من كلام الناظم
هنا **قلت** وان الواضح منه في الكافية وقال في شرحها لان العلم اما شخصي واما جنسي
فالشخصي مخصوص ببعض الاشخاص فلا يصلح لغيره والجنسي مخصوص ببعض الاجناس
فلا يصلح لغيره وجمع بخلاف ذلك فالحكم بعلميته باطل وقال في التسهيل مع شبه العلمية
او الوصفية في فعل توكيدا **قال الشيخ** ابو حيان ويحتاج الى ما قاله ان العدل يمنع مع شبه
الصفة في باب جمع لا اعرف له فيه سلفا في ذلك انتهى **واما** عدله فقيل انه
معدول عن فعلاوات لانه جمع فعلاء مؤنث افعل وقد جمع المذكر بالواو والنون فكان حق المؤ
نث ان يجمع بالالف والتاء وهو اختيار المصنف وقيل معدول عن فعل لان قياس افعل فعلاء ان
يجمع مذكره ومؤنثه على فعل نحو حمر في حمراء واحمر وهو قول الاخفش والسيرافي واختاره ابن
عصفور وقيل انه معدول عن فعالى لان جمعاء اسم كصحراء **الثاني** علم المذكر المعدول الى فعل
نحو عمر وطريق العلم بعدل هذا النوع سماعه غير مصروف عاريا من سائر الموانع وهو زحل
ومضر وثعل وهبل وجمح وقزح وعصم وجشم وقثم وجحا ودلف وبلع وهذا موافقا
فان ورد فعل مصروفا وهو علم علمنا انه ليس بمعدول وذلك نحو ادد وهو عند سيبويه من
الود فهمزته عن واو وعند غيره من الاد وهو العظيم فهمزته اصلية فان وجد في فعل مانع مع
العلمية لم يجعل معدولا نحو طوى فان منعه للتأنيث والعلمية ونحو تتل اسم اعجمي فالمانع
له العجمة والعلمية عند من يرى منع الثلاثي العجمي **تنبيهات الاول** جعل
المؤكد معدولا عن فعال مع عن علام وكذا قاله هنا قيل وبعضها معدولا عن افعل وهو فعل

وظاهره ان جمع للتوكيد معرفة بغير علامة ملفوظة لانه علم والحسن

الثاني انه اذا سمي بهذا النوع معدولا لامرين احدهما انه لو لم يقدر عدله لزم تركيب المنع
على علة واحدة اذ ليس فيه من الموانع غير العلمية والآخر ان الاعلام يغلب عليها النقل فجعل
هذا معدولا عن عامر العلم المنقول من الصفة ولم يجعل مرتجلا الثالث ذكر بعضهم ان عدله
جاء لامرين احدهما لفظي وهو التخفيف والآخر معنوي وهو تمحيض العلمية
اذ لو قيل عامر لتوهم انه صفة الرابع ذكر بعضهم ان فعل جاء عند فعل واحد [illegible] وتعلق
وفلق ولا ينصرفا وهو غريب الخامس من الممنوع الصرف للعدل والتعريف ما جاء على
من المعدول الى فعال في النداء لغير [illegible] حكم عمر قال المصنف وهو احق من عمر بمنع
الصرف لان عدله محقق وعدل عمر مقدر انتهى وهو مذهب سيبويه وذهب الاخفش وتبعه
ابن السيد الى صرفه ثم انتقل الى الموضع الثالث فقال ص والعدل والتعريف مانعا سحر
الى اخره ش اذا قصد سحر بعينه فاما ان يعرف بال او بالاضافة فلا يخرج منهما مع
قصد التعيين فهو حينئذ ظرف لا ينصرف ولا يتصرف نحو جئت يوم الجمعة سحر والمانع له من
الصرف العدل والتعريف اما العدل فعن اللفظ بال لان كل الاظرف يعرف بها واما التعريف فقيل با
لعلمية لانه جعل علما لهذا الوقت وصرح به في التسهيل وقيل بشبه العلمية لانه تعرف بغير اداة ظاهرة
كالعلم وهو اختيار ابن عصفور وقوله هنا والتعريف يومي اليه اذ لم يقل والعلمية وذهب صدر
الافاضل وهو ابو الفتح ناصر بن ابي المكارم المطرزي الى انه مبني على الفتح لتضمنه معنى حرف
التعريف كامس وذهب ابن الطراوة الى انه مبني لا لتضمنه معنى الحرف بل لعدم التصرف وذهب
الشلوبين الى انه معرب وانما حذف تنوينه لنية الاضافة وذهب الشلوبين الصغير الى انه معرب
ايضا وانما حذف تنوينه لنية ال وعلى هذين القولين فهو من قبيل المنصرف والصحيح ما ذهب
اليه الجمهور تنبيه لا نظير لسحر في امتناع [illegible] الصرف امس عند بني تميم فان منهم
من يعربه في الرفع غير منصرف ويبنيه على الكسر في الجر والنصب ومنهم من يعربه اعراب ما لا ينصرف
في الاحوال الثلاثة خلافا لمن انكر ذلك وغير بني تميم يبنونه على الكسر ص وحذامي
ان في الرابع بني تميم يعربونه اعراب ما لا ينصرف اذا لم يختم براء [illegible]
ان من العرب من يبنيه على الفتح واستشهد بقول الراجز لقد رأيت عجبا مذ امسا قال في شرح
التسهيل ومدعاه غير صحيح لامتناع الفتح في موضع الرفع ولان سيبويه استشهد به
على الفتح في موضع الرفع [illegible]
سيبويه [illegible]
[illegible]
[illegible]
ليس هذا موضع ذكرها ثم انتقل الى الموضع الرابع فقال ص وابن على الكسر فعال علما
الى اخره ش لغة الحجاز بناء فعال علما لمؤنث نحو حذام على الكسر [illegible]
[illegible] احدها شبهه بنزال وزنا وتعريفا وعدلا وتأنيثا الثاني تضمنه معنى

قد مر هذا التنبيه

التأنيث والبناء ذهب الربعي الثالث توالي العلل وليس بعد منع الصرف الا البناء قاله
المبرد [illegible] وهو المشهور واما بنو تميم فيجعلون [illegible] الا ما اخره را نحو حضار [illegible] على الكسر [illegible]
[illegible] من الصرف وبعضهم [illegible] ما لا ينصرف وانما [illegible]
[illegible] الامالة [illegible] ولو منعوا الصرف لامتنعت وقد جمع الاعشى بين
اللغتين في قوله ومر دهر على وبار فهلكت جهرة وبار ويحتمل [illegible] والواو [illegible]
واختلف في علة منعه من الصرف عند بني تميم فذهب سيبويه الى ان المانع له العدل والعلمية
والعلمية وذهب المبرد الى ان المانع له التأنيث والعلمية وليس بمعدول ووافق على انها معدولة اذا [illegible]
فان قلت مذهب المبرد هو الظاهر لان التأنيث محقق والعدل مقدر وايضا فلا حاجة الى
تقدير [illegible] والجواب [illegible] لانه لو لم يقدر لزم تركيب المنع على العلمية وحركتها [illegible]
[illegible] قلت قال بعضهم الظاهر مذهب سيبويه لان الغالب على الاعلام [illegible]
[illegible] معدولة [illegible] على مذهب المبرد [illegible]
تنبيهات الاول [illegible] عند تميم وانما هو عند بعضهم الثاني [illegible]
قوله [illegible] المانع له العدل والعلمية وما قاله سيبويه الثالث [illegible] قوله مؤنثا
او حذام [illegible] منع الصرف للعلمية والنقل عن مؤنث [illegible]
لما كان مؤنثا [illegible] العدل ان التأنيث [illegible] الرابع فعال
يكون معدولا وغير معدول [illegible] مؤنث نحو حذام [illegible]
نحو [illegible] وغير [illegible] وصفة جارية مجرى الاعلام نحو حلاق
للمنية واما صفة ملازمة للنداء نحو يا [illegible] خمسة انواع كلها مبنية على الكسر وكلها معدول
عن مؤنث [illegible] منع الصرف [illegible]
[illegible] خلافا لابن [illegible]
[illegible] وصفة نحو [illegible]
[illegible] وقوله ص واما ما ذكر الى اخره ش [illegible] التعريف
اذا [illegible] والمراد [illegible] الانواع السبعة المتأخرة وهي ما امتنع للعلمية
والتركيب او الالف والنون الزائدتين والتأنيث بغير الالف او العجمة او وزن الفعل او الف الالحاق
او العدل [illegible]
العلمية واما الانواع الخمسة المتقدمة وهي ما امتنع لالف التأنيث والوصف [illegible]
[illegible] او الوصف والعدل او الجمع المتناهي [illegible]
لا تنصرف [illegible]
[illegible] منع الصرف [illegible] امتنع للتأنيث والعلمية واما ما فيه الوصف مع زيادتي
فعلان ووزن افعل فلان العلمية تخلف الوصف [illegible] للعلمية [illegible] للعلمية ووزن

العلم واما ما فيه الوصف والعدل وذلك اخر وفعال ومفعل نحو احاد وموحد فمذهب سيبويه
انه اذا سمي بها امتنعت من الصرف للعلمية والعدل وكل معدول سمي به فعلى انه باق في الاسم واما من
في لغة تميم فهذا مذهب سيبويه وذهب الاخفش وابو علي وابن برهان وابن بابشاذ الى صرف
المعدول المعدول مسمى به فقالوا لا العدل يزول بالتسمية والصحيح مذهب سيبويه لان العدل باق
ولا اثر لزوال معناه واما الجمع الموازن مفاعل او مفاعيل فعن نحوه الكلام على التسمية به واذا تقرر
هذا فهذه الانواع الخمسة بعد التسمية لم ينصرف ما فيه الف ونون والف التانيث فلا الف وما
ذو الوصف مع زيادتي فعلان او وزن افعل او العدل الى مفعل او فعال فانها لما ذكرت سابقا
حالها قبل التسمية فمنعت الصرف لشبه الوصف مع زيادة تو حركة العلل هذا مذهب سيبويه
وخالف المبرد الاخفش في باب سراويل وصرفه واما باب احمر ففيه اربعة مذاهب **الاول**
منع الصرف وهو الصحيح **والثاني** الصرف وهو مذهب المبرد والاخفش في احد قوليه وافق
سيبويه في كتابه الاوسط قال في شرح الكافية واكثر المصنفين لا يذكرون الا مخالفته وذكروا
فقيه اولى لانه اخر قوليه **والثالث** ان سمي باحمر رجل احمر لم ينصرف بعد التنكير وان سمي
به اسود او نحوه انصرف وهو مذهب الفراء وابن الانباري **والرابع** انه يجوز صرفه وترك
صرفه قاله الفارسي في بعض كتبه واما المعدول الى مفعل او فعال فمصروف بعد التسمية صرفه
وتقدم الخلاف في الجمع اذا نكر بعد التسمية **تنبيه** اذا سمي بافعل التفضيل مجردا من
من ثم نكر بعد التسمية انصرف اتفاقا لانه لم يبق شبه الاطراد لا يستعمل نكرة الا بمن فاما مع من
سمي به مع من ثم نكر امتنع الصرف قولا واحدا وسقط خلاف الاخفش لانه ان لم يحفظ اصله خرج
عن كلام العرب **قلت** وكلامه في الكافية وشرحها يقتضي اجراء الخلاف فيه بانه قال
ودون التفضيل منعه رجح وان قارنته من وقال في شرحها وحكم هذا اخر صرفه **وما يكون منه
منقوصا الى اخره** شرح تقدم ان الجمع الموازن مفاعل او مفاعيل منقوصا فحكمه في الرفع والجر
سار وفي النصب مجرى الصحيح والخلاف في ذلك وقد سبق تعليله وحكي فيه الخلاف
واما غير الجمع من المنقوص الذي فيه من الصحيح غير مصروف فان كان غير علم جرى مجرى جوار
ونحوه فيما ذكر بلا خلاف نحو اعيم تصغير اعمى تقول هذا اعيم ومررت باعيم ورايت اعيمي وتنوينه
في الرفع والجر تنوين العوض كما سبق وان كان علما وهو المشار اليه بالبيت ففيه خلاف مذهب الخليل
وسيبويه وابي عمرو وابن ابي اسحاق انه كذلك فتقول في يعلى مقصورا هذا يعيل ومررت بيعيل ورايت يعيلي وذهب
يونس وابو زيد وعيسى والكسائي الى انه يجري مجرى الصحيح في ترك تنوينه وجر بعضهم بالفتح واحتجوا
بقوله * قد عجبت مني ومن يعيليا * والصحيح الاول لانه نظير جوار واما قوله ومن يعيليا فمن عندهم
ضرورة **صرف واصنع ذا التناسب صرف الى اخره** شرح اما صرف ما يستحق المنع في الضرورة فمتفق
على جوازه ومنه قوله * فاتاها احيمر كاخي السهم بعضب فقال كوني عقيرا * وهو كثير وقد اختلف في
تنوين **احدهما** ما فيه الف التانيث مقصورة فمنع بعضهم صرفه للضرورة وقال انه لا فائدة فيه
اذ ليس يزيد ما ينقص وزنه بقول المثلم ابن احمد المري واتى بغير ما ملاك بها صالح الانام نهى وحبا
تقعقع انشده ابن الاعرابي بتنوين حبا وقال بعضهم في رد هذا القول ان الالف قد يلتقي بساكن
بعده فيحتاج الشاعر الى كسر الاول لاقامة الوزن فينون حينئذ **قلت** ومقتضى هذا انه اذا
لم يحتج الى التنوين لم ينون وهو تفصيل حسن **والثاني** افعل من منع الكوفيون صرفه للضرورة فقالوا
لان حذف تنوينه انما هو لاجل من فلا يجمع بينهما وبينه ومذهب البصريين جوازه لان المانع له الوزن
والوصف كاحمر لا من بدليل صرف خير منك وشر منك لزوال الوزن ومثال صرفه للتناسب قوله تعالى
سلاسلا واغلالا وسعيرا وقرا ابن مهران ولا يغوثا ويعوقا ونسرا واجاز قوم صرف الجمع الذي لا نظير
له في الاحاد اختيارا او زعم قوم ان صرف ما لا ينصرف مطلقا لغة قال الاخفش وكان هذه لغة الشعر
لانهم اضطروا اليه في الشعر فجرت السنتهم على ذلك في الكلام واما منع صرف المستحق الصرف للضرورة
ففيه جوازه خلاف مذهب اكثر البصريين منعه ومذهب الكوفيين والاخفش والفارسي جوازه واختاره
المصنف وهو الصحيح لثبوت سماعه ومنه فما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع * وابان
اخره وفصل بعض المتاخرين فيما فيه العلمية فاجاز منعه لوجود احدى العلتين وبين ما ليس كذلك
منعه ويعيد ان ذلك لم يسمع الا في العلم واجاز قوم منهم احمد بن يحيى منع صرف المنصرف اختيارا

اعراب الفعل

ارفع مضارعا اذا يجرد الى اخره شرح يعني بالمضارع الذي لم يباشره نون توكيد ولا نون
اناث وانما لم يحك الشعاء يقدم ذلك في باب الاعراب **وفهم** من كلامه انه يجب رفع المضارع
المعرب اذا لم يدخل عليه ناصب ولا جازم نحو انت تسعد وقد اختلفوا في رافعه وفيه اقوال **احد
ها** ان رافعه وقوعه موقع الاسم وهو قول البصريين **والثاني** ان رافعه تجرده من الناصب والجازم
وهو قول حذاق الكوفيين منهم الفراء **والثالث** ان رافعه نفس المضارعة وهو قول ثعلب
والرابع ان رافعه حروف المضارعة ونسب الى الكسائي واختار المصنف الثاني قال السلامة
من النقض الذي في مذهب البصريين فانه ينتقض بنحو هلا تفعل ورد مذهب الفراء بان التجرد عدم
فلا يكون عاملا واجاب الشارح بانا لا نسلم ان التجرد من الناصب والجازم عدم بل هو عبارة عن
استعمال المضارع على اول احواله مخلصا عن لفظ يقتضي تغييره واستعمال الشيء والمجيء به على
صفة ما ليس بعدمي انتهى **وبلن انصبه وكي كذا بان** شرح الادوات التي تنصب المضارع اربعة وهي الثلاثة المذكورة
في هذا البيت واذن وسياتي **ولما ذكر** ان رافعه مشروط بتجرده من الناصب والجازم اخذ في بيانهما فقال
فاما لن فحرف نفي ينصب المضارع ويخلصه للاستقبال ولا يلزم ان يكون
موبدا خلافا للزمخشري في انموذجه وقال في غيره انها لتاكيد ما تعطيه لا من نفي المستقبل
قال ابن عصفور وما ذهب اليه دعوى لا دليل عليها بل قد يكون النفي بلا اكد من النفي بلن لان المنفي
بلا قد يكون جوابا للقسم والمنفي بلن لا يكون جوابا له ونفي الفعل اذا اقسم عليه اكد **وفيها
ثلاث** الاول مذهب سيبويه والجمهور انها بسيطة وذهب الخليل والكسائي

الى فعل مركبة واصلها لا ان وحذفت همزة ان ثم حذفت الالف للالتقاء الساكنين ورده سيبويه بجواز
تقديم معمول معمولها عليها نحو زيدا لن اضرب واجيب بانه قد يحدث بعد التركيب ما لم يكن قبله ومنع
الاخفش الاصغر تقديم معمول معمولها عليها وذهب الفراء الى ان اصلها لا ابدلت الفها نونا وهو ضعيف
الثاني ذهب قوم منهم ابن السراج الى انه يجوز ان يكون الفعل بعدها دعاء واختاره ابن عصفور وجعلوا
منه قوله تعالى فلن اكون ظهيرا للمجرمين والصحيح انه لم يستعمل من حروف النفي في الدعاء الا لا خاصة
الثالث حكى بعضهم ان الجزم بلن لغة لبعض العرب واما كي فلفظ مشترك يكون اسما مختصرا
من كيف فيليها الاسم والفعل الماضي والمضارع المرفوع كقوله كي تجنحون الى سلم وما ثئرت قتلاكم ولظى
الهيجاء تضطرم ويكون حرف جار للتعليل بمعنى اللام وحرفا مصدريا بمعنى ان فالاول في ثلاثة مواضع
احدها ان تدخل على ما الاستفهامية كقولهم كيمه **والثاني** ان تدخل على ما المصدرية كقوله
يرجى الفتى كيما يضر وينفع **والثالث** ان تقع اللام بعدها كقوله فاوقدت ناري كي ليبصر ضوءها
وتعين في ذلك كونها حرف جر واللام تاكيدا لها وان جعلت بعدها ولا يجوز كونها مصدرية لفصل اللام وجواز التركيب نادر
وتتعين الثاني اذا وقعت بعد اللام ولم تقع ان بعدها نحو جئت لكي تكرمني فان لم يتقدمها اللام ولم يات بعدها ان نحو جئت
كي تكرمني جاز الوجهان وان وقعت بعدها ان ولم تكن قبلها اللام في الضرورة كقوله فقالت اكل الناس اصبحت مانحا
لسانك كيما ان تغر وتخدعا احتمل ان تكون حرف جر مؤكدا بان وان تكون مصدرية مؤكدة بان وانما رجح كونها جارة لا وجه
احدها ان ام الباب ان فلو جعلت مؤكدة لكي للزم تقديم الفرع على الاصل **والثاني** ان ما كان اصلا
في بابه لا يجعل مؤكدا لغيره **والثالث** ان ان لا يلي العامل فيها الا بعد ان تكون العاملة وتحقيق ما ذكر
نحو جئت كي تفعل اذا جعلت جارة كانت ان مقدرة بعدها وان جعلت ناصبة كانت اللام مقدرة
قبلها **تنبيهات الاول** ما ذكره من ان كي تكون حرف جر ومصدرية هو مذهب سيبويه
وجمهور البصريين وذهب الكوفيون الى ان كي ناصبة للفعل دائما وتاولوا كيمه على تقدير كي تفعل ماذا
وذهب قوم الى انها حرف جر دائما ونقل عن الاخفش **الثاني** اذا كانت كي حرف جر ودخلت على
الاسم فهي بمعنى لام التعليل واذا دخلت على الفعل دلت على لام العلة الغائية فقط فهي اخص
من اللام **الثالث** اجاز الكسائي تقديم معمول معمولها عليها نحو جئت النحو كي اتعلم ومنع
ذلك الجمهور **الرابع** اذا فصل بين كي والفعل لم يبطل عملها خلافا للكسائي نحو جئت
كي فيك ارغب والكسائي يجيز ذلك بالرفع لا بالنصب قيل والصحيح ان الفصل بينها وبين الفعل لا يجوز في
الاختيار **الخامس** زعم الفارسي ان اصل كما في قوله وطرفك اما جئتنا فاصرفنه كما
يحسبوا ان الهوى حيث تنظر كيما فحذفت الياء ونصب بها وذهب المصنف الى انها كاف التشبيه
كفت بما ودخلها معنى التعليل فنصبت وذلك قليل وقد جاء الفعل مرفوعا بعدها في قوله لا تشتم
الناس كما لا تشتم واما اذن فتكون اسما وحرفا ومصدرية فلا يبرز اصلها فمن خولف الا بالله تكون جوابا
وتقع زيادة بعدما نحو فلما ان جاء البشير وبين القسم ولو كقوله اما والله ان لو كنت حرا وبعد لا عصبية
ان الكاف والجواب او وما دخلت عليه وشذت زيادتها بعد لام الجر في قوله كان ضمير على وانه

وحرف وانها زيادة للتوكيد وزعم الزمخشري والشلوبين انه يجمع التوكيد معنى اخر وهو ان الجواب يكون
لكون يعقب الفعل الذي يليها متصلا به عن التشبيه والانفصال ويصف متصلة في الاصل خلافا لمن زعم والفصيح
من التي يصلح في موضعها اي وعلامتها ان تقع بعد جملة فيها معنى القول دون حروفه ومضمونها جيئا
الينا ان اصنع الفلك فلو كان الذي قبله غير جملة حكم عليها بانها المصدرية نحو اشارة اليهم ان اقيموا اولا
تقع المفسرة بعد صريح القول خلافا لبعضهم ومذهب الكوفيين ان التفسير ليس من معاني ان ومن عدهم
الناصبة للفعل والمصدرية من التي تارة يقع قبلها بعلم وتنقسم الى مخففة من ان وناصبة للمضارع فان
كان العامل فيها بعد علم وجب ان تكون المخففة نحو علم ان سيكون منكم وقد تقدم ذكرها في بابها وان كان ظن
جاز فيها الامران وجاز في الفعل بعدها الرفع والنصب باعتبارين الا ان النصب هو الاكثر ولذلك اجمع عليه
في قوله تعالى احسب الناس ان يتركوا وقرئ بالوجهين وحسبوا الا تكون فتنة وان كان العامل فيها غير العلم والظن
تعين ان تكون الناصبة للفعل نحو يريد ان تفعل والى هذا التفسيم اشار بقوله من بعد علم والتي
من بعد ظن فانصب بها والرفع صحح واعتقد تخفيفها من ان فهو مطرد **تنبيهات**
الاول اذا اول العلم بغيره جاز وقوع الناصبة بعده ولذلك اجاز سيبويه ما علمت الا ان يقوم زيد بالنصب
قال لانه كلام خرج مخرج الاشارة فجرى مجرى قولك اشير عليك ان تقوم وعن الفراء ان الناصبة
لا تقع بعد افعال العلم **الثاني** اجاز سيبويه والاخفش ان تقع بعد الخوف مع ان الناصبة
لتيقن المخوف نحو خفت ان لا تفعل وخشيت ان لا تقوم بالرفع ومنع ذلك المبرد **الثالث**
اجاز الفراء وابن الانباري في ان تنصب بعد العلم غير المؤول ومذهب الجمهور المنع **الرابع** اجاز الفراء
تقديم معمول معمولها عليها مستشهدا بقوله ربيته حتى اذا تمعددا كان جزاي بالعصا ان اجلدا
فالجمهور منعوا ولا حجة فيما استشهد به لندوره او امكان تقديره عاملا مضمرا **الخامس**
اجاز الاخفش ان تعمل ان وهي زائدة واستدل بالسماع كقوله تعالى وما لنا الا نقاتل وبالقياس على حرف
الجر الزائد ولا حجة في ذلك لان ان في الاية ونحوها مصدرية دخلت بعد ما لنا لتاوله بما منعنا والفرق
بينها وبين حرف الجر اختصاصه بالاسم مع الزيادة خلافا لها فلا يعمل في حال الزيادة **السادس**
اذا وصلت ان بالماضي والامر فهي التي تنصب المضارع خلافا لمن زعم انها غيرها **السابع** جملة ما ذكر لان عشرة اقسام ناصبة للفعل ومخففة وزائدة ومفسرة
وشرطية وبمعنى لا وبمعنى اي وبمعنى لئلا وبمعنى ان المخففة وجازمة وقد تقدم الكلام على الاربعة الاول
ولم يثبت ما سواها **واما الجازمة** ففي اللغة التستعمل والجزم بها لغة لبعض الكوفيين انتهى
ورواه عن ابي عبيدة وحكى اللحياني انها لغة بني صباح وقال الرؤاسي فصحاء العرب ينصبون بان واخواتها
الفعل ودونهم قوم يرفعون بها ودونهم قوم يجزمون بها وقد انشدوا على ذلك ابياتا **وبعضهم
اهمل ان حملا على ما اختها** حيث استحقت عملا يعني ان بعض العرب اهمل ان الناصبة حيث استحقت العمل
وذلك اذا لم يتقدمها علم او ظن كقوله ان تقران على اسماء ويحكما مني السلام وان لا تشعرا احدا فان
الاولى والثانية مصدرية بدليل عطف الثانية عليها وقد اعملت احداهما واهملت الاخرى وهذه لغة لبعضهم

أو أداة شرط جازمة ووجد أمامها مأخذ حملها على ما أختها أعني ما المصدرية هذا مذهب البصريين وأما
الكوفيون فيجوز عندهم تخفيفه وقولهم في التسهيل وقد تليها جملة ابتدائية أو مضارع مرفوع الكوفية
المخففة أو محمولة عليها أو على ما المصدرية يقتضي قولا ثالثا **فإن قلت** هل يقاس على
ذلك **قلت** ظاهر كلام المصنف أن إهمالها مقيس قال في شرح الكافية ثم نبهت على أن العرب
من يجيز أن يرفع بعد أن الناصبة الفعل تشبيها بما المصدرية **ص ونصبوا بإذن المستقبلا إلى آخره**
ش أي من حروف نصب المضارع إذن بثلاثة شروط **الأول** أن يكون مستقبلا فإن كان حالا رفع لأن النواصب
تخلص للاستقبال **الثاني** أن تكون مصدرة جواب ناطقه العيب حقا نحو أن يقول أنا آتيك فتقول إذن أكرمك فإن وقعت
ما قبلها لما بعدها وكذلك قال في شرح الكافية وشذ النصب بين حرفين في قول الراجز ولا تتركني
فيهم شطيرا إني إذن أهلك أو أطيرا **قلت** نقل جواز ذلك عن بعض الكوفيين وله البصري
يحمل على حذف الخبر والتقدير إني لا أقدر على ذلك ثم استأنف بإذن فنصب وأن تقدمها حرف عطف فسيأتي
والثالث أن لا يفصل بينها وبين الفعل بغير القسم فإن فصل بينهما بغير القسم نحو إذن زيد يكرمك
وإن فصل به لم يعتد به نحو إذن والله أكرمك **تنبيه** أجاز ابن عصفور الفصل بالظرف
نحو إذن غدا أكرمك وأجاز ابن بابشاذ الفصل بالنداء والدعاء نحو إذن يا زيد أحسن إليك وإذن يغفر
الله لك يدخلك الجنة ولم يسمع شيء من ذلك والصحيح منعه وأجاز الكسائي وهشام الفصل
بمعمول الفعل وفي الفعل حينئذ وجهان والاختيار عند الكسائي النصب وعند هشام الرفع
وقد اشتمل البيت على الشروط الثلاثة ثم أشار إلى أن الفصل بالقسم مغتفر بقوله **ص أو قبله اليمين**
ش ثم نبه على حكمها بعد العاطف فقال **ص وانصب وارفعا إلى آخره** ش والرفع أجود الوجهين
وبه قرأ السبعة وفي الشاذ وإذا لا يلبثوا على الإعمال **تنبيهات الأول** التوضيح
العطف وفصل بعضهم فقال إن كان العطف على ما له محل العقيب نحو إن تزرني أزرك وإذن أحسن إليك
بجزم أحسن عطفا على جواب الشرط وأن تلغ وعاطفا لا محل له فالأكثر الإلغاء كالآية **الثاني** إلغاء
إذن مع استيفاء الشروط لغة نادرة حكاها عيسى وسيبويه ولا يقبل قول من أنكرها **الثالث**
مذهب الجمهور أن إذن حرف وذهب بعض الكوفيين إلى أنها اسم وأصلها إذا وأن الأصل أن تقول إذا جئتني
أكرمك فحذفت ما تضاف إليه وعوض منه التنوين والصحيح مذهب الجمهور ثم اختلف القائلون
بحرفيتها فقال الأكثر إنها بسيطة وذهب الخليل في أحد قوليه إلى أنها مركبة من إذ وأن ثم اختلف
القائلون بأنها بسيطة فمذهب الأكثر أنها ناصبة بنفسها وقيل بأن مضمرة بعدها وإليه
ذهب الزجاج والفارسي **الرابع** إذا وقع بعدها الماضي مصحوبا باللام كقوله تعالى إذا
لأذقناك فالظاهر أن اللام جواب قسم مقدر قبل إذن وقال الفراء لو مقدرة قبل إذن والتقدير لو
ركنت لأذقناك وقدر في كل موضع ما يليق به **الخامس** قال سيبويه معناها الجواب
والجزاء فحمله الشلوبين على ظاهره وأنها للجواب والجزاء في كل موضع وتكلف تخريج ما خفي
فيه ذلك وذهب الفارسي إلى أنها قد ترد لهما وهو الأكثر وقد تكون للجواب وحده نحو أن يقول

القائل

القائل أحبك فتقول إذن أظنك صادقا فلا يتصور هنا الجزاء وحمل كلام سيبويه على الغالب
قال في نعم إنها عدة وتصديق باعتبار حالين وقال بعضهم إذن وإذا تدل على ارتباط ما بعدها
بما قبلها على وجهين **أحدهما** أن تدل على إنشاء الارتباط بحيث لا يفهم من غيرها
والثاني أن تكون مؤكدة لجواب ارتبط بمتقدم أو منبهة على سبب حصل في الحال نحو إن أتيتني آتك
وإذن أظنك صادقا فقوله لم يعد ذلك **ص وبين لا ولام جر التزم إلى آخره** ش أصل الحروف الناصبة
هذه الحروف أن لاختصاصها بالمضارع وشبهها بأن الناصبة للاسم ولذلك عملت مظهرة ومضمرة ومضمرة بخلاف
أخواتها وإضمارها على ثلاثة أضرب واجب وجائز وشاذ **فالواجب** بعد ستة أشياء
أولها كي الجارة وقد تقدم ولام الجحود وأو التي بمعنى إلى أو إلا وحتى وفاء
فاء الجواب وواو المعية **والجائز** بعد شيئين **الأول** لام كي
والثاني العاطف على اسم خالص **والشاذ** إعمالها مضمرة في غير هذه المواضع
وقد علم أنه لا تضمر بعد لام كي بالطراد الأمر حرف جر أو حرف عطف على ما سيأتي بيانه فأما لام كي الجارة فلم
يتقدم في النظم عليها بل ظاهر كلامه هنا موافقة من يقول بأنها ناصبة بنفسها ثم إنها لأنه ذكرها
مع النواصب ولم يذكرها غير ذلك وقد ذكرها في الكافية وغيرها التعاليق وقد اشتمل كلامه
على حكم أن بعد لام كي ولام الجحود فأما لام كي فهي لام التعليل وأن بعدها ثلاث حالات حال يجب فيه
الفصل بها وذلك مع الفعل المقرون بلا النافية أو الزائدة كقوله تعالى لئلا يعلم أهل الكتاب وحال
يجوز فيه إظهارها وإضمارها وذلك مع الفعل غير المقرون بلا نحو جئتك لتكرمني
وقلت لأن تكرمني نحو **فإن قلت** هل يجوز أن يكون النصب بعدها بإضمار كي **قلت**
أجاز ذلك ابن كيسان والسيرافي ومذهب الجمهور أنه لا تضمر لأنه لم يثبت إضمارها في غير هذا الموضع
فإن قلت لم سميت لام كي **قلت** لأنها للسبب كما أن كي للسبب وأما لام الجحود فهي
الواقعة بعد كون منفي الناقصة الماضية لفظا أو معنى نحو وما كان الله ليطلعكم على الغيب ولم يكن
الله ليغفر لهم والفعل بعدها منصوب بأن واجبة الإضمار وعلة ذلك أن الإيجاب ما كان زيد ليفعل
كان زيد سيفعل فجعلت اللام في مقابلة السين فكما لا يجمع بين أن والسين كذلك لا يجمع بين أن واللام
فإن قلت ما حاصل كلام الناظم أن لأن بعد لام الجر ثلاثة أحوال وجوب إظهارها مع المقرون
بلا ووجوب إضمارها بعد نفي كان وجواز الأمرين فيما عدا ذلك وهذا غير محرر من ثلاثة أوجه
أحدها أنه لم يقيد بالناقصة فأوهم أنه يجب الإضمار أيضا بعد التامة وليس كذلك لأن اللام
بعدها ليست لام الجحود **والثاني** أنه يوهم اختصاص هذا الحكم بالماضية لفظا وقد تقدم أن الماضية
معنى كالماضية لفظا **والثالث** أنه أطلق فشمل إطلاقه النفي بكل ناف وليس كذلك
لأن النفي هنا لا يكون إلا بما أو بلم ولا يكون بإن ولا بلما ولا بلن ولا بلا **قلت** قد يجاب عن الأول في الاقتصار
إليه وتعين حمله على عدم التغيير عليه وعن الثاني بأنه لم يذكر مندرج في قوله نفي كان لأن المراد نفي الماضي

ولم يقع الماضي على او والجواب من جرى اذا انصرف بلفظ الماضي دون معناه، وعن الثالث ان قوله ان
نفي كان لا يشمل كل ناف بل يشمل كل ما ينفي الماضي نحو لم ولما لانهما تختص بالمستقبل ولذلك لا جاز نفي
عن المستقبل نحو لن فليس واما لما فلما وان كانت تنفي الماضي فانها تدل على اتصال نفيه بالحال بخلاف
لم واما ان فمنفي بعضهم والحاقها بشملها وفي استثنائها نظر اذ ظاهر ان لام الجحود تقع بعد
المنفي بها ويدل على ذلك قراءة غير الكسائي وان كان مكرهم لتزول منه الجبال ونص بعضهم على
ان اللام في قراءته لام الجحود وفي هذه الاية رد على من زعم ان الفعل بعد لام الجحود لا يرفع الا ضمير الاسم
السابق وقد علم من النظم فوائد **الاولى** ان ما لا تكون في اخوات كان لا تختص من العمل بما هنا
لما جازه فيما سلم اخواتها ولما جازه في هذه **والثانية** ان الفعل لا يكون معها موجبا
فلا يقال ما كان زيد الا ليفعل لانها اذ ذاك جواب ايجاب لا يعد نفي كان **والثالثة** ان
اظهار ان بعد لام الجحود ممتنع كقوله حتما اضمر وهذا مذهب البصريين واما الكوفيون فحكى ابن
الانباري عنهم منع ذلك وحكى غيره عن بعضهم جواز اظهار ان بعدها توكيدا **تنبيهات**
الاول اجاز بعض النحويين حذف لام الجحود واظهار ان مستدلا بقوله تعالى وما كان هذا القرآن ان
يفترى **وفي** ... ابن عصفور اجازة وترك منع والصحيح المنع ولا حجة لهم في الاية لان يفترى
في تاويل مصدر هو الخبر **الثاني** قد علم مما تقدم ان لام الجر التي ينتصب الفعل بعدها قسمان لام كي
ولام الجحود اما لام الجحود فقد تقدم الكلام عليها واما لام كي فهي ما عدا لام الجحود **و**قسم بعضهم ما عدا
لام الجحود على ثلاثة اقسام كما فعل الشارح لام كي نحو جئت لتكرمني ولام العاقبة نحو فالتقطه
آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا ولام زائدة نحو يريد الله ليبين لكم وان بعد الثلاثة يجوز
اضمارها واظهارها **قلت** اما لام العاقبة ايضا لام الصيرورة ولام المآل فقد اثبتها
الكوفيون والاخفش وذكرها في التسهيل وتاول جمهور البصريين ما اوهم ذلك وردوه الى لام كي
واما الزائدة فذهب قوم الى ان اللام في نحو يريدون ليطفئوا وامرنا لنسلم زائدة وان مقدرة بعدها
وقال الفراء العرب تجعل اللام في موضع ان مع اردت وامرت والمختار انها لام كي والمفعول محذوف اي
ما يريدون من الكفر ليطفئوا وامرنا بما امرنا لنسلم **الثالث** ما ذكر ان اللام التي ينتصب
الفعل بعدها هي لام الجر والنصب بان مضمرة هو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان اللام
ناصبة بنفسها وذهب ثعلب الى ان اللام ناصبة بنفسها لقيامها مقام ان والخلاف في اللام
اعني لام كي ولام الجحود **الرابع** اختلف في الفعل الواقع بعد اللام فذهب الكوفيون الى انه
خبر كان واللام للتوكيد وذهب البصريون الى ان الخبر محذوف واللام متعلقة بذلك المحذوف
وتقديره وما كان زيد مريدا ليفعل وانما ذهبوا الى ذلك لان اللام جارة عندهم وما بعدها في تاويل
المصدر وصرح المصنف بانها مؤكدة لنفي الخبر وظاهره موافقة الكوفيين لان الناصب عنده
ان مضمرة فهو قول ثالث **قال** الشيخ ابو حيان ليس بقول البصريين ولا الكوفيين ومقتضى قوله مؤكدة
انها زائدة وصرح به الشارح وقال في شرحه لهذا الموضع من التسهيل سميته مؤكدة لصحة الكلام بدونها

لانه

لا انه زائدة اذ لو كانت زائدة لم يكن لنصب الفعل بعدها وجه صحيح وانما هي لام اختصاص دخلت على الفعل
لقصد ما كان زيد مقدرا او هاما او مستعدا لان يفعل **قلت** ما نقل عن البصريين من انها
متعلقة بالخبر يقتضي انها ليست بزائدة ونقل بعضهم عن ... انها زائدة مقوية للعامل في المعمول
الخامس ذكر في التسهيل ان فتح اللام لغة في الداخلة على الفعل لغة عكل والعنبر وقال ابو زيد
سمعت اعرابيا يقرأ وما كان الله ليعذبهم ثم انتقل الى ... فقال **ومن بعد او اذا يصلح في موضعها حتى او الا**
ثم يعني ان يجب اضمارها بعد او اذا صلح في موضعها حتى او الا كما وجب اضمارها بعد لام الجحود
فان قلت حتى تكون بمعنى الى وبمعنى كي فما يعني بها اراد **قلت** قال الشارح يريد
حتى التي بمعنى الى لا التي بمعنى كي فان كان ما قبلها مما ينقضي شيئا فشيئا فهي بمعنى الى والا
فهي بمعنى الا ... ان يريد التعبير معا وذلك ان بعضهم قدرها بكي وبعضهم قدرها
بالى واما سيبويه فقدرها بالا ... ولم يذكر حتى ويصلح التقدير ان الثلاثة
في نحو لالزمنك او تقضيني حقي فانه يصلح للتعليل وللغاية وللاستثناء والا زما وتعين الاول
في نحو لا عبد الله او يغفر لي **والثاني** في نحو لانتظرنه او يجيء **والثالث** في نحو لاقتلن الكافر او
يسلم وبذلك يعلم ضعف قول من قال ان تقديرها بالا مطرد وتقديرها بكي او الى غير مطرد ويؤيد الا
مقدار ... لو اراد حتى التي بمعنى الى فقط لصرح بالى والعذر له على ذلك **تنبيهان**
الاول احترز بقوله اذا يصلح في موضعها احد الحرفين مما لا يصلح في موضعها ذلك
فان المضارع اذا وقع بعدها منصوبا جاز اظهار ان كقوله ولولا رجال من رزام اعزة وآل سبيع او
يسوءك علقما **الثاني** ما ذكر من تقدير حتى او الا في مثل او تقدير لحظ فيه المعنى دون الاعراب
والتقدير الاعرابي المرتب على اللفظ ان يقدر قبل او مصدر وبعدها ان الناصبة للفعل وهما في تاويل مصدر
معطوف بها على المقدر قبلها فتقدير لانتظرنه او يجيء ليكونن انتظار او قدوم **الثالث**
ذهب البصريون الى ان الناصب للفعل في نحو ذلك ان مضمرة معطوف بها على مصدر متوهم وذهب الكسائي
الى ان او المذكورة ناصبة بنفسها وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين الى ان الفعل انتصب بالمخالفة
والصحيح النصب بان مضمرة بعدها لان او حرف عطف فلا عمل لها ولانها عطفت مصدرا مقدرا
على مصدر متوهم ومن ثم لزم اضمار ان بعدها **الرابع** قوله اذا يصلح في موضعها حتى او الا
احسن من قول الشارح بعد او بمعنى الى او الا فانه يوهم ان او ترادف الحرفين وليس كذلك بل هي
العاطفة التي لا حد الشيئين ثم انتقل الى حتى فقال **وبعد حتى هكذا اضمار ان حتم كجد حتى تسر ذا حزن**
واعلم ان حتى في الكلام على ثلاثة اضرب عاطفة وابتدائية وجارة فالعاطفة تعطف بعضا
على كل وقد مضت في حروف العطف والابتدائية تدخل على جملة مضمونها غاية لشيء قبلها
كقوله فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة اشكل وليس المضارع يجب ان يكون بعدها المبتدأ والخبر بل المعنى
على الصلاحية فحتى كان بعدها جملة فعلية مصدرة بماض نحو حتى عفوا او بمضارع مرفوع
كقراءة نافع وزلزلوا حتى يقول الرسول وبعضهم يطلق عليها حرف ابتداء والجارة تدخل على الاسم

الجر بمعنى الى وتعرف في حروف الجر وتدخل على المضارع ويجب حينئذ نصبه بأن مضمرة لانها لا
تكون مع الفعل في تأويل مصدر مجرور بحتى ولا يجوز اظهارها بعدها **تنبيهات**
الأول قال في شرح التسهيل علم ان حتى الجارة ومجرورها اما اسم صريح نحو حتى حين او مصدر
مؤول من ان وفعل ماض نحو حتى عفوا او مضارع نحو حتى يقولوا [illegible] في الماضي فان حتى فعلها [illegible]
بينه وان غير مضمرة **الثاني** ذهب الكوفيون الى ان حتى ناصبة بنفسها واجازوا اظهار ان
بعدها توكيدا كما اجازوا ذلك بعد لام الجحود **الثالث** اذا انتصب المضارع بعد حتى
فالغالب ان تكون للغاية كقوله تعالى لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى وعلامة
ذلك ان يحسن في موضعها الى وقد تكون للتعليل نحو اسلم حتى تدخل الجنة وعلامتها ان يحسن
في موضعها كي وزاد في التسهيل انها تكون بمعنى الا ان كقوله ليس العطاء من الفضول
سماحة حتى تجود وما لديك قليل وهذا معنى غريب وممن ذكره ابن هشام وحكاه في البسيط
عن بعضهم ولا حجة في البيت لامكان جعلها فيه بمعنى الى ثم نبه على ان الفعل لا يكون بعدها الا
مستقبلا حقيقة او حكما بقوله (ص) وتلو حتى حالا او مؤولا به ارفعن (ش) مثال الحال قولهم
سألت عنك حتى لا احتاج الى سؤال ومثال المؤول بالحال قراءة نافع وزلزلوا حتى يقول الرسول
رفعا اذ المراد بالمؤول بالحال ان يكون الفعل قد وقع فيقصد [illegible] حكاية الحال فيرفع لانه حال
بالنسبة الى تلك الحال وقوله وانصب المستقبلا يعني حقيقة او حكما والاول المستقبل حقيقة
نحو لأسيرن حتى ادخل المدينة والمؤول كقراءة غير نافع وزلزلوا حتى يقول **تنبيهات**
الأول انما يرفع الفعل حالا او مؤولا به فلا [illegible] جعل الفاء في موضع حتى ابتدائية
واذا كان مستقبلا او مؤولا به فهي الجارة وان مضمرة بعدها كما تقدم **الثاني** علامة كونه حالا
او مؤولا به صلاحية جعل الفاء في موضع حتى ويجب حينئذ كون ما بعدها مسببا عما قبلها
الثالث قد علم مما ذكر ان الرفع يمتنع في نحو كان سيري حتى ادخلها اذا جعلت كان
ناقصة لانه لو رفع لكانت حتى ابتدائية فيبقى كان بلا خبر وفي نحو سرت حتى تطلع الشمس
لانتفاء السببية خلافا للكوفيين وفي نحو ما سرت او أسرت حتى تدخل المدينة مما بدا على حرف
نفي واجبة لانه لو رفع لزم ان يكون ما بعدها مقطوعا بوقوعه وما قبلها سببا له وذلك
لا يصح لان ما قبلها منفي في ما سرت ومشكوك فيه في أسرت فيلزم من ذلك وقوع المسبب
مع نفي السبب او الشك فيه واجاز الاخفش الرفع في نحو ما سرت حتى ادخل المدينة فقيل
هي مسئلة خلاف بينه وبين سيبويه وقيل انما اجازه على ان يكون اصل الكلام واجبا ثم ادخلت
اداة النفي على الكلام بأسره فنفيت ان يكون سير كان عنه دخول قال ابن عصفور وهذا
الذي قاله صحيح وينبغي ان لا يجعل خلافا **الرابع** ذهب ابو الحسن الى ان حتى اذا كانت بمعنى
الفاء فهي العاطفة وتعطف الفعل على الفعل وذلك اذا دخلت على الماضي او المستقبل على
جهة السبب نحو ضربت زيدا حتى بكى ولأضربنه حتى يبكي ومذهب الجمهور انها ابتدائية كما

سيبويه

سيبويه لانها انما تعطف المفردات وثمرة الخلاف ان الاخفش يجيز الرفع في يبكي على العطف وا
لجمهور لا يجيزون فيه الا النصب ثم انتقل الى فاء الجواب فقال (ص) وبعد فا جواب نفي او طلب
محضين (ش) يعني ان تنصب الفعل مضمرة بعد فاء جواب نفي نحو لا يقضى عليهم فيموتوا او
طلب وهو امر او نهي او دعاء او استفهام او عرض او تحضيض او تمن او ترج فالامر نحو [illegible] فيستقيم
والنهي لا تعتدوا على [illegible] فيحل بكم [illegible] والدعاء ربنا اطمس على اموالهم واشدد على قلوبهم
فلا يؤمنوا والاستفهام فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا والعرض [illegible] الا تقع [illegible]
[illegible] والتحضيض نحو لولا اخرتني الى اجل قريب فاصدق والتمني يا ليتني كنت معهم فافوز فوزا والترجي
يكون بليت كما مثل وبألا نحو [illegible] وبلو كقوله [illegible]
[illegible] لو [illegible] ومنع المصنف كون لو للتمني وقال [illegible] فهو جواب
ثم انشاء [illegible] جواب ليت [illegible] انه لا يجوز النصب بعد شيء من ذلك الا بشرطين احدهما
ان تكون الفاء مقصودا بها الجزاء [illegible] الجواب احترازا من الفاء التي لمجرد العطف
كقوله ما تاتينا فتحدثنا بمعنى ما تاتينا فما تحدثنا فيكون الفعلان مقصودا نفيهما او بمعنى
ما تاتينا فانت تحدثنا على اضمار مبتدا فيكون المقصود نفي الاتيان فقط واثبات الحديث واذا
قصد بها معنى الجزاء والسببية لم يكن الفعل بعدها الا منصوبا على معنى ما تاتينا محدثا فيكون
المقصود نفي اجتماعهما او على ما تاتينا فكيف تحدثنا فيكون المقصود نفي الثاني ان يكون النفي
والطلب محضين واحترز بذلك من النفي الذي ليس بمحض نحو ما انت الا تاتينا فتحدثنا ومن الطلب
الذي ليس بمحض [illegible] فاحترز من ان يكون بمصدر
نحو سقيا او باسم فعل نحو صه او بلفظ الخبر نحو رحم الله زيدا فلا يكون لشيء من ذلك جواب
منصوب وسيأتي التنبيه على الخلاف في بعض ذلك **تنبيهات الأول** مثل في شرح
الكافية النفي الذي لا جواب له منصوب لكونه ليس خالصا بأربعة امثلة ما انت الا تا
تينا فتحدثنا **وما** تزال تاتينا فتحدثنا **وما** [illegible] الا [illegible]
وما قام [illegible] فينطق الا بالتي هي اعرف وتبعه الشارح في التمثيل بها **فاما**
الاول فالتمثيل به صحيح **واما** الآخران فالنصب فيهما جائز قال النحويون اذا نقضت النفي بعد الفاء
جاز النصب نص على ذلك سيبويه وعلى النصب انشد فينطق الا بالتي هي اعرف **الثاني**
ذهب بعض الكوفيين الى ان ما بعد الفاء منصوب بالخلاف وبعضهم الى ان الفاء هي الناصبة
كما تقدم في او والصحيح مذهب البصريين لان الفاء عاطفة فلا عمل لها [illegible] وذلك انها
عاطفة لمصدر مقدر على مصدر متوهم والتقدير في نحو ما تاتينا فتحدثنا ما يكون منك اتيان فحديث
وكذلك تقدر في جميع المواضع **الثالث** شرط في التسهيل في نصب جواب الاستفهام
الا يتضمن وقوع الفعل فان تضمن نحو لم ضربت زيدا فيجازيك لان الضرب قد وقع فلم يكن سبك

مصدر مستقبل منه وهو مذهب ابي علي ولم يشترط ذلك المغاربة وحكوا ليت ماءا لي فاشربه زيد
فيتبعه بالنصب والفعل في ذلك محقق الوجود واذا لم يكن سبك مصدر مستقبل من الجملة
سبكناه من لازمها فالتقدير ليكن منك اعلام بذهاب زيد فاتباع منا ثم انتقل الى الواو فقال ص
والواو كالفاء ان قصد بها المعية مع الواو ش يعني ان الواو تنصب بعدها وجوبا بعد النفي
حينئذ عاطفة لمصدر على مصدر متوهم كما تقدم في الفاء واحترز من ان يقصد التشريك بين الفعلين
فتكون عاطفة فعلا على فعل نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن بالجزم او يقصد بها الاستئناف
نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن بالرفع وامثلة النصب بعد الواو معلومة من امثلة الفاء فلا نطول
بذكرها قال الشيخ ابو حيان ولم يحفظ النصب جاء بعد الواو في الدعاء ولا في العرض ولا التحضيض
ولا الرجاء ولا ينبغي ان يقدم على ذلك الا بسماع انتهى **تنبيهات الاول** الخلاف
في الواو كالخلاف في الفاء وقد تقدم **الثاني** من علم ان النصب بعد الواو ليس على معنى النصب
بعد الفاء وقولهم تقع الواو في جواب كذا تجوز في كلامهم وزعم بعضهم ان النصب بعد الواو هو على
معنى الجواب وليس بصحيح ص وبعد غير النفي جزما اعتمد ان تسقط الفا ش ان بعد الفاء
بان الفعل بعدها يجزم عند سقوطها بشرط ان يقصد الجزاء نحو قفا نبك من ذكرى حبيب
ومنزل وذلك انما يكون بعد الطلب والامثلة كما مر واما النفي فليس له جواب مجزوم
لانه يقتضي تحقق عدم الوقوع ثم يقتضي الايجاب تحقق الوقوع فلا يجزم بعده كما لا يجزم في
الايجاب ولذلك قال وبعد غير النفي واحترز من ان لا يقصد الجزاء فانه لا يجزم بل يرفع اما مقصودا
به الوصف نحو ليت لي مالا انفق منه او الحال او الاستئناف ويحتملهما قوله تعالى فاضرب لهم طريقا
في البحر يبسا لا تخاف دركا **تنبيه** اذا جزم الفعل بعد سقوط الفاء ففي جازمه اقوال
الاول ان لفظ الطلب ضمن معنى حرف الشرط فجزم واليه ذهب ابن خروف واختاره المصنف
ونسبه الى الخليل وسيبويه **والثاني** ان الامر والنهي وما فيهما نابت عن الشرط اي حذفت جملة
الشرط وانيبت عنه في العمل ما قبلها وهو مذهب الفارسي والسيرافي وابن عصفور
الثالث ان الجزم بشرط مقدر دل عليه الطلب واليه ذهب اكثر المتأخرين **الرابع**
ان الجزم بلام مقدرة فاذا قال الا تنزل تصب خيرا معناه لتصب خيرا وهو ضعيف ولا يكاد يجوز
وتقليله والمختار القول الثالث لا ما اختاره المصنف لاربعة اوجه **احدها** ان ما ذهب اليه
يستلزم ان يكون العامل جملة وذلك لا يوجد في موضع **والثاني** ان الاضمار اسهل من
التضمين لان التضمين زيادة بتغيير الوضع والاضمار زيادة بغير تغيير فهو اسهل **الثالث**
ان التضمين لا يكون الا لفائدة ولا فائدة في تضمين الطلب معنى الشرط لانه يدل عليه بالالتزام **الرا
بع** ان الشرط لا بد له من فعل ولا يجوز ان يكون فعل الطلب بنفسه ولا متضمنا مع فعل الشرط
لما في ذلك من التعسف ولا مقدرا بعده لعدم الحاجة اليه بوجود حرف الشرط على الخلاف مقدر

وشرط جزم

صح
الطلب بشرطها لما انجزم بعد الطلب [illegible]
التعبير [illegible]
الجزم ان لا يجمع بين الامر [illegible]

ص وشرطه جزم بعد نهي ان تضع ان قبل لا دون تخالف ش يعني ان شرط جزم الجواب بعد النهي ان تصح
اقامة شرط منفي مقامه وعلامة ذلك ان يصح المعنى بتقدير ان قبل لا النافية نحو لا تدن من الاسد
تسلم فيجوز جزمه لان المعنى ان لا تدن من الاسد تسلم [illegible] ولا يجوز لا
[illegible] جزمه لعدم صحة المعنى بتقدير ان لا تدن منه [illegible] هذا مذهب الجمهور واجاز الكسائي جزم جواب
النهي مطلقا ولا يشترط تقدير ان [illegible] بل يقدر ان تدن [illegible] وذكر في شرح الكافية ان
غير الكسائي لا يجيز ذلك **قلت** وقد نسب ذلك الى الكوفيين واستدل الكسائي بالقياس
على النصب لان المنصوب بعد الفاء جاء فيه ذلك كقوله تعالى لا تفتروا على الله كذبا
وبالسماع كقول النبي صلى الله عليه وسلم من اكل من هذه الشجرة فلا يقرب مسجدنا يؤذنا بريح الثوم
وقوله صلى الله عليه وسلم [illegible] لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض وقول
ابي طلحة يا رسول الله صلى الله عليه وسلم [illegible] لا تشرف يصبك سهم واجيب بان القياس على
المنصوب [illegible] **واما** السماع فحملوا على
ابدال الفعل من الفعل [illegible] الرواية المشهورة يؤذينا ويضرب بالرفع ويحتمل ان يكون [illegible]
[illegible] **تنبيه** لا يشترط الجزم بعد الامر تقدير ان تفعل كما يشترط بعد
النهي تقدير ان لا تفعل [illegible]
احسن اليك [illegible]
ص والامر ان كان بغير افعل [illegible] ش اذا دل على الامر بخبر فعل ماض او مضارع او باسم فعل او بما [illegible]
جاز جزم الجواب اتفاقا كقولهم اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه وقوله تعالى تؤمنون بالله
ورسوله وتجاهدون في سبيل الله باموالكم وانفسكم ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون يغفر لكم وقول الشاعر
مكانك تحمدي او تستريحي وحسبك ينم الناس [illegible]
الكسائي [illegible] النصب نحو [illegible] وحسبك [illegible] ومذهب الجمهور منع ذلك لان
النصب انما هو باضمار ان والفاء عاطفة على مصدر متوهم [illegible] مما لا [illegible] على
[illegible] **تنبيهات الاول** [illegible]
شرح الكافية ان الكسائي [illegible] بجواز النصب بعد الفاء [illegible] الجواب [illegible]
الامر نحو [illegible] **قلت** [illegible] نصب جواب [illegible]
[illegible] حكاه ابن هشام [illegible] **الثاني** اجاز
الكسائي نصب جواب الدعاء [illegible] **الثالث**
حسبك في قوله حسبك ينم الناس مبتدأ [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] ص والفعل بعد الفاء في الرجا نصب [illegible] ش قال في شرح الكافية [illegible]

الرجاء بالفتح فجعل له جوابا منصوبا وبقوله اطول تشوبه لها سماعا وضعا وقراءة حفص
عن عاصم لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب وكذا قوله لعله يزكى او يذكر فتنفعه الذكرى
وهو مذهب البصريين ان الرجاء ليس له جواب منصوب وتاولوا ذلك بما فيه بعد ومنه قراءة موسى وقراءتي
بما معنى ليت ومن فاطلع نصبا يقتضي تفضلا **فان قلت** هل يجوز جزم جواب النهي
اذا سقطت الفاء نحو لا تكفر تدخل النار كما يجوز نصبه **قلت** نعم وفي الارتشاف وسمع الجزم بعد النهي بدل
على ترجيح مذهب الكوفيين **وان على اسم خالص فعل عطف تنصبه ان ثابتا او منحذف** ش قد تقدم ان ان تنصب جوازا
في موضعين **احدهما** بعد لام كي اذا لم يقترن معها لا وقد سبق بيانه **والآخر** بعد العاطف
والفاء على اسم خالص وهو المذكور في البيت والعاطف المذكور هو الواو و[illegible] واو وثم فالواو كقوله ..
للبس عباءة وتقر عيني .. والفاء كقوله لولا توقع معتر فارضيه .. واو كقوله [illegible]
وثم كقوله اني وقتلي سليكا ثم اعقله .. ونص بعضهم على ان ذلك لا يجوز في غير هذه الاحرف
تنبيهات الاول انما قال على اسم ولم يقل على مصدر كما قال بعضهم ليشمل غير المصدر
فانه [illegible] نحو لولا زهير [illegible] **الثاني** المراد بالخالص ما ليس في معنى الفعل
واحترز به من نحو الطائر فيغضب زيد الذباب فانه معطوف على اسم ولا ينصب لان الطائر بمعنى الذي يطير
وخرج ايضا بذكر الخالص العطف على مصدر متوهم فانه يجب اضمار ان كما تقدم **الثالث** تجوز
في قوله فعل عطف بل المعطوف على التحقيق انما هو المصدر **الرابع** اشار بقوله ثابتا
او منحذف الى جواز اظهار ان واضمارها بعد العاطف المذكور **الخامس** اطلق في العاطف ولم
يسمع في غير الاربعة المذكورة لما تقدم **وشذ حذف ان ونصب في سوى ما مر فاقبل منه ما عدل روى** ش يعني ان حذف
ان مع النصب في غير المواضع المذكورة شاذ لا يقبل منه الا ما نقله العدول كقول بعض العرب
خذ اللص قبل ياخذك وقرئ افغير الله تامروني اعبد ومنه قول الشاعر [illegible]
نفسه بعدما كدت افعله . **تنبيهات الاول** فهم من قوله فاقبل منه ما عدل روى انه
مقصور على السماع فلا يقاس عليه ونص على ذلك في غير هذا الموضع وقال في التسهيل وفي القياس
عليه خلاف انتهى والجواز مذهب الكوفيين ومن وافقهم والصحيح قصره على السماع لقلته **الثاني**
فهم من قوله وشذ حذف ان ونصب ان رفع الفعل ليس بشاذ وهو كذلك في كلامه في شرح
التسهيل فانه جعل منه قوله تعالى ومن اياته يريكم البرق وقال فيه يريكم صلة لان حذفت ونوي [illegible]
عاملا وهذا هو القياس لان الحرف عامل ضعيف فاذا حذف بطل عمله انتهى وهذا مذهب ابي الحسن
اجاز حذفها ورفع الفعل دون نصبه وجعل منه قوله تعالى افغير الله تامروني اعبد وذهب قوم
الى ان حذفها مقصور على السماع مطلقا فلا ينصب ولا يرفع بعد حذفها الا ما سمع والنثر مذهب متاخري
المغاربة قيل وهو الصحيح **الثالث** ما ذكره من حذف ان والنصب في غيرها من شاذ ليس على اطلاقه
بل هو مقيس بالنصب بعد الفاء والواو بعد الشرط والجزاء وسياتي

عوامل الجزم

متى مرتين **احدهما** يطلب فعلا واحدا **والآخر** يطلب فعلين **فالاول** اربع
احرف وقد تقدمت في قوله **بلا ولام طالبا ضع جزما الى آخره** ش اما لا فتكون للنهي نحو لا تحزن
وتكون للدعاء نحو لا تواخذنا واما اللام فتكون للامر نحو لينفق وللدعاء نحو ليقض علينا ربك
وتدخل في الطالبة فتشمل الامر والنهي والدعاء واحترز بها من لا غير الطلبية وهي النافية والزائدة
ومن لام غير الطلبية كاللام التي ينتصب المضارع بعدها فاما لا فقال الشارح تصحب فعل المخاطب
والغائب كثيرا وقد تصحب فعل المتكلم فسوى بين المخاطب والغائب في الكثرة ولم يفصل في المتكلم بين
فعل الفاعل والمفعول وهو موافق لكلام الكافية والتسهيل وفصل بعضهم فقال الداخل على فعل
المفعول جائز دخول لا عليه سواء كان للمتكلم او للمخاطب او الغائب واذا بني للفاعل فالنهي يكون
للمخاطب ويضعف للمتكلم نحو لا اعرفن ربربا حورا مدامعها . وللغائب نحو لا يخرج زيد واما
اللام فتدخل على فعل المفعول مطلقا نحو لاعن بحاجتك ولتعن بحاجتي وليعن زيد بالامر وتدخل
على فعل الفاعل مسندا الى الغائب نحو لينفق ذو سعة والى المتكلم مشاركا نحو ولنحمل خطاياكم
او منفردا وفي الحديث قوموا فلاصل لكم وذكر الشارح ان دخولها على مضارع الغائب والمتكلم كثير
وذكر في الكافية ان دخولها على مضارع المتكلم قليل لانه اكثر من دخول لا واما مضارع المخاطب المبني
للفاعل فدخولها عليه قليل استغناء بصيغة افعل قالوا وهي لغة رديئة وقال الزجاج انها لغة
جيدة ومن دخولها عليه قراءة عثمان وابي وانس فبذلك فلتفرحوا وقوله في الحديث لتاخذوا مصافكم
تنبيهات الاول زعم بعضهم ان اصل لا الطلبية لام الامر زيد عليها الف فانفتحت
وزعم السهيلي انها لا النافية والجزم بعدها بلام الامر مضمرة قبلها وحذفت كراهة اجتماع لامين
في اللفظ وهما زعمان ضعيفان **الثاني** لا يفصل بين لا ومجزومها بمعمول الا في الضرورة كقوله
وقالوا اخانا لا تخشع لظالم . عزيز ولا ذا حق قومك تظلم . اي ولا تظلم ذا حق قومك قال في شرح الكافية
وهذا رديء وهو شبيه بالفصل بين الجار والمجرور انتهى وقال في التسهيل وقد يليها معمول
مجزومها ولم ينبه على اختصاصه بالضرورة وقد اجاز بعضهم في قليل من الكلام نحو لا اليوم تضرب
زيدا **الثالث** في كلام ابن عصفور ما يقتضي [illegible] جواز حذف مجزومها اذا دل عليه دليل
[illegible] اضرب زيدا ان اساء والا فلا ذكره في الارتشاف ويحتاج الى سماع **الرابع**
حركة لام الطلب الكسر قال في التسهيل وفتحها لغة **قلت** فتحها حكاه الفراء عن بني
سليم وحكي عنه مطلقا كما في التسهيل وعنه تفتح لفتحة الياء بعدها [illegible]
اذا انكسر ما بعدها نحو لتيكرم او انضم نحو لتكرم وعنه ايضا ما نص عليه في سورة النساء وهو قوله
وبنو سليم يفتحونها اذا استؤنفت [illegible] الا اذا [illegible] واوا او فاء او ثم
الخامس يجوز تسكين لام الطلب بعد الواو والفاء وثم وتسكينها بعد الواو والفاء اكثر من تحريكها
وليس ذلك بضعيف ولا قليل ولا ضرورة خلافا لمن زعم ذلك **ومذهب** [illegible] تسكينها
مع ثم [illegible] منفصلا ومثله [illegible]

لما الا اضمار وهو عند كرحجوع الى الاصل وليس كاللام الا طالة في السكون من وجهين احدهما

هما مشترطا وهو كون السكون مقدما على الحركة والثاني عندي وهو ان يكون بعدها مشيا

كلا لعملها لكان معربة الخ العصا هي مذهب الجمهور ان لام الامر لا تحذف الا في الشعر ومنع

المبرد حذفها في الشعر ايضا وان لا والنحويون والشعراء والنحاة يحذفونها محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت

من شيء تبالا ● فانه لا يعرف لقائله ويحتمل ان يكون خبر او حذفت الياء استغناء بالكسرة واجاز

الكسائي حذفها بعد الامر بالقول كقوله تعالى قل لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلاة وفي

شرح الكافية ان حذفها لام الامر ابقاء عملها على ثلاثة اضرب كثير مطرد وهو حذفها بعد امر بقول

كالآية وقليل جائز في الاختيار وهو حذفها بعد قول غير امر كقوله ● قلت لبواب لديه دارها تئذن

فاني حموها وجارها ● قال وليس مضطرا لتمكنه من ان يقول ايذن وليس لقائل ان يقول ان هذا من

تسكين المتحرك على ان يكون الفعل مستحقا الرفع فسكن اضطرارا لان الراجز لو قصد الرفع لتوصل اليه

مستغنيا عن الفاء فكان يقول تيذن اني وقليل مخصوص بالاضطرار وهو الحذف دون تقدم قول بصيغة

امر ولا بغيرها كقول الشاعر ● فلا تستطل مني بقائي ومدتي ولكن يكن للخير منك نصيب ● وقال في

التسهيل ويلزم في النثر في فعل غير الفاعل المخاطب وفي بعض النسخ مطلقا خلافا للزجاج جزؤها

في نحو قوله فبذلك فليفرحوا وهو خلاف ما في الكافية وشرحها واما لم ولما اختصتا بنفي المضارع وقلبه

معناه الى المضي وقال المبرد وابن السراج لبعض المتأخرين ان الماضي المضارع خلافا لابي موسى ومن

وافقه وهذا مذهب سيبويه ويختلفان في امور الاول ان النفي بلم لا يلزم اتصاله بالحال

بل قد يكون منقطعا نحوها اتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا وقد يكون متصلا نحو ولم

اكن بدعائك رب شقيا بخلاف لما فانه يجب اتصال نفيها بالحال الثاني ان الفعل بعد لما يجوز

حذفه اختيارا وهو احسن ما يخرج عليه قراءة وان كلا لما ولا يجوز حذفه بعد لم الا في ضرورة كقوله

● احفظ وديعتك التي استودعتها ● يوم الاعارب ان وصلت وان لم ● الثالث انهم تجاحب

ادوات الشرط نحو ان لم ولو لم بخلاف لما الرابع ان لم يفصل بينها وبين مجزومها اضطرارا كقوله

● فاضحت مغانيها قفارا رسومها ● كان لم سوى اهل من الوحش توهل ● قال في التسهيل وقد يلي

لم معمول مجزومها اضطرارا ولم يذكر ذلك في لما وقال في شرح الكافية وانفردت لم باشياء منها الفصل

بينها وبين مجزومها اضطرارا اختيارا بذلك وفي الارتشاف لا يفصل بينهما وبين معمولها الا في

الشعر قلت ذكر المصنف في باب الاشتغال من شرح التسهيل ان لم ولما يجاز فيهما كالامر

واحرمنها الا في الضرورة وحكم حينئذ ان يضمر لها على سبيل الوجوب فعل يفسره كما قال ● ظننت فقيرا ذا

غنى ثم قلته فلم ذا رجاء القه غير واهب ● وقد لا يجوز فيها فإن في التسهيل حملا على لا وفي شرح الكافية حملا

على ما وهو احسن لان ما ينفي بها الماضي كثيرا بخلاف لا واتشد الاخفش على اهمالها ● لولا فوارس من نعم

واسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار ● ولم يذكر ذلك في لما فان قلت فمثل اهمالها لم

لغة او ضرورة قلت نص بعض النحويين على انه ضرورة وقال في الكافية وشرحها وفي التسهيل فإن قد

لا يجوز

١ اي ما لم يفصله باهيه وشرع في اول شرح التسهيل الى الرفع لغة مع ذلك تنبيهات

الاول قال في شرح التسهيل ومن قال ولما اختصت بنفي من الجوازم وفيه لما يحوله احتمل فعلا او لما بمعنى

او لما التي هي حرف وجوب لوجوب وكذلك جعل الشارح وقال الجزولي هو في اختها ولما الحينية وهو

مذهب الفارسي فان قلت جملا ضير في النقد قلت لا يحتاج اليه لان التي يعني

ان يليها ماضي اللفظ مستقبل المعنى والتي هي حرف لوجوب يليها ما في اللفظ والمعنى وقد ذكر ذلك

في اول شرح التسهيل فلا يحتاج الى التقييد لانها لا يليها مضارع الثاني حكى اللحياني عن بعض

العرب انه ينصب بلم قال في شرح الكافية زعم بعض الناس ان النصب بلم لغة اغترارا بقراءة بعض السلف

الم نشرح لك صدرك بفتح الحاء وبقول الراجز في اي يومي من الموت افر ايوم لم يقدر ام يوم قدر ●

وهو عند العلماء محمول على ان الفعل مؤكد بالنون الخفيفة ففتح لها ما قبلها ثم حذفت ونويت

الثالث اختلف في لما فقيل مركبة من لم وما وهو مذهب الجمهور وقيل بسيطة ثم

انتقل الى ما يطلب من الجوازم فعلين فقال وهي ان وما ومن واي ومتى وايان وحيثما اذ ما من هذه ادوات

الشرط الجازمة وهي كلم وضعت للتعليق جملة بجملة تكون الاولى سببا والثانية مسببا وهذه

الكلم حروف واسماء فالحروف ان وهي ام الباب واذ ما عند سيبويه وذهب المبرد في احد قوليه

وابن السراج والفارسي الى انها ظرف زمان زيدت عليها ما قال في شرح الكافية والصحيح ما ذهب

اليه سيبويه وجعل مذهب سيبويه تكون اذ ما كان فيها وضع للتعليق المذكور وعن اشعار

بالمعنى وعلى مذهب القائلين بانها ظرف تكون مشعرة بالزمان ويجوز بها في الاختيار خلافا

لمن خص ذلك بالشعر والاسم ظروفا وغير ظروف فغير الظروف من وما ومهما فمن لتعميم اولي العلم فقد

على الانسان والملك والشيطان وما لعموم ما لا يعلم وهي موصولة والمنادهما مبهمة في ازمان

الشرط ومهما بمعنى ما ولا تخرج عن الاسمية خلافا لمن زعم انها تكون حرفا ولا عن الشرطية

خلافا لمن زعم انها تكون استفهامية ولا تجر باضافة ولا جر بخلاف من وما وقد وهم ابن عصفور

من زعم انه يجوز ان يدخل عليها حرف الجر وقد في الكافية والتسهيل ان ما ومهما قد يردان ظرفي

زمان وقال في شرح الكافية جميع النحويين يجعلون ما ومهما مثل من في لزوم التجرد عن الظرفية مع

ان استعمالهما ظرفين ثابت في اشعار الفصحاء من العرب واشد ابياتا فالابيات بلا اليه كلا وفي هذه الابيات

محتملة لان يجعل بالمصدر وقال ابن هشام هذه الكلمة في عداد الكلمات التي يحتاج المعرب الى علم العربية

فيضعها في غير موضعها او يحسب مهما بمعنى متى وما بمعنى حيثما اعطيتك وهذا ليس

وصفه ولسيس من كلام واضع العربية ثم يذهب فيفسر مهما ما تفعله من الاخبار بمعنى الوقت

فيلحن وهذا بالالتفات وهو لا يشعر وهذا وامثاله مما يجب الحنوقيه بين الناظرين في كتاب سيبويه

انتهى وقال في مهما بمعنى بسيطة ووزنها فعلى والفها للتانيث او للالحاق وقال

التنوين لبنائها وهي عن هذا مركبة من ما وقال الزجاج لو قيل انها مفعل لما فيها الى ذلك لم اره بأسا

وقال الخليل مركبة من ما الاولى للجزاء والثانية التي تزاد بعد الجزاء فابدلوا الالف الاولى هاء

لا هنا للتكثير وقال الاخفش والزجاج ومن وافقهم مركبة من مه بمعنى اسكت وما الشرطية واجازه
سيبويه واما ان فانها عاملة في ذوي العلم وغيرهم وتصح حسبما تضاف اليه فان اضيفت الى
مكان كانت ظرف مكان والى ظرف زمان كانت ظرف زمان وان عممهما لم تخرج عن ذا والظرف زماني
ومكاني فالزماني متى وايان فمتى لتعميم الازمنة وايان كمتى وقيل تستعمل في الازمنة التي تقع فيها
الامور العظام وكسر همزتها لغة سليم وفيه بعد ذا والجزم بها مسموع خلافا لمن انكره ولم يحفظ
سيبويه لغلته والمكاني اين وحيثما ومتى لتعميم الامكنة وانى ذكرها في ظروف المكان للعموم
بمعنى اين وقال بعضهم متى لتعميم الاحوال **تنبيهات الاول** فهم من كلامه ان حيث
واذ لا يجزمان الا مقترنين بما لفظا بهما واجاز الفراء الجزم باذ كونما واما غيرهما فقسمان قسم
لا تلحقه ما وهو من وما ومهما وانى وقسم يجوز فيه الامران وهو اي ومتى وايان واين واجاز
الكوفيون زيادة ما بعد من وانى ومنع بعض النحويين زيادتها بعد ايان والصحيح ما تقدم **الثاني**
ذكر في الكافية والتسهيل ان من الشرطية اهملت حملا على لو كقراءة طلحة فاما ترين بياء ساكنة ونون مفتوحة
وان متى قد تهمل حملا على اذا ومثل بالحديث ان ابا بكر رجل اسيف وانه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس
وفي الارتشاف ولا تهمل حملا على اذا خلافا لابن عصفور لكن يعني متى **الثالث** لم يذكر هنا
من الجوازم اذا وكيف ولو اما اذا فالمشهور انها لا يجزم بها الا في الشعر لا في قليل من الكلام وفي الكلام
اذا زيد بعدها ما خلافا لمن زعم ذلك وقوله في التسهيل فيجزم باذا الاستقبالية حملا على متى
يقتضي ظاهره جواز ذلك في قليل من الكلام وقال في الكافية وهو في النثر لن يستعملا واما كيف
فيجازى بها معنى لا عملا خلافا للكوفيين فانهم اجازوا الجزم بها قياسا ووافقهم قطرب واما
لو فذهب قوم منهم ابن الشجري الى انه يجزم بها في الشعر ورده المصنف في شرح الكافية وقال في التسهيل
في ان ان جواز الجزم والاصح امتناع حملها على ان وقال في غير ما لم يجزم بها الا شكل ان وزعم المرادي ان
علاقة وقد ذكر هو اتفاق ابن الشجري ونحو من يجزم بها ثلاثة مذاهب وذكر بعضهم ان الجواز مطلقا وقال
فيها لم يعتد الجزم بها غير صحيح ثم قال مقتضيين شرط قدما الى الجزء شرح يعني ان كلا
من ادوات الشرط يقتضي جملتين تسمى الاولى شرطا والثانية جوابا وجزاء ايضا ويجب كون الاولى
فعلية واما الثانية فحقها ان تكون فعلية وقد تكون اسمية وسياتي **فان قلت** فلم قال
فعلين ولم يقل جملتين **قلت** للتنبيه على ان حق الشرط والجزاء ان يكونا فعلين وان كان ذلك
لا يلزم في الجزاء **تنبيهات الاول** فهم من قوله يتلو الجزاء انه لا يتقدم فان تقدم على
ادات الشرط شبيه بالجواب فهو دليل عليه وليس اياه هذا مذهب جمهور البصريين وذهب
الكوفيون والمبرد وابو زيد الى انه هو الجواب نفسه والصحيح الاول **الثاني** فهم من قوله
يقتضين ان ادات الشرط هي الجازمة للشرط والجزاء معا لاقتضائه لهما اما الشرط فبالاتفاق
على ان الادات جازمة له ونسب المازني وغيره في قول انه مبني هو وفعل الجزاء وعنه في قول انه معرب
وفعل الجزاء مبني واما الجزاء ففيه اربعة اقوال **الاول** ان الادات هي الجازمة له وقيل هذا مذهب

الحقيقي

الحقيقي من التصيير وعزاه السيرافي الى سيبويه وذهب ابو حيان الى الجزم بفعل الشرط واختاره
في التسهيل وقيل بالاداة والفعل معا ونسب الى سيبويه والخليل وقيل بالجوار وهو مذهب الكوفيين ا
ثم قال وماضيين او مضارعين تلفيهما او متخالفين قال اذا كان الشرط والجزاء فعلين فلهم تسع صور لان الشرط له ثلاثة احوال
ان يكون ماضي اللفظ او مضارعا عاريا من لم او مصحوبا بها والجزاء كذلك والحاصل من ضرب ثلاثة في ثلاثة
تسع يستعمل منها ثمانية تحوز في الاختيار وواحدة مختلف فيه وهو ان يكون الشرط مضارعا والجزاء ماضيا
عاريا من لم فمذهب الجمهور انه لا يجوز الا في الشعر ومذهب الفراء والمصنف جوازه في الاختيار وا
ستدل المصنف بقوله صلى الله عليه وسلم ومن يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه
ما تقدم وبورود ذلك في ابيات ثم لم يضبطها بلوغها الى ذلك ثم تلك الثمانية الجائزة في الاختيار منها
راجح ومرجوح فان كانا ماضيين وضعا او بمقتضاهما فانه لا يجوز فيهما او كلاهما او مضارعين فهو اولى
من سوى ذلك ثم قال وبعد ماض رفعك الجزا حسن ورفعه بعد مضارع وهن يعني ان الجزاء اذا كان مضارعا والشرط
ماضيا جاز جزمه ورفعه فمن الجزم قوله تعالى من كان يريد حرث الاخرة نزد له في حرثه ومن الرفع قول
زهير وان اتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غائب مالي ولا حرم ونص الائمة على جوازه في الاختيار
مطلقا وزعم بعضهم انه لا يجيء في الكلام الفصيح الا مع كان وقال بعض الشراح الاعلى ان فيه
الكلام وقد صرح الشاطبي بان الرفع حسن **فان قلت** فاي الوجهين احسن **قلت** زعم
بعض الشراح ان الرفع احسن من الجزم والصواب عكسه وقال في شرح الكافية الجزم مختار والرفع
جائز كثير **تنبيه** اختلف النحويون في تخريج الرفع فذهب سيبويه الى انه على نية
التقديم وجواب الشرط محذوف وذهب الكوفيون والمبرد الى انه على تقدير الفاء وهو الجواب
وذهب قوم الى انه ليس على التقديم والتاخير ولا على حذف الفاء بل لما لم يظهر لاداة الشرط
تاثير في فعل الشرط لكونه ماضيا ضعف عن العمل في الجواب واذا كان الشرط والجزاء مضارعين
وجب جزمهما نحو وان تبدوا ما في انفسكم او تخفوه يحاسبكم به الله وقد يجيء الجواب مرفوعا
والشرط مضارع مجزوم كقوله يا اقرع بن حابس يا اقرع انك ان يصرع اخوك تصرع والى
الاشارة بقوله ورفعه بعد مضارع وهن اي ضعيف **فان قلت** هل يطرد او يختص
بالضرورة **قلت** نصوا على انه ضرورة وهو ظاهر كلام سيبويه فانه قال وقد جاء في الشعر
وقال ابن الانباري في قوله ادركه الموت لا اعتبار الجزم وانما يحسن الرفع هنا اذا تقدم ما يطلب الجزاء
قبلها كقولهم طعامك ان تزرنا فان لم تقدم نحو طعامك ان تزرنا انتهى وصرح في بعض نسخ
التسهيل بانه ضرورة وهو في بعضها بقلة ولم يخصها بالضرورة وقال في شرح الكافية وقد يجيء
الجواب مرفوعا والشرط مضارع مجزوم ومنه قراءة طلحة بن سليمان اينما تكونوا يدرككم الموت
تنبيهات الاول اختلف في تخريج الرفع بعد المضارع فذهب المبرد الى انه على حذف
الفاء مطلقا وفصل سيبويه بين ان يكون قبله ما يطلبه نحو انك في البيت فالاولى ان يكون على
التقديم والتاخير وبين الا يكون قبله ما يطلبه فالاولى ان يكون على حذف الفاء وجواز العكس

وقيل كانت الاداة التي تشرط معها اضمار الفآء والا فعلى التقديم والتاخير **الثاني** اطلق
في قوله نحو مضارع رجيتم في بعض نسخ التسهيل بان لا يكون منفيا بلم وجعل رفع الجزآء بعد
المنفي بلم كرفعه بعد الماضي **الثالث** نص بعضهم في قوله ورفعك الجزآء موافقة المبرد في
انه على تقدير الفآء لتسميته جزآء **ويحتمل** ان يكون سماه جزآء باعتبار حالة الجزم وان
لم يكن جزآء اذا رفع ص واقرن بفا حتما جوابا لو جعل ش اصل جواب الشرط ان يكون فعلا
صالحا لجعله شرطا فاذا جآء على الاصل لم يحتج الى ما يقترن بها وذلك اذا كان ماضيا متصرفا
مجردا من قد وغيرها او مضارعا مجردا من السين وسوف ولام الابتدآء او منفيا بلا او لم قال
الشارح ويجوز اقترانه بها فلا يكون مضارعا بعد وذلك نحو قوله تعالى ان كان قميصه قد من
قبل فصدقت وقوله تعالى فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا وهو معترض من ثلاثة اوجه
الاول ان قوله ويجوز اقترانه بها يقتضي كما مر ان الفعل هو الجواب مع اقترانه بالفآء والتحقيق
ان الفعل [illegible] اقترانه [illegible] خبر مبتدأ محذوف والجواب جملة اسمية قال في شرح الكافية
فلو اقترن به فعل خلاف الاصل وينبغي ان يكون الفعل خبر مبتدأ ولولا ذلك لحكم بزيادة الفآء
وجزم الفعل ان كان مضارعا **وقال** الشيخ ابو حيان ولو قيل في الجملة الشرطية بالمضارع
له طريقان **احدهما** جزمه والاخر بالفآء ورفعه لكان اولى **الثاني** ان ظاهر
كلامه جواز اقتران الماضي بالفآء مطلقا وليس كذلك بل الماضي المتصرف المجرد على ثلاثة اضرب
ضرب لا يجوز اقترانه بالفآء وهو ما كان مستقبلا ولم يقصد به وعد او وعيد نحو ان
قام زيد قام عمرو **وضرب** يجب اقترانه بالفآء وهو ما كان ماضيا لفظا ومعنى نحو ان
كان قميصه قد من قبل فصدقت وقد معه مقدرة **وضرب** يجوز اقترانه بالفآء وهو
ما كان مستقبلا وقصد به وعد او وعيد كقوله تعالى ومن جاء بالسيئة فكبت وجوههم في
النار وقد نص المصنف على هذا التفصيل في شرح الكافية **الثالث** انه مثل ما يجوز
اقترانه بالفآء بقوله تعالى فصدقت وليس كذلك بل هو مثال الواجب واذا كان الجواب لا يصلح
لان يجعل شرطا وجب اقترانه بالفآء ليعلم ارتباطها بالاداة وذلك اذا كان جملة اسمية او
فعلية طلبية او فعلا غير متصرف او مقرونا بالسين او سوف او قد او منفيا بما او لن او ان او
قسما او مقرونا برب فهذه الاجوبة يلزمها الفآء لانه لا يصلح جعلها شرطا [illegible]
[illegible] وقد تحذف الفآء الواجب ذكرها للضرورة كقوله من يفعل الحسنات الله
يشكرها وقال الشارح لا يجوز تركها الا في ضرورة او نذور ومثل النذور بما اخرجه البخاري
من قوله صلى الله عليه وسلم [illegible] لابي بن كعب فان جاء صاحبها والا استمتع بها وعن
المبرد اجازة حذفها في الاختيار وقد جاء حذفها وحذف المبتدا في قوله [illegible] تعالى [illegible]
العزيز [illegible] **فان قلت** ما هذه الفآء التي في جواب الشرط **قلت** هي فآء
السبب الكائنة في نحو يقوم زيد فيقوم عمرو [illegible] هنا الربط لا التشريك وزعم بعضهم

ايضا

انها عاطفة جملة على جملة فلم تخرج عن العطف وهو بعيد ص وتخلف الفآء اذا المفاجاة
الى اخر ش يعني ان اذا المفاجاة قد تقوم مقام الفآء [illegible] الجملة
الاسمية **وفهم** من قوله وتخلف الفآء **فائدتان الاول** ان الربط باذا نفسها خلافا
لمن جعل الربط بالفآء مقدرة [illegible] **والثانية** انه لا يجمع بين الفآء واذا لكونها نائبة
عنها [illegible] **فان قلت** [illegible] في قوله تخلف الفآء وانما يكون ذلك
في الجملة الاسمية لا مطلقا بل بثلاثة شروط **الاول** ان لا تكون طلبية نحو ان عصى زيد فويل
له **والثاني** ان لا يدخل عليها اداة نفي نحو ان قام زيد فما عمرو قائم **الثالث**
ان لا يدخل عليها ان نحو ان قام زيد فان عمرا قائم وكل ذلك لا بد فيه من الفآء وذكر ذلك في [illegible]
قلت [illegible] الى ان ذلك في الجملة الاسمية وايضا فقد تقرر ان اذا المفاجاة لا يليها
غالبا الا الجملة الاسمية فلم يحتج التنبيه عليه لوضوحه واما الشرطان [illegible]
الا انه ليس في كلامه ما يدل على الشرط الثاني وقد ذكر الاول في التسهيل **فان قلت** ظاهر
كلامه ان اذا يجوز ان يربط بها بعد ان وغيرها من ادوات الشرط وفي بعض نسخ التسهيل وقد تنوب
بعد ان اذا المفاجاة مخصصا بان **قلت** نصوص النحويين على الاطلاق وقال الشيخ ابو
حيان [illegible] مورد السماع ان وقد جآءت بعد اذا الشرطية كقوله تعالى فاذا اصاب به من يشاء من
عباده اذا هم يستبشرون ص والفعل من بعد الجزا ان يقترن بالفا او الواو ش اذا انجزت اداة
الشرط [illegible] وذكر بعد الجزاء مضارع مقرون بالفآء او بالواو جاز جزمه عطفا على الجواب ورفعه
على الاستيناف ونصبه على اضمار ان وقرئ بالثلاثة قوله تعالى يحاسبكم به الله فيغفر والنصب
[illegible] وانما جاز بعد الجزآء لان مضمونه لم يتحقق وقوعه فاشبه الواقع بعد
الواقع بعد الاستفهام **تنبيه** ما قوله من بعد الجزآء يشمل المجزوم وغيره وقول
الشارح اذا كان بعد جواب الشرط المجزوم يوهم ان الجزم شرط في جواز الاوجه الثلاثة
وقد قرئ بالثلاثة قوله تعالى وان تخفوها وتؤتوها الفقرآء فهو خير لكم ونكفر ص وجزم
او نصب لفعل اثر فا او واو ان بالجملتين اكتنف ش اذا وقع المضارع المقرون بالفآء او الواو بين الشرط والجزاء
فيه جاز جزمه عطفا على فعل الشرط ونصبه باضمار ان وامتنع الرفع اذ لا يصلح للاستيناف
قبل الجزآء **تنبيه** [illegible] الكوفيون ثم بالفآء والواو وقد اجازوا النصب بعدها
واستدلوا بقراءة الحسن ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله ثم يدركه الموت [illegible]
[illegible] ص والشرط يغني عن جواب قد علم ش مثال حذف الجواب للعلم به
استغناء بالشرط قوله تعالى [illegible] ومثال عكسه
قول الشاعر فطلقها فلست لها بكفؤ والا يعل مفرقك الحسام اي والا تطلقها
تنبيه [illegible] من النظم فائدتان **الاولى** ان ما لا يعلم من شرط او جواب لا دليل
عليه لا يجوز حذفه وذلك واضح **والثانية** ان حذف الشرط اقل من حذف الجواب لقوله

فزيادة ما، فهو هنا للتعليل وقد نص على ذلك في شرح الكافية **والثالثة** انه لا يشترط في
حذف الشرط ان يكون بعد ان وفي الارتشاف لا احفظه الا في ان وحدها وقال الشارح حذفه بدون
ان قليل ومعها كثير واكثر ما يكون حذفه مع غيرها متى تزرني فاكرمك [illegible]
بزيد وان متى تقعدوا تقعدوا **الرابعة** انه لا يشترط في حذف فعل الشرط تعويض
لا عن الفعل المحذوف خلافا لابن عصفور والابذي فانهما قالا لا يجوز حذف فعل الشرط في الكلام
الا بشرط تعويض لا عن الفعل المحذوف قال في الارتشاف وقولهما ليس بشيء انتهى وقد يحذف
وهو مثبت في نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك **قلت** وفي بعض التقييد في بعض
التسهيل وكذا الشرط المنفي بلا تالية ان وظاهره اشتراط الامرين **تنبيهان الاول**
قال في التسهيل وقد يحذفان بعد ان في الضرورة يعني الشرط والجزاء كقوله قالت وان وفي كلام
بعضهم ما يدل على جوازه في الاختيار على قلة **الثاني** لا يجوز حذفهما ولا غيرها من ادوات الشرط
[illegible] وجعل منه وانشد عليه [illegible]
فيه واو وهو ضعيف **ص** واحذف لدى اجتماع شرط وقسم جواب ما اخرت **ش** القسم كالشرط في
احتياجه الى الجواب الا ان جوابه مؤكد باللام او ان ومنفي بما فاذا اجتمع الشرط والقسم حذف
جواب المتأخر منهما استغناء بجواب المتقدم مثال تقدم الشرط ان قام زيد والله اكرمه ومثال
تقدم القسم والله ان قام زيد لاكرمنك هذا اذا لم يتقدم عليهما ذو خبر فان تقدم جعل الجواب
للشرط مطلقا وحذف جواب القسم تقدم او تأخر وقد نبه على ذلك بقوله **ص** وان تواليا
وقبل ذو خبر فالشرط رجح مطلقا بلا حذر **ش** مثال ذلك زيد والله ان يقم يكرمك وزيد ان يقم والله يكرمك فجواب
القسم محذوف في المثالين استغناء بجواب الشرط وانما جعل الجواب للشرط مع تقدم ذي خبر
لان سقوطه يخل بمعنى الجملة التي هو منها بخلاف القسم فانه مسوق لمجرد التوكيد والمراد
بذي الخبر ما يطلب خبرا من مبتدا او اسم كان ونحوه **تنبيه** قوله رجح يقتضي ان ذلك
ليس على سبيل الحتم فعلى هذا يجوز ان يجعل الجواب للقسم المتقدم مع تقدم ذي خبر لكن ذكر
ابن عصفور وغيره ونص في الكافية والتسهيل على ان ذلك على سبيل الحتم وليس في كلام
سيبويه ما يدل على الحتم قال **ص** وربما رجح بعد قسم شرط بلا ذي خبر مقدم **ش** هذا مذهب الفراء اجاز
جعل الجواب للشرط المتأخر وان لم يتقدم ذو خبر وتبعه المصنف مستشهدا بقول الاعشى
لئن منيت بنا عن غب معركة لا تلفنا عن دماء القوم ننتفل ومنع ذلك الجمهور
وتأولوا البيت ونحوه على جعل اللام زائدة وجعل ان مخففة [illegible]
[illegible] جواب الشرط في قوله [illegible] في شرح الكافية [illegible] الشرط وثلاثة
اوجه **احدها** لزوم الاستغناء بجوابه عن تقدم ذي خبر **والثاني** لزوم الا
ستغناء بجوابه عن تقدمه وعدم تقدم ذي خبر **والثالث** جواز
الاستغناء بجوابه عن تأخره وعدم تقدم ذي خبر **تنبيهان الاول**

المتن

المتن في قوله واحذف لدى اجتماع شرط وقسم وقيد في التسهيل ذلك بغير الامتناعي احترازا من نحو
لو ولولا فانه يتعين الاستغناء بجوابهما تقدما على القسم او تأخرا كقوله فاقسم لو ابدى الندي في
سواده لما مسحت تلك المسالات عامر وكقوله والله لولا الله ما اهتدينا وقد نص على
ذلك في شرح الكافية ايضا وهو الصحيح **وذهب** ابن عصفور الى ان الجواب في ذلك للقسم
لتقدمه ولزم كونه ماضيا لانه مغن عن جواب لو ولولا وجوابهما لا يكون الا ماضيا **وقوله**
في باب القسم من التسهيل وتصدر يعني جملة الجواب في الشرط الامتناعي بلو ولولا يقتضي ان لو
ولولا وما دخلتا عليه جواب القسم وكلامه في الفصل الاول من باب عوامل الجزم يقتضي ان
جواب القسم محذوف استغناء بجواب لو ولولا والعذر له في عدم التقييد هنا على لو ولولا
ان الباب موضوع للشرط غير الامتناعي فلم يشملها كلامه والمغاربة لا يسمون لو ولولا شرطا
ولا لو ان اذا كانت بمعنى ان **الثاني** اذا تأخر القسم وقرن بالفاء وجب جعل الجواب له والجملة
القسمية حينئذ هي الجواب وقوله في الكافية وبجواب القسم اغن ان وصل بالفاء وفي التسهيل
ايضا يعني جوابه يوهم ان جواب الشرط محذوف وليس كذلك **الثالث** اجاز ابن
السراج ان تنوى الفاء فيعطى القسم المتأخر مع نيتها ما اعطي مع النطق بها فاجاز ان تقم
يعلم الله ازورك على تقدير فيعلم الله ولم يذكر شاهدا وينبغي ان لا يجوز ذلك الا حيث
جاء جواب الشرط لا يحذف عند الجمهور الا في الضرورة **الرابع** اذا حذف جواب الشرط
لم يكن الشرط حينئذ الا ماضيا او مضارعا بلم قال في التسهيل الا قليلا انتهى وقد ورد في الشعر
مضارعا مجردا من لم [illegible] واجاز ذلك الكوفيون الا الفراء
الخامس لم ينبه هنا على اجتماع الشرطين وقد ذكر [illegible] اذا توالى شرطان
دون عطف فالجواب للاول منهما والثاني مقيد للاول كتقييده بحال واقعة موقعه كقوله
ان تستغيثوا بنا ان تذعروا تجدوا منا معاقل عز زانها كرم وان توالياً بعطف فالجواب
لهما كلا قال المصنف ومثل قوله تعالى وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم اجوركم ولا يسألكم اموالكم
ان يسألكموها فيحفكم تبخلوا وقال غيره ان توالى الشرطان بعطف الواو فالجواب لهما نحو
ان تأتني وان تحسن الي احسن اليك او باو فالجواب لاحدهما نحو ان جاء زيد او ان جاءت هند
فاكرمه او بالفاء فالجواب للثاني والثاني وجوابه جواب الاول وعلى
هذا ما اطلق المصنف محمول على ما لم يتقدمه اداة شرط كما مثل **فصل**
لو حرف لما ثلاثة اضرب شرطية ومصدرية وللتمني فالشرطية هي المذكورة في هذا الفصل
وهي قسمان امتناعية وهي التعليق في الماضي وبمعنى ان وهي للتعليق في المستقبل وسيأتي
الكلام على القسمين واما المصدرية فلم يذكرها الجمهور وممن ذكرها الفراء وابو علي ومن المتأخرين
التبريزي وابو البقاء وتبعهم المصنف وعلامتها ان يصلح في موضعها ان كقوله تعالى يود
احدهم لو يعمر ومن انكر كونها مصدرية تأول الاية ونحوها على حذف مفعول يود وجواب لو اي

يوم احرمج هو العمر لو يعمر الف سنة لم يزدك **وأما التي للتمني** فذكرها اكثر النحويين وجعل
ابن مالك منه لو في قوله تعالى لو ان لنا كرة للتمني وهو حكاية لو داده تمنوا لا استثقال الوزع في معنى التمني
ولذلك ينتصب الفعل بعد الفاء في جوابها كما ينتصب في جواب ليت كقوله تعالى فلو ان لنا
كرة فنكون ولاكن هل هي قسم برأسه او راجعة الى القسم السابق فيه خلاف
ابن الضايع وابن هشام الخضراوي على انها قسم برأسه فلا تحتاج الى جواب الامتناعية وذكر غيرهما
انها الامتناعية اشربت معنى التمني قيل ومن الصحيح وفرجا جوابها باللام بعد جوابها
بالفاء كقوله • فلو نبش المقابر عن كليب • فيخبر بالزنائب اي زير • بيوم الشعثمين
لقر عينا • وكيف لقاء من تحت القبور • وذهب المصنف الى انها المصدرية اغنت عن التمني
لكونها لا تقع غالبا الا بعد مفهم تمن قال في التسهيل بعد ذكر المصدرية وتغني عن التمني فينصب
بعدها الفعل مقرونا بالفاء وقال في شرحه انتهى النحو قول الشاعر • سريتا اليهم في جموع
كانها جبال شرورى لو نعان فنتهدا • فلك في نصب فنتهدا ان تقول انتصب لانه جواب تمن
انشأته لو كجواب ليت لان الاصل وددنا لو نعان فحذف فعل التمني لدلالة لو عليه فاشبهت
ليت في الاشعار بمعنى التمني دون لفظه فكان لها جواب كجواب ليت وهذا عندي هو المختار
ولكان تقول ليس هذا من باب الجواب بالفاء بل من باب العطف على المصدر لان لو والفعل
في تاويل المصدر انتهى ونص على ان لو في قوله لو ان لنا كرة مصدرية واعترض على الجمع بينها
وبين المصدرية بوجهين **احدهما** ان التقدير لو ثبت ان **والآخر** ان يكون من باب
التوكيد وقد بسطت الكلام على هذه المسئلة في غير هذا الكتاب والغرض هنا شرح
النظم فقوله **ص لو حرف شرط في مضي** ش هذا هو القسم الاول من قسمي الشرطية وهو
الامتناعي يعني ان لو الامتناعية حرف يدل على تعليق فعل بفعل في ما مضى فيلزم من
تقدير حصول شرطها حصول جزائها ويلزم كون شرطها محكوما بامتناعه اذ لو قدر
حصوله لكان الجواب كذلك ولم يكن التعليق في المضي بل في الايجاب فتخرج عن معناها واما
جوابها فلا يلزم كونه ممتنعا على كل تقدير لانه قد يكون ثابتا مع امتناع الشرط كقوله
نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه ولاكن الاكثر ان يكون ممتنعا فلذلك كان قولهم
لو حرف امتناع لامتناع عبارة طاهرها الفساد لانها تقتضي كون الجواب ممتنعا في كل
موضع وليس كذلك والحاصل ان لو تدل على امتناع شرطها وعلى كونه مستلزما لجوابها
ولا تدل على امتناع الجواب في نفس الامر ولا ثبوته قال في شرح الكافية العبارة الجيدة في
لو ان يقال حرف يدل على امتناع تال يلزم لثبوته ثبوت تاليه فقيام زيد من قولك لو قام زيد
لقام عمرو محكوم بانتفائه فيما مضى وكونه مستلزما ثبوته لثبوت قيام عمرو وهل لعمرو
قيام آخر غير اللازم عن قيام زيد او ليس له لا تعرض لذلك بل الاكثر كون الاول والثاني غير
واقعين وقال في التسهيل لو حرف شرط يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه وفي بعض

التسخ

التسخ لو حرف شرط يقتضي نفي ما يلزم لثبوته ثبوت غيره وهذا افيد الثلاث بمعنى
واصدقها وقول المصنف ولا شك انها قالوه يعني ما قالوا في تفسير لو اخص واحق على
معنى لو مما قاله النحويون غيرا ما قالوه عنيته بعيد صحيح واقرب الى معنى لو وهو
الذي قصد سيبويه من قوله لما كان سيقع لوقوع غيره يقتضي فعلا ما خيلا كان يتوقع
ثبوته لثبوت غيره والمتوقع غير واقع فكانه قال لو يقتضي فعلا امتنع لامتناع
ما كان يثبت لثبوته وهو نحو مما قاله غيره فلم يدع الى ما يحتمله فيقول قولهم لو
يدل على امتناع الثاني لامتناع الاول يستقيم على وجه الاول ان يكون المراد ان جواب
لو ممتنع لامتناع الشرط غير ثابت لثبوت غيره بنا منهم على مفهوم الشرط في حكم
اللغة لا في مفهوم العقل والثاني ان يكون المراد ان جواب لو ممتنع لامتناع شرطه
وقد يكون ثابتا لثبوت غيره لانها اذا كانت تقتضي نفي تاليها واستلزامه لتاليه فقد
دلت على امتناع الثاني لامتناع الاول لانه متى انتفى شيء انتفى مساويه في اللزوم
مع احتمال ان يكون ثابتا لثبوت امر آخر انتهى مختصرا وهذا الوجه الثاني هو الذي
ذكره في شرح الكافية ثم اشار الى القسم الثاني من قسمي الشرط بقوله **ص ويقل ايلاؤها**
مستقبلا لكن قبل ش او يقل ايلاؤها لو معنى المستقبل المعنى وكان من حقها
الا يليها لاكن ورد السماع به كقوله تعالى وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية
ضعافا **وقد ذكر** ابن عصفور وغيره من النحويين ان لو قد تجيء بمعنى ان وتعقب ذلك
ابن الحاج على ابن عصفور وقال هذا خطأ وقال الشارح عنى ان لو لا تكون بمعنى الشرط في الماضي
ولم يستدلوا له بنحو قوله وليخش الذين لو تركوا من خلفهم وقول الشاعر • ولو ان ليلى الا
خيلية سلمت • علي ودوني جندل وصفائح • لا حجة فيه لصحة حمله على الماضي ثم نبه
بقوله **ص وهي في الاختصاص بالفعل** ش على ان لو لا يليها الا فعل او معمول فعل
مضمر يفسره فعل ظاهر بعد الاسم كقول عمر رضي الله عنه لو غيرك قالها يا ابا عبيدة
وقال ابن عصفور لا يليها اسم دال على فعل مضمر الا في ضرورة كقوله • اخلاي لو غير
الحمام اصابكم • او نادر كلام كقول حاتم لو ذات سوار لطمتني والصحيح ان ذلك لا يختص
بالضرورة والنادر بل يكون في فصيح الكلام كقوله تعالى قل لو انتم تملكون حذف الفعل
فانفصل الضمير ثم نبه على ما يتفرع به لو من مباشرة ان فقال **ص وان لو ان بها قد تقترن**
ش وهو كثير كقوله تعالى ولو انهم صبروا واختلف في موضع ان بعد لو فذهب سيبويه
الى انها في موضع رفع بالابتداء ويشبه شرط حذف ذلك بانتصاب غيره بعد لو ان
وذهب الكوفيون والمبرد والزجاج وجماعة الى انها فاعل بثبت مقدرا وهو اقيس
ابقاء الاختصاص وقوله في شرح الكافية وزعم الزمخشري ان لو ان ثبت مقدرا
تقديره وهو انفراده بذلك **فان قلت** فاذا جعلته مبتدا الخبر **قلت** قال ابن

مستلزم التحضيض او حرف عرض [illegible] سيبويه والمبرد بين ان الخبر محذوف وقال غيرهم من مذهب سيبويه انها كا
تحتاج الى صلة لا تنطق بالخبر عنه والخبر بعدها **فان قلت** هل يفهم من قوله لا كما له موافقة
سيبويه **قلت** ظاهره موافقته في جعلها مبتدأ اذ لو كان الفعل مقدرا لكان الا اختصاص
بالفعل ولم تكن حاجة الى الاستدراك ويحتمل ان يكون الاستدراك للتنبيه على انها تدخل على ما يليها
ان لا غير فيحصل التفسير **فان قلت** ان كان كلامه ان لو لا يليها غير ما ذكر وقد جاء في غير
هذا الموضع انها قد وليها مبتدأ وخبر في قول الشاعر لو بغير الماء حلقي شرق **قلت** انما ساغ
ذلك للضرورة ولعله لم يذكره هنا وقد تأول ان حروف البيت على اضمار كان الشانية وتأوله العلماء
على ان حلقي فاعل بفعل مقدر يفسره شرق وشرق خبر مبتدأ محذوف وفيه تكلف **تنبيه**
قال في شرح اللامية وقد حمل الزمخشري ادعاء اضمار ثبت بعد لو وان على التزام كون الخبر فعلا ومنع
ان يكون اسما ولو كان بمعنى فعل نحو لو ان زيدا حاضر وما منعه شائع ذائع في كلام العرب كقوله
تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام وكقول الراجز لو ان حيا مدرك الفلاح **قلت** وقد
نقل عن السيرافي [illegible] والذي ينبغي ان يحمل عليه كلام الزمخشري وانه يمنع كون خبرها
اسما مشتقا ويلزم الفعل حينئذ لامكان صوغه فقط نحو [illegible] الفعل واما اذا كان الاسم جامدا
فيجوز لتعذر صوغ الفعل منه كما قال الشيخ ابو عمرو [illegible] فقوله في المفصل لو قلت لو ان زيدا
حاضر لم [illegible] المشتق [illegible] على هذا [illegible] عليه قوله تعالى ولو ان ما
في الارض من شجرة اقلام ولا نحو لو انها عصفورة لحسبتها مسمومة [illegible] عليه
لو ان حيا مدرك الفلاح وله ان يجيبه بانه نادر حرف مضارع للماضي في الاكثر ثم ومثله
لو يسمعون كما سمعت حديثها خروا لعزة ركعا وسجودا **تنبيه** لو الطارقة التي
[illegible] الامتناعية واما التي بمعنى ان فتصرف الماضي الى المستقبل واذا وقع بعدها مضارع
[illegible] كقوله [illegible] ولو [illegible]
تنبيه قال ولا يكون جواب لو الا فعلا ماضيا مثبتا او منفيا بلا او مضارعا مجزوما
بلم والاكثر في الماضي المثبت اقترانه باللام وقد تحذف كقوله تعالى لو نشاء جعلناه اجاجا وقد
تصحب المنفي بما كقول الشاعر [illegible] وبيت الله لو [illegible] بالبلاء [illegible]
جاء ورد ما ظاهره خلاف ذلك جعل الجواب محذوفا **اما ولولا ولوما**
اما الممنوع [illegible] الى اخره ثم اما حرف بسيط وفيه معنى الشرط [illegible]
[illegible] لانه قائم مقام اداة الشرط وفعل الشرط ولا بد بعدها من جملة هي جواب [illegible]
[illegible] قولك اما زيد فمنطلق [illegible] فعل الشرط واداته [illegible]
اما مقامهما [illegible] الجواب [illegible]
[illegible] **تنبيهات الاول** [illegible] قوله
لنتلونها [illegible] لا يجوز ان [illegible] اما زيد طعامه [illegible]

[illegible] عليه [illegible] **الثاني** لا يفصل بين اما والفاء بجملة تامة الا اذا كانت دعاء بشرط ان يتقدم
الجملة فاصل نحو اما اليوم رحمك الله فلا مر كذا **الثالث** قول الشارح [illegible] بين اما والفاء
[illegible] والجواب [illegible] الجواب [illegible] بجملة الشرط وان كان غير الشرط فصل بمبتدأ او خبر او معمول
فعل او شبهه او معمول فعل يفسره ما بعد الفاء [illegible] يقتضي ظاهره انه لا يفصل بغير ذلك
وليس كذلك بل قد يفصل بالظرف والجار والمجرور والمفعول له [illegible] الشرط محذوف
الرابع ما ذكر من قوله اما الممنوع لا يعني [illegible] معنى اما الحرف [illegible] الا اما حرف
فكيف يصح ان تكون بمعنى اسم وفعل [illegible] لها ومن قائمة مقامها لتضمنها
معنى الشرط **الخامس** [illegible] **وقال** بعض النحويين اذا قلت اما
زيد فمنطلق فالاصل [illegible] معرفة [illegible] بحرف اداة الشرط وفعل الشرط [illegible]
اما [illegible] ذلك **السادس** قال في التسهيل [illegible] وكذا قال [illegible] ولم يذكروا
[illegible] هذا المعنى وقال بعضهم [illegible] معنى الشرط وقوله [illegible] في غير
ما [illegible] في قوله [illegible] الفاء [illegible] حرف الفاء [illegible] وكثر [illegible] تحذف مع قول
[illegible] قوله تعالى واما الذين اسودت وجوههم [illegible]
او تحذف لا مع قول نحو ما خرج البخاري من قوله صلى الله عليه وسلم [illegible] اما بعد ما بال رجال
[illegible] قوله [illegible] لا تحذف الا للضرورة كقوله فاما القتال لا قتال لديكم [illegible]
[illegible] **تنبيه** [illegible] الكافية والتسهيل
على [illegible] في الشرح [illegible] لولا ولوما يليهما [illegible] الابتداء الى اخره
ثم لولا ولوما حالان **احدهما** تختص فيه بالاسماء وذلك اذا دلا على امتناع شيء
لوجود غيره [illegible] الوجوب [illegible] وهذا معنى قوله اذا اقتضتا امتناع [illegible]
اذا [illegible] امتناع شيء بوجود غيره [illegible] ملتزما الابتدا **الاولى** انها
لا يليها الفعل **والثانية** ان الاسم بعدهما مرفوع بالابتداء [illegible] الكلام على [illegible] في باب
المبتدا **فان قلت** [illegible] لولا الفعل في قوله لولا [illegible] **قلت** تأول
على [illegible] **احدهما** ان لولا [illegible] بل [illegible]
والاخر ان تكون المختصة بالابتداء [illegible] وموضعها رفع بالابتداء
فان الحالين تختص فيه بالافعال وذلك اذا دلا على التحضيض [illegible] التحضيض
[illegible] الحرف [illegible] التحضيض [illegible] لولا ولوما وهلا والا بالتشديد
والا بالتخفيف [illegible] حروف التحضيض [illegible] **احد**
هما [illegible] للتحضيض بمعنى هلا [illegible]
غير هذا الموضع انما تكون [illegible] **الثاني** ان يكون ذكر [illegible] ادوات التحضيض
[illegible] الاختصاص بالفعل [illegible]

وقد يليها اسم الى اخرها ش مثال الاول هلا زيدا اكرمته من يلي علي بفعل مضمر يعني
انه معمول للفعل المضمر ومثال الثاني هلا زيدا ضربت فمنزلة لو بفعل كان معوض
يعني انه معمول للفعل الذي بعده لانه مفرغ له فان قلت هنا من كلام ان حروف
التحضيض لا يليها الا فعل او معمول فعل مضمر او موخر قلت في شرح الكافية وربما
ولي حرف التحضيض مبتدا وخبر كقول الشاعر فهلا نفس ليلى شفيعها قال والاجود
ان يقدر بعد هلا كان الشانية ويجعل نفس ليلى شفيعها الخبر قلت وعلى هذا
اخرجه ابن طاهر وخرجه بعضهم على فعل ليلا بل على ان بعدها فعل مقدر تقديره فهلا شفعت
نفس ليلى وشفيعها خبر مبتدا محذوف اي هو شفيعها وفيها تكلف

الاخبار بالذي والالف واللام

الباء في قوله الاخبار بالذي والالف واللام للسببية لا باء التعدية لان الذي يجعل في هذا الباب مبتدا لا
خبرا لما ستعرفه عليه فهو في الحقيقة مخبر عنه وباب الاخبار وضع للاختبار كمسائل
التمرين في التصريف وفائدته كما اشار الشارح وكثيرا ما يشار الى هذا الاختبار لقصد الاختصار او
تقوية المتعلم او تشويق السامع او اجابة الممتحن ولما شرع في هذا الباب في كيفية
الاخبار فقال ص ما قيل اخبر عنه بالذي خبر ش اي اذا قيل لك اخبر عن اسم من جملة وقيل لك اخبر عنه
بالذي فصدر الجملة بالموصول مبتدا واخر ذلك الاسم واجعله خبرا عن الموصول المتقدم
وما سوى الموصول وخبره فوسطه بينهما فيكون صلة الموصول واجعل في موضع الاسم الذي اخرته وجعلته
خبرا ضميرا عائدا على الموصول فيعلم بذلك ان المخبر عنه في هذا الباب هو الخبر في المعنى قال
ابن السراج وانما قال النحويون اخبر عنه وهو في اللفظ خبر لانه في المعنى مخبر عنه وما في
قوله ما قيل موصولة وهي مبتدا وقوله عائدا حال وقوله خلف معطي التكملة معناه عائد
الصلة هو الضمير الذي خلف الاسم المجعول خبرا وهو معطي التكملة ثم مثل فقال ص نحو الذي
ضربته زيد فذا ضمير ش اذا اخبر عن زيد من قولك ضربت زيدا فقلت الذي ضربته زيد وجدت
الجملة بالذي مبتدا واخرت زيدا وهو المخبر عنه فجعلته خبرا عن الذي ووسطت ما بينهما صلة للذي
وجعلت موضع زيد الذي اخرته ضميرا عائدا على الموصول ولذا احتيج الى التاء في قولك ضربت
زيدا قلت الذي ضرب زيدا انا فجعلت فيه ما ذكر الا ان التاء ضمير متصل لا يمكن تاخيره مع بقاء
الاتصال فجعلته الضمير واخرته فلذلك قلت انا فان قلت وكان ينبغي ان يقدم ما
قيل اخبر عنه بالذي هو او خلفه لما فاته التفصيل وذلك بتقديم الموصول مبتدا وتاخير
الاسم او خلفه خبرا ليشمل الضمير المتصل قلت لا يخفى ان الضمير المتصل لا يمكن تاخيره
الا بعد انفصاله فلم يحتج منا الى التنبيه عليه لوضوحه واستكمل الضمير الغائب الذي جعلته
موضع التاء في ضربت ومنع بعضهم الاخبار عن الفاعل اذا كان ضمير متكلم او مخاطب والصحيح
الجواز ثم قال ص وباللذين والذين والتي الى اخرها ش يعني ان المخبر عنه في هذا الباب اذا كان مثنى

اومجموعا

او مجموعا او مؤنثا جيء بالموصول مطابقا لكونه خبرا فاذا اخبرت عن الزيدين من نحو بلغ الزيدان العمرين
رسالة قلت اللذان بلغا العمرين رسالة الزيدان وعن العمرين قلت الذين بلغهم الزيدان رسالة
العمرون وعن رسالة قلت التي بلغها الزيدان العمرين رسالة وقد تقدم من النظم ص الاولى
ان تقدم في باب الاخبار تقديم المبتدا على الخبر بقوله قبل اسم فان قلت فهل ذلك على
سبيل الوجوب قلت الذي يدل عليه كلام النحويين ان ذلك على سبيل الوجوب لانه المخبر
عنه فهو الذي ونص بعضهم على جواز تاخيره في هذا الباب وممن نص عليه الشارح
في البسيط ان ذلك على جهة الاولى والا جاز ان تقول زيد الذي ضربت هو اجعل زيدا
اما متقدما واما متاخرا وجوز المبرد الثانية ان الضمير الذي يخلف الاسم المتاخر
لا بد من مطابقته للموصول لكونه عائدا عليه ويلزم كونه غائبا ولو خلف الضمير لمتكلم او مخاطب
واجاز ابو عثمان جعله مطابقا للخبر في الخطاب والتكلم فتقول في الاخبار عن التاء في
ضربت الذي ضربت انت وعن التاء في ضربت الذي ضربت انا ومذهب الجمهور منع ذلك والثا
لثة ان الضمير ينوب عن الاسم المتاخر في اعرابه الذي كان له لكونه خلفه في موضعه واستحق اعرابه
ولما بين كيفية الاخبار شرع في شروط المخبر عنه فقال ص قبول تاخير وتعريف الى اخره
ش ذكر اربعة شروط الاول قبول التاخير فلا يخبر عن الاسم الذي له صدر الكلام كضمير الشان
واسم الشرط واسم الاستفهام وكم الخبرية الثاني قبول التعريف فلا يخبر عن الحال والتمييز
لانهما ملازمان للتنكير الثالث جواز الاستغناء عنه باجنبي فلا يخبر عن اسم لا
يجوز الاستغناء عنه باجنبي ضميرا كان او ظاهرا اما الضمير فكالهاء من قولك زيد ضربته
فلو اخبر عنها لقيل ذكر الموصول على بعض الجملة فلو اخبر عنها لخلفها ضمير فتلك العود
الى ما كانت تعود اليه قبل واما بقاء الموصول بلا عائد واما عود الضمير الواحد الى شيئين
وكلاهما محال واما الظاهر فكالاسم الاشارة نحو ولباس التقوى ذلك خير ونحوه مما حصل
الربط به لو اخبر عنه لزم المحذور السابق تنبيه ذكر العين
عن اجنبي عدم امتناع الاخبار عن العائد له صورتان اضرب مختلفا فيه احد
ها ان يكون عائدا الى الاسم وجملة اخرى فيجوز الاخبار
عن الهاء تقول الذي هو صرح المصنف بجواز الاخبار في هذه الصورة ووافق الشلوبين
وابن عصفور وذهب الشلوبين الصغير الى منع ذلك وهو ظاهر كلام الجزولي قال
الشيخ ابو حيان وشرط هذا الضمير ان لا يكون عائدا على شيء قبله
او بعده والاخر ان يكون عائدا على بعض الجملة الاسمية فقط
نحو زيد على مقتضى كلام الناظم الاخبار عن الهاء في
المثال فتقول الذي ضربت زيد غلامه هو الهاء في المثال يجوز ان يخلفها الاجنبي فتقول
ضربت زيدا غلام عمرو ولا يلزم من الاخبار عنها المحذور المتقدم ذكره وقد مثل بها الشارح

لما يمتنع الاخبار عنه لكونه لا يستغنى عنه بالاجنبي وليس كذلك **فان قلت**
كلام كذا مع في شرح الكافية منعهما فانه قال وباشتراط جواز الاستغناء عنه
بالاجنبي على امتناع الاخبار عن ضمير عائد على بعض الجملة يعني ونبهت باشتراط
قلت لا حجة في ذلك بل الكلام ان واحد ما كان منعهما لذلك لا تعليله [illegible]
وتمثيله بما عرضا عليه **فان قلت** لم يجوزه فيهما هنا ومن تفريع **قلت** لا اشكال
او منع الاول لامتناع [illegible] **الرابع** جواز الاستغناء عنه بمضمر فلا يخبر عن
مصدر عامل ولا عن موصوف دون صفته ولا صفة دون موصوفها ولا مضاف دون المضاف اليه اذ لا يجوز
الاستغناء عن هذه الاشياء بمضمر **فان قلت** هذا الشرط الرابع مغن عن اشتراط
التنكير لان ما لا يقبل التعريف لا يقبل الاضمار **قلت** هو كذلك وقد نبه في شرح الكافية على
انه [illegible] زيادة في البيان **فان قلت** كلام الناظم يقتضي ان الشروط المذكورة ثلاثة فقط
وهو [illegible] عنه باجنبي او بمضمر [illegible]
اشتراط الاستغناء بالاجنبي في الكلام [illegible] اشتراط الاستغناء بالضمير في المظهر [illegible] على ذلك
عطفه باو **قلت** بل هي اربعة ولا يستقيم حمل كلامه على ما ذكرت لان اشتراط الاستغناء
بالاجنبي مغن عن الضمير والكلام كما تقدم فلو كان الشرط احدهما جاز الاخبار عن الكلام اذا
جاز الاستغناء عنه بالضمير وان لم يجز الاستغناء عنه باجنبي وليس كذلك لما سبق **تنبيهان**
الاول [illegible] هذه الشروط [illegible] الاخبار المذكور لا تختص [illegible]
الثاني بقي من شروط المخبر عنه في هذا الباب اربعة شروط اخر لم يذكرها هنا وقد ذكرها في
غير هذا الكتاب **اولها** جواز استعماله مرفوعا فلا يخبر عن لازم الرفع نحو ايمن الله ولا عن لازم
النصب نحو سبحان الله وسحر معينا **وثانيها** جواز استعماله مثبتا فلا يخبر عن احد وديار
ونحوهما والاسماء اللازمة للنفي **وثالثها** ان يكون بعض ما يوصف به من جملة او جملتين في حكم
جملة واحدة كالشرط والجزاء فلا يخبر عن اسم في جملة مستقلة لان الجملة بعد الاخبار تجعل صلة
فيشترط ان تكون صالحة لان يوصل بها **ورابعها** امكان الاستفادة فلا يخبر عن اسم ليس
تحته معنى كشوائب الاعلام نحو [illegible] اذ لا يمكن ان يكون [illegible] عن شيء ذكر هذا الشرط في التسهيل
وغيره وفي الاخير خلاف اجاز المازني الاخبار عن الاسم الذي ليس تحته معنى [illegible]
فلا [illegible] والحمر او حيث على قوسه قزح ورد بان قزح اسم للشيطان ص واخبروا
هنا بال عن بعض ما الى اخره ش يجوز الاخبار بالذي وفروعه في الجملتين الاسمية والفعلية ويجوز
بالالف واللام في الفعلية خاصة لا مطلقا بل بشرطين **احدهما** ان يكون الفعل منه [illegible]
صوغ صلة من الالف واللام فلا يجوز الاخبار بال في جملة مصدرة بليس ونحوها **والثاني**
ان يكون الفعل موجبا فان كان منفيا لم يجز الاخبار لتعذر صلتها من النفي وقد اشار الى الاول
بقوله ص ان صح صوغ صلة منه لال ش [illegible] بقوله ص كصوغ واق من وقى الله البطل

نحو واذا اخبرت عن الفاعل قلت الواقي البطل الله وعن المفعول قلت الواقيه الله البطل وفيه
ضمير [illegible] في المستقبل ص وان يكن ما رفعت صلة ال الى اخره ش اذا رفعت صلة ال ظاهرا
[illegible] ضميرا عائدا على ال وجب استتاره وان كان لغيرها وجب
ابرازه فاذا اخبرت عن التاء من قولك ضربت زيدا قلت الضارب زيدا انا فيستكن [illegible] الصفة
لكونه لال واذا اخبرت عن زيد من المثال قلت الضاربه انا زيد فتبرز [illegible] لكونه لغير ال لان الصفة
متى جرت على غير من هي له لم يستكن ضميرها **تنبيهات** [illegible] الاخفش [illegible]
فيه [illegible] ولا يمنع الاخبار فيه بالذي **الاولى** فاذا قلت جاء زيد فقعد لا فاذا اخبرت عن
زيد قلت القائم جاء زيد فقعد لا الفاعل زيد ولو اخبرت بالذي فقلت الذي جاء فقعد لا
فعمرو لم يجز لانه لا ضمير يعود على الجملة المعطوفة وقد اجاز بعض النحويين [illegible] بالذي
[illegible] فعلى هذا يجوز الاخبار في المسئلة بالذي ايضا **الثانية**
المفهوم [illegible] الوجه زيد ولا يجوز الحسن الوجه زيد **قلت** وينبغي ان يجوز عند من
اجاز تشبيه الفعل اللازم بالمتعدي **واعلم** ان باب الاخبار باب طويل الذيل فلنكتف
بما تقدم

العدد

ص ثلاثة بالتاء قل للعشرة الى اخره ش للثلاثة والعشرة وما بينهما ثلاثة احوال **الاول**
ان يقصد بها العدد المطلق **والثانية** ان يقصد بها معدود ويذكر **والثالث**
ان يقصد بها معدود ولا يذكر فان قصد بها العدد المطلق كانت بالتاء نحو ثلاثة نصف
ستة ولا تنصرف لانها اعلام خلافا لبعضهم وان قصد بها معدود وذكر في اللفظ
استعملت بالتاء ان كان واحد المعدود مذكرا وجردت من التاء ان كان واحده مؤنثا حقيقيا
او مجازيا كقوله تعالى سخرها عليهم سبع ليال وثمانية ايام **وان** قصد بها معدود ولم
يذكر في اللفظ فالفصيح ان تكون بالتاء للمذكر وبغيرها للمؤنث كما لو ذكر المعدود
تقول صمت خمسة تريد اياما وسهرت خمسا تريد ليالي ويجوز ان تحذف التاء في المذكر
حكى الكسائي عن ابي الجراح صمنا من الشهر خمسا **وحكى** الفراء ايضا صمنا
خمسا وصمنا عشرا من رمضان [illegible] ومنه **قوله** صلى
الله عليه وسلم [illegible] من اتبعه بست من شوال [illegible] ضعف [illegible] بعضهم ما
[illegible] الاستغناء
[illegible] **كقوله تعالى** يتربصن بانفسهن
اربعة اشهر وعشرا [illegible] عشرا ولو
[illegible] **واختلف** في علة اثبات التاء في
عدد المذكر واسقاطها في عدد المؤنث فاني في شرح التسهيل ما معناه ان الثلاثة واخواتها

اسما جماعات كرهط وبقرة وامة ما دام ثلاثين بالتاء لتوافق لفظا معا فاصحب الاصل
مع المذكر فتقول ثلاثة وحذفت مع المؤنث من فالناظم ثلثه وقد ذكر هذا المعنى غيره من
النحويين ونحوه وقد تنبه به **تنبيهات الاول** شمل كلام الناظم الصورتين الاخريين
ام لم يشترط اللفظ والمفرد وخرج منه الصورة الاولى لقوله في عد ما احاده مذكره
الثاني من قوله احاده ان المعتبر تذكير الواحد وتانيثه لا تذكير الجمع وتانيثه فلذلك يقال
ثلاثة حمامات خلافا للبغداديين فانهم يقولون ثلاث حمامات فيعتبرون لفظ الجمع وقال
النسا ونحو امرن بثلاث حمامات ورأيت ثلاث سجلات بغير هاء وان كان الواحد مذكرا او قاس
عليه ما كان مثله ولم يقل به البصريون **الثالث** اعتبار التانيث في واحد المفرد وحال اسما
فيلفظه فيقال ثلاثة اشخص قاصدا نسوة وثلاث اعين قاصدا رجالا لان لفظ شخص مذكر
ولفظ عين مؤنث ما لم يتصل بالكلام ما يقوي المعنى او يكثر قصد المعنى فيجوز فيه مراعاته
فالاول كقوله ثلاث شخوص كاعبان ومعصر فقوى المعنى بقوله كاعبان ومعصر والثاني كقوله
ثلاثة انفس وثلاث ذود ● فغلب المعنى لان النفس كثر استعمالها مقصودا بها انسان وان كان
صفة بمنصوصها لا يقبله كقوله تعالى فله عشر امثالها اي عشر حسنات وتقول ثلاث دواب
اذا قصدت ذكورا وقال بعض العرب ثلاث دواب لانها جرت مجرى الاسما **الرابع** انما يعتبر
ما عليه تذكير الواحد وتانيثه انما هو في الجمع واما اسم الجنس نحو تمر ونخل واسم الجمع نحو
قوم ورهط فحكم لفظه ما لم يفصل بينه وبين العدد صفة دالة على المعنى او يكون نائبا عن
جمع مذكر فالاول كقوله عشر ثلاث ذكور من الابل وقال بعض ثلاثة ... ويجوز حذف الهاء ملاحظة
الوصف ولا يجوز الاول الا بلفظه والثاني كقولهم ثلاثة اشياء لانه نائب عن جمع شيء على افعلا
الموصوف المنام كقولك ثلاث من الابل ذكور **الخامس** لا يعتبر ايضا تانيث لفظ المعدود
اذا كان علما نحو طلحة ثم ذكر حكم المميز فقال والمميز اجرر جمعا بلفظ قلة **شر** اعلم ان مميز الثلاثة
واخواتها ان كان اسم جنس او اسم جمع جر بمن نحو ثلاثة من التمر وقد يضاف اليه في قوله تعالى
تسعة رهط وقوله عليه الصلاة والسلام خمس ذود **فان قلت** هل يقاس على ذلك
قلت اما جره بمن فمتفق عليه واما الاضافة اليه ففيها مذاهب **احدها** الجواز
على قلة وهو ظاهر كلام ابن عصفور **والثاني** الاقتصار على ما سمع وهو مذهب الاكثرين
واليه ذهب المصنف في التسهيل وان قد جاء ما اليه لم يقس عليه ومنع سيبويه ثلاث
غنم **والثالث** التفصيل فان كان مما يستعمل في اسم الجمع للقلة نحو نفر
ورهط وذود جاز وان كان مما يستعمل للقليل والكثير لم يجز والى هذا ذهب ابن عصفور في بعض
كتبه وان كان غيرهما اضيف العدد اليه مجموعا
وجموع التكسير نحو ثلاثة اعبد وثلاث ... هذا اذا وجد للاسم جمع قلة وجمع كثرة على ما
اما لقلة استعمال مثال القلة او بخروجه عن القياس فالاول نحو قوله ثلاث تنسوع

على اشباع

على اشباع لقلة استعماله **والثاني** نحو ثلاثة قروء وجاوز على اقرأ لا واحد له في كلامهم
وجمع مثله على افعال لشاذ قاله المصنف وذكر غيره انه جمع قرء بضم القاف فلا يكون شاذا او لا
يوجد جمع كثرة على جمع قلة في غير ذلك الا شاذا واجاز المبرد ثلاثة كلاب ونحوه اذا اريد ثلاثة
من الكلاب وجعل من ذلك ثلاثة قروء وقال في شرح التسهيل ونوضح هذا المرجح معنون في الجمع جمع قلة
لان كل جمع كثرة طلع لا يراد به مثل هذا **تنبيهان الاول** قوله بلفظ قلة في الاكثر
يعني من امثلة التكسير التي هي افعل وافعال وافعلة وفعلة واما جمع التصحيح فلا يضاف اليه
غالبا الا ان اهمل غيره او جاور ما اهمل او قل استعمال غيره **فالاول** نحو سبع بقرات فهذا
ونحوه بغير التصحيح لا اصل غيره **والثاني** سبع سنبلات فهذا ونحوه يجوز اضافته الى
التصحيح لمجاورته ما اهمل تكسيره وهو بقرات **والثالث** نحو ثلاث سعادات فيجوز
لقلة سعائد فعلى هذا يجوز ثلاث سعائد ايضا وعينا والتصحيح في هذه المواضع فان كثر استعمال
غيره ولم يجاور ما اهمل تكسيره لم يضف اليه الا قليلا نحو ثلاثة احمدين وثلاث زينبات والى هذا
اشرت بقولي غالبا وقال ابن عصفور وكذلك ايضا يضاف الى جموع السلامة اذا لم تكسر صفات تقول
ثلاثة زيدين واربع هندات والاضافة الى الصفة ضعيفة نحو ثلاثة صالحين والاكثر الاتباع
على النعت ثم النصب على الحال **الثاني** اذا كان تمييز الثلاثة واخواتها مائة لم يجمع الا في شعر
كقوله ثلاث مئين للملوك وفى بها قيل وكلام سيبويه يقتضي جواز جمع المائة في الكلام وهو
بالمائة ثلاثمائة وتسع وما بينهما ولا يقال عشر مائة استغناء بالالف ذكر ذلك في شرح التسهيل وحكى
الفراء ان بعض العرب يقول عشر مائة وان اهل هذه اللغة هم الذين يقولون ثلاث مئين واربع مئين
فيجمعون وفي كتاب الصفار عن الفراء لا يقول ثلاث مئين الا من يقول العشرة وانما يقول عشر مئين
ومائة والالف للفرد اضف الى واحد **شر** يعني ان المائة والالف يضافان الى المعدود مفردا
نحو مائة رجل والف درهم وتثنيتهما وجمعهما كذلك وقوله ومائة بالجمع اشار به الى قراءة حمزة
والكسائي ثلاث مائة سنين واشار بقوله نزرا الى تقليله وقال بجوازه الفراء وعند المبرد هو خطا
في الكلام وانما يجوز في الشعر للضرورة مردود بالقراءة المتواترة **تنبيه** قد شذ تمييز
المائة تمييزا منصوبا كقول الربيع اذا عاش الفتى مائتين عاما ● ولا يقاس عليه عند الجمهور
واجاز ابن كيسان نصب تمييز المائة والالف فيقول الف دينارا والف درهما ثم شرع في بيان
تركيب العشرة مع ما دونها فقال واحد اذكر وصلنه بعشر مركبا **شر** فتقول عندي احد
عشر رجلا بتجريد عشر من التاء وهمزة احد مبدلة من واو واصله وحد وقد قيل وحد عشر على الاصل وهو
قليل وقد يقال واحد عشر على اصل العدد ثم قال وقل لدى التانيث احدى عشرة **شر** فيقول
احدى عشرة امراة باثبات التاء في عشرة وقد يقال واحدة عشرة وقوله والشين فيها عن تميم كسرة
شر يعني في التانيث فيقولون احدى عشرة واثنتي عشرة وكذلك سائرها ولغتهم
وابعضهم اسكنها على ما قال في التسهيل وقد تفتح يعني في المؤنث وبالفتح قرأ الاعمش

فان ابن مختتم ومن لغة التقوى الفتح هو الاصل الا ان الافصح التسكين وهي لغة الحجازيين واما
في التذكير والشين مفتوحة وقد تسكن عين عشر فيقال احد عشر وكذا اخواته لتوالي الحركات وبها قرا
ابو جعفر وقرا هبيرة صاحب حفص اثنا عشر شهرا وفيها جمع بين ساكنين وقوله **ومع غير**
احد واحدى الى آخره ش يشير به الى جعل ثاني جزءي المركب عشر في التذكير وعشرة في التانيث
وانما دلت العشرة في التركيب عكس ما لها قبله فتحذف التاء في التذكير وتثبت في التانيث وقوله
ولثلاثة وتسعة وما الى آخره ش يشير به الى حكم الثلاثة والتسعة وما بينهما اذا ركبا
ان تثبت التاء في التذكير وتحذف في التانيث كما كان يفعل بها في الافراد وقوله **واول عشرة اثنتي**
الى آخره ش يعني انه يقال في تركيب اثنين واثنتين اثنا عشر في المذكر فتحذف نون اثنين وتوليه عشر
واثنتا عشرة في المؤنث فتحذف نون اثنتين وتوليه عشرة **وقوله** **والياء لغير الرفع**
وارفع بالالف ش يعني انه يقال اثنا عشر واثنتا عشرة في الرفع واثني عشر واثنتي عشرة
بالياء في الجر والنصب باعراب الصدر اعراب المثنى وبناء العجز ثم نبه على ان غيرهما لا حظ
له في الاعراب بقوله **والفتح في جزءي سواهما الف** ش اما العجز فعلة بنائه
تضمنه معنى حرف العطف واما الصدر فعلة بنائه وقوع العجز منه موقع تاء التانيث والقر
انما اعرب صدر اثني عشر واثنتي عشرة لوقوع العجز منهما موقع النون وما قبل النون محل
اعراب لا بناء ولوقوع العجز منهما موقع النون لم يضافا بخلاف غيرهما فيقال احد عشرك و
اثنا عشرك وذهب ابن درستويه وابن كيسان الى انهما مبنيان كسائر اخواتهما ورد بتغيرهما
[illegible] **تنبيهان الاول** بناء احد عشر وغيره من المركب لازم واجاز الكوفيون
اضافة صدره الى عجزه فيقولون هذه خمسة عشر واستحسنوا ذلك اذا اضيف نحو خمسة
عشرك **الثاني** قال في التسهيل وتجعل العشرة مع النيف اسما واحدا مبنيا على الفتح
ما لم يظهر العاطف انتهى يعني [illegible] مع التركيب والبناء نحو خمسة وعشرة **قال**
الشيخ ابو حيان ويحتاج في اثبات نحو عشرة وخمسة وعشرة [illegible]
وبعض [illegible] الى سماع من العرب **وميز العشرين للتسعينا بواحد كاربعين**
حينا ش العقود الثمانية يستوي فيها المذكر والمؤنث وتعطف على النيف كقولك
ثلاثة وعشرون في التذكير وثلاث وعشرون في التانيث وتمييزها مفرد منصوب نحو قولك
عشرون رجلا وعشرون امراة وقد تم الكلام على ما يقال **ولا يلي مميز العشرة واخواته**
لا يجمع وهو مذهب الجمهور واجاز الفراء جمعه فيقول عشرون رجالا وكذلك اجاز تمييز
احد عشر واخواته واجاز بعضهم ان يقال عندي عشرون دراهم لعشرين رجلا [illegible]
[illegible] عشر **قال في شرح التسهيل** وهذا الذي ذهب اليه الفراء [illegible] استعماله [illegible]
تستعمله العرب لانه استعمال لا يفهم معناه [illegible] ولا يجمع مميز عشرين وبابه [illegible]
جاز وقع تمييز شيء منها جمع [illegible] **والثانية** ان تمييز العشرين وبابه

لا يكون

لا يكون الا منصوبا كما مثل **وحكى الكسائي** ان من العرب من يضيف العشرة واخواتها الى المميز
منكرا او معرفا فيقول عشرو درهم وعشرو ثوبه وهذا عند الاكثر من الشاذ الذي لا تبنى عليه القواعد
وميز واحدا مركبا بمثل ما الى آخره ش يعني بواحد منصوب وتقدم خلاف الفراء واجاز بعضهم ان
يميز بجمع صادق على الواحد منه وجعل الزمخشري منه **قوله تعالى** وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا
امما والمراد فقطعناهم اثنتي عشرة قبيلة كل قبيلة اسباط لا سبط [illegible] ووقع اسباط موقع قبيلة
قال في شرح التسهيل ومقتضى ما ذهب اليه ان يقال اثنا عشر غلمانا اذا اريد اثنا عشر
جماعة كل جماعة منها غلمان ولا بأس بمذهبه في هذا لو ساعده استعمال [illegible] ولو ذكر قبيلة
انث لان السبط مخالف لما [illegible] مثل الفرقة او السبط [illegible] بمنزلة القبيلة [illegible] وعلى
هذا فاسباط واقع موقع قبائل لا [illegible] تمييزا بل [illegible] محذوف انتهى قلت وكلامه
في شرح الكافية مخالف لهذا [illegible] التمييز [illegible]
المعنى كقوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا [illegible]
فقيل اثنا عشر اسباطا [illegible] **وقال الحوفي** [illegible] اسباطا
نعت لمميز محذوف [illegible] الموصوف واقيمت الصفة مقامه [illegible] اسباط [illegible]
على الاسباط [illegible]
الى القبيلة انتهى **تنبيه** اذا نعت مميز العشرة وبابه جاز فيه الحمل على
اللفظ فتقول [illegible] والحمل على المعنى [illegible] **ومنه قول عنترة**

فيها اثنتان واربعون حلوبة ... سودا كخافية الغراب الاسحم

ومن المعنى [illegible] **وان اضيف عدد مركب**
يبق البنا وعجز قد يعرب ش يعني ان العدد المركب اذا اضيف ففيه ثلاثة اوجه **الاول**
ان يبقى بناؤه وهو الاكثر [illegible] **والثاني** ان يعرب عجزه
مع بقاء التركيب [illegible] **حكاه** سيبويه عن بعض العرب فتقول احد عشرك مع احد
عشر زيد [illegible]
[illegible] ومنع في التسهيل القياس عليه **وقال في شرح**
[illegible] سيبويه [illegible] لم يمنع القياس
عليها [illegible] **والثالث** [illegible] من الاعراب **حكى**
الفراء انه سمع من ابي فقعس الاسدي [illegible] خمسة عشرة [illegible] في التسهيل
انه لا يقاس عليه [illegible] **وحكى** [illegible] هذا الوجه في بعض [illegible]
[illegible] **تنبيه قال في**
التسهيل لا يجوز باجماع [illegible] وليس [illegible] الاجماع [illegible]
[illegible]

وكذا الاجو

كلوا من عنانه وسمعوه يقت ثمانية عشر من حجة

وحكى غيره عن الكوفيين انهم أجازوا إذ الأعطلا في النيف وغيره في ثمانية عشر وغير
مما قبلهن نقل الإجماع بتصحيح **ص وصغ من اثنين فما فوق الى عشرة فاعلا من فعلا**
ش يعني انه يصاغ من اثنين فما فوقه الى العشرة موازن فاعل نحو ثان الى عاشر كما يصاغ اسم
الفاعل المشتق من الفعل قلت والمراد واحد من اسماء العدد وليس المراد الفعل لانه كما ان
المراد الصفة وهو واو كل على صفة الفاعل لا يمكن ان يراد به التخمين اذ لا عدد فوقه اقل
منه لغلاب الثاني وما فوقه **ص واختمه في التا نيث بالتا ومتى ذكرت فاذكر فاعلا**
بغير تا ش يعني تقول في التانيث ثانية الى عاشرة وفي التذكير ثان الى عاشر كما يفعل في اسم الفاعل
على نحو ضارب وضاربة وانما نبه على هذا مع وضوحه لئلا يتوهم او يشكك به بسبيل
العدد الفصيح منه **ص وان ترد بعض الذي منه بني تضف اليه مثل بعض بين ش** لاسم
الفاعل مع المصوغ ثلاثة احوال **الاول** ان يستعمل مفردا او كالاسماء عنه **والثاني** ان يستعمل
مع موافق اصله مع اثنين يجب اضافته عند الجمهور فيقولون ثالث ثلاثة اي احد الثلاثة
عشر **وفي التانيث** ثانية اثنين الى عاشرة عشر وانما لم ينصب لانه ليس في معنى
ما يعمل ولا معناه على نحو فلزمت اضافته لكونه واحدا من العدد كما تلزم اضافة البعض الى
الكل واشار بقوله مثل بعض بين وهذا مذهب الجمهور وذهب ابن الاخفش في احد قوليه والكسا
ئي وقطرب وثعلب الى جواز اعماله فيقولون ثان اثنين وثالث ثلاثة وفصل بعضهم فقال بعض ثالث
ثلاثة وما بعده واليه ذهب في التسهيل قال لأن العرب تقول ثنيت الرجلين اذا كنت الثاني منهما فمن
قال ثان اثنين بهذا المعنى عن كان له فعل ومن قال ثالث ثلاثة لم يجز لانه لا فعل له وسكت
ثلاثة احوال **تنبيه** قال في الكافية وثعلب اجاز نحو رابع اربعة وماله متابع
قال في شرحها ولا يجوز تنوينه والنصب به واجازه الاخفش وثعلب وقطرب ولا حجة لهم في ذلك انتهى
بعد المنع وقد صرح في التسهيل بنقض ثعلب وقد نقله فيه عن الاخفش ونقله غيره عن
الكسائي وقطرب كما تقدم **والثالث** ان يستعمل مع ما تحته ولا يكون الا العدد
الذي تحته فهذا يجوز أن يضاف وان ينون وينصب لانه اسم فاعل حقيقة فانه يقال
ثلثت الرجلين اذا انضممت اليهما فصرتم ثلاثة كذلك ربعت الثلاثة الى عشرت التسعة
وقد اشار الى ذلك بقوله **ص وان ترد جعل الاقل مثل ما فوق فحكم جاعل له احكما**
ش يعني انه حكمه حكم اسم الفاعل فان كان بمعنى المضي وجب اضافته وان كان بمعنى
الحال او الاستقبال جازت اضافته وجاز تنوينه واعماله كما يفعل بجاعل وغيره من اسماء
الفاعلين **فان قلت** هل لا اختص هذا على التمثيل به فائدة **قلت**
نعم وهو التنبيه على ان معنى اسم فاعل العدد اذا استعمل مع ما تحته معنى جاعل
فاذا قلت رابع ثلاثة فمعناه جاعل الثلاثة بمصيرهم اربعة **تنبيهان الاول**

قال الشارح

قال الشارح في الفتيت مفناه وان نحو بالمصوغ من اثنين فما فوقه انه جعل ما هو
اقل عددا في المشتق منه مساويا له وكذا حكم فاعل المصوغ بحكم جاعل وفيه تصريح
بان ثانيا يستعمل بمعنى جاعل وهذا الثاني واحد وهو مخالف لما في التسهيل لانه خص
المصوغ من اثنين بالاضافة الى الموافق بمعنى بعض اصله ونص سيبويه على انه لا يقال
ثنيت واحدا وقال الكسائي بعض العرب تقول ثاني واحد وحكاه النحويون ايضا وقال ثاني واحد
والمعنى صير اثنين واحدا **الثاني** قال في التسهيل وان قصد المصوغ من ثلاثة الى عشرة
ومعنى الفعل كما قال في شرحه تقريب على المتعلم والتحقيق انه من الثالث الى العاشرة
ومعنى مصدر ثلثت الاثنين الى عشرت التسعة **ص وان ترد بمثل ثاني اثنين مركبا فجي**
بتركيبين ش اي ان قصد صوغ الفاعل من المركب بمعنى بعض اصله فلك ثالث اثني عشر في استعماله
ثلاثة اوجه **اولها** وهو الاصل ان يؤتى بتركيبين صدر اولهما فاعل في التذكير وفاعلة في التانيث و
صدر ثانيهما الاسم المشتق منه وعجزهما عشر في التذكير وعشرة في التانيث فتقول
في التذكير ثالث عشر ثلاثة عشر الى تاسع عشر تسعة عشر **وفي التانيث**
ثالثة عشرة ثلاث عشرة الى تاسعة عشرة تسع عشرة فاربع كلمات مبنية والاول
ليس مضاف الى ثاني فيها اضافة ثالث الى اثنين **الثاني** ان يقتصر على صدر الاول فيعرب
لعدم التركيب ويضاف الى المركب باقيا بناؤه والى هذا اشار بقوله **ص او فاعلا**
بحالتيه أضف الى مركب بما تنوي يفي ش حالتاه هما التذكير والتانيث فتقول في
التذكير ثالث ثلاثة عشر الى تاسع تسعة عشر وفي التانيث ثالثة ثلاث عشرة الى
تاسعة تسع عشرة **الثالث** ان يقتصر على التركيب الاول واليه اشار بقوله **ص**
وشاع الاستغنا بحادي عشرا ونحوه ش وفيه حينئذ ثلاثة اوجه **الاول**
ان يعرب صدره ويبنى عجزه **والثاني** ان يعرب صدره مضافا الى عجزه مبنيا هذا
ابن السكيت وابن كيسان ووجهه انه حذف عجز الاول وصدر الثاني فاعرب لزوال التركيب
ونوى ثبوت المحذوف فبقي **والثالث** ان يعربا معا مفتقرا عجز الاول وصدر
الثاني وهذا الوجه اجازه بعض النحويين **تنبيهات الاول** اشار الناظم بحادي
عشر ولم يمثل بثالث عشر قال الشارح قصد التمثيل والتنبيه على ان حادي مقلوب
عن واحد وهو فاعل علة من القلب وجعل الياء بعد اللام فقال واحد
عشر وحادية عشرة واحدة **قلت وحكى** الكسائي عن بعض العرب
واحد عشر على الاصل ولم يلزم القلب كل العرب **الثاني** لم يذكر مثل صوغ اسم الفاعل من
المركب بمعنى فاعل لكونه لم يسمع الا ان سيبويه وجماعة من المتقدمين اجازوه فيقال
على هذا رابع عشر ثلاثة عشر وانما اجاز في شرحه هذه الطريقة ولا يجوز ان ينصب ما بعده وا
جاز بعض النحويين هذا ان احد عشر وثالث اثني عشر بالتنوين وخالف الكوفيون والاخفش

النص يرى الى منع ذلك به من المعنى وقوله ومن قبل عشر اذ تركبا او بانه الفاعل الى التاسع
عشر يعني ان العشر وبابه يعني بقية العقود يعطف على اسم الفاعل بمعنى الثاني يعني التركيبي
والتذنيب فيقول الحادي والعشرون الى التاسع والتسعين والحادية والعشرون الى التاسعة
والتسعين يستعمل الحادي والحادية الا في تنبيه **تنبيه** لم يسمع اسم الفاعل
من العقود الثانية اعني عشرين وبابه الا ان بعضهم حكى عاشر عشرين وقاس عليه الكسائي
الى التسعين وقال سيبويه والفراء من الجزء العشرون على معنى تمام العشرين مجوزة وقال
بعضهم تقول متمم العشرين ومكمل العشرين ورده بانه يلزم ان يتمم نفسه وقال ابو علي هو
الموفي عشرين وقال بعضهم والصحيح ان يقال هو كمال العشرين او يؤتى بالفاعل للعقود فيقول
العاشر والى التسعين والله اعلم

كم وكاين وكذا

من الالفاظ يكنى بها عن العدد اثنان كم وكاين ولم تعد منها [illegible] وليست من الكناية خلافا
للفراء والكسائي وقد تقدم ان كم قد تكون مركبة من كاف التشبيه وما الاستفهامية محذوفة الالف
وسكنت ميمها [illegible] الا تستعمل كم فيهما استفهامية وخبرية وكل منهما مفتقر الى التمييز وقد
اشار الى الاستفهامية بقوله ميز في الاستفهام كم بمثل ما ميزت عشرين ككم شخصا سما
ش يعني ان تمييز الاستفهامية كتمييز عشرين في الافراد والنصب نحو كم شخصا سما اي ارتفع ولا
زم خلافا للكوفيين فانهم يجيزون جمعه نحو كم شهودا لك ولو سمع مثل هذا لم يكن فيه حجة
لكفيه حمله على الحال وجعل التمييز محذوفا واجازه بعضهم اذا كان السؤال عن الجماعات
نحو كم غلمانا لك اذا اردت اصنافا من الغلمان وهو مذهب الاخفش فيحصل في جمعه ثلاثة
مذاهب واما نصبه ففيه ايضا ثلاثة مذاهب **احدها** انه لازم ولا يجوز جره مطلقا
وهو مذهب بعض النحويين **والثاني** انه ليس بلازم بل يجوز جره مطلقا حملا على الخبرية
واليه ذهب الفراء والزجاج والسيرافي وعليه حمل الناظم كم عمة لك يا جرير وخالة
والثالث انه لا يجوز جره الا ان دخل على كم حرف جر وراجح على الجر على الخبرية وهو
المشهور ولم يذكر سيبويه جره الا اذا دخل على كم حرف جر والى هذا اشار بقوله واجز
ان تجره من مضمرا ان وليت كم حرف جر مظهرا ش [illegible] النصب على الاصل وهو
الاجود والاكثر والجر اجازه وفيه قولان **احدهما** انه بمن مضمرة كما ذكر وهو مذهب
الخليل وسيبويه والجماعة **والثاني** انه بالاضافة كم اليه وهو قول الزجاج وزعم ابو
[illegible] مذهب المحققين وهو مذهب الزجاج ابو جعفر **احدهما** انه
بمنزلة عشرة فينصب ما بعده [illegible] فلا يكون مخفوضا [illegible] **والاخر**
ان الجر لو كان بالاضافة لم يشترط دخول حرف الجر على كم ليكون عوضا عن [illegible]
وفي لزوم [illegible] الزجاج نظر لانه نقل عنه انه يجيز الجر مطلقا كما تقدم ثم اشار الى الخبرية
بقوله واستعملنها مخبرا كعشرة او مائة يعني ان كم الخبرية تستعمل تارة استعمال

عم

عشرة فيكون تمييزها جمعا مجرورا نحو كم رجال وتارة استعمال مائة فيكون تمييزها مفردا
مجرورا نحو كم مرة ومن الجمع قول الشاعر كم ملوك باد ملكهم ومن الافراد
قول الاخر وكم ليلة قد بتها غير اثم **تنبيهات الاول** افراد تمييز
الخبرية اكثر وافصح من جمعه وليس الجمع بشاذ كما زعم بعضهم وقيل الجمع على معنى الواحد
فمعنى كم رجال على معنى كم جماعة من الرجال **الثاني** ذهب الفراء الى ان جر تمييز الخبر
ية بمن مقدرة ونقل عن الكوفيين والصحيح انه بالاضافة كم اليه لا مانع [illegible] **الثالث**
شرط تمييز الخبرية الاتصال فان فصل نصب حملا على الاستفهامية وقد جاء مجرورا مع الفصل
بظرف وجار ومجرور **فالاول كقوله**

كم دون مية موماة يهال لها اذا تيممها الخريت ذو الجلد

والثاني كقوله

كم بجود مقرف نال العلى وكريم بخله قد وضعه

وفيه مذاهب **احدها** انه لا يجوز الا في الشعر وهو مذهب البصريين [illegible] المصنف
والثاني انه يجوز في الاختيار وهو مذهب الكوفيين **والثالث** انه يجوز ان كان الفصل
بناقص نحو كم اليوم جائع جاءني وكم لك [illegible] وهو مذهب يونس
فان كان الفصل بجملة نحو [illegible] ثم [illegible] حملا على [illegible] او بظرف وجار ومجرور [illegible] نحو

تؤم سنانا وكم دونه من الارض محدودبا غارها

نعم النصب قال المصنف وهذا مذهب سيبويه [illegible] جواز الفصل بجملة
في الشعر وحكي عن الكوفيين جوازه في الكلام [illegible]
الرابع ذكر سيبويه ان بعض العرب ينصب تمييز الخبرية مع الاتصال حملا على الاستفهامية
وحكاه المصنف في غير هذا الكتاب عن تميم [illegible] **الخامس**
[illegible] مع الاتصال [illegible]
والصحيح انه يجوز فيه الافراد والجمع [illegible] كما ذكر في شرح الكافية نص على
ذلك السيرافي **السادس** [illegible] كم الاستفهامية والخبرية [illegible]
في الكلام ويفترقان في [illegible]
اولها انهما اسمان خلافا لمن قال ان الخبرية حرف [illegible] دخول حرف الجر
عليهما **وثانيها** انهما مبنيان اما الاستفهامية فلتضمن معنى همزة الاستفهام
واما الخبرية فلشبهها بها وقيل لانها [illegible] التكثير وقيل حملا على رب وان
كانت للتقليل [illegible] والتعليل بالشبه الوضعي كاف في بنائهما **وثالثها** انهما
يفتقران الى تمييز [illegible] **ورابعها** ان تمييزهما يحذف اذا دل عليه دليل خلافا
لمن منع حذف تمييز الخبرية منصوبا او مجرورا بمن جاز حذفه او بالاضافة فلا يجوز حذفه

وخامسها انما يظهر في الصور الثلاث الاستفهامية فواضح واما الخبرية فللحمل على رب فلا يعمل فيها ما قبلها الا المضاف وحرف الجر **وحكى** الاخفش عن بعض العرب بقوم الغامر صلوا كم الخبرية ويقول على كم ملكت كم غلام بعموم الفتلة بحيث لا يقاس عليه والصحيح انه يجوز البنا من عليها الا منها لغة **وسادسها** انها تشبه كان في وجوه لا عراب وهو تفسير في اعرابه ثم ان تقدم عليها حرف جر او مضاف فهي مجرورة والا فان كانت كناية عن مصدر او ظرف فهي منصوبة على المصدر او الظرف والا فان لم يليها فعل او وليها وهو لازم او متعد رافع ضمير ها او سببيها فهي مبتدا وان وليها فعل متعد ولم يأخذ مفعوله فهي مفعولة وان اخذه فهي مبتدا الا ان يكون ضميرا يعود عليها فيجوز الابتداء والنصب على الاشتغال ويفترقان في خمسة اشياء **اولها** ان تمييز الاستفهامية مفرد وتمييز الخبرية يكون مفردا وجمعا **وثانيها وثالثها** ان الفصل بين الاستفهامية ومميزها جائز في اللغة ولا يفصل بين الخبرية ومميزها الا في ضرورة نص المصنف على ذلك وتقدم ما يقتضي الخلاف **ورابعها** ان الاستفهامية لا تدل على تكثير خلافا للعضمي والخبرية للتكثير خلافا لابن درستويه وتلميذه ابن طروف **وخامسها** ان الاستفهامية تحتاج الى جواب بخلاف الخبرية تقول كم رجل جاءك لا رجل او رجلان **ثم** انتقل الى كذا فقال ص كم كذا او وكذا وتنصب مميزا من بين او بدلا من نصب ش يعني ان كاين وكذا مثل كم الخبرية في الدلالة على تكثير عدد مبهم الجنس والمقدار الا ان تمييزهما بخلاف كم الخبرية فتقول كاين رجلا رايت ورايت كذا رجلا ولاكثر يجر كاين بمن **كقوله** جل وعلا وكاين من نبي وكاين من قرية وفيه ابن عصفور في قوله ان من تلزم تمييز كاين **وفيها** امور **الاول** المشبه به في قوله ككم هو الخبرية لان كاين وكذا لا يستفهم بهما اما كذا فاتفاقا واما كاين فمذهب المصنف الى انها قد يستفهم بها مستدلا بقول ابي بن كعب لعبد **الله بن مسعود** رضي الله عنهما كاين تقرا او تعد سورة الاحزاب ونص غيرهم على انها لا تكون الا خبرية **فان قلت** فاي قرينة تشير الى مراده الخبرية **قلت** القرينة انما المذكورة **الثاني** وجه التشبيه انما هو الدلالة على تكثير عدد مبهم لا في جميع الاحكام لان كاين لا يخفظ وكذا ومميزها مما خفظ بخلاف كم ولان كذا لا تلزم الصدر وكاين لا تجر بحرف ولا باضافة واجاز ابن قتيبة وابن عصفور جرها بالحرف **الثالث** يفهم من تشبيه كاين وكذا بكم الخبرية انها للتكثير وقد صرح المصنف بذلك في غير هذا الموضع ونوزع في كذا قال ابن عصفور انما للتكثير **الرابع** قد يفهم من قوله وتنصب ان تمييزهما لا يجوز جره فاما ثم انه غلاف كم **فان قلت** تلازم فيهما ان يظافا لما تضاف كم لكونهما بمعناها **قلت** منع من ذلك ان الحكي لا يضاف وكان في آخر كاين تنوينا

في آخر كذا انهم اشارة ومما لا يضاف من الاضافة **الخامس** خطا ابن عصفور والاهلاج وابن الربيع وابن عصفور جر التمييز بعد كذا في نحو كذا درهم واجاز بعضهم على اضافة وبعضهم على البدل والصحيح انه لا يجوز ولم يسمع قال ابن العلج واما الدرهم بعد كذا فخطا لانه لم يسمع **السادس** ظاهر قوله او بدلا من نصب جواز جر تمييز كذا بمن والا في غير هذا الموضع يقتضي وجوب نصبه **السابع** ظاهر قوله وكذا انما تستعمل كناية عن العدد وهي معربة قال بعضهم ولا يحفظ فيها اذا كانت كناية عن العدد الا كونها مكررة بالعطف عن ابن الصمير تعدى تقرر بو بالحد اكذا كذا وكذا وقل استعمالها فيه الجمع **وقال** في التسهيل وقل ورودها معردة او مكررة بلا واو وذلك يدل على ورودها في غير ذلك ولم يذكر لمما مثال نقل ونازع ابن خروف في وارد ما وزعم انه غير مستعمل **الثامن** مذهب البصريين ان تمييز كذا لا يكون الا مفردا منصوبا سواء كانت مفردة او مكررة كما تقدم وذهب الكوفيون الى انها تعامل معاملة ما يكنى بها عنه فكذا اسم كناية عن ثلاثة الى عشرة وكذا عبد كناية عن مائة فما فوقها وكذا كذا عبدا عن احد عشر واخواته وكذا وكذا عن احد وعشرين الى تسعة وتسعين وكذا عن احد عشر واخواتها ووافقهم على ذلك ابن الزملكاني وابن معط ونقله صاحب البسيط عن الاخفش قال في شرح التسهيل وهو مستبعد لان هذا التفصيل لا تعضده الرواية وذهب ابن عصفور الى مذهب ثالثة وهو موافقتهم في المركبة والمعطوفة والمفرد وخالفهم في المضاف وهو من الثلاثة الى العشرة فيعقبه بجمع معرف بالالف واللام مجرور بمن وزعم انه مذهب البصريين بناء على ما نقله ابن الاعصفر من ان البصريين والكوفيين اتفقوا على ان كذا وكذا كناية عن الاعداد المعطوفة وان كذا كذا كناية عن الاعداد المركبة وليس كما نقل **التاسع** كاين مركبة من كاف التشبيه واي قبل الاستفهامية وحكيت فظارت كلمة واحدة بمعنى كم فتحكي ويحكم على موضعه بالاعراب وقال ابن عصفور الكاف فيها زائدة لا تتعلق بشيء واجاز ابن خروف ان تكون مركبة من الكاف التي هي اسم ومن اي التي هي على وزن فعل ولم يستعمل هذا الا مع ما ان مركبا مع الكاف وهو مبني على السكون من حيث استعمل في معنى كم وقال بعض المغاربة ويحتمل ان تكون بسيطة **العاشر** في كاين خمس لغات افصحها كاين وبها قرا الاكثر وثانيها كاء وبها قرا ابن كثير **والثالثة** كئين هذه من المبني **والرابعة** كأي وبها قرا ابن محيصن والاشهب العقيلي **والخامسة** كيين **الحادي عشر** اختلف في الوقف على كاين في اللغة المشهورة فذهب الفارسي والسيرافي وجماعة من المحققين الى انه يوقف بالنون وذهب ابن كيسان وابن خروف الى انه يوقف بغير النون والوجهان مرويان عن ابي عمرو والكسائي قلت ووقف اكثر القراء بالنون اتباعا للرسم ووقف ابو عمرو بالياء واختلف اهل الاداء في الوقف على كاين ومعلى لغتي ابن كثير فوقف البعض واين كيسان بالتنوين فجماعة ممن جعلوا هذا الحرف من جعله اسما فاعل من كان عن **فرغ** من

جعلهما مركبا ... ثنا اذا رجع وارتق **الثاني عشر** كذا مركبة وكما في التشبيه
وذا الاشارة ويكون كناية عن العدد كما تقدم وصرح ... اذ ان عن عشر عشر
فتكون معرفة ومخففة ويليها ... المعرفة والنكرة

الحكاية

هذا الباب الحكاية ... في الاستفهام ... مطلق الحكاية احك باي ما
لمنكور سئل عنه بها في الوقف او حين تصل اذا سئل اي يحكى بها ما المسئول عنه
بشرطين **احدهما** ان يكون المسئول عنه منكورا **والثاني** ان يكون ... وفي الحكاية
بها ... **الاولى** ان يحكى بها ما للمسئول عنه من اعراب وتذكير وافراد في
... فيقول لمن قال قام رجل اي او رجلان ايان او رجال ايون وامرأة اية او امرأتان
اتيان او نسوة ايات ولا يحكى بها الا جمع تصحيح موجود في المسئول عنه او كان لا
صفة به نحو رجال ... صالح للوصف بجمع التصحيح فيقول جاء رجال مسلمون ...
انفصلا ... **والثالثة** ان يحكى بها ما له من اعراب وتذكير وتانيث فقط
ولا تثنى ولا تجمع فيقول لمن قال قام رجل او رجلان او رجال اي ولمن قال قامت امرأة او امرأتان
او نسوة وقوله في الوقف او حين تصل يعني انه يحكى بها في الحالين بخلاف من **تنبيه**
اختلف في الحركات اللاحقة لاي فقيل هي حركات حكاية واي مبني له محل موضع رفع
بالابتداء او الخبر ولا يبعد ان يكون مفعولة محلا وقيل هي حركات اعراب ... الرفع
على ... بمبتدا او خبر ما محذوف ... اي قام وانما لم ... لا لا
... ما قبله واجاز الكوفيون رحمهم الله ... ولولاهم لجاز
وامتنع في النصب والجر ... محمولة على فعل ... تقديره اي ضربت وباي مررت
... اضمار حرف الجر ... والتزم ... ادخال حرف الجر ... ثم انتقل الى من فقال
ووقفا احك ما لمنكور بمن والنون حرك مطلقا واشبعن اذا سئل بمن عن
منكور حكي بها في الوقف ... ما للمسئول عنه من اعراب ... وتذكير ...
وتشبع الحركات في ... حال ... فيقول لمن قال قام رجل منو ولمن قال رايت رجلا
منا ولمن قال مررت برجل مني **تنبيهات** **الاول** الحكاية بمن ... بالشي
... المذكور في الحكاية باي اعني كون المسئول عنه منكورا مذكورا **الثاني** ... من الكلام
... انها لا يحكى بها وصلا ... **والثالث** اختلف في ... الاحرف اللاحقة
... انها ... الحكاية وحركت النون اتباعا ... الى
الحكاية ... بالحركات ثم اشبعت ... الحروف ... عليها ...
... الى ... ان الحكاية ... انها ... نعم ان المحكي

... افتتلم كانه اما مذكر واما مؤنث وكل منهما مفرد ومثنى ومجموع وقد تقدمت
حكاية المذكر ثم انتقل الى المثنى المذكر فقال وقل منان ومنين بعد لي الفان بابنين
وسكن تعدل اي تقول منان في الرفع ومنين في النصب والجر والنون فيهما ساكنة
... لاقامة الوزن اضطرارا وانما ... على ما يلزم في ... قوله في ... بقوله
وسكن تعدل ثم انتقل الى المفرد المؤنث فقال وقل لمن قال اتت بنت منه اي تقول
في حكاية المؤنث منه بفتح النون وقلب التاء هاء ... باسكان النون وصلا
مع التاء ثم انتقل الى المثنى المؤنث فقال والنون قبل تا المثنى مسكنة اي تقول في
حكاية المثنى منتان باسكان النون التي قبل التاء ... في الرفع وفي الجر
والنصب منتين باسكان النون وبعضهم يحركها قبل التاء ... منتان
ومنتين ... بقوله والفتح نزر ... فان قلت لم كان الفتح في المبهم اشهر
والاسكان في التثنية اشهر قلت لان التاء في منت ... ساكنة في الوقف
... ساكنة ... ثم انتقل الى الجمع المؤنث فقال
وصل تا والالف بمن باثر ذا بنسوة كلف اي تقول في حكاية جمع المؤنث منات
باسكان التاء ثم كمل الاقسام بجمع المذكر فقال وقل منون ومنين مسكنا ان قيل
جا قوم لقوم فطنا اي تقول في حكاية جمع المذكر منون رفعا ومنين جرا ونصبا
والنون ساكنة في الوقف كما سبق **تنبيه** في الحكاية بمن لغتان **احدهما**
ما تقدم وهي ان يحكى بها ما للمسئول عنه من اعراب وافراد وتذكير وفروعها على ما تقدم من التفصيل ولم يذكر المصنف غيرها **والاخرى** ان يحكى بها
اعراب المسئول عنه فقط فيقول لمن قال قام رجل او رجلان او رجال او امرأة او امرأتان
او نسوة منو وفي النصب منا وفي الجر مني وقوله وان تصل فلفظ من لا تختلف
تصريح بمفهوم قوله ووقفا احك فيقول من يا فتى في الاحوال كلها واجاز يونس
اثبات ... وصلا فيقول منو ... يا فتى ... الحركات في منت ولا ...
نون المثنى ويفتح نون الجمع ... كثيرا ... حكاه ... عن بعض
العرب ... قول الشاعر ... اتوا ناري فقلت منون انتم ... شاذ
عند سيبويه والجمهور ... **احدهما** اثبات العلامة وصلا **والاخر**
انه حكى ... الى ... بقوله ... منون في نظم عن ...
... وقال ... وقال ...
وروى بعضهم ...
... قال ...
... ثم ... حكاية العلم فقال والعلم احكينه من بعد من

أو عربت من علامة ما اقتضى ش إذا سمي بجمع علم مذكر لم يتغير تغييرا لاشتراطه
بعينه لغتان أحدهما أن يحكى فيه بحرف إعرابه الأول فتقول لمن اسمه زيدون هذا زيدون ورأيت
زيدين ومررت بزيدين ومن لغة الحجاز بين إعرابيه فلا يحكون بل يحكمون بالعلم
المنقول عنه نحو من يزود عا لأنه مبتدأ خبر مرفوع مبتدأ من فلو افترقت لغا نحو كقولك
ومر بزيد تغير الرفع عن صحيح العرب **تنبيهات الأول** أجاز يونس حكاية
به سائر المعارف قياسا على العلم **الثاني** جزم المصنف في التسهيل بالحكاية
بشرطها وحكى غيره منهم جواز الإعراب أيضا **الثالث** يفهم من قوله
أحكينه أو حركاته وإن إعرابه مقدر لما ضج به في غير هذا الموضع ومذهب الجمهور
أن من مبتدأ وزيد خبره كانت حركته ضمة أو فتحة أو كسرة وحركة إعرابه مقدرة لاشتغال
آخره بحركات الحكاية وقيل الحركة في حالة الرفع إعراب بخلاف النصب والجر وذهب
كثير من الكوفيين إلى أن من محمولة على عامل مقدر بعد بيته الكلام في الأسم المستفهم
عنه والنوافع بعد من مبتدأ مهملة وقيل غير ذلك والصحيح الأول **التأنيث**
علامة التأنيث تاء وألف ش التركيب مع الأصل على يفتقر إلى علامة
بخلاف التأنيث وللتأنيث كما ذكر علامتان التاء والألف هذا مذهب سيبويه والجمهور
ومذهب الكوفيين والزجاجي إلى أن علامة التأنيث ثلاثة التاء والألف والهمزة في حمراء
ونحوه وذهب بعضهم إلى أن الهمزة والألف قبلها معا علامة التأنيث ومذهب الجمهور
أن الهمزة في حمراء ونحوه بدل من ألف التأنيث وذلك أنهم لما أرادوا تأنيث ما آخره ألف بالية
التأنيث لم يمكنهم الجمع بين الألفين فأبدلت المتطرفة همزة **تنبيه** إنما قال تاء ولم
يقل هاء لأن مذهب البصريين أن التاء هي الأصل والهاء المبدلة في الوقف فرعها وعكس
الكوفيون وقوله ص وفي أسامٍ قدروا التا كالكتف ش يعني أن المؤنث بالتاء نوعان نوع
ظهرت فيه التاء ونوع قدرت فيه **فالأول** ثلاثة أقسام مؤنث المعنى نحو عائشة
فهذا لا يذكر لأنه ليس ومذكر المعنى نحو حمزة فهذا لا يؤنث لأنه ليس كقولك أبو خليفة
والثة أخرى وما ليس معناه مذكرا حقيقة نحو خشبة فهذا يؤنث نظرا إلى لفظه نحو
خشبة واحدة **تنبيه** هذا التقسيم إنما هو فيما تميز مذكره من مؤنثه فإن لم
يتميز نحو نملة أنث مطلقا ولهذا وهم من استدل على تأنيث نملة سليمان عليه السلام
بقوله تعالى قالت نملة **وأما الثاني** وهو ما تاؤه مقدرة فنحو كتف ويد
وعين وما خلا من الأسماء **فإن قلت** ما الدليل على أن فيه تاء مقدرة
قلت رجوعها في التصغير نحو كتيفة ويدية وعيينة ثم أشار إلى ما يعرف
به التقدير بقوله ص ويعرف التقدير بالضمير ونحوه كالرد في التصغير ش فالضمير
نحو الكتف أكلتها والرد في التصغير نحو كتيفة ونحو ذلك كتأنيث خبره أو نعته وحاله أو

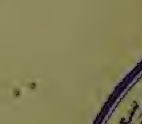
عنه

عن أو اسم إشارة إليه أو جمعه على مثال يخص المؤنث نحو مسرات أو يغلب فيه نحو عقاب
واعلم أن أصل التاء أن تلحق الأسماء ... لحاجة بنا للمذكر لما قال الصالحين لم يتعرض هنا
للتنبيه عليها والغرض الأصلي من زيادتها الفرق بين المؤنث والمذكر ويكثر ذلك في الصفات
نحو ضارب وضاربة ويقل ذلك في الأسماء نحو رجل ورجلة وقد اتسع في صفات فلم تلحقها
تاء الفرق ومنع جمعه **الأول** فعول بمعنى فاعل نحو صبور وشكور وإليه أشار بقوله
ص ولا تلي فارقة فعولا أصلا ش أي بمعنى فاعل لا بنية الفاعل احترازا من الشارح
لا تلحق من فعول بمعنى مفعول فعولا احترز بذلك من فعول بمعنى مفعول لأنه قد تلحقه
التاء نحو أكولة بمعنى مأكولة وركوبة بمعنى مركوبة وحلوبة بمعنى محلوبة وربما حذ
حملا على الفعل نحو ركوب وحلوب **والثاني** مفعال نحو ملقاء ومذكار **والثالث**
مفعيل نحو معطير ومنطيق **والرابع** مفعل نحو مغشم **تنبيهان**
الأول فهم من قوله ولا تلي فارقة أنها قد تلحق هذه ... كقولهم ملولة وفروقة فإن التاء
فيهما للمبالغة ولذلك تدخل في المذكر **الثاني** أشار بقوله ص ومن فعيل
وفي شذوذه فيه ش إلى أن تاء الفرق قد تلحق بعض هذه الأوزان شذوذا كقولهم عدو
وعدوة وميقان وميقانة ومسكين ومسكينة **وحكى** سيبويه من بعض العرب امرأة
مسكينة على التشبيه بفقيرة **الخامس** فعيل بمعنى مفعول نحو قتيل وجريح فتقول رأيت رجلا
قتيلا وامرأة قتيلا وإلى ذلك أشار بقوله كقتيل واحترز من فعيل بمعنى
فاعل نحو ظريف فإنه بالتاء وقد يشبه بالذي بمعنى مفعول فلا تلحقه **كقوله تعالى**
رحمة ... قريب وقوله ص إن تبع موصوفه ش شرط في تجويز فعيل من التاء الفارقة واحترز
بذلك من أن يحذف موصوفه فتلحقه التاء نحو رأيت قتيلا وقتيلة فرارا من اللبس فالتشبيه
التشبيه ما لم يحذف موصوفه فقيل تلحقه **تنبيه** ذكر أبو حاتم أنه إذا
جيء بها يبين أنه مؤنث لم تلحقه التاء لأمن اللبس نحو قتيلا والنساء قيل وعلى هذا
فالمصنف ليس بجيد قلت يمكن أن يحمل كلامه على المراد بقوله ما لم يحذف موصوفه
فقيل إن بيتهما استعمال الأسماء غير جار على موصوف ظاهر ولا منوي كرتيل فحيث
تلحقه التاء نحو رأيت قتيلة والليلة النطيحة وقد أشار إلى هذا المعنى في شرح الكافية وقوله
غالبا إشارة إلى أنه قد تلحقه تاء الفرق حملا على الذي بمعنى فاعل كقول العرب صفة ذميمة
وخصلة حميدة تقدم حمل أحدهما على الآخر ثم انتقل إلى ألف التأنيث فقال ص وألف التأنيث
ذات قصر وذات مد نحو أنثى الغر الحسن ش تقدم أن المقصورة أصل الممدودة والأنثى الغراء ثم قال ص
والاشتهار في مباني الأولى ش يعني الأولى المقصورة وذكرهما من الأبنية المشهورة التي
يعتبرها الناظم وبسط القول فيها في غيره تبصرة ... المدودة ... وسأنبه على ذلك إن
شاء الله تعالى **الأولى** فعلى نحو أربى للداهية ولم يأت في الأسماء وصفا مشتهرا ومثال

الممدودة نحو خُشَّاء لعظم خلف الأذن **الثاني** فُعَلى وهو مختص بالمقصورة
ولم يأت منه إلا غير مصدر كسُمَّهى ومصدر كرُجْعى وصفة كحُولى وأما قولهم بُهْماة بشاذ
وقيل جعلت الألف للتكثير أو للإلحاق عند من يثبت بناء فُعْلَل ... ما رواه ابن الأعرابي من
صرفه فيما حكاه **الثالث** فَعَلى وهو مشترك فمثال المقصورة اسما بَرَدى وصفة ناقة
زَلَجى ومصدرا مَرَطى ومثال الممدودة قَرَماء وجَنَفاء وهما موضعان واسم جاثاء وهي الأمة
ولا يحفظ غيرها **الرابع** فَعْلى إذا كان جمعا نحو جَرْحى أو مصدرا نحو دَعْوى أو صفة
نحو شَبْعى فإن كان اسما لم يتعين كون الألف للتأنيث بل الألف صالحة للتأنيث وللإلحاق ونحو
في الوجهان أرطى وعلقى وتترى **الخامس** فُعالى وهو مختص بالمقصورة نحو
حُبارى لطائر ولم يجئ صفة إلا جمعا نحو سُكارى وزعم الزبيدي أنه جاء صفة مفردا وحكى
قولهم جمل عُلادى **السادس** فُعُلّى وهو مختص بالمقصورة نحو السُّمُهى
للباطل **السابع** فِعَلّا وهو مختص بالمقصورة نحو سِبَطْرى ودِفِقّى للضرب
من المشي **الثامن** فِعْلى وهو مختص بالمقصورة نحو ذِكرى **ثلاثية**
الطول في فِعْلى فلان ينبغي أن يحتاط فيه كما فعل في فَعْلى أي لا تكن الفاء إن كان مصدرا نحو ذِكرى
أو جمعا نحو حِجْلى وظِرْبى وكانت لهما فالألف للتأنيث وإن لم يكن مصدرا ولا جمعا لم يلزم كون
الألف للتأنيث بل إن لم ينوَّن في التنكير فهي للتأنيث نحو ضِيزى بالهمز ومعنى القسمة
الجائرة وإن نوّن فالألف للإلحاق نحو رجل كِيصًى وهو المولع بالأكل وإن كان ينوّن في لغة
دون لغة ففي الألف وجهان نحو ذِفْرى خلافا ولإلحاق في ذفرى منع الصرف **التاسع** فِعِّيلى
وهو مشترك فالمقصورة نحو حِثِّيثى وهِجِّيرى ولم يجئ إلا مصدرا والممدودة نحو خِصِّيصاء
وحِضِّيضاء ومِكِّيناء ومن ... الثلاثة ... والرابع ... والكساء ... على ما صح
من فِعِّيلاء فهو جميع الباب ... على السماع **العاشر** فُعُلّى وهو مختص
بالمقصورة نحو كُفُرّى وهو وعاء الطلع بفتح الفاء وضمها و... العراء سُلَحْفاة
فعلم أن الألف ... ليست للتأنيث ... إذا ... وحكى في التسهيل
سُلَحفاة ... ابن القطاع وعلى هذا يكون من الأبنية المشتركة **الحادي
عشر** فُعَيْلاء وهو مشترك فالمقصورة نحو خُلَّيْطى والممدودة نحو قُرَيْطاء وهو
علامة ... أي ... **الثاني عشر** فَعالى وهو
مختص بالمقصورة نحو شَقارى وهو نبت وقوله من وزن عزلتهم ...
لعلم ... من أبنية ألف التأنيث مشتهر ثم شرع في أبنية الممدودة معطوفا
على الأوزان المشهورة كما فعل في المقصورة وجملة ما ذكر سبعة عشر وزنا وهو أيضا ثلاثة
مختص بالممدودة ومشترك وليس بالمقصور **الأول** فَعْلاء كيف أتت اسماء كصحراء
أو مصدرا كرغباء أو جمعا في المعنى كطرفاء أو صفة أنثى أفعل كحمراء أو غيره كديمة هطلاء

ومو

وهو قليل فيه **الثاني والثالث والرابع** أفعلاء بفتح العين وكسرها وضمها
والثلاثة أيضا ويقوله مع أفعلاء مثلث العين ومثالها قولهم لليوم الرابع من أيام
الأسبوع أربِعاء وأربَعاء بفتح الباء وكسرها وضمها وأفعلاء بفتح العين مشترك ومثال
المقصورة قولهم الأجفلى دعوة الجماعة **الخامس** فَعْلَلاء وهو مشترك فمثال
الممدودة نحو عَقْرَباء وحرملاء لمكان ذكرهما سيبويه والمقصورة ... اسم امرأة
... اسم موضع ولا يكون من هذا الوزن إلا اسما ... **السادس** فَعالاء
وهو مختص بالممدودة ومثاله قَصاصاء وهو القصاص حكاه ابن دريد ولا يحفظ غيره
السابع فُعُلاء نحو القُرُفصاء ولم يجئ إلا اسما وهو قليل وحكي ابن القطاع
أنه يقال القرفصا بالقصر وعلى هذا يكون مشتركا **الثامن** فاعولاء نحو عاشوراء
وهو مشترك ومثال المقصورة نحو ... وهو اسم موضع **التاسع** فاعِلاء
نحو قاصِعاء وهو مختص بالممدودة **العاشر** فِعْلِياء نحو كِبْرِياء وهو مختص بالممدودة
الحادي عشر مَفْعولاء نحو مَشْيوخاء وهو جماعة الشيوخ وهو مختص
بالممدودة **الثاني عشر** فَعالاء نحو بَراساء يقال ما أدري أي البراساء هو أي أي الناس هو وأي
الناس هو ... وحكى ابن القطاع فَعالى مقصورا في ... حكي اسم جبل وعلى هذا
يكون مشتركا **الثالث عشر** فَعِيلاء نحو كَثيراء وهو مشترك ومثال المقصورة كَثِيرى
... **الرابع عشر** فُعُولاء نحو دَبُوقاء وهو ... وجعله في التسهيل من الأبنية
المختصة بألف التأنيث والى ... ابن عصفور وابن القوطية وابن القطاع الى
إثبات فَعُولى ... غير ... أو ... موضع ...
... في ... قبيلة في ... وفي شعر امرئ القيس
عقاب ... وعلى هذا يكون مشتركا وهو الصحيح وقد أشار إلى هذه الأوزان الثلاثة بقوله
ومطلق العين فعالا ... يعني بالإطلاق تحريكها بالفتح مع الألف وبالضم مع الواو
وبالكسر مع الياء **الخامس عشر** فِعْلِلاء نحو ... اسم موضع وهو مشترك
لما تقدم في أبنية المقصورة **السادس عشر** فِعَلاء نحو سِيَراء ومو ثوب
مخطط يعمل من الخز وهو مختص بالممدودة **السابع عشر** فُعَلاء نحو عُشَراء
ونُفَساء وهو مشترك لما تقدم في المقصورة وقد أشار إلى هذه الثلاثة بقوله وكذا
مضعف فعلا ... أخرا **المقصور والممدود**
هو الاسم الذي حرف إعرابه ألف لازمة والممدود هو الاسم الذي في آخره همزة قبلها ألف
زائدة وكلاهما ... ومسموع وقد أشار إلى ضابط المقصور القياسي بقوله وإذا اسم
استوجب من قبل الطرف فتحا وكان ... يعني إن علم أن الفعل ... إذا كان في ... وكان
معتل الآخر ... نظيره ... فتح ما قبل آخره ... الأول مقصور ...


جامعة الملك سعود قسم المخطوطات

هو مقصور كقولك جرى جرىّ فان نحب من التصحيح اسمه اسقطا وهو بحروفه فتح ما قبل الاخر
لا من فعل اللازم قياس مصدره فعل وقوله اذا انتهى يعني من التصحيح وقوله **ص وكذا ان تصحيح**
شئ يعني من المعتل وقوله كالاسف مثال من الصحيح الذي استوجب من قبل الطرف فتحا **فان**
قلت قوله ان استوجب ليس بحسن لانه يقتضي ان شرط ذلك ان يلزم فتحه ولا
يكفي غلبة الفتح وليس كذلك بل من كلامه فانه في التسهيل كل معتل الاخر فتح ما قبل
الاخر نظيره من الصحيح لزوما او غلبة فقصره مقيس انتهى فمثال ما فتح لزوما اسم مفعول
ما زاد على الثلاثة ومثال ما فتح غلبة مصدر فعل اللازم فانه قد جاء على فعالة نحو
شكس شكاسة وعلى فعوله نحو صعب صعوبة وعلى فعل نحو سكر سكرا **قلت**
معنى قوله استوجب انه استحق ذلك في القياس فيشمل القسمين لان قولنا فعل اللازم
يستوجب فتح ما قبل الاخر في القياس وان كان السماع قد ورد في بعضه بخلاف ذلك
والذي يوضح ذلك ان من المعنى كلامه تمثيله بالاسف الى موجب الفتح وهو واضح وقوله
من نحو فعلة في جمع ما كفعلة وفعلة نحو الدمى من امثلة المقصور المقيس
فعل جمع فعلة نحو مرية ومرى وفعل جمع فعلة نحو دمية ودمى وانما وجب قصرهما
لان نظيرهما من الصحيح قرب جمع قربة ثم شرع في ذكر ما يكون من الممدود فقال **ص وما**
استحق قبل اخر الف فالمد في نظيره حتما عرف يعني ان الاسم الصحيح اذا استحق
زيادة الف قبل اخره فان نظيره من المعتل واجب المد قياسا فالممدود المقيس اذن كل
معتل الاخر له نظير من الصحيح التزم زيادة الالف قبل اخره وقوله استحق يعني في القياس
سواء لزم ذلك المقيس ما اوله همزة وصل كما سبق او غلب ولم يلزم كمفعال صفة نحو
معطاء فان نظيره من الصحيح مقدار وفرجا منه بقية على مفعل نحو موعس وقوله **ص**
كمصدر الفعل الذي قد بدئا بهمز وصل كارعوى وكارتأى مثلا ما يجب مده قياسا
لان نظيره من الصحيح تجب زيادة الف قبل اخره فتقول ارعواء وارتياء بالمد كنظيرهما احمرار
واقتدار ثم قال **ص والعادم النظير ذا قصر وذا مد بنقل كالحجا وكالحذا** يعني ان ما
كان معتل الاخر ولا نظير له من الصحيح يطرد فتح ما قبل اخره فلا يوجد مده وقصره الا
من السماع فمن المقصور سماعا الحجى ومن العقل ومن الممدود سماعا الحذاء وهو النعل
وقد صنف الناس في ذلك كتبا فلا نطول بذكره انما مثله **قلت** كلامه مخصص
لما قيل فيهما تقدم ذكره من العمل الثلاثيات ثم ختم الكتاب بالكلام على قصر الممدود ومد
المقصور ضرورة فقال **ص وقصر ذي المد اضطرارا مجمع عليه والعكس بخلف يقع ش**
قصر ذي المد لضرورة شبيه بصرف ما لا ينصرف فلذلك اجمع على جوازه ومد المقصور
شبيه بمنع ما يستحق الصرف فلذلك اختلف فيه فمنعه جمهور البصريين مطلقا واجازه
جمهور الكوفيين مطلقا وفصل الفراء فاجاز مد ما لا موجب لقصره في القياس ومنع منع

ماله موجب

ماله موجب قصر كسكرى والظاهر جواز ذلك لوروده كقول الرجاز
والمرء يبليه بلاء السربال تعاقب الاهلال
وقول الاخر قد علمت اخت بني السعلاء وقد علمت ذا الدمع الجراء
ان نعم مأكول على الخواء يا لك من تمر ومن شيشاء
ينشب في المسعل واللهاء لي بين السعلاء والغراء والهاء
وهي مقصورة **وقال طرفة**
لها ابن ملساء ذات اسرة ولثها لم ينقص طواء مثل الحبل
وهم قد اتفق الكوفيين على جواز ذلك ابو كلاه وابن خروف وزعما ان سيبويه دل على
جوازه في الشعر بقوله وربما مدوا فقالوا منابير قال ابو كلاه ومن زيادة الالف قبل الاخر
المقصور كزيادة مثل ابيا وامافراء لحاجة من مصري بطاء فسكنه فهو مشابه اولم يثبت
لغة ويكفي ان من العلول النصوص **فان قلت** حكى الاجماع على قصر الممدود
وليس كذلك لان مذهب الفراء منعه فيما له قياس يوجب مده نحو فعلا فعل **قلت**
هو مجمع على جوازه في الجملة وان وقع الخلاف في بعض المواضع والصحيح جوازه مطلقا
ورد مذهب الفراء بقول الشاعر
وانت لو باكرت مشمولة صفراء كلون الفرس الاشقر

كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحا

تقدم حد المقصور والممدود وانما نص عليهما لوضوح تثنية غيرهما وجمعه قال
في الشرح شرح الكافية اذا قصدت تثنية اسم ولم يكن مقصورا ولا ممدودا فامتنع
الاخر وصله بالحرف العلامة المذكور فيرجع بابه الى اعرابه **ص اخر مقصور تثني**
اجعله يا ان كان عن ثلاثة مرتقيا ش يعني الالف الرابعة نحو معطى والخامسة نحو
منتهى والسادسة نحو مستدعى فتقول معطيان ومنتهيان ومستدعيان تقلب
الالف ياء في جميع ذلك ولا ينظر الى اصلها ثم قال **ص كذا التي اليا اصله نحو الفتى**
والجامد الذي اميل كمتى اعلم ان الالف المقصور الثالثة على اربعة اقسام منقلبة
عن ياء نحو الفتى ومنقلبة عن واو نحو العصا واصلية نحو اذا ومتى والمراد به كل الف
في حرف او شبهه ومجهولة الاصل نحو الاء او من الاسماء ولكنه لا يدرا امنقلبة عن
ياء او واو ولا يكون اصليا في الاسم المعرب لا تكون الا منقلبة عن احدهما **واما** المنقلبة
عن الياء فتقلب في التثنية ياء ردا الى اصلها نحو قولك فتيان **واما** المنقلبة عن
الواو فتقلب واوا ردا الى اصلها نحو عصوان **واما** الاصلية **و**المجهولة ففيهما ثلاثة مذاهب
الاول وهو المشهور يعتبر بهما الامالة فما امال منهما قلب ياء نحو بلى ومتى

فعوا لبا ومنها وإن لم يملا فيالوا وعوالي وعلى إذا سمي بهما فتقول علوان والوان
وإذا أوان وهذا مذهب سيبويه وبه جزم هنا **والثاني** أن الهمزة إن أبدلنا أو قلبنا
ياء في موضع ما ثبتنا بالياء وإن لا فبالواو وهذا اختيار ابن عصفور وبه جزم في الكافية
فعلى هذا تقول على وإلى ولدى بالياء للانقلاب إليها ياء مع المضمر وعلى الأول تقول
بالواو والعو كان عن الأخفش **والثالث** الألف الأصلية والمجهولة تقلب ياء مطلقا
تنبيهات الأول أن ما له اعتباران يثنى بالإمالة وبالإمالة بالعموم أما هذا ومعنى
مالم يعرف له اشتقاق وقد عبر بعض عن الأصلية بالمجهولة **الثاني** مثل في شرح
التسهيل المجهولة بخسى بمعنى فرد ولغى بمعنى ملغى ولا يعرفان ونوزع في المثالين
أما خسى فقال ابن القطاع يكتب بالألف لأنها من خسا فيهما خسوا وأما لغى فمصدر جنى على أن
أنه عربي وهو بمعنى ملغى وهو فعل بمعنى مفعول والمعنى أنه بحسب أصله وكونه ثلاثيا
يلغى كل الحروف لا أخره وقوله ص وعن غيرها تقلب واوا أو الهمز ما كان قبل ذي الف
ش أشار إلى الأنواع التي تقلب ألفها ياء وهو ما كانت ألفه رابعة فصاعدا وذلك أنه
منقلبة عن ياء أو أصلية أو مجهولة وأميلت وما عدا ذلك تقلب ألفه واوا وهو نوعان
أحدهما ما ألفه ثالثة منقلبة عن واو **والآخر** ما ألفه أصلية أو مجهولة ولم
تمل وقد تقدم تمثيل ذلك وقوله وأولها ما كان قبل فرا أي يعني من الحلاة المذكورة
في باب الإعراب ثم انتقل إلى الممدود فقال ص وما كصحراء بواو ثنيا ش يعني أن ما كانت
همزته للتأنيث تثني بقلبها واوا فتقول في صحراء صحراوان وكذلك ما أشبهه وقوله
ص ونحو علباء كساء وحيا بواو أو همز ش يعني أن ما همزته للإلحاق نحو علباء أو
منقلبة عن أصل نحو كساء وحياء فهمزة كساء عن واو وأصله كساو وهمزة حياء عن ياء
وأصله حياي ففي هذين النوعين يجوز فيهما في همزتهما وجهان قلبها واوا وتصحيحها
فتقول على **الأول** علباوان وكساوان وحياوان **وعلى الثاني** علباءان وكساءان
وحياءان **فإن قلت** أي الوجهين أجود **قلت** ذكر المصنف وغيره
لبعضهم أن قلب التي للإلحاق أولى من تصحيحها والمنقلبة عن أصل بالعكس ونص سيبويه
والأخفش على أن إقرار الهمزة فيهما أقيس إلا أن سيبويه ذكر أن القلب في التي للإلحاق
أكثر منه في المنقلبة عن أصل مع اشتراكهما في القلة وقوله ص وغير ما ذكر صحح ش
يعني أن غير ما ذكر من أقسام الممدود تصحح همزته في التثنية ويعني بذلك ما همزته أصلية
نحو قراء ووضاء فإنه لم يبق من أقسام الممدود غيره فتقول فيه قراءان ووضاءان واعلم أن
الممدود أربعة أقسام لأن همزته إما أصلية أو مبدلة من أصل أو مبدلة من ياء الإلحاق أو
مبدلة من ألف التأنيث وقد عرفت أحكامها **تنبيه** قال الشارح
الممدود على أربعة أضرب لأن همزته إما أصلية أو زائدة إما للتأنيث نحو حمراء وهمزة

وأما

أما للإلحاق كعلباء وقوباء والأصلية إما بدل نحو كساء ورداء وإما غير بدل نحو قراء
ووضاء انتهى وفيه تجوز لأن الهمزة في حمراء ليست بزائدة للتأنيث نحو حمراء بل مبدلة
من الألف التي للتأنيث عند الجمهور وكذلك الهمزة في علباء ونحوه إنما هي مبدلة من الياء
الزائدة للإلحاق وتسمية همزة كساء ورداء ونحوه أصلية إنما هو باعتبار ما نشأت عنه
وقوله ص وما شذ على نقل قصر ش يشير به إلى أن ما يقاس عليه في تثنية المقصور
والممدود هو ما سبق ذكره وما ورد بخلافه فهو شاذ لا يقاس عليه أما الذي شذ في المقصور
فثلاثة أشياء **الأول** قولهم مذروان ولا ألف رابعة ومثلها مذروا لأنه ثانية وقد يحملها
على ما بني الإسم ونحوه والقياس مذريان لأن ألفه رابعة وعلة تصحيحه أنه لم يستعمل إلا مثنى
قال أبو علي يقال لم يرد إلا مثنى وحكى أبو عبيدة مذروا ومذريان على القياس
الثاني حذف ألف المقصور خامسة فصاعدا كقولهم خوزلان وقبعثران في خوزلى
وقبعثرى وهو لا يحمل ولا يقاس عليه خلافا للكوفيين **الثالث** قول
بعضهم رضيان في رضى وقياسه رضوان لأنه من الرضوان والمشهور **الأول** والمضموم
بالياء وأما الذي شذ في الممدود فخمسة أشياء **الأول** حذف همزة التأنيث كقولهم حمرا **والثاني**
قلبها ياء كقولهم حمرايان وفي المصنف وكلاهما نادر انتهى **وحكي** الفاسي أن الكوفيين
أجازوا إبقاءها لا قلبها وحكى غيره أن قلبها ياء لغة فزارة **والثالث** حذف الألف والهمزة
من صعلاء ونحوه فقالوا صعلان وقاس عليه الكوفيون **والرابع** قلب همزة
كساء ونحوه ياء وفي التسهيل ولا يقاس عليه خلافا للكسائي انتهى ونقله أبو زيد عن
فزارة **والخامس** قلب الأصلية واوا فقال في التسهيل وربما قلبت الأصلية انتهى
وفي كلام بعضهم ما يقتضي أنه لم يسمع قال في شرح التسهيل **فالحاصل** أن يقاس
عليه قلب المبدلة من ألف التأنيث واوا وسلامة الأصلية وإجازة الوجهين في الملحق
مع ترجيح القلب وإجازة الوجهين في المبدلة من أصل مع ترجيح السلامة وما سوى ذلك
يحفظ ولا يقاس عليه إلا عند الكسائي وقد مر ذلك وقوله ص واحذف من المقصور
في جمع على حد المثنى ما به تكملا ش يعني الجمع الذي على حد المثنى وهو جمع المذكر السالم
إذا جمع الاسم جمع تصحيح وكان مقصورا حذف آخره لالتقاء الساكنين وأثبتت
الفتحة التي قبل الألف لتشعر بالألف المحذوفة فتقول في أعلى أعلون ورأيت الأعلين
وقد أشار إلى إبقاء الفتحة وعلة إبقائها بقوله ص والفتح أبق مشعرا بما حذف ش
وقد فهم من إطلاقه أنه لا فرق في ذلك بين ما ألفه غير زائدة وهو مذهب البصريين وأما
الكوفيون فنقل عن بعضهم أنهما أجازوا ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء مطلقا ونقله
المصنف عنهم في نحو الألف الزائدة نحو حبلى مسمى قال في شرح التسهيل فإن كان أعجميا
نحو عيسى أجازوا فيه الوجهين لاحتمال الزيادة وعدمها **تنبيه** الكلام

ج
أصله
وقاس الكسائي على ذلك ما نوى من ذلك
فأجاز تثنية [illegible] الواو [illegible]

للامه في التسهيل ونبه على ان الكوفيين يجيزون في نحو الاعلين والاعلون ابقا ذلك بعد الضم والكسر
وقال في شرح الكافية واجاز الكوفيون ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل اليا في المقصور الذي
الفه زائدة نحو حبارى وانما ذكر ذلك ابن مالك ليعلم انه مخالف للمعتل بالواو والياء في ذلك **فان قلت**
لم يذكر هنا حكم غير المقصور اذا جمع على حد المثنى **قلت** قد تقدم اول الباب
انه غير المقصور في جمع المقصور والممدود ولما كان حكم همزة الممدود في جمع
التصحيح كحكمها في التثنية لم يعد ذكره في الجمع احالة على التثنية وكان ينبغي ان ينبه
على ان يا المنقوص تحذف في الجمع على حد المثنى ويضم ما قبل الواو ويكسر ما قبل اليا
فتقول جا القاضون ورايت القاضين والحاصل ان حكم المجموع على حد المثنى في الصحة
والتغيير كحكم المثنى الا في المقصور والمنقوص فان الحكم فيهما يختلف ثم انتقل الى الجمع
بالالف والتاء فقال **وزاي جمع تصحيح بالالف والتاء** الالف قلب قلبها في التثنية حتم
الضمير في قوله واجعله يعود للمقصور ومعنى قوله في التثنية انها ان كانت رابعة فصاعدا
قلبت يا وان كانت ثالثة فعلى التفصيل المتقدم **فان قلت** ما
حكم الممدود والمنقوص اذا جمعا بالالف والتاء **قلت** حكمهما في التثنية
والحاصل ان حكم المجموع بالالف والتاء كحكم المثنى مطلقا الا في حذف تاء التانيث
مما هي فيه كما سياتي **فان قلت** لم ذكر حكم المقصور اذا جمع بالالف والتاء
ولم يذكر حكم الممدود وكلاهما موافق للتثنية فكان ينبغي ان يترك ذكره كما استغنى بما
تقدم في التثنية او يذكرهما معا **قلت** لما كان حكم الممدود في جمعي
التصحيح والتثنية واحدا لم يذكره استغناء بذكره في التثنية بخلاف المقصور فانه
خالف التثنية في احد الجمعين فافهمه وقوله **وتا ذي التا الزمن تنحية**
يعني ان تاء التانيث تحذف عند تصحيح ما هي فيه لئلا يجمع بين علامتي تانيث ويعامل
الاسم بعد حذفها معاملة العاري منها فيقولون في مسلمة مسلمات واذا كان قبلها الف
قلبت على حد قلبها في التثنية فيقولون في فتاة فتيات لانها عن ياء وفي قطاة قطوات
لانها عن واو وفي معطاة معطيات لانها رابعة واذا كان قبلها همزة تلي الفا زائدة
صحت ان كانت اصلية نحو قراءة وقراءات وجاز فيها القلب والتصحيح ان كانت بدلا من اصل
نحو بناءة فيقولون بناءات كما تفعل في التثنية **والسالم العين الثلاثي اسما انل اتباع**
عين فاءه بما شكل يعني ان ما جمع بالالف والتاء وجاز الشروط الثلاثة المذكورة في هذا البيت تتبع عينه فاءه
في الحركة فتفتح ان كانت الفاء مفتوحة وتضم ان كانت الفاء مضمومة وتكسر ان كانت الفاء
مكسورة **و**الشروط المذكورة خمسة وانا اذكرها على ترتيب **الاول** ان يكون اسما
واحترز به من نحو ضخم **احدها** المسرد نحو جفنة وجنة وجبة فليس فيه الا التسكين
والاخر ما عينه حرف علة ومن ضمن بان ضم فيه قبل حرف العلة فيه حركة مجانسة نحو
علة

علة ودولة وديمة فمن امثلة هذا على حاله **وقد قرا** الخباز في سورة الفتح وقصد الى الوهم وفي
الافصاح من ان قواد مكانا بالفتح في جميع الباب ومن قبل حرف العلة فيه فتحة نحو جوزة وبيضة
ومن ايه لغة انا لغة من ان الاتباع ولغة قيس هم الاسكان وسيا تي كل ذلك عن ابن الناظم
الثاني ان يكون ثلاثيا واحترز به من الرباعي نحو جيئل علم الضبع فانه يبقى على حاله
الثالث ان يكون اسما واحترز به من الصفة نحو ضخمة وضلعة وحلوة فليس فيه الا
تسكين **الرابع** ان يكون ساكن العين واحترز به من متحرك العين نحو شجرة وسمرة فانه لا
يغير **الخامس** ان يكون مؤنثا واحترز به من المذكر نحو بكر فانه لا يجمع بالالف
والتاء ولا يكون فيه الا اتباع المذكور ولا يشترط فيه تاء التانيث ولذلك سوى بين المختتم بتاء
التانيث والمجرد منها في قوله مختتما بالتاء او مجردا **فمثال المختتم** بالتاء جفنة
وبسرة وغرفة **ومثال المجرد** منها دعد وهند وجمل فاذا جمعت هذه المثل ونحوها
بالالف والتاء اتبعت عينها فاءها لجمعها الشروط المذكورة فتقول جفنات وبسرات
وغرفات ودعدات وهندات وجملات **تنبيه** منع الفراء اتباع الكسرة الا
ان يسمع فيحفظ ولا يقاس عليه وحجته ان فعلات تقصر وهو وزن اهمل الا ما نذر كابل
ورد بانه اخف من فعل لان تصرف اذا ان شيع اله فلا ينبغي ان يجتنب **وسكن التالي**
غير الفتح او خففه بالفتح فكلا قد رووا يعني انه في العين بعد الفاء المضمومة
او المكسورة وجهان مع الاتباع وهما الاسكان والفتح وذلك في نحو سدرة ومن
مضموم الفاء وغرفة وجمل من مضموم الفاء ثلاث لغات الاتباع والاسكان والفتح وامثلة
نحو جفنة ودعد فلا يجوز فيه الا الاتباع ولا يسكن الا ضرورة وحكى في التسهيل ان يجوز فيه
التسكين اختيارا لامرين **احدهما** الاعتلال نحو بيضات **والاخر** شبه الصفة
نحو اهل واهلات ولم يستثن الناظم مما تعين فيه الاتباع شيئا **و**الاول حكاه ابن جني عن قوم من العرب
واما الثاني فاوجب قبوله **فقيس على الاول** الشاذ بقوله فكلا قد رووا الى قوله
معنى اللغات نقلا عن العرب خلافا لمن زعم ان غرفات انما هو جمع غرف ورد بان العرب الذي
الفتح تخفيفا منهما في ادعا جمع الجمع ورده السيرافي بقولهم ثلاث غرفات بالفتح **الثا**
في مذهب ابي علي والجماعة ان التسكين في نحو غرفات تخفيف عن الضم وبنى الاخفش واستدل
ابو حيان السلو على ذلك في المفتوح على ان ذلك لانه ليس في الشعر ولا يحمل عليه الا شاذ مع الكثرة
وكذلك الفتح عندهم تخفيف عن الضم عن الواعي الضم اتباعا وقد ذهب بعض النحويين الى ان الفتح
اصل لما يخف والى التسكين تسكين التخفيف واستدل بقول سيبويه ومن العرب من يفتح العين
سالمة كما يدل على انه يخص لا ضرورة ما هو قوله وسكن التالي غير الفتح او خففه بالفتح
موافقة لابي علي والجماعة وقوله **ومنعوا اتباع نحو ذروة وزبية وشذ كسر جروة**
يعني ان العرب منعوا اتباع الكسرة فيما لامه واو واتباع الضمة فيما لامه ياء لاستثقال الكسرة

قبل الواو والضمة قبل الياء ولا خلاف في ذلك وقوله وشذ كسر جروة اشارة الى قولهم جروات
بكسر الراء حكاه يونس وهو في غاية من الشذوذ لما فيه من الكسرة قبل الواو **تنبيهات**
الاول فهم من اطلاقه الاتباع الاتباع في الشين والضمة في خطاة احترز عن الشي وشرط الثالثة **الثاني**
فهم ايضا ان كلا منه جواز الاسكان والفتح في نحو دروة وزبية اذ لم ينص على منع غير الاتباع
الثالث فهم ايضا من اطلاقه جواز اللغات الثلاث في نحو خطوة وبحية ومنع بعض
النحويين الاتباع في نحو لحية كان فيها توالي كسرتين قبل الياء قال ابن عصفور كما لم يجعلوا
باجتماع ضمتين والواو وكذلك لم يجعلوا باجتماع كسرتين والياء وقوله **ونادر او ذو**
اضطرار غير ما قدمته او لا ناس انتما شرح يعني ان ما ورد من هذا الباب مخالفا لما تقدم نحو
اقامات واقتضى ونحو وامثالها قوم من العرب من الثنائي فول بعضهم لاثنان بالفتح وقيل شبه
به شكل بانه صفة ولا يبالى من علته خلافا للعصفور ومنه قول جميع العرب عيرات بكسر العين
وفتح الياء جمع عير ومنى كان بن التي يحمل عليها وان عير مؤنث ونصب المنى ه وان حاج الى انه
عين انما بفتح العين في المين جمع عين وهو الحمار وقال الزجاج جمع عير الذي في الشعب والقرى
وهو مونث ومنه جى وان كما تقدم ومن اصله قوله فتسمج التعبير من زبرات اهلا وقياسه
الفتح ومن المنتمى الى قوم من العرب فتح العين المقتلة بعد الفاء المفتوحة نحو جوزة وبيضة
وانما لغة هذيل قال الشاعر اخو بيضات رائح متاوب رفيق بمسح المنكبين سبوح
وبلغتهم قرئ ثلاث عورات
لكم ومنه اهمال العين في نحو ظبية لا علة لاجله عند قوم كما تقدم
جمع التكسير هو الاسم الدال على اكثر من اثنين بتغيير
ظاهر او مقدر وقسم المصنف التغيير الظاهر الى ستة اقسام لانه اما بزيادة نحو صنو وصنوان
او بنقص نحو تخمة وتخم او بتبديل شكل نحو اسد واسد او بزيادة وتبديل شكل نحو رجل ورجال
او بنقص وتبديل شكل نحو قضيب وقضب او بزيادة ونقص وتبديل شكل نحو غلام وغلمان
واعترض بانه لا يخرج فيه كان صنوان من باب زيادة وتبديل شكل وتخم من باب نقص وتبديل شكل
لان الحركات التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد والتغيير المقدر نحو فلك ودلاص وهجان
وشمال للخليقة قيل ولم يرد في غير الاربعة قلت وليس كذلك بل ذكر في شرح الكافية من ذلك
قولهم رجل عفتار وهو القوي الجافي ورجال عفتار وحكى ابن سيده ناقة كناز ونوق كناز
فيكون مهملا وقد سيبويه ان فلكا وبابه جموع تكسير فيقدر في فلك زوال الحركة الكائنة
في الواحد وتبدلها بضمة مشعرة بالجمع فعلك اذا كان واحدا كقفل واذا كان جمعا كبدن وكذا
تقول في باقيها وادعاء ابن مالك انهم قالوا في تثنيته فلكان فعلم انهم يقصدوا به ما قصدوا الجنب
ونحوه مما استوى فيه الواحد وغيره فالوا هذا جنب وهذان جنب وهؤلاء جنب فالفارق
عنده بينهما تقدير تغيير ومنه تقدير تغيير وجواز التثنية وعدمها وقال المصنف بان
امثلة الجمع والتصغير والاصح كونه نفيه فلذا انه جمع مستغنيا عن تقدير التغيير فان
قلت

قلت رد على من جمع التكسير نحو جفنات ومطعين فانه واحد نغير الجمع
قلت ليست الجمعية مستفادة من فتح فاء جفنات وحذفها الالف الى مصطفين
بل من زيادة الالف والتاء فيهما التي تدل الجمعية وجمع التكسير على ضربين جمع قلة وجمع كثرة
فمدلول جمع القلة بطريق الحقيقة من ثلاثة الى عشرة **ومدلول** جمع الكثرة بطريق
الحقيقة ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له وقد بدا بابنية القلة **فقال** ص
افعلة افعل ثم فعلة ثمت افعال جموع قلة ش امثلتها على الترتيب ارغفة وارجل
وغلمة واجمال وقد فهم من ولا ان ما بقي من ابنية جموع التكسير فهو للكثرة وليس من ابنية القلة
فعل نحو ظلم ولا فعل نحو نعم ولا فعلة نحو قردة خلافا للفراء ولا فعلة نحو خيرة خلافا
لبعضهم نقله عنه ابن الدهان ولا افعلاء نحو اصدقاء خلافا لابي زيد الانصاري نقله
عنه ابن زكريا التبريزي والصحيح ان هذا كله من جموع الكثرة **تنبيهات**
الاول ذهب ابن السراج الى ان فعلة اسم جمع لا جمع تكسير وشبهته انه لم يطرد **الثاني**
يشارك افعلة واخواتها في الدلالة على القلة جمع التصحيح للمذكر والمؤنث ونقل ابن بابشاذ
عن ابن خروف انه قال في شرح الجمل هو مشترك بينهما وذلك لانه مستعمل فيهما والاصل
الحقيقة قال الرجل واستضعفه بعض الاشياخ لان اللفظ اذا دار بين المجاز والاشتراك
كان المجاز اولى **الثالث** اذا قرن جمع القلة بال التي للاستغراق او اضيف الى ما
يدل على الكثرة انصرف بذلك الى الكثرة **كقوله تعالى** ان المسلمين والمسلمات
وقد جمع الامرين قول **حسان** لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى واسيافنا
يقطرن من نجدة دما ص وبعض ذي بكثرة وضعا يفي كارجل والعكس جا
كالصفي ش قد يستغنى بوضع مثال القلة عن مثال جمع الكثرة **كقولهم**
في رجل ارجل ولم يجمعوه على مثال الكثرة **ومثله** عنق واعناق وفؤاد
وافئدة وقد يستغنى بوضع مثال الكثرة عن مثال القلة **كقولهم** في صفاة
صفي ولم يجمعوه على مثال قلة ونحوه قلب وقلوب ورجل ورجال وقد يستغنى باحدهما
عن الاخر في الاستعمال العربية مجازا نحو ثلاثة قروء **واعلم** ان للكلام على جمع
التكسير طريقين **الاولى** وهي طريقة سيبويه واكثر النحويين ان يتكلم على ابنية
المفرد فيقال مثلا فعل يجمع في القلة وفي الكثرة على كذا **والثانية** وهي
طريقة المصنف ان يتكلم على ابنية الجمع فيقال مثلا افعال يطرد في كذا ويحفظ في كذا
ولما شرع في التفصيل على هذه الطريقة **قال** ص **لفعل اسما صح عينا افعل**
وللرباعي اسما ايضا يجعل ش يعني ان افعلا احد جموع القلة يطرد في نوعين
من المفردات **الاول** ما كان على فعل بشرطين ان يكون اسما وان يكون صحيح العين فيشمل
نحو فلس وكعب ودلو وظبي ووجه فتقول فيها افلس واكعب وادل واظب واوجه
واحترز بقوله اسما من الصفة فلا تجمع على افعل ونذر اعبد في عبد لانه صفة وبقوله

غلبة الاسمية واحترز بقوله صح عينا من معتل العين فلا يجمع على افعل الا نادرا كقولهم
اعين واثوب **الثاني** ان يكون رباعيا بالزيادة بشروط **الاول** ان يكون اسما وان
يكون مده ثالثا وان يكون مؤنثا وان يكون بلا علامة نحو عناق وذراع وعقاب
ويمين فتقول فيها اعنق واذرع واعقب وايمن فان كان صفة نحو شجاع او كان مده رابعا نحو
خنصر او مذكرا نحو حمار او بعلامة التانيث نحو سحابة لم يجمع على افعل وندر من المذكر
حمار واحمر وغراب واغرب وعتاد واعتد ونحو ذلك وقد اشار الى هذه الشروط
بقوله ص وللرباعي اسما ايضا يجعل ان كان كالعناق والذراع في مد وتانيث وعد الاحرف ش
تنبيهات الاول من تمثيله بالعناق والذراع يعلم ان حرفه الاول لا يشترط كونه مفتوحا
ولا غيره لتمثيله بالمفتوح والمكسور **الثاني** يفهم من اطلاق قوله مد ان الالف
وغيرها من حروف المد في ذلك سواء **الثالث** فائدة قوله وعد الاحرف التنبيه
على الشرط **الرابع** وهو التجرد من العلامة ولولا التنبيه على هذا لم يكن له فائدة لانه
صرح اولا بالرباعي قوله ص وغير ما افعل فيه مطرد من الثلاثي اسما بافعال يرد ش
يعني ان افعالا مطرد في اسم ثلاثي لم يطرد فيه افعل وهو فعل الصحيح العين فاندرج فيه فعل
المعتل العين نحو ثوب وسيف وغير فعل من اوزان الثلاثي وهي فعل نحو جمل واجمال وفعل
نحو صلب واصلاب وفعل نحو جمل واجمال وفعل نحو علو واعلاء وفعل نحو عضد واعضاد وفعل
نحو عنق واعناق وفعل نحو رطب وارطاب وفعل نحو ابل وآبال وفعل نحو ضلع واضلاع
واما فعل الصحيح العين وهو الذي يطرد فيه افعل فلا يجمع على افعال الا نادرا نحو فرخ وافراخ
وزند وازناد وسمع من ذلك شيء كثير حتى لو قيل لو ذهب ذاهب الى قياسه لم يذهب مذهبا
حسنا وقد ذهب الفراء الى انه يقاس فيما فاؤه واو نحو وهم واوهام او همزة نحو الف والاف
ومذهب الجمهور انه لا يقاس فيهما ولا في غيرهما وذكر في شرح الكافية ان افعالا اكثر من افعل
في فعل الذي فاؤه واو نحو وقت واوقات ووهم واوهام والمضاعف نحو عم واعمام وجد
واجداد وذكر ان جمع الذي فاؤه واو على افعل شاذ نحو وجه واوجه وان المضاعف لم يسمع فيه
افعل الا نادرا **قلت** وهذا يؤيد مذهب الفراء فيما فاؤه واو بل يقتضي ان يكون افعال مطردا
في معتل العين وقد صرح في التسهيل بمخالفة الفراء ص وغالبا اغناهم فعلان في فعل
كقولهم صردان ش يعني ان الغالب في فعلان ان يجمع على فعلان بكسر الفاء كقولهم في صرد صردان
وفي نغر نغران وقد جاء بعضه على افعال نحو رطب وارطاب واليه الاشارة بقوله غالبا
ونص في التسهيل على ان افعالا فيه نادر **قلت** فلا ينبغي ان يمثل به فيما يطرد فيه
افعال وقوله ص في اسم مذكر رباعي بمد ثالث افعلة عنهم اطرد ش يعني ان افعلة
يطرد في جمع اسم مذكر رباعي مده ثالثة نحو طعام واطعمة ورغيف وارغفة وعمود واعمدة
قال المهلبي وربما شذ في شيء من هذا فلم يستعملوا فيه افعلة فقالوا كتاب وكتب ولم يقولوا
اكتبة واحترز بالاسم من الصفة وبالمذكر من المؤنث وبالرباعي من الثلاثي وبالمد الثالثة من العاري

منها ولا يجمع

منها ولا يجمع شيء من ذلك على افعلة الا نادرا كقولهم شحيح واشحة وهو صفة وعقاب واعقبة
وهو مؤنث واما قياسه افعل وفرخ وافرخة وهو ثلاثي وجائز واجوزة والمد فيه رابعة ثالثة
وبالباء المعتبرة المعتلة على افعال السقف وقوله ص والزمه في فعال او فعال مطلقا
مضاعف او معتل اللام ش يعني ان افعلة ملتزم في جمع فعال بفتح الفاء او فعال بكسرها مضاعفين
نحو بنان وابنة وزمام وازمة او معتل اللام نحو قباء واقبية واناء وانية **فان قلت**
قد شذ قولهم عنان وعنن وحجاج وحجج وقالوا في جمع سماء بمعنى المطر سمي والقياس اسمية
وهو مسموع ايضا فكان ينبغي ان يقول والزمه في غير شذوذ **قلت** قد اشار الى ذلك
بقوله بعدما لم يضاعف في الاعم ذو الالف وسياتي وقوله ص فعل لنحو احمر وحمراء ش من امثلة
جمع الكثرة فعل وهو مطرد في افعل وفعلاء وصفين متقابلين نحو احمر وحمراء تقول فيهما حمر
او منفردين لمانع في الخلقة نحو رجل آدر لعظيم الكمرة وامراة عفلاء فتقول فيهما أدر وعفل فان
كانا منفردين لمانع في الاستعمال خاصة نحو رجل الى وامراة عجزاء لم يقولوا رجل اعجز ولا امراة
اليلاء في اشهر اللغات ففي اطراد فعل في هذا النوع خلاف ونص في شرح الكافية على اطراده
وتبعه الشارح ونص في التسهيل على ان فعلا فيه محفوظ **فان قلت** فما المفهوم
من كلامه هنا **قلت** موافقة شرح الكافية لانه احال على التمثيل باحمر وحمراء فكل ما
شابههما في الوصف والوزن جمع جمعهما وان خص كلامه بالمتقابلين لخصوصية المثل لم يستقم
لخروج المنفرد لمانع في الخلقة فتعين التعميم **تنبيهان الاول** كثر مجيء هذا
الجمع فيما عينه ياء نحو بيض لما ذكر في التصريف **الثاني** يجب في النثر ورخص غير هذا
الجمع بشرط صحة عينه وصحة لامه وعدم التضعيف كقوله • وانكر تنكر ذوات الاعفر النجل •
وهو كثير فان اعتلت عينه نحو بيض وسود او لامه نحو عمي وعشو وكان مضاعفا نحو غر
جمع اغر لم يجز الضم فقوله ص وفعلة جمعا بنقل يدرا ش هذا هو رابع جموع القلة ولم يطرد
في شيء من الابنية محفوظ في ستة اوزان فعل نحو صبي وصبية وفعل نحو فتى وفتية وفعل نحو
شيخ وشيخة وفعال نحو غلام وغلمة وفعال نحو غزال وغزلة وفعل فالوا نحو ثني وثنية على
وزن عن احكاه الفارسي والثني هو الثالث في السيادة **فان قلت** ما فائدة قوله وفعلة
جمعا وقد علم بانه ذكر اولا انه جمع **قلت** التعريض لقول ابن السراج وبن الحاجب بفعل متل هذا
في غيره من جموع القلة ص وفعل لاسم رباعي بمد قد زيد قبل لام اعلالا فقد ش من امثلة
جمع الكثرة فعل وهو مطرد في اسم رباعي بمد قبل آخره صحيح اللام فان كانت ياء او واو لم يقيس
فيه غير ذلك نحو قضيب وقضب وعمود وعمد وان كانت الفا اشترط فيه مع ذلك الا يكون
مضاعفا نحو قذال وقذل وحمار وحمر واحترز بالاسم من الصفة فانه لا يجمع على فعل وشذ في
وصف على فعال نحو صناع وصنع وفعال نحو ناقة كنار وكنز وقد ذهب بعضهم الى انه يقاس

فيهما وبالرباعي من غيره وقيد بنحو رمق وزمر ونمر وبخ قال فيهما عياء يالفوح ونمق
وقيل يجوز ان يكون مضموم الضرورة وباسكان العار منه وبفتحة اللام من الجمع
نحو سقاه فانه لا يجمع على فعل وسبب ذلك انه لو جمع عليه لادى الى قلب الياء واوا
الى سقو وقياسه حينئذ قلب الواو ياء والضمة كسرة فيصير الى سقي وهو بناء تنكبته
العرب ويعدم التصحيح في الالف من نحو قناة وزجاج فان قياسه افعلة واشار بقوله
في الاعم الى سرورة فوليم عنان وعنن وحجاج وحجج وفيهم من خصص ذلك بذي الالف
ان الضاعف من ذي الياء نحو برود في الواو ونحوه لو لم يجمع على فعل نحو سرر وذلل
فتنبيهات الاول لا فرق في الاسم الرباعي الجامع للشروط بين ان يكون مذكرا
كما مثل او مؤنثا نحو اتان وانن وقلوص وقلص وكلامه يخرج فيه فعل الثاني ما مر من
الف ثلاثة اقسام مفتوح الاول ومكسوره ومضمومه اما الاول والثاني فيفعل فيهما مطرد
وتقدم تمثيلهما واما الثالث فظاهر كلامه هنا اطراده فعل فيه وصرح بذلك في
شرح الكافية فانه مثل بفؤاد وفؤد وكراع وكرع في المعجم وتبعه الشارح وذكر
في التسهيل ان فعلا نادر في فعال وهو الصحيح ولا يقال في غراب غرب ولا في عقاب
عقب واذا قلنا باطراده فيشترط ان لا يكون مضاعفا كما شرط في اخويه الثالث
يجيء في غير الضرورة تسكين عين هذا الجمع ان كانت واوا نحو سوار وسور ومن ضمها في الشعر
قوله اغر الثنايا احم اللثات يحسنها سوك الاسحل قال الفراء وربما
قالوا عون كرسل وفعلوا ذلك في قالب العوان والقانة اى بنو جمعهما والبصريون يعينون
ضم عين الواو الا في الشعر ويجوز تسكين عينه ان لم تكن واوا نحو قذال وقذل في قذل وقرر وان
كانت ياء كسرت الفاء عند التسكين فيقولون في سيال سيل وسيل فان كان مضاعفا لم يسكن
لما يؤدي اليه من الادغام ونحو في ذباب وذب وان لا ضرب الرابع اطرد عند
بعض تميم وبعض كلب فتح عين فعل المضاعف تخفيفا ففيها في الاسم بعض ولا يصح في ثياب
خرد الاخص وقيل مطلقا في الاسم والصفة والى الاول ذهب ابن قتيبة وغيره من ائمة اللغة
واختاره ابن الضائع والى الثاني ذهب ابو الفتح والشلوبين والمصنف الخامس ذكر في الكافية
والتسهيل ان فعالا يطرد في نوعين احدهما المتقدم والاخر فعول لا بمعنى مفعول
نحو صبور وصبر وان كان بمعنى مفعول لم يجمع على فعل نحو ركوب ولم يذكره هنا وقد ذكره انه
عن مفعل ونحوه ذلك قوله وفعل جمعا لفعلة عرفا ونحو كبرى ثم من امثلة جمع
الكثرة فعل ويطرد في نوعين الاول فعلة اسما نحو غرفة وغرف فان كان صفة نحو ضحكة
لم يجمع على فعل الثاني الفعلى انثى الافعل نحو الكبرى انثى الاكبر فان لم تكن انثى الافعل
نحو بهمى وجعى لم يجمع على فعل تنبيهات الاول قوله ونحو بالجرعطفا

على فعلة

على فعلة اي ونحو الثاني فهم من تمثيله بكبرى ان المراد انثى الافعل احترازا من غيرها
كما سبق الثالث اهمل هنا اشتراط الاسمية في فعلة وهو شرط كما تقدم فلو
... وفعل لفعلة اسما عرفا لو قيل الرابع افتصر هنا وفي الكافية على هذين النوعين
من اعني فعلة اسما والفعلى انثى الافعل وفي شرح الكافية بغير ذكرهما وشذ في ما سوى
ذلك يحفظ فعلا وزاد في التسهيل نوعا ثالثا وهو فعلة نحو جمعة وجمع فان كان صفة نحو
امراة شللة وهي الشريعة لم يجمع على فعل وتقدم رابع يطرد فيه فعل عند بعض تميم وكلب
الخامس اختلف في ثلاثة انواع احدها الاول فعلى مصدرا نحو رجعى والثاني
فعلة بفتح الفاء مما ثانيه واو ساكنة نحو جوبة وقياسه الواو في هذين النوعين فقولان جمع
وجوز كما قال الوليد رؤيا ونوبة رؤى ونوب وغيره يجعل رؤى ونوبا مما يحفظ ولا يقاس عليه
الثالث فعل مؤنث بغير تاء نحو جمل فمن جمع على فعل قياسا على المؤنث ومنع
بعضهم اجاء على السماع وقوله في الكافية ومثل الثؤور في فعل وجمل مثل برمة في فعل
يقتضي موافقة المبرد وقوله وفعلة فعل ثم من امثلة جمع الكثرة فعل وهو مطرد في فعلة
قال في التسهيل اسما نحو فرقة وفرق واحترز بالاسم من الصفة كقولهم صفرة وكبرة ومجرة
في العاقد ندرة في الخصص وذكر انه يكون مما كان المفرد والمثنى والمجموع وما تام من نحو رقة
جار اصله ورقة ولا حذفت فاؤه فان قلت فعل نحو ما نحن بالشذ بصير فلست
اما اشتراط الاسمية فانه اخل به في فعلة ولو قال ولفعلة فعل كان اسما وجاء بعضه على فعل
الاوضح واما الثاني فيجاب عنه بان نحو رقة لعدم العزو لم يبق على وزن فعلة وانما يلحق بما
عنا اصله فان قلت قد زعم بعض النحويين ان فعلة لم يجئ صفة فلعله انما لم يقيد
بالاسمية بناء على هذا قلت تقييد بالاسمية في التسهيل يرد ذلك وايضا
يقر قلت وزوج فعلة صفة كما تقدم فليس زعمه بصحيح فان قلت ما حكم فعلة
بضم الفاء اذا حذفت فاؤه قلت لم يشترط في التسهيل التمام الا في فعلة لا في الفاء
والقياس يقتضي تساويهما ولعله انما لم يذكر ذلك في فعلة بضم الفاء لانه قليلا جدا قالوا في وصلة
صلة تنبيه قاس الفراء فعلا في فعل اسما نحو ذئب وذكره وفعلة باليء
العين نحو ضيعة وضيع كما قاس فعلا في نحو رؤيا ونوبة وقاسه المبرد في نحو قرية كما
قاس فعلا في نحو جمل ومذهب الجمهور انه وارد لم يقتصر عليه في هذه الانواع وقوله في الكافية
وشرط مثل لحية في فعل يقتضي موافقة المبرد كما في نحو جمل وقوله وقد يجيء جمعه
على فعل يعني ان فعلة بكسر الفاء قد يجمع على فعل بضم الفاء كقولهم حلية وحلى ولحية ولحى
ونحو شاذ وقال بعضهم حلي ولحي بالكسر على القياس تنبيه كما ناب فعل عن فعل في نحو
حلية وحلي ولحية ناب فعل عن فعل في صورة وقوة قالوا صور وقوى بالكسر وهو شاذ
قوله في نحو رام ذا اطراد فعلة شرح من امثلة جمع الكثرة فعلة بضم الفاء وهو مطرد في فاعل

وصفاً لمذكر عاقل معتل اللام نحو رام ورماة وقاض وقضاة والى هذه الشروط اشار بالتمثيل برام فاحترز بفاعل من وصف على غير فاعل وبالصفة من نحو واد وبالمذكر من نحو راعية وبالعاقل من نحو اسد ضار وبالمعتل من نحو ضارب فلا يجمع شيء من ذلك على فُعَلة وشذ في وصف على غير فاعل نحو كمي وكماة وفي فاعل اسماً نحو باز وبزاة وفيه شذوذ من وجه آخر لانه غير عاقل وفي وصف على فاعل صحيح اللام قالوا هادر وهُدَرة بالدال المهملة وهو الرجل الذي لا يعتد به

تنبيه اختلف النحاة في وزن رماة وشبهه فذهب الجمهور الى انه فُعَلة وهو جمع انفرد به المعتل لا ما ندر من هُدَرة وذهب الفراء الى ان وزنه فُعَّل نحو شاه [illegible] بدليل مجيء فُعَّل في بعض ذلك كقولهم غُزًّى في جمع غاز والهاء فيه عوض من [illegible] التضعيف وذهب بعضهم الى ان وزنه فَعَلة بفتح الفاء نحو كملة وضمت [illegible] والمعتل وشاع نحو كامل وكملة شرح من امثلة جمع الكثرة فَعَلة بفتح الفاء وهو مطرد لفاعل وصفاً لمذكر عاقل صحيح اللام نحو كامل وكملة وبار وبررة واشار بالمثال ايضاً الى الشروط واحترز من غير فاعل ومن فاعل اسماً او مؤنثاً او غير عاقل نحو سيد وسادة وشذ في غير العاقل نحو ناعق ونعقة وهي الغربان

تنبيه لو قال كذلك نحو كامل وكملة لكان اتم لان الشياع لا يلزم منه الاطراد وفَعْلى لوصف كقتيل وزمن وهالك وميت به قمن شرح من امثلة جمع الكثرة فَعْلى وهو مطرد في وصف على فعيل بمعنى مفعول دال على هلك او توجع قال في شرح الكافية او تشتت نحو قتيل وقتلى وجريح وجرحى واسير واسرى ويحمل عليه ما اشبهه في المعنى من فَعِل كزمن وزمنى وفاعل كهالك وهلكى وفيعل كميت وموتى وزاد في الكافية والتسهيل فعيلاً بمعنى فاعل كمريض ومرضى وافعل كاحمق وحمقى وفعلان كسكران وسكرى قال وبه قرأ حمزة والكسائي وترى الناس سكرى وما سوى ذلك محفوظ كقولهم كيس وكيسى فانه ليس فيه ذلك المعنى

لفُعْلٍ اسماً صح لاماً فِعَلة والوضع في فَعْل وفِعْل قلله شرح من امثلة جمع الكثرة فِعَلة وهو لاسم صحيح اللام على فُعْل كثيراً نحو درج ودرجة وكوز وكوزة ودب ودببة وعلى فَعْل وفِعْل قليلاً فالاول نحو غرد وغردة وزوج وزوجة والثاني نحو فرد وفردة وحسل وحسلة والحسل الضب وهو محفوظ في هذين المؤخرين لا يقاس عليهما نحو هادر وهدرة واحترز بالاسم من الصفة وبالصحيح اللام من نحو مدى ونحو [illegible] فلا يجمع شيء من ذلك على فِعَلة وندر في علج علجة لانه صفة وفُعَّلٌ لفاعل وفاعلة وصفين نحو عاذل وعاذلة شرح من امثلة جمع الكثرة فُعَّل وهو مطرد في وصف صحيح اللام على فاعل وفاعلة نحو عاذل وعُذَّل وعاذلة وعُذَّل واحترز بوصف من الاسم نحو حاجب العين وجارية النفس فلا يجمعان على فُعَّل ومثله الفُعَّال في ذكر وذان في المعل لاماً ندرا شرح من امثلة جمع الكثرة فُعَّال وهو مثل فُعَّل في المذكر خاصة اي يطرد في وصف صحيح اللام على فاعل نحو عاذل وعُذَّال وندر في المؤنث كقوله ابصارهن الى الشبان مائلة وقد اراهن عني غير صُدَّاد وتأوله بعضهم على ان صُدَّاداً في البيت جمع صادّ وجعل

الضمير للابصار

الضمير للابصار لانه يقال بصر صادّ كما يقال بصر حادّ تنبيه قال بعض النحويين [illegible] ما جمع من فُعَّل وفُعَّال في فاعل المذكر [illegible] يسمع جمعه جمع تصحيح قال [illegible] بعض شروح التسهيل جمعت بابه شذ وهذا خلاف المفهوم من كلام المصنف وقوله وذا اشارة الى فُعَّل وفُعَّال يعني انهما ندرا في جمع فاعل المعتل اللام نحو غاز وغُزًّى وغُزَّاء ويعلم ان الشرط [illegible] صحة اللام فَعْل وفَعْلة فِعَال لهما وقل فيما عينه اليا منهما شرح من امثلة جمع الكثرة فِعَال وهو مطرد في فَعْل وفَعْلة اسمين او صفتين نحو كعب وكعاب وصعب وصعاب وقصعة وقصاع وخدلة وخدال وشرطه ان لا تكون عينهما ياء [illegible] من ذلك من قوله وقل فيما عينه اليا منهما ومن القليل ضيف وضياف تنبيه يشترط ايضاً ان لا تكون فاؤهما ياء وندر قولهم يعار جمع يعر [illegible] في غير هذا الكتاب وفَعَل ايضاً له فِعَال ما لم يكن في لامه اعتلال شرح يعني ان فِعَالاً يطرد ايضاً في فَعَل نحو جمل وجمال بثلاثة شروط الاول ان لا يكون لامه معتلة احترازاً من نحو فتى والثاني ان لا يكون مضاعفاً احترازاً من نحو طلل والثالث ان يكون اسماً لا صفة ونبه على الثاني بقوله او يك مضعفاً شرح واما الثالث فذكره في التسهيل وقوله ومثل فَعَل فَعَلة [illegible] يعني ان فَعَلة تجمع على فِعَال باطراد كفَعَل نحو رقبة ورقاب ويشترط فيها ما اشترط في فَعَل وقوله وفِعَل مع فِعْل فاقبل شرح يعني ان فِعَالاً [illegible] فيهما نحو ذئب وذئاب ورمح ورماح تنبيه يشترط في هذين الوزنين ان يكونا اسمين احترازاً من نحو حلف وحلو ويشترط في ثانيهما ان لا يكون واوي العين كحوت ولا يائي اللام كمدى وفي فعيل وصف فاعل ورد كذاك في انثاه ايضاً اطرد شرح يطرد فِعَال ايضاً في فعيل بمعنى فاعل وفعيلة مؤنثه نحو ظريف وظريفة يجمعان على ظراف واحترز من فعيل بمعنى مفعول ومؤنثه نحو جريح وجريحة فلا يقال فيهما جراح تنبيهات الاول يشترط في فعيل بمعنى فاعل وانثاه ان يكونا صحيحي اللام ذكره في التسهيل الثاني زعم العبدي ان فِعَالاً يختص بجمع فعيلة المؤنث وهو خطأ بل يشترك فيه المؤنث والمذكر الثالث فهم [illegible] بالنظم ان فِعَالاً مطرد في ثمانية اوزان فَعْل وفَعْلة وفَعَل وفَعَلة وفِعْل وفُعْل وفعيل وفعيلة بالشروط المذكورة وشاع في وصف على فَعْلان او انثييه او على فُعْلانة اي كثر فِعَال في وصف على فَعْلان الذي مؤنثه فَعْلى او على فَعْل وعلى فَعْلانة او على فُعْلان في الغالب نحو خمصان وخماص وكذلك فُعْلانة انثاه نحو خمصانة وخماص ايضاً والى هذا اشار بقوله ومثله فُعْلانة شرح في [illegible] خمسة اوزان فَعْلى وفَعْلى وفَعْلانة وفُعْلى وفُعْلانة لكثرة فيه فِعَال فان قلت هل يطرد فيه فِعَال قلت صرح في شرح الكافية بعدم اطراده فيه فقال وشاع دون اطراد وظاهر التسهيل الاطراد وقوله والزمه في نحو طويل وطويلة تفي شرح اي الزم فِعَالاً فيما عينه واو ولامه صحيحة من فعيل بمعنى فاعل وفعيلة انثاه

نحو غضبان وغضاب وندمان وندام او على فَعْلى نحو غضبى وغضاب او على فَعْلانة نحو ندمانة وندام وهذا الشق فَعْلان لا [illegible]

نحو طويل وطويلة فنعول فيهما طوال ولم يجاوزوه فيهما الا الى التصحيح وبعول
فعل نحو كبر غير غالبا اشر من امثلة الكثرة فعول وهو مطرد في اسم على فعل نحو
كبد وكبود ونمر ونمور ولم يجاوزوا فعولا في جمع فعل الى غيره من جموع الكثرة غالبا
والى هذا اشار بقوله نحو غالبا واشار بقوله غالبا الى انه قد جمع على غير فعول
نادرا نحو نمر ونمر ولم يجمع فعل على فعال استغناء بفعول وقول الشارح ولا يكادون
يجاوزونه في الكثرة جمع فعل على فعول الى جمعه على فعال وان جاء منه شيء عدوه نادرا فيه
نظر لان تخصيصه بقوله الى فعال يقتضي انهم لم يجاوزوه غالبا الى فعال لا غيره وقوله
وان جاء منه شيء عدوه نادرا يقتضي انه لم يقف على شيء منه وقد سمع نادرا نمر واشار
اليه في التسهيل وقوله كذاك يطرد في فعل اسما مطلق الفا اشر يعني ان فعولا يطرد
في فعل بفتح الفاء نحو كعب وكعوب وكسرها نحو حمل وحمول وضمها نحو جند وجنود
بشرط ان تكون اسماء فان كانت اوصافا نحو صعب وحلف وحلو لم يجمع على فعول الا ما
شذ كضيف وضيوف **تنبيهات الاول** اطراد فعول في فعل مشروط
بان لا تكون عينه واوا كحوض وشذ فوج وفووج ومشروط في فعل ايضا بان لا تكون
عينه واوا كحوت وان لا يكون مضاعفا نحو خف وشذ حص وحصوص **الثاني**
صرح المصنف بان فعالا وفعولا مقيسان في مثل الاوزان الثلاثة بشروطها وقال
بعض النحويين فعل يجمع في الكثرة على فعال وعلى فعول وهو في ذلك على ثلاثة اضرب
ضرب يجتمعان فيه نحو كعب وكعاب وكعوب وضرب ينفرد فيه فعال نحو كلب وكلاب
دون كلوب وضرب ينفرد به فعول نحو فلس وفلوس وقلب ولا نرى وقال غيره فعول وفعال
كثيران في جمع فعل الصحيح العين فعلى هذا ما جمعته العرب اتبع فان لم يحفظ منهما واحد
نظر في باقي ابنية الجموع فان جمع على واحد او اكثر منها اتبع فان لم يوجد جمع على
واحد منهما على التخيير قال ابن الحاج [illegible] تعلم ان اكثر الجموع سماعي لا كل
منها ما يغلب فيه ذكر في الغالب فيحمل عليه ما لم يسمع جمعه **الثالث** قال في
التسهيل وقد تلحقهما التاء يعني فعالا وفعولا نحو حجارة وفحولة وهو قليل لا
يطرد وذكر في التسهيل ايضا انهما من امثلة اسم الجمع وعالته نحو جمل وقد ذكرنا اولا
ان فعالا تلحقه التاء فيكون حينئذ جمع تكسير لا اسم جمع وقوله وفعل له
تتمة الكلام على فعول اي وفعل ايضا جمع على فعول نحو اسد واسود ونمر ونمور
فان قلت فهل يطرد جمعه على فعول **قلت** ذكر في التسهيل
مع ما يقاس فيه فعول الا كثر في ظيبان يكون اسما وان لا يكون مضاعفا واما
نحو طلول في طلال فمقصور على السماع وقال في الكافية وفي فعل فعل وصرح
في شرحها بانه مقتصر فيه على السماع وفي الارتشاف بعد ذكر فيما يطرد فيه

فعول وقيل

فعول وقيل مقتصر فيه على السماع وبه جزم الشارح **فان قلت**
ما المفهوم من قوله وفعل له **قلت** ظاهره ان لفظ مقيس فيه ووافق الناظم
التسهيل فانه ذكره عقب المطرد ولم يصرح بعدم اطراده وايضا فانه لم يذكر
في هذا النظم غالبا الا المطرد وقد شذ فعول في غير فعل نحو شاهد وشهود وقد
وطالع وطلوع لم يتعرض لذلك فيفهم ان مراده ذكر المطرد وقال الشارح ويحفظ
فعول في فعل ولذلك قال وفعل له ايضا فعول ولم يقيده باطراد فعلم انه محفوظ
فيه انتهى وفيه نظر لان مثل هذه العبارة قد استعملها الناظم فيما هو
مطرد كقوله وفعل ايضا له فعال **فان قلت** ما اعراب وفعل له على هذا
قلت يحتمل وجهين **احدهما** ان يكون فعل مبتدا وله خبر مبتدا محذوف
تقديره له فعول والضمير عائد على فعل والجملة خبر الاول وهذا ظاهر تقرير
الشارح **والثاني** ان يكون فعل مبتدا وله خبره والضمير لفعول اي
وفعل لفعول يعني انه من المفردات التي تجمع على فعول **فان قلت** فهلا
جعلت قوله وفعل معطوفا على قوله في فعل فيكون نصا في اطراد فعول فيه
ويكون قوله له ابتداء كلام يتعلق بما بعده والضمير لفعل وفعال فعلان
فيؤخذ منه ان فعلا يجمع على فعلان **قلت** اما جمع فعل على فعلان
فمطرد في الصحيح والمعتل كخرب وخربان وهو ذكر الحبارى وفتى وفتيان
واخ واخوان وتاج وتيجان وهو مطرد في واوي العين صرح بذلك في شرح الكا
فية قال وقد جمع عليه فعل الصحيح العين نحو خرب فظاهره انه لا يطرد في
الصحيح العين فلو جعل قوله له ابتداء كلام لاقتضى اطراد جمع فعل على
فعلان في الواوي العين وغيره وقوله بعد وشاع في حوت وقاع يدل على ان
اطراده مخصوص بنحو قاع من الواوي العين **فان قلت** يحتمل ان يكون
اراد ان فعلان مطرد في فعل مطلقا ولا اثبات في ذلك ما ذكره من شياعه في قاع
ونحوه لاحتمال ان يكون في قاع ونحوه اكثر منه في غيره مع اطراده في النوعين
ويرد على صحة هذا قوله في التسهيل ومنها فعلان لاسم على فعل او فعال او فعل
مطلقا او فعل واوي العين ولم يقيد بواوي العين الا فعلا وقال في فعل مطلقا
قلت هذا احتمال يعضده كلام الكافية والله اعلم ص وبفعال وفعلان
فعل غير يعني من امثلة الكثرة فعلان بكسر الفاء وهو مطرد في اسم على فعال نحو
غراب وغربان وغلام وغلمان [illegible] او الباب التنبيه على اطراده في فعل نحو صرد
وصردان وقوله وشاع في حوت وقاع مع ما ضاهاهما وقل في غيرهما ثبت
يعني ان فعلان كثر فيما عينه واو من فعل وفعل **فالاول** كحوت وحيتان ونون

وبنا رو **الثاني** لفاع وفيعان وتاج وتيجان **قلت** وصرح في شرح الكافية
بان المراد ما عينه واو من الوزنين ثم اشار بقوله وقل في غيرهما الى ورود فعلان في غير
ما ذكر قليلا كقولهم خرب وخربان واخ واخوان وغزال وغزلان وصوار وصيران في
الصوار فصيح نقل الزمخشري وظليم وظلمان والظليم ذكر النعام وخروف وخرفان
وحيطان وفنو وفنوان قال الشارح بعد ذكر ما تقدم الصحيح وامثلتها مما
تعطف ولا يقاس عليه **قلت** وفيه تصريح بان فعلان في نحو خرب لا يقاس عليه
وهو ظاهر كلامه في شرح الكافية كما سبق ذكره وتقدم ما ذكره في التسهيل فقوله
ص وفعلا اسما وفعيلا وفعل غير معل العين فعلان شمل ش من امثلة جمع الكثرة
فعلان بضم الفاء وهو مقيس في اسم على فعل نحو ظهر وظهران وبطن وبطنان وسقب وسقبان
وفعيل نحو قضيب وقضبان ورغيف ورغفان او فعل صحيح العين نحو ذكر وذكران
تنبيهات الاول قال في شرح الكافية وفعلان مطرد فيما كان من اسماء الفاعل
مثل والعارية مجرى الاسماء على فعل مثل الجارية مجرى الاسماء نحو عبد وعبدان جمع عبد **الثاني**
ذكر الشارح في امثلة فعلا فعلا نحو جذع وجذعان وذكر في التسهيل ان فعلان يحفظ في
جذع ولا يقاس عليه لانه صفة **الثالث** ظاهر كلامه ان فعلان شاذ في غير ما ذكر
وقال في التسهيل ومنه فعلان لاسم على فعيل او فعل صحيح العين او فعل مزاد فعلا نحو ذئب
وذؤبان وذكر في شرح الكافية ان فعلان في فعل قليل فقوله ص ولكريم وبخيل فعلا
كذا لما ضاهاهما ش من امثلة جمع الكثرة فعلاء وهو مقيس في فعيل صفة لمذكر عاقل
بمعنى فاعل غير مضاعف ولا معتل اللام نحو كريم وكرماء وبخيل وبخلاء **فان قلت**
هل لذكر المثالين فايدة **قلت** التنبيه على استواء وصف المدح والذم في ذلك
تنبيهات الاول قيد فعيلا المذكور في شرح الكافية بان يكون بمعنى فاعل
واحترز بذلك من فعيل بمعنى مفعول فانه لا يجمع على فعلاء الا نادرا كقولهم رجل سجين
وسجنا وقال في التسهيل ومنها فعلاء لفعيل وصفا لمذكر عاقل بمعنى فاعل او مفعل
او بمعنى فاعل او مفعل نحو سميع بمعنى مسمع ومعنى فاعل نحو جليس بمعنى مجالس فيقال
فيهما سمعاء وجلساء ينبغي ان يحمل قوله في شرح الكافية بمعنى فاعل على ان المراد معنى اسم
الفاعل ليشمل الثلاثي وغيره **الثاني** يحتمل قوله لما ضاهاهما من جعلا وجهين
احدهما ان المراد ما شابه كريما وبخيلا في الوزن بالمستوطن المذكور نحو
واراد بذلك التنصيص على تعميم الحكم **والاخر** ان يكون المراد ما شابه كريما وبخيلا في المعنى
ويرجحه ان الشارح قال وكثر فيما دل على مدح كعاقل وعقلاء وصالح وصلحاء وشاعر وشعراء
والى هذا الاشارة بقوله لما ضاهاهما يعني ان نحو عاقل وصالح وشاعر مشابه نحو كريم
وبخيل في الدلالة على معنى هو كالغريزة فهو كالنايب عن فعيل انتهى وما

ذكر الشارح

ذكره الشارح هو معنى قوله في الكافية : ولفعيل ان اخمعرا فعلاء : وفعل مدح نحو جمع عاقلا :
وظاهر كلامه ان المراد ذلك الا ان ذلك من قوله مما ضاهاهما عنى واحد لانه لم يخص
بما ان كل وصف دل على مدح يجمع على فعلاء ويشير كذلك **ثم اعلم** ان
في اقتصار الشارح تبعا للكافية على فاعل وعلى معنى المدح نظرا لانه ذكر في التسهيل انه
حمل على فعيل المذكور ما دل على سجية مدح او ذم من فعال او فاعل فزاد فعالا ولم يقتصر على
المدح ومثال فعال شجاع وشجعاء وجبان وجبناء وذكر في الكافية ان ذلك مقصور على
السماع بعد لا ينبغي ان يزاد مع فاعل ص وناب عنه افعلاء في المعل لاما ومضعفا وغير
ذاك قل ش من امثلة جمع الكثرة افعلاء وهو نائب عن فعلاء في المضاعف والمعتل اللام
من فعيل المتقدم ذكره فالمضاعف نحو شديد واشداء وخليل واخلاء والمعتل نحو غني واغنياء
وولي واولياء استغنوا به عن فعلاء في هذين النوعين من الثقل الا ما ندر في المعتل
كقولهم سري وسرواء وتقي وتقواء وشقي وشقواء واشار بقوله وغير ذاك قل الى ورود
افعلاء في غير المضاعف والمعتل قليلا نحو نصيب وانصباء وصديق واصدقاء وهين
واهوناء ونحو ذلك ص فواعل لفوعل وفاعل وفاعلاء مع نحو كاهل وحائض وصاهل
وفاعلة وشذ في الفارس مع ما ماثله ش من امثلة جمع الكثرة فواعل وهو مطرد في هذه
الانواع السبعة **اولها** فوعل نحو جوهر وجواهر **وثانيها** فاعل بفتح
العين نحو طابع وطوابع **وثالثها** فاعلاء نحو قاصعاء وقواصع **ورابعها**
فاعل اسما علما او غير علم نحو كاهل وكواهل وخاتم وخواتم **وخامسها** فاعل
صفة مؤنث عاقل نحو حائض وحوائض **وسادسها** فاعل صفة مذكر غير عاقل نحو
صاهل وصواهل **وسابعها** فاعلة مطلقا نحو ضاربة وضوارب وفاطمة وفواطم
وناصية ونواصي **تنبيهات الاول** زاد في الكافية نوعا ثامنا وهو فوعلة
نحو صومعة وصوامع **الثاني** ذكر في التسهيل ضابطا لهذه الانواع فقال فواعل لفاعل غير
الموصوف به مذكر عاقل مما ثانيه الف زائدة او واو غير ملحقة بخماسي واحترز بقوله غير ملحقة
بخماسي من نحو فانه لا يجمع على فواعل **الثالث** نص سيبويه
على اطراد فواعل في فاعل صفة لمذكر غير عاقل كنجم نحو نجوم طوالع وجبال شوامخ قال
في شرح الكافية وغفل اكثر المتأخرين عن هذا النص وانما الشاذ جمع فاعل صفة لمذكر
عاقل على فواعل نحو فارس وفوارس والى هذا اشار بقوله وشذ في الفارس مع ما ماثله والذي
شذ من ذلك هالك وهوالك وناكس ونواكس وغائب وغوائب وشاهد وشواهد
وناشئ ونواشئ وذلك في صفة المذكر العاقل وانه جائز شايع في الشعر وقال بعضهم نحو
فوارس على انه صفة لطوائف فوارس ويكون على القياس الا انه يفتقر الى هذا التأويل فالوا رجال فوارس ورجال
هوالك وقال في الارتشاف والذي ماثله نواكس وهوالك وغوائب وشواهد ونواشئ وكلها

في صفة المذكر العاقل قيل وبعضهم في فوارس اسم الفرس لاختصاصه بعنا بالمذكر فانه
لا يقاتل النساء فارسة واما هوالك فورد في مثل قالوا هالك في الهوالك ونواكس
وغوايب ورد في الشعر **تنبيهات الاول** تاول بعضهم ما ورد من ذلك
على انه صفة لطوايف فيكون على القياس فيتصور في قولهم هالك في الهوالك في
الطوايف الهوالك وقيل وهو مصراني لم يقولوا رجال هوالك **الثاني** قال في
الارتشاف وذكر المبرد انه لا اطراد وانه جائز شائع في الشعر **قلت** يعني انه
جائز في الشعر مطلقا كما نقل عنه في الارتشاف واجاز الاخفش ان يجمع هكذا
الصفات جمع الاسم بالحمل عليه *وبفعايل اجمع فعالة وشبهه ذا تاء او مزاله*
من امثلة جمع الكثرة فعايل وهو لكل رباعي مؤنث بمدة قبل اخره مختوما بالتاء او
مجردا منها والى هذا الاشارة بقوله وشبهه فاندرج فيه خمسة اوزان بالتاء وخمسة
بلا تاء فالتي بالتاء فعالة نحو سحابة وسحايب وفعالة نحو رسالة ورسايل وفعالة
نحو ذؤابة وذوايب وفعولة نحو حمولة وحمايل وفعيلة نحو صحيفة وصحايف والتي
بلا تاء فعال نحو شمال وشمايل وفعال نحو شمال وشمايل وفعال نحو عقاب وعقايب
وفعول نحو عجوز وعجايز وفعيل نحو سعيد علم امراة قال في شرح الكافية واما فعايل
جمع فعيل من هذا القبيل فلم يات في اسم جنس فيما اعلم والاكثر بمقتضى القياس ان يجمع
مؤنث كسعاد فيجمع سعيد اسم امراة **تنبيهات الاول** شرط هذه
المثل المجردة من التاء ان تكون مؤنثة فلو كانت مذكرة لم تجمع على فعايل الا نادرا
كقولهم جزور وجزاير وسماء وسمايا قال سماء الاله فوق سبع سماينا وصير وصاير
الثاني قال في التسهيل وبفعولة وفعالة وفعالة اسماء فشرط الاسمية في
غير فعيلة واخل باشتراطها فيها وانما فعيلة بشرط ان لا تكون بمعنى مفعولة
احترازا من جريحة وقتيلة ونحوهما فلا يقال جرايح وقتايل وشذ قولهم ذبيحة وذبايح
ونحوهما **الثالث** ظاهر كلامه اطراد فعايل في هذه الاوزان الخمسة
مختومة بالتاء ومجردة منها كما هو ظاهر الكافية وقال في التسهيل بعد ذكر فعولة
وفعالة وفعالة وان خلون من التاء مع التانيث والتذكير حفظ فيهن ولا حفظ فيه من فعول
انتهى واما فعيل فلم يذكره في التسهيل لانه لم يجد فيه فعايل كما تقدم وهذا يدل على
ان فعايل غير مطرد في هذه الاوزان المجردة وتبعه في الارتشاف **الرابع** ذكر في
التسهيل ان فعايل ايضا لنحو شمال وجرابض وقريتاء وبراكاء وجلولاء وحباري وهما
بيتا او حذف ما زيد بعد لاميهما يعني حبارى وجرايبة واحتج زمان يحذف اول الزايدين
فيجمعان حينئذ على الفعالي فتقول حبابر وجرايب وان حذف
الاول حبار وحراب *وبالفعالي والفعالى جمعا صحراء والعذراء والقيس اتبعا* ومن امثلة
جمع الكثرة الفعالي والفعالى بالفتح ولهما اشتراك وانفراد فيشتركان في انواع

(الاول)

الاول فعلاء اسما نحو صحراء وصحارى وصحار **والثاني** فعلى اسما نحو علقى
علاقي وعلاقى **والثالث** فعلى اسما نحو ذفرى وذفار وذفارى **والرابع**
فعلى وصفا لا لانثى افعل نحو حبلى وحبال وحبالى **والخامس**
نحو عذراء وعذار وعذارى وظاهر قوله والقيس اتبعا انهما مقيسان
في نحو عذراء كما انهما مقيسان في نحو صحراء ويؤيد ذلك قوله في شرح الكافية وكذا
ما اشبهه ثم تمثل لغير بنحو عذراء ما كان على فعلاء صفة مطلقا او صفة
تختص بالمؤنث وهذا اقرب وقال الشارح ويشترط في فعال وفعالى فيما كان على فعلاء
اسما نحو صحراء او صفة نحو عذراء فسوى بينهما ولم يعتبر الصفة ثم الظاهر من
هذا ما ذكره في التسهيل وهو ان فعالي يحفظ في نحو عذراء وان الفعالى كثر
فيه فاتضح انه غير مقيس في فعلاء صفة ويشتركان ايضا في جمع مهري فقالوا مهار
ومهارى ولا يقاس عليهما وسوى في التسهيل بين عذراء ومهري وينفرد فعال بالكسر
نحو حذرية وسعلاة وترقوة والمية وربما حذف اول ياءيه من نحو عنقى وعفرنى
وعذولى وقهوباة وبلهنية وقلنسوة وحبارى ونور في اهل وعنتر وليلة
وكيكة ومن البيضة وينفرد فعالى بالفتح بوصف على فعلان او فعلى نحو سكران
وسكرى وغضبان وغضبى فتقول سكارى وغضابى ولا يقال سكار وغضاب بالكسر
وورد مجموعا في الفاظ اخر نحو حبط وحباطى **واعلم** ان جمع فعلان
وفعلى على فعالى بضم الفاء راجح على فعالى بفتح الفاء **تنبيهات الاول**
انما لم يذكر هنا ما يجمع به فعلاة نحو حذرية وما بعدها لانه يستفاد من قوله
بعد وبفعالل وشبهه انطقا وسياتي بيانه ولانه اخل بفعالى بضم الفاء فلم يذكره
الثاني قال في جمع صحراء وعذراء صحاري وعذاري ايضا بالتشديد وصحار بكل
منهما ثلاثة جموع فعالي وفعال وفعالى **الثالث** اعلم ان فعالي بالتشديد
هو الاصل في جمع صحراء ونحوها وان كان محفوظا لا يقاس عليه وانما يجيء غالبا
في الشعر وانما قلنا انه الاصل لانك اذا جمعت صحراء ادخلت بين الحاء والراء الفا
وكسرت الراء كما انكسرت ما بعد الف الجمع في كل موضع نحو مساجد فتنقلب الالف
التي بعد الراء ياء لانكسار ما قبلها وتنقلب الثانية التي هي للتانيث ايضا ياء
ثم تدغم الاولى فيها ثم انهم اثروا التخفيف فحذفوا احدى الياءين فمن حذف الثانية
قال الصحاري بالكسر ومن حذف الاولى قال الصحارى بالفتح وانما فتح الراء وقلب الياء
الفا ليسلم من الحذف عند التنوين وخص هذا بالاصل الصحاري ثم الصحارى ثم الصحاري
واجعل فعالي لغير ذي نسب جدد كالكرسي تتبع العرب من امثلة جمع الكثرة
فعالي وهو الثلاثي ساكن العين مزيد اخره ياء مشددة لغير تجديد نسب نحو كرسي

وكرسي وكراسي وبردي وبرادي واحترز بقوله لغير ذي نسب جدد من نحو بصري فلا يقال بصاري وعلامة
النسب المتجدد جواز سقوط الياء وبقاء الدلالة على معنى مشعور به قبل شعورها
تنبيهات الاول قد تكون الياء في الاصل للنسب الحقيقي ثم يكثر استعمالها حتى
يصير النسب منسيا او كالمنسي ويعامل الاسم معاملة ما ليس منسوبا كقولهم
مهري ومهاري واصل المهري بعير منسوب الى مهرة قبيلة من قبائل اليمن ثم كثر استعماله
حتى صار اسما للنجيب من الابل **الثاني** في التسهيل ان هذا الجمع ايضا نحو علباء
وحرباء وحولايا فيقال فيهن علابي وحرابي وحوالي قال وبعضهم في نحو صحراء وعذراء
وانسان وظربان **قلت** اما صحراء وعذراء فقالوا فيهما صحاري وعذاري بالتشد
يد ونص في التسهيل على انه الاصل مع انه لا يقاس عليه واما انسان وظربان فقالوا فيهما اناسي
وظرابي واصلهما اناسين وظرابين ابدلوا النون فيهما ياء وزعم ابن عصفور ان هذا البدل
في اناسي لازم ورد بقول العرب فانت اناسين على الاصل قال الشاعر اهلا باهل وبيتا
مثل بيتكم وبانا ناس مثل اناسيكم ذكره في التذييل والتكميل وذهب ذاهب الى ان
الياء في اناسي ليست بدلا بل اناسي جمع انسي واناسين جمع انسان ولكل وجه وذهب الى
هذا جمهور العلماء من عوون القول اذ العرب تقول انسي في معنى انسان قال الشاعر فلست
بانسي ولكن لملاك تنزل من جو السماء يصوب وكما قالوا بختي ومهري وبخاتي ومهاري
كذلك قالوا انسي واناسي **قلت** الفاصل لا يحمل التصريح على فعال انسي جمع
انسان لا جمع انسي والياء للنسب فليست بدلا كما في شرح الكافية ولو كان اناسي
جمع انسي لقيل في جمع جني جناني وفي جمع تركي تراكي انتهى وحكى في جمع انسان ايضا
اناسية بتعويض تاء التانيث من الياء المحذوفة كما قالوا زنادقة وحكى اهل التصريف
ايضا ابدال نونه الاولى ياء في الافراد والجمع فقالوا ايسان وجمعه اياسين واما ظرابي فحكى
بعض اهل اللغة ان الابدال فيه لازم وليس كذلك لان من العرب من يقول ظرابين على الاصل ذكره
في شرح الكافية وحكى ابو القاسم الزجاجي وغيره انه يقال ظربا لغة في ظربان فقيل
يحتمل ان يكون ظرابي جمعا لظربا وتكون الياء بدلا من همزة التانيث كما قالوا في صحراء صحاري
الثالث مما اخرجه ذكره في هذا النظم من امثلة تكسير الثلاثي المجرد والمزيد فيه
غير الملحق والشبيه به وجملتها احد وعشرون بناء فُعُل كحُمُر وفُعْل كغُزْل وفِعَل كغِرَف
وفعل كجرح وفعلة كرماة وفعلة كبررة وفعلى كقتلى وفعلة كدرجة وفعل كعزل وفعال
كعزال وفعال كرقاب وفعول كالكهوف وفعلان كغلمان وفعلان كحمران وفعلاء كظرفاء
وافعلاء كاولياء وفواعل كخواتم وفعائل كرسائل وفعالي كصحاري وفعالى كصحارى وفعالي
ككراسي وزاد في الكافية ثلاثة ابنية فعالي وفعيلا وفعالا اما فعالي فنحو سكارى وهو
لوصف على فعلان وفعلى ونحو ذلك وانه يرجع على فعالى بضم الفاء في هذين الموضعين

واما فعال

واما فعال بضم الفاء فقيل هو اسم جمع كقولهم في ضر ضوار بالضم وقيل هو جمع واما فعيل
وفعال بضم الفاء نحو عبيد وضوار ففيهما خلاف ذهب بعضهم انهما اسما جمع على الصحيح وقال
في التسهيل الاصح انهما مثالا تكسير لا اسما جمع فان ذكر فعيل كعزى فهو اسم جمع قال
في شرح الكافية وما كان على وزن فعيل فهو جمع ان اشبه كعبيد وحمير واسم جمع ان اشبه
كليب وجميع **قلت** فيه فعال مؤنثه متفقا بالاربع في فعيل قولان **احدهما**
انه اسم جمع مطلقا **والثاني** التفصيل وفي كلام بعضهم ما يقتضي انه جمع تكسير مطلقا
قال ابن الخباز قد كثروا على فعيل ثلاثة ابنية فعل كعبد وعبيد وكلب وكليب ورهن
ورهين وفعل كمعز ومعيز وفعال كحمار وحمير وهو قليل لانه اشبه الاحاد انتهى
فلم يقر في ابن عبيد وكليب كما ترى وهكذا قال في الصحاح والعبد خلاف الحر والجمع
عبيد مثل كلب وكليب وهو جمع عزيز وذكر في الكافية ايضا من جموع التكسير فعلى
ولم يسمع منه الا لفظتان على جمع حجلى وظربى جمع حجل وظربان قال ومذهب ابن السراج
انه جمع وقال الاصمعي الحجلى لغة في الحجل ومذهب الاخفش الى ان ركبا وصحبا جمع قف على بعض المذاهب
تكسير ومذهب سيبويه انه اسم جمع وهو الصحيح لانه يصغر على لفظه وظاهر
الكلام ان كل ماله واحد موافق في اصل اللفظ نحو تمر وغلام جمع تكسير وليس
بصحيح وبفعالل وشبهه انطقا في جمع ما فوق الثلاثة ارتقى من امثلة جمع الكثرة
فعالل وشبهه والمراد بشبهه ما يماثله في العدد والهيئة وان خالفه في الوزن نحو
مفاعل وفياعل فعالل فيجمع عليه كل ما زادت اصوله على ثلاثة واما شبهه
فيجمع عليه كل ما فوق ثلاثة مزيدا الا ما اخرجه بقوله من غير ما مضى وهو باب
كبرى وسكرى واحمر وحمراء ورام وكاهل ونحوها لانه تقدم فيها تكسير على
ما تقدم بيانه **تنبيه** شمل قوله ما فوق الثلاثة الرباعي وما زاد عليه
اما الرباعي فان كان مجردا جمع على فعالل نحو جعفر وجعافر وبرثن وبراثن
وان كان بزيادة جمع على شبه فعالل سواء كانت زيادته للالحاق نحو صيرف
وصيارف وعلقى وعلاقي او لغيره نحو اصبع واصابع ومسجد ومساجد ما لم يكن
مما تقدم استثناؤه واما الخماسي فهو ايضا اما مجرد واما بزيادة فان كان
مجردا فقد نبه عليه بقوله ومن خماسي جرد الآخر انف بالقياس اذا اريد جمع
الخماسي المجرد حذف آخره ليتوصل بذلك الى بناء فعالل فيقولون في سفرجل سفارج
ثم ان كان رابعه يشبه الزائد جاز حذفه وابقاء الخامس كما نبه عليه بقوله والرابع
الشبيه بالمزيد قد يحذف دون ما به تم العدد يجوز حذف الرابع اذا كان
شبيها بالمزيد لفظا او مخرجا فالاول نحو خدرنق لان النون من حروف الزيادة
والثاني نحو فرزدق لان الدال من مخرج التاء وهي من حروف الزيادة فلهذا تقول

فيهما حوارق وحوازق بحذف النون والواو ولك ان تقول حواريق وحوازيق بحذف الالف
جبر لما حذف وهو الاجود هذا مذهب سيبويه وقال المبرد لا يحذف في مثل قرنفل
حرف ويحذف من الاثنين الا الخامس ومرارق وحوارق علة **فيهما واحد** الشو
حيون والاخفش حذف ما قبل الرابع لانهم راوا حذف الثالث اسهل لان الف الجمع
يقع بعده **الثاني** نحو ابرادة تكسير الخماسي البتة وقال سيبويه لا يكسر وفسا
الا على استكراه وقال في التسهيل ويغني غالبا التصحيح عن تكسير الخماسي الاصول
واما الخماسي بزيادة فانه يحذف زايده اذا لم يكن [illegible] اخر نحو سفرجل وسبط
[illegible] وكسر [illegible] ما لم يكن الزايد من الخمسة حرف لين قبل الاخر فانه لا يحذف
بل يجمع على مفاعيل ونحوه نحو عصفور وعصافير وفرطاس وقراطيس وقنديل
وقناديل هذا مفهوم من قوله وزايد الرباعي احذفه ما لم يكن لينا اثره الرفغا
فان قلت فهم من استثنائه حرف اللين انه لا يحذف ولا يلزم من ذلك ان
واو عصفور والف قرطاس ونحوهما ينقلبان ياء **قلت** هذا مفهوم من قاعدة
مقررة في التصريف لا يحتاج الى التنبيه عليه **فيهما والاول** يشمل قوله
وزايد العادي الى الرباعي نحو فيحتذي مما اصوله خمسة نحو ونحوه اذا كسر حذف
منه حرف يلي الزايد وهو خامس الاصول فتقول فيها **الثاني** يشمل قوله حرف اللين
ما قبله حركة مجانسة كما مر مثاله وما قبله حركة غير مجانسة نحو غرنيق وزعم
وشر فتقول فيهما غرانيق وزرانيق وخرج منه كنهور مما الحرف فيه حرف العلة
فانه لا ينقلب ياء بل يحذف فتقول كناهر والسين والتاء من مستدع ازل الدنيا
الجمع مفاعل ومفاعيل **ش** اعلم ان الاسم اذا كان فيه من الزوايد ما يخل بقاء بمثالي الجمع
اعني مفاعل ومفاعيل ويتوصل اليهما بحذفه فان كانت احد المتساويين حذف بعض وابقاء
بعض ابقي ما له مزية في المعنى او اللفظ فلذلك تقول في جمع مستخرج مخارج بحذف
السين والتاء معا لانه بقاء ما يخل ببنية الجمع وابقيت الميم لان لها مزية عليهما
لكونها تدل على معنى نحو الاسماء والى هذا اشار بقوله والميم اولى من سواه بالبقا
ش ويشمل قوله من سواه صورتين **احدهما** ان تكون الميم ومعها زايد
غير ملحق كنون منطلق وتاء معتلم **والاخر** خلافية وهو ان يكون الزايد
ملحقا نحو مقعنسس فمذهب سيبويه فيه ونحوه ابقاء الميم فتقول مقاعس ومذ
هب المبرد ابقاء الملحق فتقول قعاسس ورجح مذهب سيبويه بان الميم مصدرة
وهي لمعنى يختص بالاسم فكانت اولى بالبقاء وقوله والهمز واليا مثله ان سبقا
يعني ان الهمزة والياء مثل الميم في كونهما اولى بالبقاء اذا تصدرا نحو الندد ويلندد
فتقول في جمعهما الالد ويلاد بحذف النون وابقاء الهمزة والياء لتصدرهما ولانهما

في موضع

في الكافي

في موضع يفعلان فيه ذا الالف على معنى بخلاف النون فانها في موضع لا تدل فيه على معنى
اصلا وانما ادغم الدال وبلاد في الجمع رجوعا الى القياس **فليسه** تقدم ان المزية
تكون في المعنى وفي اللفظ وما تقدم من ابقاء الميم والهمزة والياء في المثل المتقدمة
من المزية المعنوية ولما امثلة اخر لا يحتمل ذكرها هذا المختصر **ومثال** المزية
اللفظية قولك في جمع استخراج تخاريج لا تخاريج وهو تماثيل ولا تقول سخاريج لان سيبويه
عيل معدوم وكذلك مثله من ويمس تقول فيه ديامس بحذف الميم الثانية وابقاء الياء
لا غلطه لا يخل مع كون الاسم ثلاثيا في الاطراد ولو حذفت الياء وابقيت الميم وقلت
دمامس لا وهم كون الكلمة رباعية وكذلك مثله حطايط فان الهمزة فيه اولى بالبقاء
من الالف تحركها وليتبيهما بحرف اصلي لان زيادتها وسطا شاذة بخلاف الالف ودونك
يؤتى الالف بالبقاء لانها تعود من اخر الاسم فتقلب همزة فتقول حطايط على القولين
والمقرر مختلف وهيصا بل هذا الفصل كثيرة فليكتف بما ذكرناه ومن المزية ايضا ما اشار
اليه بقوله والياء لا الواو احذف ان جمعت نحو حيزبون فهو حكم حتم **ش** يجب ابقاؤه
بالبقاء واو حيزبون وعيطموس ونحوهما ان تكسيرهما حزابين وعطاميس بحذف
الياء والبقية الواو فانقلبت ياء لانكسار ما قبلها وانما اوثرت الواو في ذلك بالبقاء لان
الياء اذا حذفت اغنى حذفها عن حذف الواو وابقاؤها واقعة قبل الاخر فيفعل بها ما فعل
بواو عصفور ولو حذفت الواو اولا لم يغن حذفها عن حذف الياء لان بقاء الياء معوق
لصيغة الجمع وخير وا في زايدي سرندى وكل ما ضاهاه كالعلندى **ش** وايضا
يخيرون بين النون والالف فان حذفت النون قلت سراد وان حذفت الالف قلت سراند
وكذلك نظيره نحو العلندى والحبنطى والعفرنى وانحوهما وانما خيروا في هذين لثبوت
التكافو بينهما اذ لا مزية لاحدهما على الاخر **والحاصل** انه اذا كان لاحد الزايدين
مزية ابقي وان ثبت التكافو فالحاذف مخير **وليختم** الباب بذكر مسايل الاولى يجوز
تعويض ياء قبل الحرف فيما حذف اخر كالزايد فيقولون في سفرجل ومنطلق سفاريج
ومطاليق ونحو ذلك هذا اول التصغير وسيا تي **الثانية** اجاز الكوفيون زيادة الياء
في مماثلها على ونحوها مما ثالثها حرف لين زايدا ومعا ومن ذلك عصافير عصافير
وهذا عندهم جاين في الكلام وجعلوا من الوارد على معاذيره وهو الشلبين وعنده معاليق
الغيب واقتصر في التسهيل على جواز الاضرار واستثنى منها على ما يقتضي فيها هو اعيل
الا شذوذا كقولهم سوابيع بمعنى لا تقربنا النشل وفوقهم الجرمي على زيادة الياء قياسا
في نحو اليف ونحو ائيم وكذلك لجمع على معاهيل وقال ابو حاتم في نحو اثقبت كلما جاء
من هذا النوع واحده مشدد يجمع جمعه التشديد والتخفيف كاثاني فال الاخفش
في الابقاء في جمع مفتاح مفاتح ومفاتيح وقال النحاس يعرف في المعتل الكثير ومذهب

النحويين ان زيادة اليا في مثل مفاعل هو مفاعيل لا يجوز الا للضرورة
الثالث فورد في جمع التكسير ما يشبه تصغير الترخيم واشار اليه في التسهيل
بقوله وربما نون تجريد المزيد فيه فعومل معاملة المجرد ومثال ذلك قولهم في ضرب
وجبت قال الجرمي والفارسي كسروه على حذف الزيادة وهو مذهب المبرد وكان
يقول فيه جمع الترخيم ومذهب الخليل وسيبويه انه مما جمع على غير واحده المستعمل
المستعمل كملامح واجاز اسما حتى ان يكون اسم جمع **الرابع** قال في التسهيل
وجمع اسم الجمع وجمع التكسير غير الموازن مفاعل او مفاعيل او فعللم او فعلا
لا يقيسان ثم جمع شيبهما في مثل الاحاد انتهى مرجع اسم الجمع قوم واقوام
وظاهر كلام سيبويه انه لا ينقاس ومن جمع الجمع عقبان وعقابين كما قال بعض البرجان
ويراجيز وبعضهم قوله لا ينقاسان يعني ان الراجح الى جمعهما هو الراجح الى تثنيتها
ولما ماهر كلام جواز ذلك في جمع الكثرة وجمع القلة وقعا عمرو ان جمع جمع الكثرة
لا ينقاس فيه اتفاقا واختلف في جمع القلة فقيل ينقاس جمعه وهو مذهب الاخفش
وقيل لا ينقاس ولا يجمع من الجموع الا ما جمعوه وهو مذهب الجرمي واختيار ابن
عصفور وبه حمل السيرافي كلام سيبويه **الخامس** ما اختلف في اصايل
فقيل هو جمع جمع جمع لانه جمع اصال واصال جمع اطول اصل جمع اصيل قال ابن
الشجري وردّه ابن الخشاب وهو خليق بالرد وقيل هو جمع جمع لانه جمع اصال
واصال جمع اصل واصل مفرد لا جمع وقيل اصال جمع اصيل كجميد واجياد واصايل جمع
اصيلة كسفينة وسفائن وذكر ابن الباذش ان ابا عمرو بن عاصم وقال ابن الخشاب
اصايل جمع اصيل كافيل وافايل وقال الصغير وارادة الابل وعلى هذا ابن العرم
تزيد فليس لجمع جمع **السادس** في الفرق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس
وانما اخرته الى هذا الموضع لان معرفته متوقفة على معرفة امثلة التكسير والفرق
بين هذه الثلاثة من وجهين احدهما معنوي والاخر لفظي اما المعنوي فقال
الشارح في شرح الشرح الاسم الدال على اكثر من اثنين بشهادة التامل اما ان يكون
موضوعا للاحاد المجتمعة دالا عليها دلالة تكرار الواحد بالعطف واما ان يكون
موضوعا لمجموع الاحاد دالا عليها دلالة المفرد على جملة اجزاء مسماه واما ان يكون
موضوعا للحقيقة ملغى فيه اعتبار الفردية الا ان الواحد يقتضي بتعيم فالموضوع
للاحاد المجتمعة هو الجمع سواء كان له واحد من لفظه واحد مستعمل كرجال واسود
او لم يكن كابابيل والموضوع لمجموع الاحاد هو اسم الجمع سواء كان له واحد كراكب
وركب وصحب او لم يكن كقوم ورهط والموضوع للحقيقة بالمعنى المذكور هو اسم
الجنس وهو غالب فيما يفرق بينه وبين واحده بالتاء كتمرة وتمر وبعكسه كمء

وجمات

وجمات انتهى يعني ان الكماة والجبات للواحد والكماة والجبات للجنس وهو قليل
وبعضهم يقول للواحد كماة وللجنس كماة على القياس وقوله وهو غالب فيما يفرق بينه
وبين واحده بالتاء يشير الى ان اسم الجنس لا ينحصر في ذلك لانه قد يفرق بينه وبين واحده بياء النسب
نحو روم ورومي وزنج وزنجي **واعلم** ان مما عرف به اسم الجنس انه الا بمقتضاه يقع اطلاقه
على القليل والكثير كالعسل والماء لان الواحد منه يستغني بنفسه اذا كان حاد فاعليه وقد
صرح بذلك الشيخ ابو عمرو في شرحه الكافية والمفصل وكلام النحويين ان اسم الجنس الذي يفرق بينه
وبين واحده بالتاء التانيث نحو جوز ونخل وكلم لا يطلق على اقل من ثلاثة وانما يقال ذلك في نحو
ضرب من المطاعم وانه صالح للقليل والكثير فالتاء للتنصيص على الوحدة واما غير المطاعم فلا يقال
فيه ذلك وقد صرح المصنف بذلك قال في شرح التسهيل الكلم اسم جنس جمعي كالنبق والنبر واقل
ما يتناول الثلاث كلمات بل مقتضى قوله في التسهيل كتمييز الواحد المتاز بالتاء محفوظ استغنائه
بكثرة التثنية وتصحيحه في القلتان هذا ونحوه لا يعود العشرة حتى قيل ثلاث نخلات لا ثلاث نخل واما اللفظي
فاعلم ان الاسم الدال على اكثر من اثنين ان لم يكن له واحد من لفظه فاما ان يكون على وزن خاص بالجمع او غالب
فيه او لا فان كان على وزن خاص بالجمع نحو عباديد او غالب فيه نحو اعراب فهو جمع واحد مقدر
والا فهو اسم جمع نحو رهط وابل وانما قلنا ان اعرابا على وزن غالب لان افعالا نادر في المفردات كقولهم
برمة اعشار وذهب بعض النحويين واكثرهم يرى ان افعالا وزن خاص بالجمع ويجعل قولهم برمة
اعشار من وصف المفرد بالجمع ولذلك لم يذكر في الكافية غير الخاص بالجمع وليس الاعراب جمع عرب
لان العرب يعم الحاضرين والبادين والاعراب يخص البادين خلافا لمن زعم انه جمعه وان كان له واحد فافقه
فاما ان يوافقه في اصل اللفظ دون الهيئة او فيهما فان وافقه فيهما وثني فهو جمع يقدر تغيير نحو
فلك وان لم يثن فليس بجمع نحو جنب والمصدر اذا وصف به وان وافقه في اصل اللفظ دون الهيئة
فاما ان يمتاز من واحده بنزع ياء النسب نحو روم او تاء التانيث ولم يلتزم تانيثه نحو تمر او لا فان
امتاز بما ذكر ولم يلتزم تانيثه فهو اسم جنس فان التزم فهو جمع نحو تخم وتهم وحكم سيبويه
بجمعيتها لان العرب التزمت تانيثهما فان الغالب على اسم الجنس المتاز عن واحده بالتاء التذكير
وقال المصنف في التذكير والتانيث سواء في الاستعمال والكثرة وان لم يكن كذلك فاما ان يوافق
اوزان الجموع الماضية او لا فان وافقها فهو جمع ما لم يساو الواحد في التذكير والنسب اليه دون قبح
فيكون اسم جمع ولذلك حكم على نحو باقر انه اسم جمع لغاز لانه يساوي الواحد في التذكير بخلاف
كليب فانه جمع لانه مؤنث وحكم ايضا على ركب بانه اسم جمع لراكب لانهم نسبوا اليه فقالوا
ركبي والجموع لا ينسب اليها الا اذا غلبت او اهملت واحدها وانما قلنا دون قبح لان الجمع
قد يساوي الواحد فيما ذكر بقبح فيقال الرجال قام وان خالف اوزان الجموع الماضية فهو اسم
جمع نحو صحب وركب لان فعلا ليس من ابنية الجمع خلافا للاخفش **والحاصل** ان اسم
الجنس هو ما يميز واحده بالتاء او الياء ولم يلتزم تانيثه واسم الجمع ما لا واحد له من لفظه

وليس على وزن خاص بالجمع ولا غالب فيه اوله واحده لانه مخالف لاوزان الجمع او غير مخالف
ولانه مبنيا والبا حروف ونحو في الترخيم والنسب واذا عرفنا عرف الجمع به تبع منهما
التصغير اما ذكره بعد التكسير لانهما كما قال سيبويه من واد واحد
فلنذكر فوائده وعلامته وشروطه المصغر اما فوائده عند البصريين فتحقير والتقليل
والتقريب **فالتحقير** اما لذات الشيء نحو رجيل اي حقير صغير **واما التقليل**
نحو دريهمات لتقليل كمية الشيء ونحو ذبيحات و**التقريب** اما زمان الشيء نحو قبيل
العصر **و**اما لمكانه نحو دوين هذا وربما الاحتمال **و**اما لمنزلته نحو صديقي **و**زاد الكوفيون فوائد
التعظيم كقول لبيد دويهية تصفر منها الانامل يعني الموت واجيب بان الداهية اذا
كانت عظيمة كانت سريعة الوصول فالتصغير لتقليل المدة او بان المراد اصغر الاشيا
في مجمع الامور الكبار **واما علامته** فهي الياء وانما جعلوها ياء لان الاولى
المعروف بان يلحقه حرف اللين والالف قد استوعبه الجمع فعدلوا الى الياء لانها اقرب الى الالف
وزعم بعض الكوفيين وصاحب الغرة ان الالف قد تجعل علامة للتصغير واستدلوا
بقول العرب هدهد هداهد وفي دابة وشابة دوابة وشوابة يعنون التصغير
ورد بان الهداهد مثل لغة في الهدهد واما دوابة وشوابة فالالف بدل من ياء المصغر
والاصل دويبة وشويبة لان ياء التصغير قد تجعل الفا اذا وليها حرف مشدد واما
شروط المصغر فاربعة **الاول** ان يكون اسما فلا يصغر الفعل ولا الحرف لان التصغير
وصف في المعنى وشذ تصغير فعل التعجب وفي كونه مقيسا خلاف تعرض في بابه
الثاني ان يكون غير متوغل بشبه الحرف فلا تصغر المضمرات ولا من وكيف ونحوها
وشذ تصغير بعض اسماء الاشارة والموصولات وسياتي **الثالث** ان يكون قابلا
للتصغير فلا يصغر عظيم وكبير ولا الاسماء المعظمة شرعا وفي اسماء الشهور والايام
وايام الاسبوع خلاف والمنع مذهب سيبويه **والرابع** ان يكون خاليا من صيغة
التصغير وشبهها فلا يصغر نحو كميت ص فعيلا اجعل الثلاثي اذا صغرته نحو قذي
في قذا فعيعل مع فعيعيل لما فاق كجعل درهم دريهما ثم ابنية التصغير ثلاثة
فعيل وفعيعل وفعيعيل ففعيل للثلاثي مطلقا نحو قذي في تصغير قذى وفليس في
تصغير فلس وفعيعل وفعيعيل لما زاد على الثلاثة اما فعيعل فللرباعي نحو دريهم
وجعيفر في درهم وجعفر **و**الخماسي المجرد اذا حذف خامسه ولم يعوض نحو سفيرج
في سفرجل واما فعيعيل فللخماسي وما فوقه ايضا اذا كان قبل اخره حرف لين نحو
عصيفير او حذف منه وعوض نحو سفيريج **تنبيهات الاول** هذه الاوزان الثلاثة
من وضع الخليل رحمه الله تعالى وقيل له لم بنيت المصغر على هذه الامثلة فقال وجدت معاملة
الناس على فلس ودرهم ودينار **الثاني** وزن المصغر بهذه الامثلة اصطلاح خاص بهذا

الباب اعتبر فيه حركة اللفظ وسكناته وعدد حروفه لا الاصلية وليس جاريا على مصطلح التصريف
في الاوزان اذ وزن احيمر ومكيرم وسفيرج في التصغير فعيعل وفعيعيل ووزنها التصريفي افيعل
ومفيعل وفعيلل **الثالث** فهم من قوله فعيلا اجعل الثلاثي اذا صغرته ثلاثة اعمال
ضم اوله وفتح ثانيه والحاق ياء ساكنة بعد ثانيه وفهم من قوله فعيعل مع فعيعيل لما فاق
ما فوق الثلاثة ثلاثة في الثلاثي الاعمال الثلاثة ورابع وهو كسر ما بعد الياء
الا فيما يستثنى **الرابع** مثل الكيفيات المذكورة انما هي في المتمكن واما غير المتمكن
فانه يخالف في بعضها وسياتي ذلك اخر الباب **الخامس** ذكر والضم اول المصغر
علة الكتاب منها الضعف منها انهم لما فتحوا في التكسير اول الاول نحو الخماسي لم يبق الا
الضم والكسر وكان الضم اولى لمكان الياء قال معناه السيرافي وفتحوا ثانيه لان ياء التصغير
والف التكسير في نحو مفاعيل متقابلان فجعل ما قبل الياء على ما قبل الالف **السادس** ترك
بعضهم ضم اول المصغر وفتح ثانيه انما هو فيما ليس كذلك واما نحو ضرة فينوى الضمة والفتحة
في الملفوظ الضمة والفتحة في المصغر كلمة ولك ونحوه وهو ما اراده بالثاني فقال او كان
مضموما كغراب وغلام ثم صغرته لحكم بان الضمة في التصغير غيرها في التكبير الا رحمها **السابع**
لو كان المكبر على هيئة المصغر لم يستغن عن تصغير لانه شرط في المصغر خلوه من صيغ التصغير
ومهيمن ونحوهما واسماء الفاعل من الفعل بعضهم ان تصغير ما يكون بالتقدير وظاهر التسهيل مثل
هو لا يصغر لانه شرط في المصغر خلوه من صيغ التصغير وشبهها ثم وباب منتهى الجمع وصل
به الى امثلة التصغير صل شرح يعني انه يتوصل الى بناء فعيعل وفعيعيل مما زاد على اربعة احرف بما
يتوصل به الى منتهى الجمع يعني بناء مفاعل ومفاعيل والحاذف منها من جمع وتعيينه في
التكسير فتقول في تصغير فرزدق فريزد بحذف الخامس او فريزق بحذف الرابع لانه شبيه
بالزائد وتقول في منطلق مطيلق بحذف النون وابقاء الميم لان لها مزية كما تقدم وتقول
في استخراج تخيرج بحذف السين والتاء اولى بالبقاء لما سبق وتقول في حيزبون حزيبين
بحذف الياء وابقاء الواو مقلوبة ياء لما مر وتقول في علندى عليند وعليد اذ لا مزية لاحد
الزائدين على الاخر وقد تقدم بيان ذلك في التكسير فاغنى عن اعادته **تنبيه**
يستثنى من ذلك هاء التانيث والعدد الممدودة وياء النسب والالف والنون بعد اربعة
احرف فصاعدا فانها لا تحذف في التصغير ولا يعتد بها كما سياتي وجائز تعويض يا
قبل الطرف ان كان بعض الاسم فيهما انحذف شرح يعني انه يجوز ان يعوض مما حذف في
التكسير والتصغير ياء قبل الاخر وسواء في ذلك ما حذف منه اصل نحو سفرجل فتقول في
جمعه سفارج وان عوضت قلت سفاريج وفي تصغيره سفيرج وان عوضته قلت سفيريج
وما حذف منه زائد نحو منطلق فتقول في جمعه مطالق ومطاليق وفي تصغيره مطيلق
ومطيليق على الوجهين وعلم من قوله جائز ان التعويض لا يلزم **تنبيه** قال في

التسهيل وجاز ان يعوض مما حذف ياء ساكنة قبل الاخر ... نحو ... واحترز
بقوله لغير تعويض من نحو قولك لغاعين لغيني فانه حذفت الفه ولم يحتج الى التعويض لثبوت
بابه التي لا تثبت في المعرج **مرد ما برع القياس كلها خالف الباب ...**
مما خولف فيه القياس في التصغير قولهم في المغرب مغيربان لانه تصغير مغربان وفي العشي
عشيان لانه تصغير عشيان وفي عشية عشيشية لانه تصغير عشاة ... وفي الانسان
أنيسيان لانه تصغير انسيان وفيه خلاف مذهب البصريين ان ... من الانس فقال
النسيان فعلان ايضا لاكرم الاينان بمعنى الابصار وقال ... افعلان من
النسيان فهو على الاول من هذا النوع وفي بنون ابينون لانه تصغير ابنون وفي ليلة
لييلية لانه تصغير ليلاة وفي رجل رجيل لانه تصغير راجل وفي صبية وغلمة اصيبية
واغيلمة لانها تصغير اصبية واغلمة ... مما استغني فيه بتصغير مهمل عن تصغير
مستعمل وقد سمع القياس في بعضها فالوا في صبية صبية على القياس انشد سيبويه
صبية على الدخان رمكا ما ان عدا اصغرهم ان زكا ...
... ومما خولف به القياس في التكسير قولهم رهط واراهط وباطل واباطيل
... وحديث واحاديث وكراع واكارع وعروض واعاريض ... وقطيع واقاطيع ...
جموع لواحد مهمل استغني به عن جمع مستعمل هذا مذهب سيبويه والجمهور وذهب
بعض النحويين الى انها جموع للمنطوق به على غير قياس ... ان ... على
هيئة اخرى ثم جمع ... اباطيل الاسم ... جمع ...
... جمع ... واباطيل جمع ... استغني به عن جمع الاسم ...
... اعاريض ... عروض ... احاديث جمع احدوثة بمعنى ...
... احدوثة ... انما تستعمل ... والرواسي ... معنى الحديث ...
من هذا النوع قولهم ... جمع ... جمع ليلة ... مما استغني عنه بجمع واحد
مستعمل قليلا ... ليلاة ... وليلة **قلت** ولذا ...
... في التصغير ... مما استغني عنه بتصغير مهمل **ص ... التصغير ...**
تانيث او مزيدة ... اربعة ... او ... ان ... النحو ...
... التصغير ... على ...
... ولم ... اعراب ... كما ... التكسير الاخمسة اشياء **الاول**
ما قبل علامة تانيث ... تاء ... ونحو ... فتقول ...
لوجوب فتح ما قبل الف التانيث ... على ... بقوله ... ما كان
متصلا ... **الثاني** ما قبل ... التانيث ...
... في حمراء ... علامة للتانيث عند جمهور ...

العلامة عندهم

العلامة عندهم الالف التي انقلبت همزة ... في التذكير والتانيث
يقول في تصغير حمراء حميراء بالفتح محافظة على سلامة الالف **فان قلت**
فلعله اراد بعلم التانيث التاء وحمراء ونحوها الالف الممدودة والمقصورة **قلت**
... ذلك لان المقصورة علم تانيث ايضا فتخصيصه بالتاء لا وجه له وانما عطف
... المذكور على علم التانيث لعدم ... فهو كقوله في التسهيل او الالف
التانيث او المد قبلها **فان قلت** قوله في شرح الكافية ما قبل ... وهي
الياء علامة تانيث نحو ... وحبيلى وحميراء ... في حمراء ...
قوله علامة تانيث ولذلك اقتصر في الكافية على قوله لتانيث على **قلت**
... ذلك والتحقيق ما تقدم **الثالث** ما قبل الف افعال نحو اجمال ... فيه
... محافظة على بقاء الف الجمع **تنبيه** اطلق المصنف افعالا ولم يقيده بان
يكون جمعا ... في بعض نسخ التسهيل او الف افعال جمعا او مفردا ... الا ان
الجمع ما ذكر واما المفرد فلا يتصور تمثيله على قول الاكثرين الا بما سمي به من الجمع لان
افعالا عندهم لم يثبت في المفردات قال سيبويه فاذا صغرت افعالا اسم رجل قلت
افيعال كما تصغر ... انما تحقير افعال تحقير ...
افعال الا انه لا يكون الا واحدا ولا يكون افعال الا جمعا انتهى وقد اثبت بعض النحويين
افعالا في المفردات وجعل منه قولهم اعشار وثوب اخلاق وانمال ... وهذا عند
... الوصف بالجمع وتصغيره افيعال كما سبق **فان قلت** ...
على ... في المفردات ... على افعال وعلى افعيل **قلت**
... الناظم ... وقوله في التسهيل جمعا او مفردا انه يصغر على افيعال
بالفتح ومقتضى ... قال ... والنحويين والف افعال جمعا ... موسى وابن الحاجب
انه يصغر على افعيل بالكسر وقال بعض شراح ... ابن الحاجب ... بقوله
جمعا ... نحو اعشار فان تصغيره اعيشير انتهى وقال الشارح
والف افعال جمعا وعلى هذا ... بقوله سبق انتهى ... كلام الناظم على
... وكانه جعل ... الا افعال ... والف افعال ... في باب التكسير
... الجمع ... موسى ... وقال ... موسى ...
... سيبويه قال اذا حقرت افعال الاسم رجل قلت فيه افيعال كما ...
... كلام الناظم على التغيير فلا يستقيم لان قوله سبق
... افعال ... مقررا به ... ومثل ... سبق ... عليه
... كذلك ما سبق ... افعال وايضا فالمصنف اطلق في ... هذا الكتاب
... بالتعميم في بعض نسخ التسهيل ... كلامه **الرابع**

ما قبل الفه سكران ونحوه مما في آخره الف ونون زائدتان لم يعلم جمع ما هما فيه على فعالين
نحو سرحان وشرون ولهذا المثال الذي فيه علم بكونه على سكران فيقولون فيه سكيكين لانهم لم يقولوا في جمعه
سكارين وكذلك ما كان مثله نحو غضبان وعطشان فانه جمع على فعالى ونحو سرحان وشرون ونحو
صُغّر على فعيلين نحو سريحين وسريحين فانه جمع على سراحين وان كان جمعه على فعالين شاذا
لم يلتفت اليه بل يصغر على فعيلان مثال ذلك عثمان وانسان فانهم قالوا في جمعهما
عثامين واناسين على جهة الشذوذ واذا صغرا قيل فيهما عثيمان وانيسان وانما اورده ما في آخره
الف ونون من نحو نومان وهو لم يجمع على فعالين مما تغليب العرب العدية حمل على باب سكران لانه الاكثر

الخامس ما كان قبل اسم من اسم منزلة تاء التانيث والمراد به عجز المركب
نحو بعلبك فتقول فيه بعيلبك ولم يذكر مما هو الف التانيث حيث مد او ناره
مقصلين عدا كذا المزيد آخر العجب وعجز المضاف والمركب وهكذا زيادتا فعلان
مع ما اربع قبل عدانا وقد انفصال ما دل على تثنية او جمع تصحيح فلا يعني انه لا يعتد في
التصغير بهذا الاشياء الثمانية لانها تعد منفصلة اي تنزل منزلة كلمة مستقلة ومعنى
عدم الاعتداد بها ان ما قبلها يصغر كما يصغر غير متصل به **الاول** الف التانيث الممدودة
نحو امصار **الثاني** تاء التانيث نحو حنظلة **الثالث** ياء النسب
نحو عبقري **الرابع** عجز المضاف نحو عبد شمس **الخامس** عجز المركب يعني غير
المضاف المتقدم ذكره نحو بعلبك **السادس** الالف والنون الزائدتان بعد اربعة احرف
فصاعدا نحو زعفران وعنقوان واحترز من ان يكونا بعد ثلاثة احرف نحو سكران وسرحان
فقد تقدم ذكرهما **السابع** علامة التثنية نحو مسلمين **الثامن** علامة جمع التصحيح
نحو مسلمين ومسلمات فجميع هذه لا يعتد بها فتقول في تصغيرها حميراء وحنيظلة
وعبيقري وعبيد شمس وبعيلبك وزعيفران وعنيقوان ومسيلمين ومسيلمين ومسيلمات
فتقع ياء التصغير قبل الالف والتاء وكذلك سائرها **تنبيهات الاول**
من اتيتين لاطلاق قوله ومابه لمنتهى الجمع وصل وتقدم التنبيه عليه **الثاني**
ليس الالف الممدودة عند سيبويه كتاء التانيث في عدم الاعتداد بها وكل وجه
الا من مذهب سيبويه في نحو جلولاء وبركاء وقريثاء مما ثلاثة احرف من حروف الواو
والياء فتقول في تصغيرها جليليلاء وبريكاء وقريثاء بالتخفيف بخلاف نحو مرفقة فانه
يقول في تصغيرها مريفقة بالتشديد ولا يحذف منها لان الالف عنده يعتد بها من
خلاف التاء ومذهب المبرد ابقاء الواو والالف والياء في جلولاء واحوي ويقول في تصغيرها
جليلاء وبريكاء وقريثاء بالادغام مسويا بين الالف الف التانيث وتائه ووجه سيبويه ان
كالف التانيث الممدودة شبيها بهاء التانيث وشبها بالالف المقصورة واعتبار الشبه اولى
من الغاء احدهما وقد اعتنى الشبه بالهاء من قبل مشاركة الالف الممدودة لها في عدم التذكير

وتقدير الانفصال

وتقدير الانفصال بحذفها فلا يغني عن اعتبار الشبه بالالف المقصورة في عدم ثبوت الواو
في جلولاء ونحوها لانها كالف حبارى الاولى وسقوطها في التصغير متحتم عند وفاء البنا
بدونها فتعين سقوط الواو المذكورة ونحوها في التصغير **واعلم** ان تسوية
المصنف بين الف التانيث الممدودة وتائه يقتضي موافقة المبرد ولا كلام في غير هذا
الحكم مذهب سيبويه **الثالث** اختلف ايضا في نحو ثلاثين علما وعن علم وفي نحو
جدار وظريف وظريفات اعلاما فمذهب سيبويه العرب فيقولون ثليثون بالتخفيف لان زيادة
ته غير طارئة على لفظ مجرد فعومل معاملة جلولاء وكذا يفعل بما جعل علما مما فيه علامة
التثنية وجمع التصحيح نص على جميع ذلك ومذهب المبرد ابقاء حرف المد في ذلك والادغام
كما يفعل في جلولاء واتفقا في نحو ظريف وظريفين وظريفات اذا لم يجعلوا اعلاما على التشر
بدو ولم يذكر هنا مثل المفصل ص والف التانيث ذو قصر متى زاد على اربعة لن يثبتا ش
الف التانيث المقصورة انعدم فيه الانفصال من الممدودة لعدم امكان استقلال النطق
بها فلذلك تحذف في التصغير خامسة فصاعدا فيقال مما يخرج البناء عن مثال فعيعل
وفعيعيل كقولك في قرقرى ولغيزى قريقر ولغيغز فان كانت خامسة وقبلها مدة زائدة جاز
حذف المدة وابقاء الف التانيث وجاز عكسه والى هذا اشار بقوله ص وعند تصغير حبارى
خيّر بين الحبيرى فادر والحبير ش فان حذفت المدة قلت الحبيرى وان حذفت الف التانيث قلت
الحبير فقلبت المدة ياء ثم تدغم في ياء التصغير فيه ص واردد لاصل ثانيا لينا قلب فقيمة صيّر
قويمة تصب ش اعلم ان الثاني يرد الى اصله في التصغير بشرطين **الاول** ان يكون لينا **والثاني**
ان يكون بدلا عن غيره فلا همزة فالنوع في ذلك ثلاثة انواع **اولها** ما كان لينا منقلبا عن لين
نحو باب وميزان وقيمة وناب وموقن فتقول في تصغيرها بويب لان الفه عن واو وفي ميزان
موزين لان ياءه عن واو وكذا تقول في قيمة وديمة قويمة ودويمة لان الياء فيهما منقلبة عن واو
ونييب وهو اليسر نييب لان الفه عن ياء وفي موقن ميقن لان واوه عن ياء واشار الناظم
في ذلك الى الاصل والسبب انقلابه **وثانيها** ما كان لينا منقلبا عن حرف صحيح غير همزة
نحو دينار وقيراط فان اصلهما دنار وقراط والياء فيهما بدل من اول المثلين فتقول في تصغيرهما
دنينير وقريريط لزوال السبب الابدال **وثالثها** ما كان لينا مبدلا من همزة لا تلي همزة نحو
ذويب فان اصله الهمزة والياء فيه بدل من الهمزة فاذا صغر ترقلت فيه ذؤيب بالهمز رجوعا
الى الاصل لا قلب الهمزة ياء انما كان لانكسار ما قبلها فخرج بالشرط الاول ما ليس بلين فانه لا يرد
الى اصله ولو كان مبدلا من لين فتقول في قائم قويئم بالهمز وفي متعد متيعد خلافا للزجاج
في متعد فانه يرده الى الاصل فيقول موتيعد والاول مذهب سيبويه وهو الصحيح لانه اذا قيل
فيه موتيعد اوهم ان صغر موعد او موعود ومتيعد لا ايهام فيه وخرج بالشرط
الثاني ما كان لينا بدلا من همزة تلي همزة كالف آدم وياء ايمة فانهما لا يردان الى اصلهما اماء آدم

فقلب العين واوا واما اَمة فيصغر على أُمَيْهة **تنبيهات الاول** ظاهر
هذا العطف ان ما ابدل لعلة لا لزوال التصغير فانه لا يرد الى اصله وما ابدل لعلة تزول بالتصغير
يرد الى اصله **الثاني** ظاهر ما ذكرناه من قوله في شرح الكافية وهو اعني ان الرد مشروط
بكون البدل ما حرف لين مبدولا من غير همزة بل ينبغي ان يقول بدلا من غير همزة كما ذكره في
التسهيل **الثالث** ظاهر قوله لينا قلب ان من شرطه ان يقلب عن لين كما قال في الكافية
وذلك لان القلب في اصطلاح التصريف لا يطلق على ابدال حرف لين وارد لا كل
من حرف صحيح ولا عكسه بل يطلق ابدال حرف علة من اخرى واذا كان كذلك فمفهومه عدم اشتراط
كونه بدلا من لين كما صرح به في شرح الكافية **فان قلت** فلعل مراده بالقلب مطلق
الابدال فيشمل ما كان مبدولا من لين وما كان مبدولا من غيره **قلت** اذا حمل على هذا ورد
عليه ما كان بدلا من همزة تلي همزة فانه لم يستثنه **الرابع** اجاز الكوفيون في نحو ناب
مما العين ياء نويب بالواو واجازوا ايضا ابدال الياء في نحو شيخ واوا ووافقهم في التسهيل
على جوازه فيهما جوازا مرجوحا وذكر انه سمع في بيضة بُوَيضة وهو عند البصريين شاذ
وقوله **من شذ في عيد عُيَيْد** وجه شذوذه انهم صغروه على لفظه ولم يردوه الى اصله فيقولوا
به عويد لانه من عاد يعود فلم يرد والياء الى الاصل قال الشارح حملا على قولهم في الجمع اعياد
قلت وقال غيره وفيه نظر لانهم قالوا جمعوه على اعياد فرقا بينه وبين جمع عود فينبغي
ان يقال صغروه على عُيَيْد فرقا بينه وبين تصغير عود ولا حاجة لجعل احدهما محمولا على الاخر قوله
من وحتم للجمع من ذا ما لتصغير علم يعني يجب لجمع التكسير من رد الثاني الى اصله ما وجب
للتصغير فتقول في باب وناب وعين انواب وانياب وعيون الا ما شذ كاعياد وقوله حتم اي الزم
الانابة يلا ولا تشكل الاقواع عثرا لمماثيق من المواثيق **من والالف الثاني المزيد يجعل واوا كذا**
ما الاصل فيه يجهل الالف اذا كانت ثانية فله خمسة اقسام **الاول** مبدل من واو كباب **والثاني**
مبدل من ياء كناب **والثالث** مجهول الاصل كعاج وطاء **والرابع** زائد كضارب **والخا**
مس مبدل من همزة كـآدم **فاما الاول** فتقدم انه يرد الى اصله **واما الثالث**
والرابع فيقلبان واوا وانهما اشار بالبيت فتقول فيهما عويج وضويرب وضويرب **واما**
الخامس فيقلب واوا ايضا نحو اويدم ولم ينبه عليه **واعلم** ان حكم التكسير في ابدال الالف
الثانية حكم التصغير فتقول ضوارب واوادم **من وكمل المنقوص في التصغير ما لم يحو غير التاء**
ثالثا كما المنقوص هنا هو العادم ومما حذف منه اصل لا الحاصر وهو ما حذف اعرابه فاكما
زمة فيلها كمه فاذا صغر المنقوص المذكور كمل برد ما حذف منه ان كان على حرفين نحو عرسى
دم وشيخ ويد فتقول فيه احيد وسنيه وبنيه برد فاء الاول وعين الثاني ولام الثالث وان
كان على ثلاثة احرف والثالث تاء التانيث لم يعتد بها وكمل ايضا كما يكمل الثنائي نحو عدة
وسنة فتقول فيهما وعيدة وسنيهة برد فاء الاول ولام الثاني **فان قلت** بعد

من هذا النوع محذوف العين **قلت** لا اعرف لذلك مثالا الا ما احكاه الجرمي خلافه وهو قد
يبنى مذهب الزجاج الى انه محذوفة العين مثل مُنْذ ومذهب غيره الى انها محذوفة اللام من قبل
في اذا جمع وهو الاولى وهذا الخلاف انما هو في السنة التي هي مجمع الماء في ومثلها اغوص
واما السنة التي هي الجماعة من الناس فهي محذوفة اللام لا اعرف في ذلك خلافا وان كان المنقوص
ثالث غير التاء لم يرد اليه ما حذف لعدم الحاجة اليه لان بنية فعيل تتاتى بدونه فتقول
في هار وشاك وميت هوير وشويك ومييت والى هذا اشار بقوله ما لم يحو غير التاء ثالثا
فهم منه انه ان حوى ثالثا غير التاء لم يرد اليه المحذوف وان كان الثالث هو التاء لم يعتد
به ورد اليه **تنبيهات الاول** شذ عن بعض العرب في هار هوير برد المحذوف
ولا يقاس عليه خلافا لابي عمر ونقل ايضا عن يونس وابي زيد والمازني لا ان ابا عمرو يقول في جمع
في جمع ونسب المازني لابي زيد فيهما **الثاني** اطلق قال غير التاء ولم يقل غير الهاء ليشمل تاء بنت
واخت لانه لا يعتد بها ايضا بل يقال بنية واخية برد المحذوف **الثالث** يعني بقوله ثالثا
ما زاد على الحرفين ولو كان اولا او وسطا قال الاول لنحو ذلك في تصغير يرى يُرَيّ وفلان يرد اعتد الحروف
الطارئة واجاز ابو عمرو والمازني ان يقول يُرَيْئ برد المحذوف ولا يعود على ما هو مبهم
في يفعل وتقدم مثال الوسط **فان قلت** لا ينبغي ان يقول ما لم يحو غير التاء او
همزة الوصل لان همزة الوصل لا يعتد بها ايضا لا برد المحذوف فيما هي فيه **قلت** لا يحتاج
الى ذلك لان ما فيه همزة الوصل اذا صغر حذفت فيبقى على حرفين فاذا ثانيه لا يخواف وان فيقول
في تصغير اسم وابن سمي وبني فحذف همزة الوصل استغناء عنها بتحريك الاول وهو لا لما شابه الالفات
ومعاكم بالتصغير توصلا الى بنا فعيل لان هذا النوع لم يعلم له ثالث فهو داخل في النوع
الثاني واجاز في الكافية والتسهيل في الثنائي وضعا وجهين **احدهما** ان يكمل بحرف
علة فتقول في عن وهل مسمى بهما عني وهلي **والاخر** ان يعامل معاملة المحذوف فتقول فيهما
عنين وهليل وصرح في التسهيل بان الاول اولى ومنهم من يخص **فان قلت** واذا كمل بحرف
علة يكمل بياء او بواو **قلت** حكى بعضهم عن ابي واو وظاهر كلام المصنف انه ياء
تشبيهه بدم وسنفر الاتيرى على هذا وهو الاظهر **تنبيهان الاول** الاليق بالتمييز
الوضعي ان يعطى في نحو ما الاسمية او الحرفية اذا سمي به بالنظر الى التصغير فوق وهذا
الثاني في قوله كما نظر لان اراد التمثيل فليس بحسن لان ماو ونحو من الثنائي وضعا ليس
من قبيل المنقوص فكيف يمثل به وان اراد التشبيه فليس نظير المنقوص الا في مطلق التكميل لان
المنقوص يرد اليه ما حذف منه وهذا لم يعلم له محذوف فيرد ولا يتوخا في احد وكلا منه لان
نحو ما تكمل كما تكمل المنقوص ولا يتورد به اذ الكمل **من ومن ترخيم يصغر الذي بالاصل من الزوائد خلي**
المجاوزات من التصغير نوع يسمى تصغير الترخيم وهو تصغير الاسم بتجريده من الزوائد فان كانت
اصوله ثلاثة صغر على فعيل وان كانت اصوله اربعة صغر على فعيعل فتقول في تصغير عطيف

وفي ازهر زهير وفي حامد وحمدان وحماد ومحمود واحمد حميد وتقول في قطمر وعصفور قطيمر
وعصيفر **تنبيهات الاول** اشار الى انه صغر تصغير الترخيم ثلاثي الاصول ومنها
علية وسعيدة وحبيلة **الثاني** اذا
مؤنث لحقته التاء فتقول في علاب وسعاد وحبلى
صغر نحوها بضوابط لزوم الاوصاف الخاصة بالمؤنث تصغير الترخيم قلت حبيص وطليق
لانها في الاصل صفة لمذكر **الثالث** شذ في تصغير ابراهيم واسماعيل بريه وسميع
لحذف اخر كل منهما اصلية وابدل الهمزة فيهما واللام والميم اصول اما الميم واللام فبلا خلاف
واما الهمزة ففيها خلاف مذهب المبرد انها اصلية ومذهب سيبويه انها زايدة ويبنى عليها
تصغير الاسمين تصغير ترخيم فقال المبرد ابيره واسيمع وقال سيبويه بريهيم وسميعيل وهو
الصحيح الذي سمعه ابو زيد وغيره من العرب وعلى هذا ينبني جمعهما فقال الخليل وسيبويه براهيم
وسماعيل وعلى مذهب المبرد اباريه واسامع وحكى الكوفيون براهيم وسماعيل بغير ياء
وبراهمة وسماعلة وابراهيم بدل براهيم وقال بعضهم اباره واسامع بغير ياء واجاز ثعلب
براه كما يقال في تصغيره بريه والوجه ان يجمعا جمع سلامة فيقال ابراهيمون واسماعيلون
الرابع لا يختص تصغير الترخيم بالاعلام خلافا للفراء وثعلب وقيل للكوفيين بل قد يقول
العرب يجري البليق ويريد مصغر ابلق ومن كلامهم جاء بام الربيق على اريق قال الاصمعي
زعم العرب انه من قول رجل ان الغول على جمل اورق وقلب في التصغير همزة واما قولهم عرب
خميق جملة فلا حجة فيه لاحتمال ان يكون تصغير حمق قوله ص واختم بتا التانيث ما صغرت
من مؤنث عار ثلاثي كسن تلحق تاء التانيث في تصغير الاسم المؤنث بلا علامة اذا كان ثلاثيا
في الاصل وفي الحال او في الحال فالاول يندرج تحته ثلاثي الاصل فتقول في تصغير سن سنينة **والثاني**
نحو يد ودار فتقول في تصغيرهما يدية ودويرة **والثالث** نوعان **احدهما**
ما كان رباعيا بمدة قبل لام معتلة فانه اذا صغر لحقته التاء نحو سماء وسمية وذلك لان
الاصل فيه سميي بثلاث ياءات الاولى ياء التصغير والثانية بدل المدة والثالثة بدل
لام الكلمة فحذفت احدى الياءات على القياس المقرر في هذا الباب فبقي الاسم ثلاثيا فلحقته
التاء كما تلحق مع الثلاثي المجرد والاخر ما صغر تصغير الترخيم مما اصوله ثلاثة وقد تقدم
بيانه ثم استثنى من هذا الضابط نوعين لا تلحقهما التاء اشار الى الاول منهما بقوله ص ما لم يكن
بالتا يرى ذا لبس كشجر وبقر وخمس يعني ان التاء لا تلحق اسم الجنس الذي لا يتميز واحده
بغير التاء نحو شجر وبقر فتقول في تصغيرهما شجير وبقير اذ لو قلت شجيرة وبقيرة لالتبس بتصغير
شجرة وبقرة ولا تلحق ايضا بضعا وعشرا وما دونه من عدد المؤنث بل يقال بضيع وعشير
اذ لو قال بضيعة وعشيرة لتوهم ان ذلك عدد مذكر ثم اشار الى الثاني بقوله ص وشذ ترك
دون لبس يعني شذ ترك التاء دون لبس في الفاظ محفوظة لا يقاس عليها وهي ذود
وشول وناب المسن من الابل وحرب وقوس ودرع الحديد وعرس وعرب ونصف ونعل

وبعض العرب

وبعض العرب يذكر الحرب والدرع والعرس فلا يكون من هذا القبيل وبعضهم الحق التاء في عرس
وقوس فقال عريسة وقويسة **تنبيهات الاول** المصنف صرح في الكافية
والتسهيل الى استثناء النوع الاول يعني نوع شجر وخمس **الثاني** قيل ينبغي ان يستثنى
نوعا اخر وهو نوع حائض من اوصاف المؤنث اذا صغر تصغير الترخيم وقد تقدم التنبيه
عليه **الثالث** لا اعتبار في العلم بما نقل عنه من تانيث وتذكير بل تقول في رمح علم
امراة رميح وفي عين علم رجل عيين خلافا للانباري في اعتبار الاصل مطلقا وفي الثاني
عيينة واستدل بقولهم عيينة بن حصن ونحوه واجيب بان ذلك مما نقل مصغرا **الرابع**
اذا سميت مؤنثا ببنت واخت حذفت منهما التاء ثم صغرت والحقت تاء التانيث فتقول
بنية واخية واذا سميت بهما مذكرا لم تلحق التاء فتقول بني واخي وقوله ص ونذر
لحاق تا فيما ثلاثيا كثر اي قد لحقت التاء في تصغير ما زاد على ثلاثة وذلك قولهم
في وراء وريئة بالهمزة وفي امام اميمة وفي قدام قديديمة وقوله ثلاثيا بمعنى زائد في
الكثرة وثلاثيا مفعوله تقدم عليه **تنبيه** اجاز ابو عمرو ان يقال في تصغير
حبارى وقبعثرى حبيرة وقبيعثة فيجاء بالتاء عوضا من الالف المحذوفة وكلامه في
التسهيل موافقه لانه قال ولا تلحق دون شذوذ غير ما ذكر الا ما حذفت منه الف
تانيث خامسة او سادسة قوله ص وصغروا شذوذا الذي التي وذا مع الفروع منها
تا وتي التصغير من جملة التصرف في الاسم فحقه ان لا يدخل غير المتمكن الا اسماء
الاشارة والموصولات شابهت المتمكن بكونها توصف ويوصف بها فلذلك استبيح
تصغير بعضها لكن على وجه خولف فيه تصغير المتمكن فترك اوله على ما كان
عليه قبل التصغير وعوض من ضمة الفاء الف زائدة في الاخر ووافقه المتمكن بزيادة
ياء ثالثة ساكنة بعد فتحة فقالوا في الذي والتي اللذيا واللتيا وفي تثنيتهما
اللذيان واللتيان واما الجمع فقال سيبويه في جمع اللذيا اللذيون رفعا واللذيين
نصبا وجرا بالضم قبل الواو والكسر قبل الياء وقال الاخفش اللذيون واللذيين بالفتح
كالمقصور ومنشأ الخلاف من التثنية فسيبويه يقول حذفت الف اللذيا في التثنية
تخفيفا وفاقا للمتمكن وغيره والاخفش يقول حذفت الالف لالتقاء الساكنين قال
بعضهم ولم ينقل عن العرب شيء يستشهد به في جمع اللذيا وقال في جمع التي اللتيات
وهو جمع اللتيا تصغير التي ولم يذكر سيبويه من الموصولات التي صغرت غير اللذيا
واللتيا وتثنيتهما وجمعهما وزاد في التسهيل اللتيات واللويتا في اللاتي واللويا
واللويون في اللاء واللائي يعني ان تصغير اللاء واللائي ... كلامه ان اللتيات
واللويتا الا انهما تصغير اللاتي اما اللويتا فصحيح ذكره الاخفش واما اللتيات
فانما هو جمع اللتيا كما سبق فيجوز في جعله تصغير اللاتي وهو مذهب سيبويه

ان اللاتي لا تصغر استغناء بجمع اللتيا واجاز الاخفش ايضا اللويتا في اللاتي
بهمز واجاز غيره اللويتا في اللاتي وقال في اللائي بهمز اللويئون وقيل الصحيح انه لا يجوز
تصغير اللاتي ولا اللائي ولا اللواتي وهذا مذهب سيبويه وصغروا من اسماء الا
شارة ذا وتا فقالوا ذيا وتيا وفي التثنية ذيان وتيان وقالوا في اولى بالقصر اوليا
وفي الاولاء بالمد اولياء ولم يصغر واحدا منها غير ذلك **تنبيهات الاول**
لا بد ان تشاركه في التصغير من التحقير والخطاب وغير ذلك وان اختلفا في الحكم
الثاني اصل ذيا وتيا ذييا وتييا بثلاث ياءات الاولى عين الكلمة والثانية ياء التصغير
والثالثة لام الكلمة فاستثقلوا ذلك مع زيادة الالف اخرى فحذفت الياء الاولى
لان ياء التصغير لمعنى فلا تحذف وكان الثالثة لو حذفت لزم فتح ياء التصغير
لاجل الالف **الثالث** **فان قلت** ما الداعي الى هذا
التقدير **قلت** الداعي اليه المحافظة على ما استحق لها من التصغير وكونه لا يلحق
الا ثالثة **الثالث** ما ذكر من التقدير انما يستقيم على مذهب من يرى ان ذا ثلاثي الوضع
وان العين ياء وعين الكلمة محذوفة وهي ياء ايضا وذهب بعضهم الى ان عينه واو
ويكون من باب طويت وقد قيل ان هذه الالف هي العين واللام هي المحذوفة واما على مذ
هب الكوفيين والسهيلي فلا يستقيم لان الالف عندهم زائدة وهو مما وضع على حرف واحد
وذهب قوم منهم السيرافي الى انه ثنائي الوضع والتقدير المذكور فيه ممكن
في التصغير ثم تقدم **الرابع** ذكر ان الالف في اخر هذه الاسماء عوض من ضم
اوله قيل ويرده ما حكي من ضم اول اللذيا واللتيا وذهب الشلوبين الى ضم وهي لغة
الخامس زيادة الالف في اللتيا ظاهرة لان العرب ابدلت ياء او ادغمت ياء التصغير
فيها واما اولياء فمذهب المبرد ان الالف المزيدة الحقت قبل الهمزة لئلا يصير الممدود
مقصورا فالياء الاولى في اولياء للتصغير والثانية منقلبة عن الف اولاء والالف التي
قبل الهمزة هي المزيدة ومذهب الزجاج ان الالف زيدت اخرا كاخواتها لانه يرى
ان اولاء بهمزة اولا الف زيدت الياء ثالثة وقلبت الالف التي بعدها واعيدت الهمزة الى
اصلها وزيدت الف العوض اخرا **واعلم** ان في همزة اولاء ثلاثة مذاهب **احد**
ها انها عربية وهو مذهب المبرد **والثاني** ان اصلها الف وهو مذهب الزجاج
والثالث انها اصلية عين منقلبة عن ياء وفاؤه واو ولامه همزة وهو
مذهب الفارسي **فان قلت** كيف جعلوا الالف المزيدة في اللتيا واللذيا للعوض
واوله مضموم **قلت** الضمة فيها ليست مجتلبة للتصغير بل هي الموجودة في حال
التكبير **السادس** اعلم ان هذا الناظم صغروا شذوذا البيت مقتضى تصغيرها ثلاثة اوجه
اولها انه لم يبين الكيفية بل ظاهره يوهم ان تصغيرها كتصغير المتمكن **وثانيها**

ان قوله مع الفروع ليس على عمومه لانهم لم يصغروا جميع الفروع **وثالثها** ان قوله منها تا وذي
يوهم ان ذي صغر كما صغر تا وقد نصوا على انهم لم يصغروا من الفاظ المؤنث الا تا وهو المفهوم
من التسهيل فانه قال لا يصغر من غير المتمكن الا ذا والذي وفروعهما الا ذي ولم يذكر من الفاظ
المؤنث غير تا **النسب** هذا الاعرف في ترجمته وقال سيبويه
باب الاضافة ويحدث بالنسب ثلاث تغييرات **الاول** لفظي وهو ثلاثة اشياء الحاق ياء
مشددة اخر المنسوب اليه وكسر ما قبلها ونقل اعرابه اليها **الثاني** معنوي وهو صير
ورته اسما لما لم يكن له **الثالث** حكمي وهو معاملته معاملة الصفة المشبهة في رفعه المضمر فقد قيل
والظاهر باطراد وقد اشار الى اللفظي بقوله ياء كيا الكرسي زادوا للنسب وكل ما تليه
كسره وجب ثم يعني انهم اذا قصدوا النسبة لشيء الى شيء زادوا اخر المنسوب اليه ياء مشد
دة كياء الكرسي وكسروا ما قبلها كقولك في النسب الى زيد زيدي ولم ينص على الاعراب لنقل
اليها لوضوحه ثم انه قد نبه الى ما يحدث التغيير انكه في بعض الاسماء تغيير اخر واكثر من ذلك
ما اشار اليه بقوله ومثله مما حواه احذف وتا تانيث او مدته لا تثبتا ثم يعني انه
يحذف لياء النسب كل ما ماثلها في كونها مشددة بعد ثلاثة احرف فصاعدا ويجعل ياء النسب
في موضعها مكانها كقولك في شافعي ومرمي شافعي ومرمي بحذف الاولى
ويجعل ياء النسب في موضعه **فان قلت** هل يظهر لهذا التقدير اثر **قلت**
يظهر اثره في نحو بخاتي جمع بختي اذا سمي به ثم نسب اليه فانك تقول هذا بخاتي مصروفا
وكان قبل النسب غير مصروف **تنبيه** لا فرق في ذلك بين ما ياءاه زائدتان كشا
فعي وبين ما احدى ياءيه اصلية ثم هي هذا هو الافصح وحكى بعض العرب يقال في مرمي
مرموي كان ثالثه ياء ثانيه اصلية وسيأتي وقوله وتا تانيث يعني انه تحذف ايضا لياء النسب
فيقال في النسب الى مكة مكي لئلا يجمعوا بين علامتي تانيث في نحو امرأة مكية وقول العامة
دولة خليفتي لحن وقوله او مدته يعني الف التانيث المقصورة وهي اما رابعة او خامسة
فصاعدا فان كانت خامسة فصاعدا حذفت وجها واحدا كقولك في حبارى حباري وفي
قرقرى قرقري وان كانت رابعة في اسم ثانيه متحرك حذفت كالخامسة كقولك
في جمزى جمزي وان كان ثانيه ساكنا فوجهان قلبها واوا وحذفها وقد اشار اليهما بقوله
وان تكن تربع ذا ثان سكن فقلبها واوا وحذفها حسن ثم مثال ذلك حبلى فتقول على الاول
حبلوي وعلى الثاني حبلي **تنبيهات الاول** يجوز مع القلب ان يفصل بينها وبين
اللام بالف زائدة تشبيها بالممدودة **الثاني** ليس في كلام الناظم ترجيح احد الوجهين على
الاخر فيحتمل انهما على حد سواء بل الحذف هو المختار وقد صرح به في غير هذا النظم **الثا**
لث شذ قولهم في حبلى حبلاوي من الانظار وقالوا حبلاي بفتح الباء لشبهها الملحق
والاصلي ما لها وللاصلي قلب يعتمى ثم يعني ان الالف الرابعة اذا كانت للالحاق نحو

علفى او منقلبة عن أصل نحو ملهى فلهما ما لالف الثالثة في نحو حبلى من القلب والحذف فيقول
علفوي وملهوي وعلفي وملهي واشار بقوله والاصل قلب يعتما الى ترجيح القلب في
المنقلبة عن اصل فملهوي افصح من ملهي ويقال العمياء يعتميه اذا اختاره واعتماه ويعتام
ايضا قال طرفة ارى الموت يعتام الكرام ويصطفي عقيلة مال الفاحش المتشدد
تنبيهات الاول اراد بالالف المنقلبة عن اصل واوا كان او ياء لان الالف لا تكون
اصلا في متمكن انما في حرف او شبهه الثاني تخصيص الاصلي بترجيح القلب يوهم ان الف
الالحاق ليست كذلك بل تكون كالف التانيث في ترجيح الحذف لا كالاصلية لا كونه كذلك فان الحذف
في الف الالحاق الرابعة اجود من الحذف في الاصلية لان الحذف في الف الالحاق اشبه من
الحذف في الاصلية لان الف الالحاق شبيهة بالف حبلى في الزيادة الثالث لم يذكر سيبويه
في الف الالحاق والمنقلبة عن اصل الا الوجهين المذكورين وزاد ابو زيد في الف الالحاق ثالثا وهو
الفصل بالالف كما في حبلاوي وحكى ارطاوي واجازه السيرافي في الاصلية فتقول ملهاوي
قوله ص والالف الجائز اربعا ازل ش اذا كانت الف المقصور خامسة فصاعدا حذفت مطلقا
سواء كانت اصلية او للتانيث او للتكثير نحو مسترعى وقرقرى وقبعثرى فتقول مسترعي
وقرقري وقبعثري تنبيهان الاول اذا كانت الالف المنقلبة عن اصل خامسة بعد
حرف مشدد نحو معلى ففيه مذهب سيبويه والجمهور الحذف وهو مفهوم من اطلاق الناظم
ومذهب يونس جعله كملهى فيجيز فيه القلب وهو ضعيف وسببه ان المضعف بالادغام
في حكم حرف واحد فكانت رابعة الثاني فهم مما تقدم انه لو بني ... مصطفوي ... والصواب
مصطفي وتعهد النسب الى المقصور ان تقول ان كانت الفه خامسة فصاعدا حذفت مطلقا
خلافا ليونس في نحو معلى وان كانت رابعة ففيها ثلاثة اقسام الف تانيث والف الحاق
واصلية فالف التانيث ان كان ثاني ما هي فيه متحركا حذفت وان كان ساكنا ففيها ثلاثة
اوجه الحذف والقلب بلا فصل والقلب مع الفصل والحذف مختار ثم الثاني ثم الثالث
والف الالحاق فيها الاوجه الثلاثة واجودها القلب والاصلية فيها وجهان وعلى راي
السيرافي ثلاثة اوجه اجودها القلب لان الحذف في الملحقة اشبه منه في الاصلية
وان كانت ثالثة قلبت واوا مطلقا كقولك في فتى وعصا فتوي وعصوي فان
قلت لم صرح في النظم بحكم الالف الثالثة مع انه يؤخذ ... قلت لما فهم
ما يحذف علم ان ما عداه لا يحذف بل يقلب قوله ص كذاك يا المنقوص خامسا عزل ش يعني
ان المنقوص اذا نسب اليه حذفت ياؤه ان كانت خامسة فصاعدا فتقول في معتد ومستعل
معتدي ومستعلي تنبيه اذا نسب الى محيي اسم فاعل حيا حذفت الياء
الاخيرة لانها خامسة فيصير محييا باربع ياءات فيجوز فيه وجهان احدهما
ان تعامله معاملة تحية فتقول محوي كما تقول تحوي وسياتي بيانه والاخر ان لا

تغيير ويغير

تغيير ويغير الجمع بين اربع ياءات فيجوز فيه فتقول محيي وقول ابن الحاجب باب محيي جار
على محوي ومحيي كاموي واميي في النسب الى امية شاذ واما محيي فانه وجه
اقوى قال ابو عبيد ... وسالت ابا العباس هل يجوز ان يحذف من محيي ياء لاجتماع الياءات
فقال لا لان محييا جاء على فعله والاسم تعتل كما تعتل في الفعل قال ولا اختيار عندي محيي
لانه لا اجمع حذفا بعد حذف ومن قال محوي يجب عليه محييي وهذا هو الذي ذكره
سيبويه انتهى ص والحذف في اليا رابعا احق من قلب وحتم قلب ثالث يعن ش اذا نسبت
الى المنقوص فان كانت ياؤه خامسة فصاعدا حذفت كما تقدم وان كانت رابعة فالاجود
حذفها ايضا فتقول في النسب الى قاض قاضي وقد تقلب واوا بعد فتح ما قبلها فيقال
قاضوي وعليه انشد ... ولكنه لفا بالنقب ... عندنا حانوي ولا تدره
جعل اسم الموضع كالتثنية ونسب اليه قال السيرافي والمعروف في اسم الموضع الذي
فيه الخمر حانة بلا ياء فان قلت فهل يطرد هذا الوجه قلت ظاهر كلام
المصنف اطراده وذكر غيره ان القلب عند سيبويه من شواذ تغيير النسب فلم يسمع
الا في هذا البيت وان كانت ثالثة قلبت واوا مطلقا فتقول في عم وشج عموي وشجوي
وانما قلبت واوا في عم وان كان اصلها الياء لئلا تجتمع الكسرة والياءات وقوله ص واول
ذا القلب انفتاحا يحتذى ش يعني ان ياء المنقوص اذا قلبت واوا فتح ما قبلها كما تقدم تمثيله
واعلم ان فتح ما قبل الياء سابق على قلبها وذلك انه اذا اريد النسب الى شج ونحوه
فتحت عينه كما تفتح عين نمر وسيأتي فاذا فتحت انقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما
قبلها فيصير شجى مثل فتى ثم تقلب الفا واوا كما قلبت الف فتى فقولهم ... ان الياء
لم تبدل واوا الا بواسطة فان قلت لما وجب فتح العين في نحو عم وقال قاضوي
ونحوه من الصحيح لا تفتح عينه قلت موقفهم فتح اللام لئلا تقلب عند بعض
العرب فان ذلك بعض النحويين وقوله ص وفعل عين مثلها انفتح وفعل وفعل عينهما افتح ش يعني ان المنسوب
اليه اذا كان ثلاثيا مكسور العين فتحت عينه في النسب سواء كان مفتوح الاول كنمر او مكسور
الاول كابل او مضموم الاول كدئل فتقول في النسب اليها نمري وابلي ودؤلي فان
قلت هل الفتح في ذلك على سبيل الجواز او على سبيل الوجوب قلت
بل على سبيل الوجوب وقد نص على ذلك في شرح الكافية واما قوله في التسهيل وتفتح غالبا
عين الثلاثي المكسورة فانما اشار بقوله غالبا الى شذوذ قولهم في بني الصعق صعقي بكسر
الصاد والعين وذلك انهم كسروا الصاد اتباعا للعين ثم استصحبوا ذلك بعد النسب لشذوذ
قال الشيخ ابو حيان فتح العين في ذلك واجب لا نعلم فيه خلافا الا ما ذكره ... من القول
... انه على سبيل الجواز فرعان الاول لو سميت بيعر والقياس
في النسب يعري بفتح العين الثاني لو سميت بيزر مخفف يزبر بالنقل فيه وجهان

تنبيه يفهم من اقتصاره على الثلاثي ان ما زاد على الثلاثة مما قبل آخره كسرة لا يغير
فانه يجوز في ذلك صور الاولى ما كان على اربعة احرف نحو مشتر والثانية ما كان على
اربعة متحركات نحو جندل والثالثة ما كان على اربعة وثانيه ساكن نحو تغلب فالاولان
لا يغيران واما الثالث ففيه وجهان اعرفهما انه لا يغير والآخر انه يفتح وقد سمع الفتح
مع الكسرة في تغلبي ويحصبي ويثربي وفي القياس عليه خلاف ذهب المبرد وابن
السراج والرماني وغيرهم الى انه جائز مطرد وهو عند الخليل وسيبويه شاذ وفي
شرح التسهيل ما يخصه ان الجمهور قالوا بجواز الوجهين وان ابا عمرو قال الفتح شاذ
وظاهر كلام الخليل وسيبويه ما تقدم وقد ظهر بهذا ان قول الشارح وان كانت
الكسرة مسبوقة باكثر من حرف جاز الوجهان وليس بجيد لشموله الصور الثلاث وانما
الوجهان في نحو تغلب ص وقيل في المرمي مرموي واختير في استعمالهم مرمي ش قد تقدم
عند قوله ومثله مما حواه احذف انه لا فرق عند اكثر العرب بين ما ياءاه زائدتان وبين ما
احدى ياءيه اصلية ونبه هنا على ان من العرب من يفرق بين النوعين فيوافق في الاول
على الحذف فيقول في النسب الى شافعي شافعي واما النوع الثاني فلا تحذف ياءاه
بل تحذف الزائدة منهما وتقلب الاصلية واوا فتقول في النسب الى مرمي مرموي فان
قلت هل يقاس على مرموي ما اشبهه قلت صرح الشارح بانه لغة
قال وهي لغة قليلة والمختار خلافها وهو ظاهر من كلامه في شرح الكافية وفي الارتشاف
وشذ في مرمي مرموي فان قلت فهذا البيت متعلق بقوله ومثله مما حواه احذف
جملة فهلا قدمه اليه كما في الكافية قلت لعل سببه تأخيره عما ارتباطه الا
بيات السابقة وكل منها آخذ بحجزة اخيه فلم يبق له محل الا تأخيره وليس كذلك
في الكافية ص ونحو حي فتح ثانيه يجب واردده واوا ان يكن عنه قلب ش اذا نسب
الى ما آخره ياء مشددة فاما ان تكون مسبوقة بحرف او حرفين او ثلاثة فصاعدا فان
كانت مسبوقة بحرف لم يحذف من الاسم في النسب اليه شيء ولكن يفتح ثانيه ويعامل
معاملة المقصور الثلاثي فان كانت ثانية ياء في الاصل لم يزد على ذلك كقولك في
حي حيوي فتحت ثانيه وقلبت الياء الاخيرة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم قلبت
واوا لاجل النسب وان كان ثانيه في الاصل واوا رددته الى اصله كقولك في طي طووي
لانه من طويت وان كانت مسبوقة بحرفين فسيأتي حكمها وان كانت مسبوقة بثلاثة
فاكثر فقد تقدم حكمها وقوله ص وعلم التثنية احذف للنسب ومثل ذا في جمع تصحيح
وجب ش يحذف من المنسوب اليه ما فيه من علامة تثنية وجمع تصحيح كقولك فيمن اسمه
مسلمان او مسلمون او مسلمين واثنان وعشرون ونحوهما من المسمى بالمثنى والمجموع
كذلك فتقول فيهن اثني وثنوي وعشري وتقول في اولات اولي تنبيه هذا

الحذف انما هو

الحذف انما هو على لغة من يعرب المثنى والمجموع الذي على حده بالحروف واما من اجرى المثنى
مجرى عمران والجمع مجرى غسلين فانه لا يحذف فيقول فيمن اسمه زيدان على الاول زيدي
وعلى الثاني زيداني وفي نصيبين على الاول نصيبي وعلى الثاني نصيبيني ص وثالث من نحو
طيب حذف وشذ طائي مقولا بالالف ش اذا وقع قبل الحرف المكسور لاجل ياء النسب
ياء مكسورة مدغم فيها اخرى حذفت المكسورة كقولك في طيب طيبي وفي ميت ميتي
فان كانت الياء مفردة نحو مغيل او مشددة مفتوحة نحو هبيخ او فصل بينها وبين المكسورة
نحو مهيم تصغير مهيام مفعال من هام لم تحذف بل يقال في النسب الى هذه مغيلي وهبيخي
ومهيمي لعدم الثقل بعدم الادغام بالفتح وبالفصل وقوله وشذ طائي يعني ان قياسه
طيئي كطيبي ولكن تركوا فيه القياس وقالوا طائي بابدال الياء الفا تنبيهان
الاول ذكروا ان المحذوف من هاتين الياءين الثانية وان الاولى قلبت الفا قال بعض الشراح
هذا فيه نظر لان هذا الانقلاب لا يتعلق بهذا الباب وقد يقتضي هذا الباب حذف الياء
الثانية وقد حذفت فقال بوجه شذوذه ان يقال حذفت الياء الاولى الساكنة وقلبت
الثانية المتحركة الفا فيظهر شذوذه من حيث حذفت الاولى والقياس حذف الثانية وهذا
غير ظاهر لانه لو كان كذلك لم يكن القلب فيه شاذا وقد ذكر شذوذه في باب الاعلال والوجه
انهم حذفوا الثانية كما ذكر اولا ولكن لما كان هذا القلب مختصا بحال النسب ذكر
شذوذه فيه الثاني ذكر ابو سعيد في كتابه المستوفى ان قولهم ابن ابيتي لانك لو حذفت
الياء المتحركة لم يبق ما يدل عليها قيل وليس بتعليل واضح ولو علل بالالتباس لكان
حسنا واطلاق سيبويه والنحاة يدل على انه لا فرق بين بيت وغيره الثالث لا
فرق بين سيد ونحوه وبين غير التصغير نحو غزيل ونحوه في الحذف فتقول غزيلي وعلى ذلك
غير واحد وان كان سيبويه لم يمثل الا بغير المصغر ص وفعلي في فعيلة التزم وفعلي في
فعيلة حتم ش مثال فعيلة حنيفة فاذا نسب اليها حذفت ياؤها وتاؤها وفتحت
عينها فقيل حنفي ومثال فعيلة جهينة فاذا نسبت اليها حذفت ياؤها وتاؤها
ايضا فتقول جهني تنبيهات الاول افهم قوله التزم وحتم ان ما لم يستوف
وشذ من فعيلة سليقي في سليقة وسليمي في سليمة الازد وعميري في عميرة كلب
والسليقي الذي يتكلم باصل طبيعته معربا قال الشاعر ولست بنحوي يلوك لسانه
ولكن سليقي اقول فاعرب وشذ من خلافه قولهم عبدي وجذمي في بني عبيدة
وجذيمة لا ... رجوع الى الاصل ... ولا وجه له وشذ من فعيلة ردني
في ردينة وخرفي في خريفة ... الثاني لم يسمع باسم شيء من العرب
في النسب اليه لم ينسب اليه الا على ما يقتضيه القياس الثالث ما ذكر من انه
يقال في فعيلة فعلي وفي فعيلة فعلي له شرطان الاول عدم التضعيف والثاني ان لا

تعتل العين واللام صحيحة وسلامة التضعيف على من بين الشرطين وألحقوا معل لام عريا
من المثالين بما التا أوليا (ش) يعني بالمثالين فعيلة وفعيلة فإذا عريا من التاء وكانا على
فعيل وفعيل وقصد النسب إليهما فإما أن يكونا معتلي اللام أو صحيحي اللام فإن كانا
معتلي اللام ألحقا بفعيلة وفعيلة في حذف الياء وفتح ما قبلها إن كان مكسورا ه
فيقال في عدي وقصي عدوي وقصوي كما يقال في عمية وأمية عموي وأموي فإن
قلت هل إلحاق نحو عدي وقصي بما ختم بالتاء واجب أم جائز قلت
صرح في شرح الكافية بأن ذلك واجب وصرح به الشارح أيضا ونقل في بعضهم
فيهما وجهين الحذف والإثبات ولم يذكر سيبويه في عدي إلا الحذف وذكر فيه الفارسي
وجهين ونقل عن يونس الإثبات في عدي فيقول عديي تنبيه استثنى
بعضهم من فعيل ما كان نحو كميت تصغير كمات فإن النسب إليه كميتي بثبات الياء
ذكر قال ولا يجوز غيره وأجاز بعض النحويين كسوي وإن كانا صحيحي اللام فالمشهور
فيهما عدم الحذف فيقول في عقيل وعقيل عقيلي وعقيلي هذا مذهب سيبويه
وهو مفهوم من قوله معل لام عريا وذهب المبرد إلى جواز الحذف فيهما فالوجهان
عنده مطردان وقاسا على ما سمع من ذلك وهو قولهم في ثقيف ثقفي وهذلي وقرشي
في بني هذيل وقريش وفقمي في بني فقيم كنانة وأما فقيم دارم فلم يشذوا فيه وفلحي في مليح
خزاعة وأما مليح سعد فلم يشذوا فيه وقرمي في قريم وسلمي في سليم وقالوا في ثقيف
ثقفي ووافق السيرافي المبرد وقال الحذف في هذا خارج عن الشذوذ وهو كثير جدا في
لغة أهل الحجاز فقيل وتسوية سيبويه والمبرد بين فعيل وفعيل ليست بجيدة إذ سمع
الحذف في فعيل كثيرا ولم يسمع من فعيل إلا في ثقيف فلا يسوى بينهما إلا أن يعتبر بالنفي
وتمموا ما كان كالطويلة وهكذا ما كان كالجليلة (ش) يعني أن ما كان من فعيلة وفعيلة
معتل العين صحيح اللام نحو طويلة ونويرة أو مضاعفا نحو جليلة وقريرة فإنه ينسب
إليه على لفظه فيقال طويلي ونويري وجليلي وقريري فرارا من تحريك حرف
العلة في المعتل العين ومن اجتماع المثلين في المضاعف تنبيهات الأول
من هنا يوخذ الشرطان المشار إليهما فيما مضى الثاني الشرطان معتبران في فعيلة وفعيلة
كليهما ولا يختص بفعيلة المشار الثالث لم يذكر الشارح في فعيلة بضم الفاء إلا
شرطا واحدا وهو عدم التضعيف وخالف في فعيلة بالفتح أن لم يكن معتل العين وأما ما
خالف فعيلة بشرط وأطلق في قوله إن لم يكن معتل العين وكان ينبغي أن يقول صحيح العين
اللام لأن الشرط عدم مجموع الأمرين احترازا من نحو طوية وحيية فإنه يقال فيهما
طووي وحيوي الرابع لم يذكر الناظم هاهنا فعولة نحو شنوءة والنسب إليها
فعلي كالنسب إلى حنيفة فيقال شنئي بالشرطين المذكورين هذا مذهب سيبويه وذهب

المبرد والأخفش إلى أن النسب في ذلك على لفظه فيقال في حمولة حمولي وذهب
ابن الطراوة إلى أنه تحذف الواو وتفتح ما قبلها مضموما فيقول حملي والصحيح مذهب
سيبويه لورود السماع به في شنوءة وفي الغرة نسبة هذا المذهب إلى سيبويه
والأخفش وهو وهم فإن قلت كيف جعل سيبويه ذلك قياسا ولم يرد فيه إلا
شنوءة فقط قلت لأنه لم يرد ما يخالفها وهذا معنى قول بعضهم لأنه جميع
ما سمع فإن كانت عين فعولة نحو قوولة أولاه مضاعفا نحو حرورة لم يحذف منه
الواو وفعولة المعتل اللام نحو عدوة كشنوءة في حذف الواو فيقول عدوي خلافا
للمبرد فإنه يقول عدووي على لفظه وقد تقدم أن مذهبه في شنوءة كذلك وأما
فعول بغير تاء فينسب إليه على لفظه باتفاق فتقول في سلول عدو سلولي وعدوي
وهمزة ممدود في النسب ما كان في تثنية له انتسب (ش) حكم همزة الممدود في
النسب كحكمها في التثنية فإن كانت للتأنيث قلبت واوا كقولك في حمراء حمراوي وإن
كانت أصلية سلمت كقولك في قراء قرائي وإن كانت بدلا من أصل أو للإلحاق فوجهان
كقولك في كساء وعلباء كسائي وعلبائي وإن شئت قلت كساوي وعلباوي ه
تنبيهان الأول مقتضى كلامه هنا أن الأصلية تتعين سلامتها وصرح بذلك
الشارح فقال وإن كانت أصلية تعين بقاؤها وذكر في التسهيل فيها الوجهين
وقال الجود فيها التصحيح الثاني قال في شرح الكافية وما شذ في التثنية نحو كسايين
فلا يقاس عليه في النسب وانسب لصدر جملة وصدر ما ركب مزجا (ش) المركب أربعة
أنواع إسنادي وشبيه به ومزجي وإضافي أما الإسنادي والشبيه به فينسب
إلى صدره مثال الإسنادي تأبط شرا فيقال تأبطي ومثال الشبيه به لولا وحيثما
مسمى بهما فيقول فيهما لولي بالتخفيف وحيثي وإنما ورد النسب إلى كنت كوني برد الواو
لزوال السبب شبيه حيثي وقالوا كنتي وكنتني بزيادة نون وكلاهما شاذ وأجاز
الجرمي النسب إلى الثاني فيقول شري وحيثمي في تأبط شرا وحيثما تنبيه
قوله وانسب لصدر جملة النسب من قوله في التسهيل يحذف له عجز المركب لأنه لا يقتصر
على العجز بل يحذف ما زاد على الصدر فلو سميت بخرج اليوم زيد قلت خرجي وأما
المزجي ففي النسب إليه خمسة أوجه الأول وهو أفصحها النسب إلى صدره
فيقال في بعلبك بعلي وكذا حكم خمسة عشر فيقول خمسي الثاني أن ينسب إلى عجزه
فيقول بكي وهذا الوجه أجازه الجرمي ولا يجيز غيره ولم يسمع النسب إلى العجز مقتصرا
عليه الثالث أن ينسب إليهما معا مزالا تركيبهما فيقول بعلي بكي وهذا أجازه قوم
منهم أبو حاتم قياسا على قول الشاعر تزوجتها رامية هرمزية بفضل الذي أعطى الأمير
من الرزق ه وظاهر كلام ابن الخشاب أنه لا يقاس عليه الرابع أن ينسب إلى مجموع

التركيب فالوا بعلبكي الخامس ان يبنى من جزئي المركب اسم على فعلل وينسب فالواجب
حضرموت حضرمي وما زاد الوجهان شاذان يقتصر فيهما على ما سمع لا نعلم في ذلك خلافا
واما الاضافي فمغربيه عليه بقوله ص ولثان تمما اضافة مبدوءة بابن او اب او ماله التعريف
بالثاني وجب فيما سوى هذا انسب للاول ما لم يخف لبس كعبد الاشهل ش وحاصله
ان المركب تركيب اضافة ينسب الى عجزه في اربعة مواضع الاول ما كان مبدوءا بابن نحو
ابن الزبير فتقول زبيري والثاني ما كان كنية واليه الاشارة بالمبدوءة باب فتقول في ابي
بكر بكري والثالث ما تعرف صدره بعجزه مثل الشارح بغلام زيد فتقول زيدي
الرابع ما يخاف اللبس من حذف عجزه كعبد الاشهل وعبد مناف فتقول فيهما
اشهلي ومنافي وما سوى هذه المواضع ينسب فيه الى الصدر كقولك في امرئ القيس
امرئي ومرئي تنبيهان الاول ظاهر كلامه في الكافية وشرحها ان المبدوء
بابن من قبيل ما تعرف فيه الاول بالثاني فانه في شرحهما واذا كان المنسوب اليه مضافا وكان
معرفا صدره بعجزه وكان كنية حذف صدره ونسب الى عجزه كقولك في ابن الزبير زبيري
وفي ابي بكر بكري انتهى وهذا قال الشارح الا انه زاد في المثل غلام زيد وعلى هذا فقول
الناظم او ماله التعريف بالثاني من عطف العام على الخاص لاندراج المصدر بابن فيه وفي
تمثيل الشارح بغلام زيد نظر لانهم يعنون بالمضاف معنى ما كان علما او غالبا لا مثل ونقد
غلام زيد فانه ليس بمجموعه معنى مفرد ينسب اليه بل يجوز ان ينسب الى غلام والى زيد
فيكون ذلك من قبيل النسب الى المفرد لا الى المضاف وان اراد غلام زيد مجعولا علما فليس
من قبيل ما تعرف فيه الاول بالثاني بل هو من قبيل ما ينسب الى صدره ما لم يخف لبس والله اعلم
الثاني شذ بناء فعللي من جزئي المضاف والمضاف اليه منسوبا اليه كما شذ ذلك في
المركب والمعطوف من ذلك تيملي وعبدري ومرقسي وعبقسي وعبشمي في تيم
اللات وعبد الدار وامرئ القيس بن حجر الكندي وعبد القيس وعبد شمس ص واجبر برد
اللام ما منه حذف جوازا ان لم يك رده الف في جمعي التصحيح او في التثنية وحق مجبور بهذي توفيه
ش اذا نسب الى الثلاثي المحذوف لم يخل من ان يكون محذوف الفاء او العين او اللام فان كان محذوف
الفاء او العين فسيأتي وان كان محذوف اللام فاما ان يجبر في التثنية كاب واخ او في الجمع
بالالف والتاء كعضة وسنة او لا فان جبر فيهما وجب جبره في النسب فتقول ابوي
واخوي وعضوي وسنوي او عضهي وسنهي على الخلاف في المحذوف منهما وانما
يجب جبره لانه جبر في التثنية والجمع بالالف والتاء كقولك ابوان واخوان وعضوات
وسنوات او عضهات وسنهات على الوجهين وان لم يجبر في التثنية ولا في الجمع بالالف
والتاء لم يجب جبره بالنسب بل يجوز فيه الامران نحو جرح وغد وشفة وثبة فتجوز
في النسب اليه جرحي وغدي وشفي وثبي بالحذف وجرحي وغدوي وشفهي وثبوي

بالرد والحذف

بالرد والحذف من حروف العلة ومن غد الواو ومن شفة الهاء ومن ثبة الياء تنبيهات
الاول ما ذكره واضح من كلام الناظم ان الاخ كالجمع التصحيح فيه نظر لانه لا تظهر
بالاب لذلك جمع التصحيح المذكر وقد اقتصر في التسهيل على الجمع بالالف والتاء الثاني
اطلق في قوله جوازا ان لم يك رده الف وهو مقيد بان لا تكون العين معتلة فان كانت عينه
معتلة وجب جبره كما ذكره في الكافية والتسهيل وان لم يجبر في التثنية وجمع التصحيح
احترازا من نحو شاة وذي بمعنى صاحب فتقول في شاة شاهي وذي ذووي وعلى رأي الاخفش
فعل ذي ذوهي وقد حكي انه رجع عنه وسيأتي بيانه وفي ذي ذووي اتفاقا لان وزنه
عند الاخفش فعل كمذهب سيبويه الثالث اذا نسب الى يد ودم جاز الوجهان
عند من يقول يدان ودمان ووجب الرد عند من يقول يديان ودميان الرابع اذا نسب
الى ما حذفت لامه وعوض عنها همزة الوصل جاز الجبر وحذف الهمزة وان لم يجبر تثبت
فتقول في ابن واسم بنوي وسموي على الاول وابني واسمي على الثاني الخامس مذهب
سيبويه والاكثر النحويين ان المجبور تفتح عينه وان كان اصله السكون وذهب الاخفش
الى تسكين ما اصله السكون فتقول في يد ودم وغد وحر على مذهب الجمهور يدوي ودموي
وغدوي وحرحي بالفتح وعلى مذهب الاخفش يديي ودميي وغدوي وحرحي
بسكون لانه اصل العين في هذه الكلمات والصحيح مذهب سيبويه وبه ورد السماع قالوا
في غد غدوي وحكي عن ابي الحسن انه رجع في الاوسط الى مذهب سيبويه وذكره سماعا
عن العرب ص وباخ اختا وبابن بنتا الحق ويونس ابى حذف التاء ش اختلف في النسب
الى اخت وبنت فقال الخليل وسيبويه ينسب اليهما كالنسب الى اخ وابن بحذف التاء منهما
ورد المحذوف فتقول اخوي وبنوي كما تقدم في المذكر وقال يونس ينسب اليهما على لفظهما
بالتاء فتقول اختي وبنتي لان التاء فيهما للالحاق والزمه الخليل ان ينسب
الى هنت ومنت باثبات التاء وهو لا يقوله ولذا يعرف ان التاء فيهما لا تلزم بخلاف
بنت واخت لان التاء في هنت في الوصل خاصة وفي منت في الوقف خاصة تنبيهات
الاول حكم ما اشبه بنتا واختا كلتا وثنتا وكلتا وذيت وكيت فالنسب اليها
عند سيبويه كالنسب الى مذكرها فتقول ثنوي وكلوي وذيوي وكيوي وعلى
مذهب يونس ثنتي وكلتي وذيتي وكيتي وذكر بعضهم في النسب الى كلتا على مذهب
يونس كلتي وكلتوي وكلتاوي كالنسب الى حبلى بالوجوه الثلاثة وذهب الاخفش في
اخت وبنت ونظائرهما الى مذهب ثالث وهو حذف التاء واقرار ما قبلها على سكونه وما
قبل الساكن على حركته فيقول اختي وبنتي وكلتي وثنتي وفيما زعم سيبويه في ذيت وكيت
اذا رد المحذوف ان ينسب اليهما كما ينسب الى حي فيقول كيوي وذيوي الثاني فتح
يقتضي ان اختا وبنتا حذفت لامهما لان النحويين ذكروهما فيما حذفت لامه والتاء فيهما

اذا عوض من اللام المحذوفة وانما حذفت في النسبة على مذهب سيبويه لانها من التا
بالتانيث وان لم تكن مختصة بالتانيث وحاصل مذهب سيبويه ان تا كلتا كتا اخت
وبنت وان لم تكن للتانيث وعلى هذا يبنى ما سبق وذهب الجرمي الى ان التا زائدة
والالف لام الكلمة ووزنه فعتل وهو ضعيف لان التا لا تزاد وسطا فاذا نسبت اليه
على مذهبه قلت كلتوي وقيل ان التا بدل من الواو والاصل كلوي فاذا نسبت اليه
على هذا القول قلت كلتي **قلت** هكذا ذكر بعضهم والمشهور في النقل عن جمهور
البصريين ان التا في كلتا بدل من الواو التي هي لام الكلمة ووزنه فعلى وصرح ابن الحاجب
في شرح المفصل بان كلتا عند سيبويه كلوى ووزنه فعلى ابدلت الواو تا اشعارا
بالتانيث واذا كان هذا مذهب سيبويه والجمهور فعلى هذا ينبغي ان يقال في النسب اليه
كلتي كما نقل عن بعضهم وايضا فلا ينبغي على هذا القول ان يعد مما حذفت لامه لانها
ابدلت لانه لا يقال فيه محذوف اللام في الاصطلاح والاقرب ان يقال في نحو ما محذوف اللام
والذي يظهر من مذهب سيبويه ومن وافقه ان لام كلتا محذوفة كلام اخت وبنت والتا في كلتا
تا عوض من اللام المحذوفة كما قدمته اولا ولا يمتنع ان يقال هو بدل من الواو اذا قصد هذا المعنى
كما قال بعض النحويين في تا اخت وبنت انها بدل من لام الكلمة فاما ان يريد البدل الاصطلاحي
فلا لان بين الابدال والتعويض فرقا ذكر في موضعه **الثالث** النسب الى ابنة ابنوي وبنوي
كالنسب الى مذكره اذ التا فيه ليست عوضا كتا بنت وضاعف الثاني من ثنائي ثانيه
ذو لين كلا ولائي اذا نسبت الى الثنائي وضعا فان كان ثانيه حرفا صحيحا جاز فيه التضعيف
وعدمه فتقول في كم كمي وكمّي وان كان ثانيه حرف لين ضعف مثله ان كان يا او واوا فتقول في
كي ولو كيوي ولووي لان كي لما ضعف صار مثل حي ولو لما ضعف صار مثل دو وان كان
الفا ضوعفت وابدل ضعفها همزة فتقول فيمن اسمه لا لائي وان شئت ابدلت الهمزة واوا
فقلت لاوي **فرع** اذا نسبت الى اللات اسم صنم قلت لاتي ولاوي كما ينسب الى لا
لان تاه تحذف ولا ترد لامه فهو من معاملة لا هذا مذهب سيبويه وزعم الاخفش ان
اصله ليه فقال لاهي كما تقول شاهي وان يكن كشية ما الفا عدم فجبره وفتح عينه التزم
تقدم الكلام على محذوف اللام وذكر في هذا البيت محذوف الفاء وانه لا يخلو ان تكون لامه صحيحة
او معتلة كشية فان كانت صحيحة لم يجبر فتقول في النسب الى عدة عدي وان كان معتل
اللام جبر برد فائه فتقول في شية وشوي على مذهب سيبويه لانه لا يرد العين الى اصلها
من السكون بل يفتح العين مطلقا ويعامله معاملة المقصور وتقول على مذهب ابي الحسن
وشيي برده الى اصله وجزم هنا بمذهب سيبويه **فان قلت** ... كلامه
اشتراط اعتلال اللام **قلت** وقوله كشية **تنبيه** بقي من المحذوف قسم
ثالث لم يبين حكمه وهو محذوف العين فتقول المحذوف العين اذا كانت لامه صحيحة لم يجبر كقولك

في سه ومذ

في سه ومذ مسمى بهما سيبويه ومن ... من النحويين وليس كذلك بل هو مقيد بان
لا يكون من المضاعف نحو رب المخففة عن رب فانه اذا سمي به ونسب اليه فانه يقول
ربي برد المحذوف نص عليه سيبويه ولا يعرف فيه خلاف وان كانت لامه معتلة نحو المرى
ويرى مسمى بهما فتقول فيهما المرئي ويرئي برد المحذوف وبالواحد اذكر ناسبا للجمع
ان لم يشابه واحدا بالوضع الجمع ثلاثة اقسام قسم اهمل واحده كعباديد وقسم
له واحد شاذ كملامح فان واحده لمحة وقسم له واحد قياسي **فالاول** ينسب اليه
بلفظه فتقول عباديدي **والثاني** فيه خلاف ذهب ابو زيد الى انه كالاول فينسب الى
لفظه فتقول ملامحي وحكي ان العرب قالت في المحاسن محاسني وغيره ينسب الى واحده
وان كان شاذا فيقول في النسب الى ملامح لمحي **والثالث** ان غلب نسب الى لفظه فتقول
في الانصار والابناء وهم قوم من ابناء فارس انصاري وابناوي وان لم يغلب نسب الى واحده
فتقول في الفرائض والكتب والقلانس فرضي وكتابي وقلنسي وقول الناس فرائضي وكتبي وقلا
نسي خطا وقد اجاز ذلك قوم وقد ذهب ... الى انه منسوب الى الجمع من قولهم ...
... وكذا ... منسوب ... الى ... وهو عند غيرهم منسوب الى القمرة وهو
البياض ... ويحتمل ان يكونا مما بني على فعل ... مشددة نحو ... هذا الحكم في الجمع
الباقي على جمعيته فان سمي به نسب الى لفظه لانه صار واحدا كقولك في كلاب وانمار
ومداين ومعافر كلابي وانماري ومدايني ومعافري ويلحق بالجمع المسمى به الواحد ان
... مثال ذلك ... على ... نسبا الى واحد ... الجنس
... **فان قلت** ان كلام الناظم مما لا يفي بهذا
التفصيل **قلت** قوله ان لم يشابه واحدا بالوضع يمكن ان يجعل شاملا للثلاثة
انواع **اولها** نحو انمار مما جعل علما **والثاني** انصار مما غلب فصار كالعلم **والثالث**
نحو عباديد مما اهمل واحده لانه يشبه ما اهمل واحده ... نحو قوم ورهط مما لا واحد
له ولا ... لانه شامل للانواع الثلاثة فهو واف بالمطلوب لان حاصله ان الجمع
لا ينسب الى لفظه بل الى واحده الا في ثلاثة مواضع وهو صحيح **تنبيه** اذا نسب
الى نحو تمرات وارضين وسنين ... علما على جمعه قيل تمري وارضي وسنهي او سنوي على الخلاف
في لامه واذا نسب اليها اعلاما التزم فتح العين في الاول وكسر الفاء في الثالث ومع فاعل
وفعال فعل في نسب اغنى عن اليا فقبل يستغنى عن يا النسب غالبا بصوغ فاعل
بمعنى صاحب الشيء كقولهم لابن وتامر اي صاحب لبن وتمر وبفعال في الحرف كقولهم
بزاز وعطار ... احد هذين ... فاعل ... فعال ... فعل فقالوا ... في معنى
... عكسه ... فيطعمني ... وليس ...
... فقال المصنف ... على هذا ... قوله تعالى وما ربك بظلام

لمحصول بن ظلم وقد نوتي بيا النسب في بعض ... العجز وبنو ح ابنتو ... ي
الاسية عقاز وعقلي وبيانا والتنوين وقد يستعمل بعض ... النسب بفعل بمعنى صاحب القولهم
رجل طعم ولبس وعمار بمعنى صاحب طعام ... وحذفها يروح في عمل الاشتر سيبويه ليست بليل والانس
نهر ... البيل ولا ... النهار لبها مارح النهار **تنبيهات الاول** قد يستعمل ايضا
عرض النسب بفعال الفعولهم امراة معطار اي ذات عطر او معطيل كقولهم ناقة محضير اي ذات
حضر ومو ... **الثاني** من الابنية غير مقيسة وان كان بعضها كثيرا هذا مذهب سيبويه
قال لا يقال لصاحب الدقيق دقاق ولا لصاحب الفاكهة فكاه ولا لصاحب البر براد ولا لصاحب
الشعير شعار والمبرد يقيس هذا ومن غير ما سلفته مقررا على النقل منه اقتصرا
يعني ان ما جاء من النسب مخالفا للابنية المتقدم ذكرها فهو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه وعدد
اشياء من بعض ذلك قولهم في النسب الى البصرة بصري بكسر الباء والى الدهر دهري بضم الدال
والى مرو مروزي والى الري رازي ومن ذلك قولهم عميري في عميرة كلب وقد تقدمت امثلة منه اثناء
الباب **الوقف** قطع النطق عند اخر الكلمة والمراد هنا
الاختياري وهو الذي يكون استثباتا وانكارا او تذكرا او ترنما وغالبه يلزمه تغييرات وترجع الى
سبعة اشياء السكون والروم والاشمام والابدال والزيادة والحذف والنقل وهذه الاوجه
تختلف في الحسن والمحل وسيأتي مفصلا ان شاء الله تعالى من تنوينا اثر فتح اجعل الفا وقفا
وتلو غير فتح احذفه شرعا في الوقف على المنون ثلاث لغات **الاولى** وهي الفصحى ان يوقف
عليه بابدال تنوينه الفا ان كان بعد فتحة وحذفه ان كان بعد ضمة او كسرة كقولك رايت زيدا
ومررت بزيد وجاء زيد **والثانية** ان يوقف عليه بحذف التنوين وسكون الاخر مطلقا
ذكر ذلك ابو الحسن وقطرب وابو عبيدة والكوفيون ونسبها المصنف الى ربيعة قال في الابتداء
والجماعة يرونها من اجماعا في الشعر لا يجوز في الكلام **والثالثة** ان يوقف عليه بابدال
التنوين الفا بعد الفتحة وواوا بعد الضمة وياء بعد الكسرة ونسبها المصنف الى الازد وفيه
عبر بازد السراة وزعم ابو عثمان انها لغة قوم من اهل اليمن ليسوا فصحاء واقتصر هنا على الفصحى
تنبيهات الاول شمل قوله اثر فتح فتحة الاعراب نحو رايت زيدا وفتحة البناء
نحو ويها وايها وكلاهما يبدل تنوينه الفا على المشهور **الثاني** يستثنى من المنون
المنصوب ما كان تنوينه بالتاء نحو رايت فاطمة فان تنوينه لا يبدل بل يحذف من اعلى لغة
من يقف بالهاء وهي المشهورة واما من يقف بالتاء فبعضهم يجريها مجرى سائر الحروف فيبدل
التنوين الفا فيقول فاطمتا والنساء من ... اللغة يسكن لا غير **الثالث** المقصور المنون
يوقف عليه بالالف نحو رايت فتى وفي هذه الالف ثلاثة مذاهب **الاول** انها بدل من
التنوين في الاحوال الثلاثة واستصحب حذف الالف المنقلبة وصلا ووقفا وهو مذهب الاخفش
والفراء والمازني وهو المفهوم من كلام الناظم هنا لانه تنوين بعد فتحة **والثاني** انها الالف

المنقلبة

المنقلبة في الاحوال الثلاث وان التنوين حذف فلما حذف عادت الالف وهو مروي عن ابي عمرو
والكسائي والكوفيين واليه ذهب المصنف في الكافية قال في شرحها ويقوي هذا المذهب
ثبوت الرواية بامالة الالف وقفا والاعتداد بها رويا وبدل التنوين على خلاف ذلك انتهى
ومثال الاعتداد بها رويا قول الشاعر انك يا ابن جعفر نعم الفتى ونعم ماوى طارق اذا اتى ورب ضيف
طرق الحي سرى **والثالث** اعتبارها بالصحيح فالالف في النصب بدل من التنوين وفي
الرفع والجر بدل من لام الكلمة وهذا مذهب سيبويه فيما نقل الاكثر قيل وهو مذهب متقدمي
الكوفيين واليه ذهب ابو علي في غير التذكرة وذهب في التذكرة الى موافقة المازني وقوله
٦٤ من احذف لوقف في سوى اضطرار صلة غير الفتح في الاضمار يعني اذا وقف على هاء الضمير
الموصولة حذفت صلتها ان كانت مضمومة او مكسورة نحو له وبه فتحذف الواو والياء وتقف
على الهاء بالسكون وان كانت مفتوحة نحو رايتها وقف على الالف ولم تحذف واحترز بقوله
في سوى اضطرار من وقوع ذلك في الشعر وانما يكون ذلك اخر الابيات وذكر في التسهيل
انه قد تحذف الف ضمير الغائبة منقولا فتحها اختيارا الى ما قبلها كقول بعض طيء والكرامة
ذات اكرمكم الله به يريد بها واستشكل قوله اختيارا اذ قد يقتضي جواز القياس عليه وهو
قليل جدا واشبهت اذا منونا نصب فالفا في الوقف نونها قلب ثم اختلف في الوقف
على اذن فذهب الجمهور الى انه يوقف عليها بالالف لشبهها بالمنون المنصوب وذهب
بعض النحويين ايضا في رسمها على ثلاثة مذاهب **احدها** انها تكتب بالالف لانه يوقف
عليها بالالف قيل وهو الاكثر وكذلك رسمت في المصحف ونسب هذا القول الى المازني وهو
مخالف لما نقل عنه اولا **والثاني** انها تكتب بالنون قيل واليه ذهب المبرد والاكثرون
وعن المبرد اشتهي ان اكوي يد من يكتب اذن بالالف لانها مثل ان ولن ولا يدخل التنوين في الحرف
والثالث التفصيل قال الفراء ان الغيت كتبت بالالف لضعفها وان اعملت كتبت بالنون
لقوتها قاله الفراء وقال ابن عصفور والصحيح كتبها بالنون للفرق بينها وبين اذا
الظرفية ولا اشكال ان من يقف عليها بالنون ومن يقف عليها بالالف
قلت بل له وجه كامن وهو التفرقة بينها وبين اذا الظرفية الا ترى ان نون التوكيد
الخفيفة تبدل بعد الفتحة الفا بغير خلاف وقد فصلوا في رسمها فقالوا تكتب بالالف ان لم
تلتبس نحو لنسفعا وبالنون ان التبست نحو اضربن اذ لو كتبت بالالف في مثل هذا الالتبس
بالف الاثنين وحذف يا المنقوص ذي التنوين ما لم ينصب اولى من ثبوت فاعلما ثم اذا
وقف على المنقوص المنون فان كان منصوبا ابدل من تنوينه الف نحو رايت قاضيا وان كان
غير منصوب فالمختار الوقف عليه بالحذف ويجوز الوقف بالياء وبه قرا ابن كثير في بعض
المواضع كقوله تعالى ولكل قوم هادي وكل هذا مفهوم من البيت واما غير المنون فسياتي
تنبيهات الاول علم من البيت اطلاق ... في الثاني ... **الثاني** يعلم من قوله ما لم

تقضيان المنصوب المنون الحذف فيه لا [illegible] من العرب
ويقف عليه بحذف التنوين وعليه [illegible] بني [illegible] الا [illegible] بالاسم الثا
لث لم يختلفوا في ان الحذف في المنون غير المنصوب اكثر ولا كثر اختلفوا في الاخفش
وقال الفارسي يسوي الحذف [illegible] بالعارض وقال بعضهم الاثبات فيما [illegible] اثبات
ألف المقصور ومع غير ذي التنوين بالكسر [illegible] نحو مررت برد الياء اقتفي ش ان المنقوص
غير المنون يجوز فيه الوجهان والاكثر المختار فيه الاثبات بعكس المنون فالاجود ان يقال
هذا القاضي ومررت بالقاضي وقد يقال هذا القاض ومررت بالقاض هذا مفهوم كلامه
وهو غير محرر وتحريره ان يقال المنقوص غير المنون اربعة انواع الاول ما سقط
تنوينه لدخول ال عليه ان كان منصوبا فهو كالصحيح نحو رايت القاضي فيوقف عليه باثبات
الياء وجها واحدا ولا ينبغي [illegible] تحذف الياء في النصب ان يقف بالوجهين وان كان مرفوعا
نحو هذا القاضي او مجرورا نحو مررت بالقاضي ففيه الوجهان والمختار الاثبات كما ذكر وليس
الحذف مخصوصا بالضرورة خلافا لبعضهم الثاني ما سقط تنوينه للنداء نحو يا قاضي
فالخليل يختار فيه الحذف ورجح سيبويه مذهب يونس لان النداء محل حذف ورجح غيره
مذهب الخليل لان الحذف مجاز ولم يكثر فيرجح بالكثرة الثالث ما سقط تنوينه
لمنع الصرف نحو رايت جواري نصبا فيوقف عليه باثبات الياء كما تقدم في المنصوب
الرابع ما سقط تنوينه للاضافة نحو قاضي مكة فاذا وقف عليه جاز فيه الوجهان
الجائزان في المنون قالوا لانه لما زالت الاضافة بالوقف عليه عاد اليه ما ذهب بسببها
وهو التنوين فجاز فيه ما جاز في المنون ونبه على ذلك فرعا وهو ان ما سقط نونه للاضافة
اذا وقف عليه ردت نونه نحو مسلمي [illegible] فاصون زيد فاذا وقفت قلت فاصون لزوال سبب
حذفها باما وقف القراء على قوله تعالى غير محلي الصيد بحذف النون واتباع الرسم قلت
وفي هذا نظر وقد علم بما تقرر ان كلام الناظم معترض من وجهين احدهما ان عبارته
شاملة لهذه الانواع الاربعة وليس حكمها واحدا والاخر انه لم يستثن المنصوب وهو
متعين الاثبات كما ذكر في اللامية وقوله وفي نحو مر لزوم رد اليا اقتفي يشير به الى ان ما كان
من المنقوص محذوف العين نحو مر اسم فاعل من ارى يري اصله مرئي فاعل اعلال قاض
وحذفت عينه وهي الهمزة بعد نقل حركتها فاذا وقف عليه لزم رد الياء جبرا للكلمة لانه
لو حذفت لزم بقاء الاسم على اصل واحد وذلك اجحاف بالكلمة فان قلت هذا لازم
في حالة الوصل ايضا قلت لا يمكن اثباتها وصلا مع بقاء التنوين لما يلزم من التقاء
ساكنين بخلاف الوقف قلت الموقوف عليه اما ساكن واما متحرك فالساكن
ان لم تكن له صورة في الخط حذف كصلة الضمير والتنوين المنصوب كما سبق وان كانت له
صورة في الخط ترك على حاله ولم يعتن [illegible] المنقوص وقد تقدم حكمهما

وأما نون التوكيد

واما نون التوكيد فانه [illegible] تقدم [illegible] في بابه وقد تم [illegible] هذا المقصور غير المنون
اذا وقف عليه لم تحذف الفه [illegible] في اللفظ [illegible] في قول الشاعر [illegible]
[illegible] المعلى [illegible] وبعض العرب يقلبون الالف الموقوف عليها
ياء فيقولون هذا افعى وعصى وهي لغة فزارة وناس من قيس وبعضهم يقلبها
واوا فيقول هذا افعو وعصو وهي لغة بعض طيء وبعضهم يقلبها همزة فيقول
هذا افعأ وعصأ [illegible] هؤلاء التخفيف قال سيبويه وكذا الالف في اخر
الاسم وقد تقول [illegible] والا وكل مبني اخره الف [illegible] واما قلب الالف
هاء في قوله فقد وردت من امكنة من ها هنا ومن هنه فانه شاذ ولما ذكر الناظم حكم
الوقف على ما ينبغي ذكره من الساكن اخذ يذكر المتحرك فقال وغير ها التانيث من محرك
سكنه او قف رائم التحرك ش الوقف على المتحرك خمسة اوجه الاسكان والروم والاشمام
والتضعيف والنقل ولكل منهن علامة فعلامة السكون [illegible] فوق الحرف هكذا جعلها
سيبويه والمراد حرف خفيف وجعلها بعض الكتاب دائرة لان الدائرة صفر وهو
[illegible] لا شيء فيه من العدد وجعلها بعضهم [illegible] وكل منهم لما رامه [illegible] تعريف
[illegible] وعلامة الروم خط بين يدي الحرف وهذه صورته — وعلامة
الاشمام نقطة بين يدي الحرف وهذه صورته ٠ وعلامة التضعيف شين فوق
الحرف وهذه صورته ش فان كان المتحرك هاء التانيث لم يوقف عليه الا بالاسكان
وليس له نصيب في غيره وان كان غير هاء جاز ان يوقف عليه بالاسكان وهو الاصل
وبالروم [illegible] في الحركات الثلاث ويحتاج في النطق الى رياضة لخفة الفتحة
ولذلك لم يجزه القراء في المفتوح [illegible] ابو حاتم قاله في شرح اللامية وهو عبارة
عن اخفاء الصوت بالحركة ويجوز الاشمام والتضعيف والنقل لكن [illegible] بالشروط
الاتية وقد اشار الى الاشمام بقوله او اشمم الضمة ش الاشمام هو الاشارة بالشفتين
الى الحركة دون صوت ولا يكون الا في الضمة لا في الكسرة والفتحة لتشويه الهيئة
[illegible] وقد روي الاشمام عن بعض القراء في الجر وهو محمول على الروم لان بعض الكوفيين
يسمي الروم اشماما ولا مشاحة في الاصطلاح ثم اشار الى التضعيف بقوله او قف
مضعفا ما ليس همزا او عليلا ان قفا محركا ش التضعيف تشديد الحرف الموقوف عليه
كقولك هذا فرج بالتشديد وذكر له شروطا ثلاثة اولها ان لا يكون همزة احترازا من نحو
خطأ فلا يجوز تضعيفه لان العرب استثقلت ادغام الهمزة ما لم تكن عينا وثانيها
ان لا يكون عليلا كالفتى وظبي فلا يجوز تضعيفه وثالثها ان يكون بعد متحرك احترازا
من نحو بكر فلا يجوز تضعيفه وزيد بشرط رابع وهو ان لا يكون منصوبا منونا في اشهر
اللغات واما قوله لقد خشيت ان ارى جدبا في عامنا ذا بعدما اخصبا فضرورة

قلت وقد لا يحتاج ان هذا الشيء لان المنصوب المنون ... يه الخلاف يعني الحرف الرجيل الالف موقوفا عليه حينئذ بل الموقوف عليه انما هو الالف والكلام في احكام الموقوف عليه **تنبيه** لم يجز الوقف بالتضعيف عن احد من القراء الاعن عاصم فعنه انه وقف على قوله تعالى مستطر في القمر بالتشديد ثم اشار الى النقل بقوله النقل نحو بالهمزة حركة الهمزة الى الساكن

نقل حركات الوقف الساكن تحريكه لم يحظلا

قبلها وذكر لها ثلاثة شروط **الاول** ان يكون الساكن لا يمتنع تحريكه احترازا من ان يكون الفا نحو دار فان الالف لا تقبل الحركة واعترض بان ذلك يقتضي نقل الحركة الى الياء والواو وليس كذلك بل لا يجوز النقل اليهما وان كانا حرفي لين لا يستثقل الحركة عليهما بالاولى في الشرح او لا يكون وعلة **قلت** لا يرد عليه لان قوله لم يحظلا يعني به التعذر بل المراد الساكن لم يمتنع تحريكه اما لتعذره كالالف واما الحي ذلك فيشمل الواو والياء ويشمل الحرف المدغم نحو الحد فانه يمتنع تحريكه فان تحريكه يلزم منه فكه وهو ممتنع في غير الضرورة **والثاني** ان لا تكون الحركة فتحة على غير همزة عند البصريين والى هذا اشار بقوله

من ونقل فتح من سوى المهموز لا يراه بصري وكوف نقلا

لا يجوز عند البصريين نقل الفتحة من غير الهمزة ولا يقال رايت البكر بالفتح لانه لا يلزم من النقل فيه حذف التنوين وحمل عليه غير المنون وقيل لانهم نقلوا في الوقف وسكنوا في الوصل لكان ذلك كانه اشكل بفعل المفتوح وهو لا يجوز وليس بظاهر واجاز الكوفيون نقل الفتحة من غير الهمزة فيقولون رايت البكر ونقل عن الجرمي انه اجاز ذلك في المنون على لغة من قال رايت عمرو اشار بقوله من سوى المهموز الى ان المهموز يجوز نقل فتحته فتقول رايت الخبا وارية او البطا في رايت الخبء والردء والبطء وانما اغتفر ذلك في الهمز لثقلها واذا سكنوا قبل الهمزة الساكنة كان النطق بها اصعب **والثالث** ان لا يوجب عدم النظير في غير المهموز واليه اشار بقوله

من والنقل ان يعدم نظير ممتنع وذاك في المهموز ليس يمتنع

فعلم بذلك انه لا يجوز نقل ضمة مسبوقة بكسرة ولا نقل كسرة مسبوقة بضمة فلا يجوز النقل في نحو هذا بشر ولا في نحو انتفعت بقفل لما يلزم من بناء فعل وهو مفقود في الاسماء اولا ... وهو مهمل في الاسماء او نادر ومنه المهموز فيجوز فيه النقل وان ادى الى عدم النظير لما تقدم التنبيه عليه واستثقال الهمز فتقول هذا الردء ومررت بالكفء **تنبيهات الاول** يجوز النقل بشرط رابع وهو ان يكون المنقول منه صحيحا فلا ينقل من نحو غزو وظبي **الثاني** اذا نقلت حركة الهمزة فيها الحجازيون والقيس على حالها لكنها لما يوقف عليه مستترا بل يقولون هذا الخب بالا نقل والروم والاشمام وغير ذلك بشروطه واما غير الحجازيين فلا يقفون بها بل منهم من يتبعها ساكنة نحو هذا البطؤ ورايت البطأ ومررت بالبطئ وبعض بني تميم يعوضونها

النقل الرابع

النقل الرابع في علم ... ان الاتباع فتقول هذا الردء مع كفؤ وبعضهم يتبع ويبدل الهمزة بعد الاتباع فيقول هذا الردو مع كفو وقد تبدل الهمزة لحاف حركتها بعد سكون بلى نحو هذا البطو ومررت بالبطي واما في النصب فيلزم فتح ما قبلها وقد يبدلونها ذلك بعد حركة فيقولون هذا الكلو ومررت بالكلي واهل الحجاز يقولون الكلا في الاحوال كلها **الثالث** الذي يظهر في حركة النقل انها الحركة التي في الحرف لا اخير نقلت الى الساكن ونص على ذلك قوم من النحويين وقال ابو البقاء العكبري لا يريدون انها حركة الاعراب ضمنها على ما قبل الحرف اذ الاعراب لا يكون قبل الطرف وانما يريدون انها مثلها **الرابع** نقل الكافية وغيرها ان الوقف بالنقل الى متحرك لغة لخمية وانشد ... من عتر لجرم فيما قصركم قصر ... وتعلم رشادكم فنقل حركة الهاء الى الدال وهي متحركة قبل وتحتمل ان يكون اصله قصروه بواو الجمع حملا على معنى من ثم حذف الواو واكتفى بالضمة كقوله فلو ان الاطبا كان حولي وكان مع الاطباء الاساة فان كان مستشهدا في هذه اللغة ان هذا البيت فلا حجة فيه **الخامس** لم يجز الوقف بالنقل عن احد من القراء الا ما روي عن ابي عمرو انه وقف على قوله تعالى وتواصوا بالصبر بكسر الباء

من في الوقف تا تانيث الاسم ها جعل ان لم يكن بساكن صح وصل

احترز بالتانيث من تاء نحو بيت فانها لا تقلب وشذ قول بعضهم قعدنا على الفراه يريد الفرات وبالاسم من تاء الفعل نحو قامت فانها لا تقلب وبقيد الاتصال بساكن صحيح من تاء بنت واخت ونحوهما فانها لا تقلب ايضا وشمل كلامه ما قبله متحرك نحو جمزة وما قبله ساكن غير صحيح ولابد ان لا نحو الحيوة بالالف وفي هذا رابع ان الوقف على التاء هاء في الوقف وانه جعل حكم الالف كحكم المتحرك لانها منقلبة عن حرف متحرك

من وقل ذا في جمع تصحيح وما ضاهى وغير ذين بالعكس انتمى

اي وقل نقل التاء هاء في جمع تصحيح المؤنث نحو الهمرات وفيما ضاهاه مما حمل عليه نحو البنات والاخوات والاكثر في ذلك سلامة التاء وقد سمع ابو الخطاب قول بعضهم دفن البنات من المكرمات وكيف الاخوة والاخوات قال في شرح الكافية واشرت بقوله وما ضاهى الى هيهات واللات فانه يوقف عليهما بالتاء كثيرا وبالهاء قليلا انتهى **تنبيهات الاول** نقل بعضهم ان الوقف على جمع التصحيح والملحق به بالهاء لغة طيئ وقال في الافصاح شاذ لا يقاس عليه **الثاني** اذا سمي بهيهات على لغة من ابدل جمعي كطلحة تمنع الصرف للتانيث والعلمية واذا سمي بها على لغة من لم يبدل فهو كعرفات يجري فيه وجوه جمع المؤنث السالم اذا سمي به وقوله وغير ذين بالعكس انتمى الى شاذ الى جمع التصحيح وما ضاهيه يعني ان غيرهما مما نقل فيه سلامة التاء بعكسهما سواء كان مفردا كشجرة او جمع تكسير كغلمة ومن قرا رجمات ... قول بعضهم يا اهل سورة البقرة فقال مجيب ما احفظ منها ولا ايت النهريوقف بالتاء بعكسها ولو كانت منونة منصوبة وتقدم هذا والنياب وعلى هذه اللغة رسمت مواضع من القران وقرئ بها وهي معروفة

من وقف بها السكت على الفعل

المعل يجزم باخره كلا عدم رسال الشر من عوارض الوقف لاجماعها بالسكت والتزامها او

نحو شنستر **احدهما** الفعل المعتل المحذوف الاخر ...ما في نحو لم يعطه او وفعه نحو افتظه

والثاني ما الاستفهامية اذا جرت بحرف نحو علامه او باسم نحو اقتضاء مه والحاقه

فيما بقي من ميزين النوعين واجب وجائز اما الفعل المحذوف الاخر فقد نبه عليه بقوله ص

وليس حتما في سوى ما انفعل او كيع مجزوما فراع ما رعوا ش يعني ان الوقف بهاء السكت

على الفعل المعل المحذوف الاخر ليس واجبا في غير ما بقي على حرف واحد وهو ما احدهما زايد

فالاول نحو عه امر من وعا يعي وعوره امر من راى يرى **والثاني** نحو لم يعه ولم يره

لان حرف المضارعة زايد فيجب الحاق هاء السكت في ذلك واجبة لبقايه على اصل واحد **فان**

قلت مقتضى تمثيله ان ذلك انما يجب في المحذوف الفاء نحو ع ونح **قلت**

محذوف العين كمحذوف الفاء في ذلك لان العلة واحدة وانما اراد بالتمثيل التنبيه على

ما بقي على حرف واحد او من اجدهما زايد لا سوى **فان قلت** هل يجب زيادة

الهاء في نحو لم نعي يتقي في معنى اتقى يتقي لان تقي محذوف الفاء اصله اوتقي ثم تقي

قلت ظاهر التسهيل الوجوب لانه جعل الضابط ان يحذف فاؤه او عينه وتقي

محذوف الفاء فظاهر قوله في شرح الكافية ويجب الحاق هذه الهاء في الوقف على ما

كان من الافعال على حرف واحد او على حرفين احدهما زايد حذا الهاء لا تجب في نحو لا تق

لانه على ثلاثة احرف ولا كذلك هو من يندرج في كلامه لانه على حرفين احدهما زايد قال الشيخ

ابو حيان لم ينص في الوقف على مثل هذه الكلمة والذي يقتضيه النظر عندي ان يكون الوقف

فيه بالهاء اختيارا لا وجوبا لانه وان حذفت فاؤه فان تاءه الاولى متعال لازمة للفعل وهذا

الحذف عارض شاذ وليس بمطرد فلا يلتفت اليه **ص وما في الاستفهام ان جرت حذف الفها**

واولها الهاء ان تقف **ش** احترز بالاستفهامية من الموصولة والشرطية نحو مررت بما مررت

به وبما تفرح افرح بانهما لا تحذف الفهما وزعم المبرد ان حذف الف ما الموصولة ثبت لغة

ونقله ابو زيد ايضا **فقال** ابو الحسن في الاوسط وزعم ابو زيد ان كثيرا من العرب يقولون

عم تسال ... لانهم حذفوا الكثرة استعمالهم اياها وشمل قوله ان جرت ان تجر بالحرف نحو عم

يتساءلون اوبالاسم نحو قراءة من قرأ وقوله حذف الفها يعني وجوبا وسبب الحذف

ارادة التفرقة بينها وبين الموصولة والشرطية وكانت اولى بالحذف لاستقلالها بخلاف

الشرطية فانها متعلقة بما بعدها وبخلاف الموصولة فانها والصلة اسم واحد وقوله واولها

الهاء ان تقف يعني جواز ان جرت بحرف نحو عمه ووجوبا ان جرت باسم نحو اقتضاء مه

ولهذا قال ص وليس حتما في سوى ما انخفض باسم كقولك اقتضاء م اقتضى ش وليس

الحاق الهاء واجبا في سوى المجرورة بالاسم وهو ... وعلة ذلك ان المجرور بالحرف كالجزء

لاتصاله به لفظا وخطا بخلاف الاسم فوجب الحاق الهاء للمجرورة بالاسم لبقايها على

حرف واحد

فان قلت قد علم ان المجرورة بالحرف ... بالحرف ليس بواجب فهل هو

راجح او مرجوح **قلت** نقل النحويون انه راجح قالوا وهذا الافصح والاكثر وانما

وقف اكثر القراء بغير هاء اتباعا للرسم **تنبيهات الاول** فهم من قوله اي

جرت ان المرفوعة والمنصوبة لا تحذف الفها في غير ضرورة كقوله على ما قام يشتمني لئيم

عيابة ... **الثاني** اهمل المصنف من شروط حذف

الفها ان لا تركب مع ذا فان ركبت معها لم تحذف الالف نحو على ماذا تلومني وقد اشار اليه

في التسهيل **الثالث** قد تحذف الف ما الاستفهامية المجرورة غير المركبة في

ضرورة كقول الشاعر على ما قام يشتمني لئيم كخنزير تمرغ في رماد وحكاه الزمخشري

في كشافه لغة وحمل عليه قوم من المفسرين قوله تعالى يا ليت قومي يعلمون بما غفر لي

ربي قالوا معناه باي شيء غفر قال ابن هشام وهذا قول مرغوب عنه لان النحويين على

خلافه **الرابع** قد ورد تسكين ميمها في الضرورة مجرورة بحرف كقوله يا اسدا

لم اكلته لمه **ص ووصل ذا الهاء اجز بكل ما حرك تحريك بنا ودايم شذ في المدام استحسن** اعلم ان هاء

السكت لا تتصل بحركة اعراب ولا شبيهة به فلذلك لا تلحق اسم لا ولا المنادى المضموم وكلما بني

لقطعه عن الاضافة كقبل وبعد والعدد المركب نحو خمسة عشر لان حركات هذه الاشياء مشابهة

لحركة الاعراب في انها عارضة الاترى وجدت لوجود اسباب وانما تنتفي عند عدمها فلذلك

شابهت حركة الاعراب واما الفعل الماضي فحركته لازمة ليست كحركة هذه الاشياء وفي اتصال هاء

السكت به ثلاثة اقوال **الاول** المنع مطلقا وهو مذهب سيبويه والجمهور واختيار المصنف

والثاني الجواز مطلقا لانها لازمة **والثالث** انها تلحقه اذا لم يخف لبس نحو قعد

لا اذا خيف نحو ضربه والصحيح الاول لانه وان كانت لازمة فهي شبيهة بحركة الاعراب

لانها انما بني على حركة لشبهه بالمضارع المعرب في وجوه مذكورة في موضعها وشذ

اتصالها بما في قوله يا رب يوم لي لا اظلله ارمض من تحت واضحى من عله ووجه شذوذه

ان حركته عارضة لانها عارضة لقطعه عن الاضافة فهي كقبل وبعد والى هذا اشار بقوله ودايم

بغير تحريك بنا ادبم بحركة ... حركة بناء ... بل حركة بناء غير دايم وقوله في المدام استحسن

يعني ان وصل هاء السكت بحركة البناء الدايم اي الملازم جائز مستحسن كفتحة هو وهي فيقال في

الوقف عليهما هوه وهيه وقد فهم بذلك **فان قلت** هذا البيت محتمل من

وجهين **احدهما** ان قوله ووصلها بغير البناء يحتمل غير دايم **والثاني** تحريك الاعراب

تحريك بناء يقتضي ان وصلها بحركة الاعراب قد شذ ايضا لان حركة الاعراب غير تحريك بناء دايم

فيشمل نوعين **احدهما** تحريك البناء غير الدايم **والثاني** تحريك الاعراب **والوجه**

الاخر قوله في المدام استحسن يقتضي موافقة من اجاز اتصالها بحركة الماضي لانها من التحريك

المدام **قلت** اما الاول فليس بلازم واما الثاني فقد ... وقد استثناه في الكافية

فعلى الوصل في البدل اخر مثل ما حرك تحريك بناء او اعراب ... من رجا

اعطى بعد الوصل ما للوقف ثم وبما استعمل مثال ذلك اجرى الوصل مجرى الوقف ثم قراءة

غير حمزة والكسائي لم يتسنه وانظر وفبهداهم اقتده ومنه قول بعض طيئ حيلوا بالبتى

وانما تبدل مثل الالف واوا في الوقف فاجري فيه الوصل مجراه ومثال ذلك في النظم قول

الراجز مثل الحريق وافق القصبا شدد الباء مع وصلها وهو اخلاف ومثله في الشعر كثير

ومنه قوله اتو ناري فقلت منون انتم وتقدم في الحكاية **الامالة**

امالة الالف ان ينحى به نحو الياء ومن لازم ذلك ان ينحى بالفتحة نحو الكسرة والنظر في اثرها

ومحلها وحكمها واعلها واسبابه **اما فائدتها** فاعلم ان الغرض الاصلي في الامالة

هو التناسب وقد تكون الامالة للتنبيه على اصل او غيره مما سياتي ذكره **واما حكمها**

فانه وجه جائز ولغة لبعض العرب وسببه مجوز لها لا موجب فلذلك يجوز فتح كل ممال

واما محلها فالاسماء المتمكنة والافعال هذا هو الغالب وياتي التنبيه على ما استثني من غير

ذلك **واما اصحابها** فتميم وقيس واسد وعامة اهل نجد واما الحجازيون فلغتهم

الفتح الا في مواضع قليلة **واما اسبابها** فقسمان لفظي ومعنوي فاللفظي الياء

والكسرة والمعنوي الدلالة على ياء او كسرة وجملة اسباب امالة الالف على ما ذكر المصنف

ستة اسباب **الاول** انقلابها عن الياء **والثاني** مآلها الى الياء **والثالث** كونها

بدلا عن ما يقال فيه فلت **والرابع** ياء قبلها او بعدها **والخامس** كسرة قبلها او

بعدها **والسادس** التناسب **تنبيه** مترجع الاسباب كلها راجعة الى الياء

والكسرة واختلفوا في ايهما اقوى فمذهب الاكثر ان الكسرة اقوى من الياء واحتج للامالة

وهو ظاهر كلام سيبويه لانه قال في الياء لانها بمنزلة الكسرة فجعل الكسرة اصلا ومذهب

ابن السراج ان الياء اقوى من الكسرة **و**الاول اظهر لوجهين **احدهما** انه يستقل بها الاكثر وتستقل

بالياء **والثاني** ان سيبويه ذكر ان اهل الحجاز يميلون للكسرة وذكر في الياء ان اهل الحجاز وكثير من

العرب لا يميلون للياء فدل ان هذا وجه النقل على ان الكسرة اقوى **واعلم** رحمك الله ان المصنف

اختلفت في ذكر اسباب الامالة وليس بينهم في ذلك كبير اختلاف والغرض هنا شرح كلام

الناظم من الالف المبدل من ياء طرف امل ثم هذا هو السبب الاول وهو ان يكون الالف مبدلا

من ياء وهي طرف كلمة وسواء في ذلك الاسم نحو من فتى والفعل نحو رمى وشمل قوله من ياء المبدل

من ياء اصلية كالمثال والمبدل من ياء منقلبة عن الواو نحو ملهى واغزى واحترز بقوله في طرف

عن الكائنة عينا وسياتي حكمها **كذا الواقع منه الياخلف دون مزيد او شذوذ** ثم هذا

هو السبب الثاني وهو ان تكون الالف صائرة الى الياء دون زيادة ولا شذوذ وذلك نحو مغزى

وحبلى وكل ما اخره الف تانيث مقصورة فانه تمال لانها تؤول الى الياء في التثنية والجمع فاشبهت

الالف المنقلبة عن الياء واحترز بقوله دون مزيد او شذوذ من قلب الالف ياء في الاضافة الى ياء

المتكلم

المتكلم في بعض ... وفي عصى ونحو فتى من قلب الالف ياء في الوقف

عند بعض طيئ نحو عصى فلا ... الامالة لاجل ذلك واحترز بقوله من مزيد عن رجوع الالف

الى الياء بسبب زيادة كقولهم في التصغير قفي وفي التكسير قفي فلا يمال نحو قفا لذلك وفيها

في **الاولى** السبب الثالث وهو ان يقع ... الالف الواقع طرفا كالاولى **الثاني**

قد علم مما ذكر ان نحو قفا وعصا من الاسم الثلاثي لا يمال لان الفه عن واو ولا تؤول الى الياء الا في

شذوذ او زيادة وقد سمعت امالة العشا مصدر الاعشى

نهارا والمكا بالفتح وهو جحر الارنب والثعلب والكبا بالكسر الكناسة ومنهم من يميل الواو

لقولهم امراة عشواء ولقولهم في معنى المكا مكو فالواو بدل من مكو وحشيتم ولقولهم في

التثنية الكبا كبوان البيت ومثلها الالفاظ الثلاثة مقصورة **فان قلت** لعل امالة

الفها لاجل الكسرة ولا تكون شاذة **قلت** الكسرة لا تؤثر في المنقلبة عن الواو

الثالث يجوز امالة الالف في نحو دعا وغزا من الفعل الثلاثي وان كانت عن واو لانها

تؤول الى الياء في نحو دعي وغزي من المبني للمفعول وهذا الفرق بين الاسم الثلاثي

والفعل الثلاثي اذا كانت الفهما عن واو وما ذكره نص عليه الفارسي وغيره من النحويين وهذا

من كلام سيبويه التسوية في الثلاثي بين بنات الواو وبنات الياء وبعضهم الامالة في ذوات

الواو من الاسماء والافعال والمشهور ما تقدم وقوله **مع ولها يليه هاء التانيث ما الها**

عدم ما ثم يعني ان الالف التي قبل هاء التانيث في نحو فتاة وقناة لها من الامالة لكونها

منقلبة عن الياء ما للالف المتطرفة لان هاء التانيث غير معتد به فالالف قبلها متطرفة

تقديرا **وهكذا بدل عين الفعل ان يؤول الى فلت كما في خف ودن ثم** هذا هو

السبب الثالث وهو ان يكون الالف بدلا من عين فعل تكسر فاؤه حين يسند الى تاء

الضمير واويا كان نحو خاف او يائيا كان فانك تقول فيهما خفت ودنت بحذف عين

الكلمة وصار في اللفظ على وزن فلت والاصل فعلت فحذفت العين وحركت الفاء

بحركتها **فان قلت** اما خاف فعينه مكسورة لان اصله خوف واما كان وطاب ونحو

مما فاؤه عين فيه الفتح فكيف يقال حركت الفاء بكسرة مختلفة بحركتها **قلت** يقرر

تحويلهما الى فعل بكسر العين ثم تنقل الحركة فهذا هو مذهب كثير من النحويين وبعضهم

يقول لما حذفت العين حركت الفاء بكسرة مجتلبة للدلالة على ان العين ياء ولبيان

ذلك موضع غير هذا واحترز بقوله ان يؤول الى فلت من نحو قال وطال فانه لا

يؤول الى فلت بالكسر ولا غيره يؤول الى فلت بالضم كقولك قلت وطلت **والحاصل**

ان الالف التي هي عين الفعل تمال ان كانت عن ياء نحو دان او عن واو مكسو

رة نحو خاف فان كانت عن واو مضمومة نحو طال او مفتوحة نحو قال لم تمل **تنبيهان**

الاول اختلف في سبب امالة نحو طاب وخاف فقال السيرافي وغيره

انما الكسرة العارضة في حال الكلمة و... مع الامالة ...
بعض لا نحو ... مزار ... من كلام ... فان ... الواقفة ... مع المستعلية ... الكسر
في حقيقة وقال ابن ... الخضراوي ... الامالة في طاب ... الالف فيه منقلبة عن ياء في خاف
لان العرب ... ارادوا الدلالة على الياء والكسر **الثاني** نقل عن بعض اهل الحجاز امالة نحو خاف
وطاب وجاء ... وغاب ... يفرقون بين ذوات الواو نحو خاف فلا يميلون ويميلون ذوات الياء نحو
غاب فيميلون **الثالث** مفهوم قوله ... بدل ... الاسم لا ... الكر
... منقلبة عن الياء وصرح بعضهم ... امالة الالف المنقلبة عن ياء عينا في اسم ثلاثي
كقولهم هذا عاب ونا ب بالامالة ... من كلام سيبويه وقال ... المعطل ...
... ان كانت في فعل يقال فيه فلت كهاب وخاف اميلت ولم ينظر الى ما انقلبت عنه وان كانت
اسم نظر الى ذلك فقيل ناب وعاب بالامالة ولم يقل باب وهذا يقتضي ان امالة نحو ناب مما
عينه ياء جائز الا انه ... فيما ... امالة عاب والفه عن ياء قال ابن ...
عاب بمعنى العيب ويقع في بعض النسخ غاب بالمعجمة والفه ايضا عن ياء **ص** كذا الخلف الياء
والفصل اغتفر بحرف او مع ها كجيبها ادر **ش** هذا هو السبب الرابع وهو وقوع الياء قبل الالف
او بعدها فان كانت قبل الالف فشرطها ان تكون متصلة به كقولك بيان ونحو شيبان ...
منفصلة بحرف نحو شيبان او بحرفين ثانيهما ها كجيبها ... فلو كانت منفصلة بحرفين ليس احدهما
... ها او باكثر من حرفين امتنعت الامالة **تنبيهات الاول** اغتفر الفصل بالها
لخفائها **الثاني** فهم ... التسهيل ... يتهم ... ومعا ... ها فلم يقيد ...
ثانية ولذا بعبارة الكافية **الثالث** اطلق في قوله او مع ها وقيد غيره بان لا يكون قبل
الها ضمة نحو هذا جيبها فانه لا تجوز فيه الامالة **الرابع** الامالة للياء المتحركة في
نحو بياع اقوى منها في نحو بيان والامالة للياء الساكنة نحو شيبان اقوى منها في نحو جيبها
الخامس ... من اقسام اسباب الامالة وقوع الياء قبل الالف او بعدها ولم يذكرها الناظم
الالف لياء بعدها وذكرها في الكافية والتسهيل وشرطها ان وقعت بعد الالف ان تكون متصلة
نحو بايع ولم يذكر سيبويه امالة الالف للياء بعدها وذكرها ابن ... وغيره **ص** كذاك ما
يليه كسر او يلي تالي كسر او سكون قد ولي كسرا وفصل الها كلا فصل يعد فدرهماك من يمله
لم يصد **ش** هذا هو السبب الخامس وهو وقوع كسرة بعد الالف او قبلها فان كانت بعدها فشرطها
ان تليها نحو ... وان كانت قبلها فشرطها ان تكون منفصلة بحرف نحو عماد او بحرفين اولهما
ساكن نحو شملال ... او بحرفين ... متحركين احدهما ها نحو يريد ان يضربها او بحرف ... كلاهما ها
نحو درهماك فكل هذا يجوز امالته ولو فصل بغير ذلك لم تجز الامالة **فان قلت** ...
... امالة نحو ... **قلت** ... قوله وفصل الها كلا فصل ... امالته ... امالة درهماك
تنبيهات الاول ... معطوف على قوله كسر والمعنى او يلي تالي ... سكون ...

نحو شمس

عن ... **الثاني** ... الكافية امالة نحو ... وعماد وذكر امالة نحو ... وذكر سيبويه
امالة نحو ... عن ناس ... وقال ... واما قولهم ...
... والتي سوغها ... حقيقة لم يعتبر **الثالث** اطلق في قوله وفصل الها كلا
فصل ... غير ... لا ... ما قبلها ... نحو ... فانه لا يمال ... مثل هذا في
الباب ولما فرغ من ذكر الغالب من اسباب الامالة شرع في ذكر موانعها فقال **ص** وحرف الاستعلا
يكف مظهرا من كسر او يا وكذا تكف را **ش** موانع الامالة ثمانية احرف منها سبعة تسمى حروف
الاستعلاء وهي ... خص ضغط قظ ... والثامن الراء غير المكسورة فهذه الثمانية تمنع امالة الالف
... سببها ان كان كسرة ظاهرة على تفصيل يأتي وعلة ذلك ان السبعة الاول تستعلي الى الحنك
فلم تمل الالف معها طلبا للمجانسة واما الراء فشبهت بالمستعلية لانها مكررة **فان قلت**
اطلق في قوله وكذا تكف را ولم يقيد بغير المكسورة **قلت** قد علم التقييد من ... قوله بعد
وكف مستعل ورا ينكف بكسر را **فان قلت** ما اعرب قوله مظهرا **قلت** هو مفعول بكفه
او حرف الاستعلاء يكف السبب المظهر من الكسرة والياء لا المنوي فلا يمنع حرف الاستعلاء امالة
الالف في نحو هذا ماض في الوقف ولا امالة ما ... اصله ما ... ولا امالة باب خاف وطغى
... للدلالة على شيء لا يمنعه حرف الاستعلاء **تنبيه** قوله او يا نص في ان
حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة يمنع الامالة اذا كان سببها ياء ظاهرة وقد صرح بذلك في
الكافية والتسهيل ولم ... وقال ... حرف الاستعلاء في باب خاف وطاب ... غير
مانع من الامالة ... في مواضعه وقال الشيخ ابو حيان لم ... في الياء وانما يمنع مع الكسرة
فقط **ص** ان كان ما يكف بعد متصل او بعد حرف او بحرفين فصل **ش** اعلم ان المانع المشار اليه اعني حروف
الاستعلاء والراء يمنع متاخرا عن الالف ومتقدما عليها فان تاخر فشرطه ان يكون متصلا نحو فاقد
... او منفصلا بحرف نحو منافق وناقد ... او بحرفين نحو مواثيق ومنافيخ
... ثلاثة انواع تمتنع امالتها اما المتصل والمنفصل بحرف فقال سيبويه لا يميلها احد
الا من لا يوخذ بلغته واما المنفصل بحرفين فنقل سيبويه امالته عن قوم من العرب لتراخي المانع
قال سيبويه وهي قليلة وجزم المبرد بالمنع في ذلك وهو محجوج بنقل سيبويه وقد فهم مما
سبق ان حرف الاستعلاء لو فصل باكثر من حرفين لم يمنع الامالة وفي بعض نسخ التسهيل ...
... وربما غلب المتاخر ... ومثاله ... بسوط ... بعض العرب يغلب في ذلك
حرف الاستعلاء وان بعدوا ... المانع على الالف وقد اشار اليه بقوله **ص** كذا اذا قدم ما لم
يكسر او يسكن اثر الكسر كالمطواع مر **ش** يعني ان حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة اذا
تقدما على الالف منعا الامالة بشرط ان يكون المانع غير مكسور ولا ساكن بعد كسرة فلا تجوز
امالة الالف في نحو طالب وطالع وغالب بخلاف طلاب وغلاب ونحو اصلاح ومطواع فان
ذلك يجوز امالته لان حرف الاستعلاء اذا كان مكسورا او ساكنا بعد كسرة لا يمنع الامالة

تنبيهان الاول من اصحاب الامالة من منع الامالة في نحو مصباح لان الحاجز
ثم ذكره سيبويه ولم يذكر في المكسورة خلافا **الثاني** قد عاد فان فرع انه يمتنع ولو فصل من الالف
والمنفرد ذكره سيبويه وغيره ان ذلك اذا كانت الالف تليها نحو فاعد وطاعن **من حرف مستعل**
وان يكف بكسر راء كالغارم لا اجهل نشر اذا وقعت الراء المكسورة بعد الالف التي فيها مانع الا
مالة سواء كان من حروف الاستعلاء نحو ابصارهم او ورا اذا غير مكسورة نحو دار القرار فيجوز ا
ونحوه يجوز امالته ولا اثر لحرف الاستعلاء والراء غير المكسورة لان الراء المكسورة
غلبت المانع فلم يبق له اثر **تنبيه** مر هنا علم ان شرط كون الراء مانعة من
الامالة ان تكون غير مكسورة فيوخذ منه امالة نحو حمارك بطريق الاولى لانه اذا امتنع
نحو ابصارهم وغارم ودار القرار مع وجود المقتضي لمنع الامالة فامالة نحو حمارك مما
لا مقتضي فيه للمنع اولى **ولا تمل لسبب لم يتصل نشر** يعني ان سبب الامالة لا يؤثر اذا لم
يتصل يعني اذا كان من كلمة اخرى فلا تمال الالف بما بعدها نحو قولك يدي سابور لانها
منفصلة وكذلك ان قلت ها ان ذي عنزة لم تمل الالف ها الكسرة التي لانها من كلمة اخرى وا
تصالها في نحو نأتي بسبب الامالة ان يكون في الكلمة التي فيها الالف **تنبيهان**
الاول يستثنى من ذلك الف ها التي هي ضمير المؤنث في نحو لم يضربها واخرجتها فانها
قد اميلت لسبب منفصل اعني في كلمة اخرى **الثاني** ذكر غير المصنف ان الكسرة اذا كانت
منفصلة عن الالف فانه قد تمال الالف وان كانت اضعف من الكسرة التي معها في الكلمة قال
سيبويه وسمعناهم يقولون لزيد مال فاما لوه للكسرة فشبهوه بالكلمة الواحدة وليس
كلام المصنف على عمومه **والكف قد يوجبه ما ينفصل نشر** يعني ان سبب المنع قد يؤثر
وهو منفصل اي ولو كان من كلمة اخرى نحو درهما بضرب فلا تمال الالف لان القاف بعدها
وهي مانعة من الامالة ولو انفصلت **فان قلت** لم اثر المنع منفصلا ولم يؤثر سبب
الامالة منفصلا **قلت** لان الفتحة اعني ترك الامالة اصل فيصار اليه بادنى سبب ولا يخرج
عنه الا بسبب محقق **تنبيهان الاول** من قوله قد يوجبه ان ذلك ليس غير
لازم فان من العرب من لا يعتد بحرف الاستعلاء اذا وليه الالف من كلمة اخرى فيميل لان
الامالة في المنفصل نحو مال قليل اقوى منه في المتصل نحو مال قاسم **الثاني** قال في شرح
الكافية ان سبب الامالة لا يؤثر الا متصلا وان سبب المنع قد يؤثر منفصلا فقال الشيخ
احمد بالامالة وانه قاسم بترك الامالة وتبعه الشارح في متن العبارة وفي التمثيل بانه
قاسم نظر فان مقتضاه ان حرف الاستعلاء يمنع امالة الالف المنقلبة عن ياء وليس كذلك
قوله **وقد امالوا لتناسب بلا داع سواه كعمادا وتلا نشر** هذا هو السبب السابع من
اسباب الامالة وهو التناسب وعبر عنه بعضهم بقوله الامالة للامالة وعبر عنه
آخرون بقولهم الامالة لمجاورة الممال انما اخره لضعفه بالنسبة الى الاسباب المتقدمة

تم اعلم

اعلم ان امالة الالف لقصد التناسب لها صورتان **احدهما** ان تمال لمجاورة الف ممالة كامالة الثانية من
نحو رايت عمادا **والاخرى** ان تمال لكونها آخر مجاور ما اميل آخره كامالة الف تلا من قوله
تعالى والقمر اذا تلاها فانما اميلت الف تلاها لتناسب ما بعدها **فان قلت** في تمثيله
بتلى وسجى نظر فان الفيهما تجوز امالتهما لسبب غير التناسب لانهما تؤول الى الياء اذا بني الفعل
للمفعول وقد تقدم بيانه وانما ينبغي تمثيل هذا النوع بما لا سبب لامالته غير التناسب
قلت السبب المقتضي لامالة نحو دحاها مما الفه عن واو ولم يمل بعض القراء ولذلك لم يميلوا
هذا النوع حيث وقع وانما اما لوا منه ما جاور الممال فلما اما لوا تلاها ونحوه ولغيره معا
تبعا لامالة ذلك علم ان الداعي الى امالته عندهم انما هو التناسب **تنبيه** استغير
من تمثيله بالمثالين **احدهما** التنبيه على صورتي الامالة للتناسب كما سبق **والاخرى**
ان الالف قد تمال لمناسبة الف قبلها نحو عمادا فان الفه الثانية قد اميلت لمناسبة الاولى
وقد تمال لمناسبة الف بعدها كامالة الف تلاها لمناسبة ما بعدها الفه عن ياء يعني جلاها
ويغشاها **فان قلت** هلا جعلت امالة الف تلاها لمناسبة ما قبلها اعني ضحاها
قلت الف ضحاها عن واو وانما اميل لمناسبة ما بعده ايضا **فان قلت** هل يقاس على امالة
الالف الثانية في نحو عمادا لمناسبة الاولى **قلت** ظاهر كلام سيبويه انه يقاس عليه فانه قال
وقالوا معزانا في نحو من قال عمادا فاماله جميعا وذا قياس انتهى **ولا تمل ما لم ينل تمكنا دون
سماع غير ها وغيرنا نشر** الامالة من خواص الافعال والاسماء المتمكنة فلذلك لا تطرد امالة غير
المتمكن نحو اذا وما الا ما وانا ونحوهما ونظرا اليه ومن تبعا ونظرا اليها فانها تطرد امالتها لكثرة
استعمالها وانشا وبقوله ودون سماع الى ما سمعت امالته من الاسم غير المتمكن وهو ذا الاشارة ومتى وانى
وامالها في الحروف بلى ويا في النداء ولا في قولهم اما لا لا ... ان حرف نابت عن الجمل فصار لها بذلك مزية
على غيرها **وحكي** قطرب امالة لا في الجواب لكونها مستقلة ومنع سيبويه ومن وافقه امالة حتى
وعلى انه منعهم الامالة فيها عن بعض مثل نحو واكثر اهل اليمن وحكيت امالتها عن حمزة والكسائي **تنبيهان**
الاول لا تمنع الامالة فيما عرض بناؤه نحو يا فتى ويا حبلى لان الاصل في ذلك الاعراب **الثاني**
لا اشكال في جواز امالة الفعل الماضي وان كان مبنيا فالمبرد واما له عيسى **فان قلت** قد يرد
على كلام الناظم الفعل الماضي فانه يطلق عليه غير متمكن كما قيل **قلت** ان سلم انه يطلق عليه غير
متمكن فلوضوحه لم يذكره وايضا فقد تقدم اول الباب ذكر الامالة فيه **فان قلت** قول صاحب
المفصل والاسماء غير المتمكنة يمال منها المستقل بنفسه نحو ذا ومتى وانى ولا يمال ما ليس بمستقل نحو ما الا
ستفهامية والشرطية والموصولة ونحو اذا يقتضي ان امالة ذا ومتى وانى غير شاذة **قلت** لا
انكار ان الامالة في ذلك شاذة لان الالف في غير المتمكن اصل غير منقلبة ولا سبب لامالتها وكان اراد انه لا
شذوذ المعنى الذي عظم امالتها من الغير ومن الاستقلال وان كان ذلك مما لا يجعلهما يقاس عليه **والفتح**
قد يكسر ذا آخر ومر كلا سيهم من قبل ها التانيث في الوقف ثم اعلم ان الفتحة تمال كما تمال الالف لان الغرض من الامالة مشاكلة

الاصوات وتقريب بعضها من بعض وذلك موجود في الوقف كما هو موجود في الوصل **وامالة الفتحة** قبل
الاول ان تكون قبل راء مكسورة نحو قوله تعالى ترمي بشرر وعلى ابصارهم وللابصار فاماله الفتحة نحو
مكسورة **تنبيهات الاول** من قوله والفتح ان الممال في ذلك الفتح لا المفتوح وقول سيبويه امالوا
المفتوح فيه تجوز **الثاني** لا فرق بين ان تكون الفتحة في حرف استعلاء نحو من البقر او في راء نحو بشرر او في غيرهما
نحو من الكبر **الثالث** فهم من قوله قبل كسر ان الفتحة لا تمال لكسرة راء قبلها نحو رمم وقد نص غيره على
ذلك **الرابع** شرطها ان تكون الفتحة قبل راء وظاهره اشتراط ان تكون متصلة كما مثل فعلى هذا لو فصل
بينهما لم تمل ونص غيره ذلك على الاطلاق بل فيه تفصيل وهو ان الفاصل بين الفتحة والراء ان كان مكسورا او ساكنا
غير ياء فهو مغتفر وان كان غيره لك منع الامالة فتمال الفتحة في نحو اشر وفي نحو عمرو ولا في نحو غيرهم على ان
سيبويه وقد الصنف على ذلك في بعض نسخ التسهيل وشرط ان تكون كذا وليس اشتراط ذلك بصحيح فان
سيبويه قد ذكر امالة فتحة الفاء في قولهم رايت خبط رياح وذكر غيره انه تجوز فتحة الغين في نحو الغرر
والراء في ذلك ليست بطاء ولعله انما خص الراء الكسرة بذلك فيه **الخامس** ظاهر قوله امل ان
الامالة في ذلك جائزة وصلا ووقفا بخلاف امالة الفتحة للسبب الاتي فانه خاصة بالوقف **السادس**
اهمل من شروط امالة الفتحة للكسرة الراء شرطين غير ما ذكر **احدهما** ان لا تكون على ياء فلا تمال فتحة الياء
في نحو من الغير نص على ذلك سيبويه وذكره في بعض نسخ التسهيل **والاخر** ان لا يكون بعد الراء حرف
استعلاء نحو من الشرق فانه مانع من الامالة نص عليه سيبويه ايضا **فان قلت** هل يشترط
ان لا يتقدم على الفتحة حرف استعلاء **قلت** لا لان الراء المكسورة تغلب المستعلي اذا وقع قبلها
فيمال نحو من الضرر **السابع** فهم من اطلاقه ان كلام الناظم في امالة الفتحة الكسرة الراء عن محمد وغيره
ان يقال يمال كل فتحة في غير ياء قبل راء مكسورة متصلة بها او منفصلة بمكسور او ساكن غير ياء وليس بعد
الراء حرف استعلاء **الثامن** منع سيبويه امالة الالف في نحو من الحاذر اذا اميلت فتحة الذال قال لا
تقوى على امالة الالف او لا تقوى امالة الفتحة على امالة الالف لا جل امالتها وزعم ابن خروف ان من امال الف عماد
لا جل امالة الالف قبلها امال هنا الف الحاذر لا جل امالة فتحة الذال وضعفه ما ذهب اليه ابن خروف بان الامالة
للامالة من الاسباب الضعيفة فينبغي ان يقتصر فيها على ما سمع وهو امالة الالف لا جل امالة الالف
قبله او بعده **كذا الذي يليه ها التانيث في وقف اذا ما كان غير الف** فهذا هو السبب الثاني وهو امالة
الفتحة فيمال كل فتحة تليها هاء التانيث الا ان امالتها مخصوصة بالوقف وبذلك قرأ الكسائي في احدى الروايتين
عنه والرواية الاخرى انه امال اذا كان قبله خمسة عشر حرفا جمعها في فجثت زينب لذود شمس ونحو ذلك
جمعها اكهر فاما ان قبلها اذا كان قبله كسرة او ياء ساكنة على ما هو معروف في كتب القراءات **تنبيهات**
الاول قوله كذا الذي يليه ها التانيث يفهم منه ان فتحة التي تليها هاء التانيث تمال لا الهاء التي تلي الفتحة
التانيث وقد يجوز من عبر عن ذلك بامالة هاء التانيث **الثاني** انما قال هاء التانيث ولم يقل تاء التانيث
ليخرج التاء اذا لم تقلب هاء فان الفتحة لا تمال قبلها **الثالث** لا فرق في هاء التانيث بين ان تكون هي
التانيث او لغيرها ذلك كالمبالغة نحو علامة فان الامالة جارية في جميع ذلك لان هاء المبالغة مشبهة

التانيث

التانيث **الرابع** فهم من قوله مع قوله هاء التانيث هاء السكت نحو كتابيه فلا تمال الفتحة قبلها من نحو
[illegible] وذهب ثعلب وابن الانباري الى جواز امالة ما قبلها وقرأ ابو مزاحم الخاقاني في رواية
الكسائي **الخامس** استثنى لمصنف مما قبل هاء التانيث الالف فانه لا يمتنع امالتها نحو
الحياة والصلاة **فان قلت** لم يكن لا ستثنائه الالف حاجة لان كلامه في امالة الفتحة لا
في امالة الحرف فلم تندرج الالف في قوله كذا الذي يليه ها التانيث لان المراد الفتحة ولم يقل كذا
ما الالف مفتوح **قلت** هو كذلك ولا كنه نبه على امالة الالف لئلا يتوهم ان هاء التانيث
تسوغ امالة الالف كما سوغت امالة الفتحة **فان قلت** ما وجه امالة الفتحة قبل هاء
التانيث **قلت** ذكر سيبويه ان سبب ذلك شبه الهاء بالالف فاميل ما قبلها كما يمال
ما قبل الالف ولم يبين سيبويه باي الف شبهت والظاهر انها شبهت بالف التانيث **خاتمة**
لباب الامالة ذكر بعضهم لامالة الالف سببين غير ما سبق **احدهما** الفرق
بين الاسم والحرف وذلك في راو وما اشبههما من فواتح السور قال سيبويه وقالوا باء وتاء يعني
بالامالة لانها اسماء ما يلفظ به فليست كما ولا ولا وغيرهما من الحروف المبنية على السكون
وحروف التهجي التي في اوائل السور وكل حرف اخره الف منهم من يفتح ومنهم من يميل وان كان في
وسطها الف نحو كاف وصاد فلا خلاف في الفتح **والاخر** كثرة الاستعمال وذلك امالتهم الحجاج
علما في الرفع والنصب ولذا الحجاج في الرفع والنصب ذكره بعض النحويين وامالة الناس في الرفع
والنصب قال ابن مالك واخر شرح اللمع روى عبد القادر عن ابي عمرو بن العلاء امالة الناس
في جميع القران مرفوعا ومنصوبا ومجرورا **واعلم** ان الامالة لهذين السببين شاذة لا يقاس
عليها بل يقتصر في ذلك على ما سمع والله اعلم بالصواب **التصريف**
اعلم ان علم النحويين على نوعين **احدهما** علم الاعراب **والاخر** علم التصريف وذلك ان علم
النحو مشتمل على علم احكام الكلم العربية وتلك الاحكام نوعان افرادية وتركيبية فالافرادية
هي علم التصريف والتركيبية هي علم الاعراب ولذلك يقال في حد النحو علم تعرف به احكام الكلم
العربية افرادا وتركيبا **فان قلت** الاحكام التركيبية نوعان اعرابية وغير اعرابية فكيف
اطلق على جميعها على جميع الاعراب **قلت** اطلق على النوع علم الاعراب تغليبا ثم ان
المسمى بعلم التصريف وهو الاحكام الافرادية ينقسم قسمين **احدهما** جعل الكلمة على صيغ
مختلفة لضروب من المعاني كالتصغير والتكسير واسم الفاعل واسم المفعول وهذا القسم جرت عادة
كثير من المصنفين بذكره قبل التصريف كما فعل الناظم وهو في الحقيقة من التصريف **والاخر** تغيير
الكلمة لغير معنى طارئ عليها ولكن لغرض اخر وينحصر في الزيادة والحذف والابدال والقلب والادغام
وهذا القسم هو المقصود هنا بقولهم التصريف وقد عرف المصنف التصريف في الكافية بقوله
تغيير بالبنية لغرض قصدا **فان قلت** هذا التعريف لا يشمل قسمي التصريف وانما شمل الاول
اعني تغيير الكلمة لمعنى **قلت** المراد بقوله لمعنى ما ذكره في شرحها اذ قال التصريف تحويل الكلمة

ويبنيها الى غير ما الغرض لفظي او معنوي فهو اذا اشار المتوسط ومرقومه في التسهيل بقوله التصريف علم
يتعلق ببنية الكلام أي الكلمة وطرحهما واطالة وزيادة وصحة واعلال وشبه ذلك وقال الشارح التصريف
الكلمة هو تغيير بنيتها بحسب ما يعرض لها من المعنى كتغيير المفرد الى التثنية والجمع وتغيير المصدر الى
بناء الفعل واسمي الفاعل والمفعول ولهذا التغيير احكام كالصحة والاعلال ومعرفة تلك الاحكام
وما يتعلق بها يسمى علم التصريف فالتصريف اذن هو العلم باحكام بنية الكلمة مما لحروفها من اصالة
وزيادة وصحة واعلال وشبه ذلك مرجعه وشبهه من المعرب وما سواهما فالتصريف فيه جرى نزرا منه
في التصريف للحروف ولا الاسماء غير المتمكنة والافعال المتصرفة ومما المراد بقوله وما سواهما فالتصريف
فيه ... **فان قلت** مقتضى قوله وما سواهما ان التصريف يدخل الافعال مطلقا فلم
يستثن الجامد **قلت** قد يراد ادراجها في شبه الحرف فان ليس وعسى ونحوهما تشابه الحروف
بالجمود **فان قلت** قد دخل التصريف في بعض الاسماء التي تشابه الحروف نحو ذا والذي
فقد صغرا وقد جاء الحذف في سوف وان وجاء الحذف والابدال في لعل **قلت** هذا كله شاذ يوقف
عند ما سمع منه **فان قلت** قد اتضح ان الذي يقبل التصريف من الكلم نوعان الاسماء المتمكنة والافعال المتصرفة
فما بالهما له الا الاصالة فيه **قلت** الافعال لكثرة تغييرها ولظهور الاشتقاق فيها من وليس ادنى
من ثلاثي يرى قابل تصريف سوى ما غيرا يعني ان ما كان على حرف او حرفين فانه لا يقبل التصريف الا ان
يكون مما تطرأ اليه الاصالة فقيس بالحذف فان ذلك لا يخرجه عن قبول التصريف وقد فهم من ذلك امرين **احدهما**
ان الاسم المتمكن والفعل المتصرف لا ينقصان في اصل الوضع عن ثلاثة احرف لانهما يقبلان التصريف وما قبل
التصريف لا يكون في اصل الوضع على حرف او حرفين والاخر ان الاسم والفعل قد ينقصان عن الثلاثة احرف
اما الاسم فانه قد يرد على حرفين بحذف لامه نحو يد او عينه نحو سه او فائه نحو عدة وقد يرد على حرف
واحد نحو مُ الله عند من جعله محذوفا من ايمن الله وكقول بعض العرب شربت ما وذلك قليل واما الفعل
فانه قد يرد على حرفين نحو قل وبع وسل وقد يرد على حرف واحد نحو ع كلامي وق نفسك وذلك فيما اعتلت
فاؤه ولامه فيجوز فيه في الامر ومنتهى اسم خمس ان تجردا وان يزد فيه فما سبعا عدا الاسم ينقسم
الى مجرد والى مزيد فيه فالمجرد ثلاثة انواع ثلاثي ورباعي وخماسي فلا ينقص عن الثلاثة لان
الثلاثة اعدل الابنية لتوسطه بين الخفة والثقل ولا نقصا منه على المراتب الثلاث المبدأ والمنتهى والو خ الثلاثي
سط بالتسوية لان المبدوء به لا يكون الا متحركا والموقوف عليه ساكنا فلا بد من حرف يحصل بينهما لينافي
في الصفة **فان قلت** ذلك الفاء ان كان متحركا نافى الموقوف عليه وان كان ساكنا نافى المبدوء
به **قلت** قد اجيب عن ذلك بانه لما جاز عليه الامران لم يحصل التنافي ولا يزيد على الخمسة لامرين
احدهما انهم جعلوا زيادته تدل على نقصانه **والاخر** انه لو وضع على ستة لتوهم انه كلمتان **فان**
قلت فقد تقدم ان الثلاثي اعدل الابنية فلم عدلوا عنه الى الرباعي والخماسي **قلت** للتوسع بكثرة خ او الثلاثة
الابنية واما المزيد فيبلغ بالزيادة سبعة احرف ولا يجاوزها الا بهاء التأنيث او زيادة التثنية والجمع
او النسب **فان قلت** فكيف قال فما سبعا عدا ولم يستثن هاء التأنيث وما ذكر معه **قلت** ...

وزاد ...

قوله ... في ... **تنبيهات الاول** انما يبلغ الرباعي
بالزيادة ستة احرف ... الا في الاصول ... اصول الرباعي نحو احرنجام
... اجتمعت واما الخماسي الاصول فانه لا يزاد فيه غير حرف مد قبل الاخر او بعده
... الثالث نحو عضرفوط ... العطاية وقبعثرى ... ومثال
الشعوح ... ونحو عبلا ... **احدها** ...
سمع الا ... ولا ... **الثاني** ذكر
بعضهم انه يزيد في الخماسي حرف مد قبل الاخر نحو مغناطيس قيل جاء ... وكان عربيا كان ... الغولم
انه لا يزاد فيه الا حرف مد قبل الاخر **قلت** ... وكان عربيا ... زيادة حرفين
حرف الاخر في ... وفد هكذا ... الانقطاع اعني مغناطيس **الثالث** اعلم ان حروف الهجاء
تذكر وتؤنث فباعتبار تذكيرها تلحق التاء في عددها وباعتبار تأنيثها تنقص التاء من عددها
وذلك قال سبعا عدا مرو غير اخر الثلاثي افتح وضم واكسر وزد تسكين ثانيه تعم فقد تقدم ان
المجرد ثلاثي ورباعي وخماسي فالثلاثي تقتضي القسمة العقلية ان تكون ابنيته اثني عشر بناء
لان اوله يقبل الفتح والضم والكسر ولا يقبل السكون اذ لا يمكن الابتداء به ساكنا وثانيه يقبل الحر
كات الثلاث والسكون ايضا والحاصل من ضرب ثلاثة في اربعة اثنا عشر بناء واما اخره فلا عبرة
به في وزن الكلمة لانه حرف الاعراب فلذلك قال غير اخر الثلاثي يعني ان غير الاخر وهو اوله وثانيه
الحركات الثلاث بلا تغيير فعلم ان ذلك يكون فيه تتوافق وتخالف فللتوافق ثلاثة اوزان وللتخالف
ستة اوزان ثم قال وزد تسكين ثانيه تعم اي وزد على تلك الابنية التسعة ما سكن ثانيه واوله مفتوح
او مكسور او مضموم فتعم القسمة الممكنة في الثلاثي وهو اثنا عشر بناء منها عشرة مستعملة وواحد
مهمل واخر نادر ... ثم استثنى بقوله وفعل اهمل والعكس يقل لقصدهم تخصيص فعل بفعل
الماضي ... الثلاثي وفعل بكسر الفاء وضم العين لاستثقالهم الانتقال ... فاما قراءة بعضهم والسماء
ذات الحبك بكسر الحاء وضم الباء فوجهت على تقدير صحتها بوجهين **احدهما** ان ذلك من تداخل اللغا
ت ... في الكلمة لانه يقال حبك بضم الحاء والباء وحبك بكسر الحاء والباء فركب منهما القارئ منهما هذه
القراءة ... اراد ... بكسر الحاء والباء فنطقه بالحاء مكسورة ثم مال الى القراءة المشهورة فنطق
بالباء مضمومة قاله في شرح الكافية وهذا الوجه لو اعترف به من عزيت القراءة اليه لدل على عدم الضبط
ورداءة التلاوة وهذا شأنه لا يعتمد على ما سمع منه لامكان عروض ذلك له **والاخر** ان يكون كسر الحاء
اتباعا لكسر تاء ذات ولم يعتد باللام الساكنة لان الساكن غير حاجز حصين قيل وهو احسن قوله والعكس
يقل يعني به بناء فعل بضم الفاء وكسر العين وهذا الوزن فيه خلاف ذهب قوم الى انه مهمل لاستثقال الانتقال
من الضم الى الكسر ... وذهب قوم الى انه مستعمل لكنه قليل وهو الظاهر وقد جاء منه الدئل وهو اسم
دويبة سميت به قبيلة ... **والمشهور** ان ... ما كان ... الدئل ... اسم جنس للاشياء والوعل لغة في الوعل حكاه الخليل فيثبت بهذا ... انه ليس

لِنُعْمٍ وقوله للقصر مع تخصيص فُعَل بفُعْل [illegible]

للدلالة على [illegible]

[illegible]

[illegible] **أحدهما** [illegible] **قلت** [illegible]

[illegible] **والآخر** [illegible]

[illegible] **قلت**

[illegible]

[illegible]

[illegible] **تنبيه** [illegible]

[illegible] **أولها** [illegible] **وثانيها** [illegible]

[illegible] **ورابعها** [illegible] **وخامسها**

[illegible] **وسادسها** [illegible]

[illegible]

[illegible] **وسابعها**

[illegible] **قلت** [illegible]

[illegible] **وثامنها** [illegible] **وتاسعها**

[illegible] **وعاشرها** [illegible]

[illegible]

[illegible] **والثالث** [illegible]

[illegible] **قلت** [illegible]

[illegible] **قلت** [illegible]

[illegible]

تنبيهات الأول [illegible]

الثاني [illegible]

الثالث [illegible]

[illegible]

قلت [illegible]

[illegible]

[illegible] **قلت** [illegible]

[illegible] **تنبيهان الأول** [illegible]

يجاوز ستة الا بهاء التأنيث او نون التثنية ... [illegible]

أقول **الثاني** يتعرض لما لم يذكره من الاوزان المزيد فيها والافعال ... [illegible] **أما**

الاسماء فهو يلتحق بالزيادة في قول سيبويه ثلاثمائة بناء وثمانية ابنية وزاد الزبيدي نيفا على الثمانين [illegible]

ما لها ومنها ما لا ... **و**أما الافعال فالمزيد فيه من الثلاثي خمسة وعشرون بناء مشهورة والابنية اخر [illegible]

وفي بعضها خلاف والمزيد من الرباعي ثلاثة ابنية تفعلل نحو تدحرج وافعنلل نحو احرنجم وافعلل نحو اقشعر [illegible]

لازمة واختلف في هذا الثالث فقيل هو بناء مقتضب وقيل هو ملحق باحرنجم [illegible]

[illegible] مصدره [illegible]

جاء على فعلل نحو [illegible] الملحق [illegible] الاسم مجرد رباعي

فعلل وفعلل وفعلل ... **الاول** فعلل بفتح الاول

والثالث ويكون اسما نحو جعفر ... وصفة نحو [illegible]

[illegible]

للضخمة [illegible] **الثاني** فعلل بكسر الاول والثالث ويكون اسما نحو زبرج وهو السحاب الرقيق وقيل [illegible]

الاحمر [illegible] وصفة نحو [illegible] **الثالث**

فعلل بكسر الاول وفتح الثالث ويكون اسما نحو درهم وصفة نحو هبلع **الرابع** فعلل بضم الاول والثالث

ويكون اسما نحو برثن [illegible] وصفة نحو جرشع للعظيم [illegible]

[illegible] **الخامس** فعل بكسر الاول وفتح الثاني ويكون اسما نحو فطحل [illegible]

[illegible] علية السلام [illegible] على وزن [illegible]

[illegible] الحجارة [illegible]

[illegible] **السادس** فعلل بضم الاول وفتح

الثالث ويكون اسما نحو جخدب [illegible] وصفة نحو [illegible] بالضم **تنبيهات الاول**

[illegible] هذا البناء [illegible] فعلل بالضم [illegible]

ما سمع فيه [illegible] في الاسماء [illegible]

[illegible] ومذهب الكوفيين والاخفش

[illegible] بوجهين **احدهما** ان الاخفش حكى [illegible]

[illegible]

[illegible] **والاخر** [illegible]

[illegible] **قلت** [illegible]

[illegible]

[illegible]

بالجيم [illegible] بالنوع في التخفيف **الثاني** [illegible]

[illegible] فعلل [illegible] وقال في التسهيل وتفريع فعلل [illegible]

[illegible] **الثالث** [illegible] فعلل بضم الاول وفتح الثالث [illegible]

[illegible] **قلت** اما [illegible] هذا الوزن [illegible]

[illegible] وقد ذكر [illegible] منها [illegible]

[illegible] وقال [illegible] الرجال [illegible]

[illegible] وذكر الجوهري [illegible] وفي باب الحاء

لا الميم [illegible] **فان قلت** قال الاصمعي [illegible] فعلل الا درهم وهجرع وهبلع **قلت**

[illegible] **فان قلت** فعلى تقدير ثبوت هذا الوزن [illegible]

لان الوزن لا يثبت بالمغرب **قلت** ذكر بعضهم ان الاسماء الاعجمية على ثلاثة اقسام قسم غيرته

العرب [illegible] اعتبارا [illegible] ابنية الاسماء العربية

الوضع [illegible]

[illegible]

الرابع زاد قوم من النحويين في ابنية الرباعي ثلاثة اوزان وهي فعلل بضم الاول وفتح الثالث

[illegible]

[illegible] فعلل بفتح الاول وضم الثالث [illegible] وفعلل بفتح الاول وكسر الثالث

نحو [illegible] ولم يثبت الجمهور هذه الاوزان [illegible]

[illegible] ففعلل والمشهور في [illegible]

[illegible] قال ثعلب لا نعلم في الكلام فعلل [illegible]

[illegible]

[illegible] حروف الزيادة في الكلمة جاز ان يخرج على بناء الاصول **الخامس** [illegible]

[illegible] اربع حركات في كلمة [illegible]

[illegible] على فعلل [illegible]

[illegible] على فعلل [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] عليه [illegible] من

الابنية [illegible]

[illegible] فعلل فعلل [illegible]

الاول فعلل بفتح الاول والثالث والرابع ويكون اسما نحو [illegible] وصفة نحو [illegible] **والثاني**

فعلل بفتح الاول والثالث [illegible] نحو [illegible] وقال

السبر اصلي من الحجر المسنة وفيطلس لمرآة العظيمة ... **والثالث**

وفتح الثاني ولعله الرابع ويكون انما نحو حنبعثر للاسود ... عرف المصطرفة وهو نحو

جرد ... **الرابع** فعلل بكسر الاول وفتح الثالث ... نحو فرهب وهو الشيء

الغليظ وصفة نحو ... **تنبيه** ... الخامسي فعلال

نحو ... سيبويه والصحيح ان يكون زائدا لا وجه **احدها** ...

اصالتها عدم النظير **الثاني** انها حكي في ... ولولا ان ... الخماسي على ستة

امثلة ... **الثالث** ...

لا زيادة ... موضع في وزن ... ساكنة ثانية ...

نون ... زيادة نون ثانية ... على ...

بالزيادة اولى ... الاكثر ... واحتمال بعضها الزيادة ولا

نقول ... وقوله **حروف ما عدا ما ذكر من الزوائد والنقص انما** ... والاسماء المتمكنة ... الامثلة

المذكورة ... الى الزيادة ... والى النقص ... منه ... ومنه ...

نقص منه ... نحو ... علبط ... وفي ...

بيان ذلك **تنبيه** كان ينبغي ان يقول وما عدا ... المزيد والمنقوص والمردود لان ... مقابل

للاوزان المذكورة ولم ينقل الى الزيادة ولا النقص ... التصغير وما خرج عن ... الشاذة

او ... **حروف الزيادة ان يلزم ... الابد ... على**

تلك الخصوصية ... للاسماء والافعال ... الا علامة ... الابد

... علامة الاصلي ... تصاريف الكلمة ولا يجوز ... علامة الزائد ... حرف

... تصاريف الكلمة ... وبعض التصاريف ... لانه يجوز

... التصاريف ... بعض ... في احتوى ... يقال

احتوى ... **قلت** تعريف الاصلي بانه الذي يلزم تصاريف الكلمة غير جامع ... ما يسقط ... بعض التصاريف وهو

... غير مانع ... حرفا ولا ... علامة لا ... العلامة الاطراد

... **قلت** ... الوجوه

... اصل الوضع ...

... **الاولى** ... حروف الزيادة ... علم ان الزائد نوعان **احدهما**

ان يكون ... ولا يختص بحروف الزيادة ... نحو ...

... نحو ...

والاخر ان لا يكون ... العشرة المجموعة في ...

... حروف الزيادة انه لا ... لا ...

القرا[ء]

الثامنة ... ان تكون ... وسبب ... المنقوص حروف الزيادة ...

... **اولها** ... نحو ... **وثانيها** ما ... نحو ... المطرعة

وثالثها ... نحو ... **ورابعها** ... نحو ... **وخامسها** ... نحو كتاب ...

عوض من الياء في زنادقة ... **وسادسها** ... **الثالثة** في ذكر ادلة الزيادة وهي

تبعة ... سقوط الحرف ... الاصل ... وهذا الاول ... اهل

التصريف بالاشتقاق والاشتقاق ضربان اكبر واصغر ... وهو عقد تراكيب الكلمة ... على معنى

واحد ... على معنى ... والشدة ... على معنى الشدة والقوة ...

... في بعض المواضع والاصح ...

... في التصريف ... **وثانيها** سقوطه من فرع ... سقوط الف كتاب في جمعه

على كتب ... التصريف وهو شبيه بالاشتقاق ... بالاشتقاق ...

... **وثالثها** سقوطه من نظير كسقوط ياء ... الخاص ...

... على زيادته ... سقوطه لعلة ... كسقوط واو ... لغير

... على الزيادة **ورابعها** كون الحرف مع عدم الاشتقاق في موضع ... فيه زيادته مع الاشتقاق

وذلك كالنون اذا وقعت ثالثة ساكنة غير مدغمة ... نحو ... بالهاء ... النون فيه

زيادته مع انه لا ... له اشتقاق ... في موضع لا تكون فيه مع الاشتقاق الا زائدة نحو ...

... **والخمسة** ... **وخامسها** كونه مع عدم الاشتقاق في موضع ...

فيه زيادته مع الاشتقاق ... اذا وقعت اولا وبعدها ثلاثة ... بالزيادة وان لم يعلم

الاشتقاق لانه قد كثرت زيادتها اذا وقعت كذلك فيما علم اشتقاقه ...

... علم ... اشتقاقه ... وذلك ... في موضع لا يقع فيه الا ...

الزيادة ... فيه ... لا يقع ... الزيادة ...

... عدم النظير ... الكلمة ... النا[ء] ... وهو ... التغلب ...

لو جعلت اصلا لكان وزنه فعلل ... **وثامنها** ... عدم النظير ...

... على لغة ... التاء ... على تلك اللغة ...

النظير ... لو جعلت اصلا لكان وزنه فعلل ... وهو ... عدم النظير ...

... زيادة التاء في لغة ... في لغة الضم ...

... على معنى ... المضارعة ... ذلك ... في الاول ...

... نحو ... وزنه على ... فعلل وهو مفقود ...

... وهو مفقود ... زيادته ... **قلت** ...

... عدم النظير ... بالزيادة ...

... **... في وزن ...**



والأم فيقابل أول الاصول الفاء وثانيها بالعين وثالثها باللام فيقال
ويستوي ويسمى بين الوزن والموزون في الحركة والسكون واما ان ازيد ... بعضه كقولك في
... المد لغرابة الافتعال فانه يعبر عنه بالتاء التي هو اصله كقولك في وزن اصطبر افتعل
للابدال في الموزون غير موجود في الوزن ورجع الى اصله وما قيل من ان ذلك لاجل الثقل
... هو ضاعف اللام ان الاصل يعني
... فعلل ... الموزون رباعيا او خماسيا فوبل الرابع باللام ثانيه والخامس
... ثالثه كقولك في وزن جعفر فعلل وفي وزن ... وكقولك في وزن ...

كرماص ورابعة كزرقم وخامسة كضبارم من الضبر وهو شدة الخلق ومن ذهب الى انها في ضبارم وكذلك الهجاج الضبارم شديد الخلق من الاسد كذا الميم ممتنع امرها وقد ذكر في هذا زيادتها في
كذلك يحكم بالهمزة بزيادة الهمزة اذا وقعت اخرا بعد الف قبلها ثلاثة احرف فصاعدا نحو حمراء
وعلباء وقرفصاء فلو كان قبل الالف حرفان فقط نحو كساء ورداء او حرف واحد نحو ماء وداء فالهمزة
بدل من اصل او اصل لا زائدة ولو وقعت الهمزة اخرا وليست بعد الف حكم باصالتها الا بدليل كما تقدم في اجمعها
قلت يقتضي قوله الكثير منه ان الهمزة يحكم بزيادتها في ذلك سواء قطع باصالة غيره ان
قبل الالف كلها او قطع باصالة حرفين واحتمل الثالث وليس كذلك كان قلت اذا كانت الهمزة بعد الالف بينها وبين
الفاء حرف مشدد نحو شلاء وحواء او حرفان احدهما لين نحو زيزاء وقوباء فانه يحتمل اصالة الهمزة
وزيادة احد المثلين او اللين والعكس فان جعلت الهمزة اصلية كان شلاء فعلا وحواء فعلالا من الحوة وان
جعلت زائدة كان شلاء فعلاء وحواء فعلاء من الحوة فلو لم يكن ذا الاحتمال الى دليل حكم بزيادة الهمزة
الا من دليل ذلك حكم على حواء بان همزته زائدة اذ لم يعرف وبانه اضطرادا صرف نحو حواء للذي يعالج الحيات
والاوني في شلاء ان يكون همزته اصلا لان فعلاء في النبات الكثير من فعلاء ولو قال الناظم اكثرها اصليه لاكان
احسن **ثم النون في الاخر كالهمزة في غير مضمر اطلاقه يعني** اعلم ان النون يحكم بزيادتها في خمسة مواضع
الاول ان تقع اخرا بعد الف زائدة قبلها اكثر من حرفين كما تقدم في الهمزة فلذلك تشبهها بالهمزة نحو رمان
وزعفران فان كان قبلها حرفان فقط نحو رمان ومكان حمل على الاصل **فان قلت** الناظم جعل النون
الاخر كالهمزة وتقدم ان الاصل في الهمزة ليس على اطلاقه بل يستثنى منه نحو شلاء وقوباء فان فيه
احتمالا فهل يجري ذلك في النون **قلت** اما على مذهب الكثير النحويين فلا لانهم يحكمون بزيادة النون
في امثال حسان وعفيان الا ان يدل دليل على اصالتها كما منع صرف حسان على زيادة نونه يقول
الشاعر ألا من مبلغ حسان عني مغلغلة تدب الى عكاظ وامام في مذهب المصنف في الكافية
والتسهيل ان النون في ذلك كالهمزة في تساوي الاحتمالين فلا يحكم باحدهما الا بدليل يرجح ذلك من
الخلاف معارضة ذلك وهو ان مذهب بعض المتقدمين ومذهب الجمهور الى ان النون لا يشترط في الحكم بزيادتها
في ذلك الا ان قبل الالف ثلاثة احرف ان يكون قبل الالف اكثر من حرفين والاحتراز لا يكون من بدل **فان**
قلت فما فائدة الناظم بهذا الشرط الثاني **قلت** قد ذكر قبل هذا ما يشير اليه وهو قوله واحكم
بتاصيل حروف سمسم وزاد بعضهم في زيادة النون شرطا اخر وهو ان لا يكون في اسم مضموم الاول قبله
للثلاثة من اسماء النبات نحو رمان فان في ذلك اصلا لان فعالا في اسماء النبات الكثير من فعلان وهذا
مذهب في الالفية حيث قال فعل من الفعلاء والفعلان في النبت لا فعول كل شلاء وورد بان زيادة
الالف والنون احتمال الكثير مجيء النبات على فعال ومذهب سيبويه والخليل ان نون رمان زائدة قال
سيبويه وسالت الخليل عن الرمان اذا سمي به فقال لا اصرفه في المعرفة واحمله على الاكثر اذ لم يكن
معنى يعرف به وقال الاخفش نونه اصلية نحو قراص وحماض وفعال اكثر من فعلان يعني في النبات والصحيح
انها اصلية لا لكونه اسم نبات بل لثبوتها في الاشتقاق فانهم قالوا ارض رمنة للبقعة الكثيرة الرمان ولولا

النون

التراب ... لكل زائد ... ومن الثاني ان تقع ثالثة ساكنة غير مدغمة وبعدها حرفان نحو غضنفر
او ... الاسم ... ويعرف زيادتها بثلاثة اوجه احدها ان لا يعرف لها اشتقاق او
تصريف ... غيره عليه وثانيها ان النون في ذلك واقعة موقع ما تبينت زيادته كياء
شيرع وواو عثولى وكسرة وثالثها انه تعاقب حرف اللين غالبا كقولهم للغليظ الكثير شرنبث وشرابث
والضخم الجسم جرافس وجرنفس ومن النبات عرنقصان وعرقصان ودخل تحت قولنا هذا الاطلاق على قيود نبه
عليها بقولنا ثالثة احترازا من ان تقع ثانية فانها لا يحكم بزيادتها متحركة كانت او ساكنة في غير ما سمع
الا بدليل كما حكم بزيادة نون كنهبل لقولهم في معناه كهبل وبزيادة نون حنظل لقولهم حظلت الابل
وقولنا ساكنة احترازا من المتحركة فانها لا يحكم بزيادتها الا بدليل وقد زيدت ثالثة متحركة في الفاظ قليلة
منها عرنتن وقنعب وخرنوب على احتمال في بعضها وقولنا غير مدغمة احترازا من نحو عجنس تعارض
فيه زيادة النون مع زيادة التضعيف فغلب التضعيف لانه الكثير فجعل وزنه فعلل كعدبس قال
الشيخ ابو حيان والذي اذهب اليه ان النون زائدة ووزنه فعنلل والدليل على ذلك انا وجدنا الاشتقاق
... يرتب عليه اعرف له اشتقاق نحو عفنقط ... والنون في هذا عدلا
يعرف له اشتقاق على ذلك وقولنا وبعدها حرفان احترازا من ان يكون بعدها حرف واحد فان الاكثر فيه
فلا يحكم عليه بالزيادة الا بدليل كما حكم بزيادة نون جرنفس ... ومن علي ... وزاد ابن جني ومع هذا
الشروط شرطا اخر وهو ان يكون مما لا يمكن فيه التضعيف احترازا من نحو ... ونونه عند محملة
فلا يقضى عليها بالاصالة ولا بالزيادة الا بدليل ... صعبور وقال الصحيح انها في ذلك زائدة وابقط
الا ... في موضع غير هذا الموضع الثالث الانفعال ومن علم كالانطلاق والموضع الرابع
الافعنلال ... كالاحرنجام الموضع الخامس المضارع نحو نضرب **تنبيهات الاول** الم يذكر
الناظم هذه المواضع الثلاثة مع ان زيادة النون فيها مطردة لوضوح امرها **الثاني** اعلم ان النون
تزاد على وجهين احدهما ان تزاد في بنية الكلمة بحيث لو حذفت اختل معناها كما تقدم والاخر ان تزاد
بعد تمام الكلمة كالتنوين ونون التثنية والجمع وعلامة الرفع في الامثلة الخمسة ونون الوقاية ونون
التوكيد والذي ينبغي ان يذكر في حروف الزيادة هو النوع الاول وقد يذكر الثاني تنبيها على ان النون تزاد
على الوجهين **الثالث** اعلم ان النون تزاد اولا نحو نضرب وثانية نحو حنظل وثالثة نحو غضنفر
ورابعة نحو رعشن وخامسة نحو زعفران وسادسة نحو عقربان **ومر التاء في التانيث والمضارعة ونحو الاستفعال والمطاوعة** شرع في ان التاء تطرد زيادتها في التانيث نحو قائمة وكذا في
الفعل نحو قامت وفي المضارعة نحو تفعل وفي الاستفعال ومصدره نحو الاستخراج واستخرج
ومستخرج وفي المطاوعة للثلاثي نحو تعلم تعلما او رباعي نحو تدحرج تدحرجا **فان قلت**
فلم اطلقت زيادة التاء في باب التفاعل نحو التفاعل وفي الافتعال نحو الاقتدار ومصدره وفي التفعيل
والتفعال نحو الترداد ... ولم يذكر الناظم هذا الا بعض
قلنا ... في قوله ونحو الاستفعال ونحوه والمصادر التي زيدت فيها ... بهذا

الوزن وزيدت التاء ايضا في انت ... ولا ينقض ...
ان التاء زيادة اولا وحشوا واخرا اما زيادتها اولا ففيه مثله ... مقصور على السماع
كالتاء في رغبوت ورحموت وملكوت وعنكبوت ومذهب سيبويه ان النون في عنكبوت اصلية
وهو رباعي وذهب بعض النحويين الى انه ثلاثي ونونه زائدة واما زيادتها حشوا فلا تطرد الا في
الاستفعال والافتعال وفروعهما وقد زيدت حشوا في الفاظ قليلة ولقلة زيادتها حشوا ذهب
الاكثرون الى ان التاء في يستعور والكوتة بدل من الواو في كلتا فقوله هاء الوقف وفي اللهم والالف
ثم لم تطرد زيادة الهاء الا في الوقف على ما الاستفهامية مجرورة نحو لمه وعلى الفعل المجزوم الا
جزما ووقفا وعلى كل مبني على حركة لازمة الا ما تقدم استثناؤه في باب الوقف وهي واجبة في
بعض ذلك وجائزة في بعضه وقد تقدم في بابه فلا حاجة لاعادته **تنبيه** انكر المبرد
زيادة الهاء ولم يعدها من حروف الزيادة واورد عليه زيادتها في الوقف فاجيب بانها حرف معنى
كالتنوين وباء الجر فلا وجه لعدها من حروف الزيادة لانها انما تلحق لبيان الحركة ولو عدت لزم عد
الشين التي تلحق في الوقف لبيان الضمير عند بعض العرب نحو اكرمتكش والصحيح انها من حروف الزيادة
وان كانت زيادتها قليلة والدليل على ذلك قولهم امهات وقول بعضهم امهتي خندف والياس ابي
فالهاء في امهات وامهة زائدة لسقوطها في قولهم ام بينة الامومة واجيب
بجواز ان تكون امهة فعلة نحو ابهة وقد اجاز ذلك ابن السراج ويقويه حكاية صاحب العين
تامهت اما ... ثم حذفت الهاء فبقي ام وزنه فع او تكون امهة وام ... سبط
وسبطر وضعف هذا الجواب بانه على خلاف الظاهر وان حكاية صاحب العين تامهت لا يحتج لان
في كتاب العين اغلاطا لا تخفى وكان الفارسي يعترض عنه ورد على المبرد ايضا قولهم اهراق فالهاء فيه
زائدة لسقوطها في اراق واراقة فالواو الجواب له عنه الا دعوى الغلط مما قاله لانه لما ابدل الهمزة
في هراق توهم ان الهاء فاء فادخل الهمزة عليها وسكنت وقال الخليل هي زائدة في هركولة وهي
الضخمة لانها تركل في مشيها وقال ابو الحسن انها زائدة في هبلع وهو الاكول وهجرع وهو الطويل لان
الاول من البلع والثاني من الجرع وهو المكان السهل وقال في هبلع افرب وزعم بعضهم انها زائدة في سلهب
وذكر الفاظا اخر لا نطول بها لعدم شهرتها **تنبيه** كان ينبغي ... ان ...
في حروف الزيادة كما فعل المصنف ليس ... بقوله واللام في الاشارة المشهور ثم لم تطرد زيادة اللام
الا في اسماء الاشارة نحو ذلك وتلك وزيادة هذه اللام قيل للتوكيد الاشارة وقيل للدلالة على البعد
تنبيه زيادة اللام على ضربين احدهما ان تزاد والكلمة مبنية عليها كزيادتها في فيشلة وهي
راس الذكر ومجل وهو ... وهيقل وهو الذكر من النعام وعبدل بمعنى عبد ولسقوطها في
قولهم فيشة ... وهيق وعبد ... جاز ... في فيشة ... على اصالة اللام ويكون ...
على ... وهو ...
... والثاني ان تزاد لمعنى ...

قوله

... تنبيه ما ذكر في النظم
ان تسعة من حروف الزيادة ... مع التاء في الاستفعال وفروعه قيل
وفي كاف المؤنثة نحو ... وهي الكشكشة وليس بجيد لانها لم تزد في بنية الكلمة ويلي
من يقول ... الكسكسة ... الكشكشة والتي ... زيادتها في سوى ذلك بل ...
... بمعنى ... وسين ... بقطع الهمزة ... والخارج ...
زائدة هذا مذهب ... العزو للمصنف ان السين لا تطرد زيادتها الا في موضع واحد وهو
في زيادة التاء ... الاستفعال وكانه ... بذلك هو واضح زيادة ...
... انه متى وقع شيء من هذه الحروف العشرة خاليا عما قيدت به زيادته
... ولا يفصل ... زيادته الا بدليل كسقوط نون حنظل في قولهم حظلت الابل اذا اكلت
... حكم بزيادته مع انها قد خلت مما ... زيادة ... كونها ثالثة ...
امثلة كثيرة مما حكم فيه بالزيادة لدليل مع خلوه ... فليراجع والله اعلم فصل في
زيادة همزة الوصل مناسبة هذا الفصل لما قبله انه من تتمة الكلام على زيادة الهمزة وهو مشتمل على
... تعريف همزة الوصل لتمتاز عن همزة القطع والثاني بيان محلها اما تعريفها
فله طريقان احدهما بالرسم والاخر بالحد وقد اشار الى رسمها بقوله للوصل همز سابق
لا يثبت الا اذا ابتدي به كاستثبتوا وحاصله ان همزة الوصل هي كل همزة تسقط وصلا وتثبت
ابتداء وهمزة القطع هي كل همزة ثبتت وصلا وابتداء وقد اشتمل كلامه على فوايد الاولى
همزة الوصل ... لقوله للوصل همز ... وقيل ...
الابتداء ... ثبوت ... الاستفهام لما لم يضطر الى الحركة الثانية ان همزة
الوصل لا تكون الا سابقة لانه انما جيء بها وصلة الى الابتداء بالساكن ... الابتداء به متعذرا
الثالثة ان ... همزة الوصل في الدرج لا يجوز الا في ضرورة الشعر كقوله اذا جاوز الاثنين
... وتكثير ... او ... الابيات كقوله لا نسب اليوم ولا خلة
اتسع الخرق على الراقع **تنبيه** اختلفوا في تسميتها همزة الوصل مع انها تسقط في الوصل
فقيل ... الى الوصل ... وقيل لانها تسقط في الدرج فيتصل ما بعدها بما قبلها بخلاف
همزة القطع وقيل لانه يتوصل بها الى النطق بالساكن ثم اشار الى محل مواضعها وهي ستة انواع
الاول الفعل الخماسي والسداسي والى ذلك اشار بقوله وهو لفعل ماض احتوى على اكثر من
اربعة نحو انجلى والامر والمصدر منه فكل همزة افتتح بها فعل ماض زاد على اربعة احرف فهي
همزة وصل نحو انجلى واستخرج وانطلق **الثاني** فعل الامر من كل فعل زاد على الاربعة نحو انجل
واستخرج وانطلق والى ذلك الاشارة بقوله والامر **الثالث** مصدر الفعل الذي زاد على اربعة احرف
نحو الانطلاق والاستخراج والى ذلك الاشارة بقوله والمصدر وقوله منه ضمير الامر والمصدر كليهما
الرابع الامر من كل فعل ثلاثي ... والى ذلك الاشارة بقوله وفي الامر من الثلاثي

كاخشى واسع وانفذ انتهى فان قيل ثالثة مضارعه لفتحها الحتج الى همزة الوصل او مفتوح
تعذر كقولك في الامر من يتقوم قم ومن يعز عز ومن يريم رم وبعضهم في تخليط حزوكا ومنه
ماله يسار ثالثة مضارعها فقطا والاكثر فيه حذف الفاء والاستغنا عن همزة الوصل قال
قلت اطلق في قوله امر الثلاثي **قلت** لانه اكتفى بتغيير الامثلة وقد مثل بالمكسور
ثالثة مضارعه ولها مثل بثلاثة افعال تمثل بمفتوح العين ومكسورها ومضمومها الخامس عشر
اسماء غير مصادر وقد ذكر معانيه فقوله صرح باسم استفار اثنين سمع والتمر وامرئ وتانيث تبع نبى
جمع تسعة لاجل قوله وتانيث يحضى به ابنة واثنين وامراة والعاشر ايم بحصر ما اذكره اول الابيات
الاية ونبيه عليه بقوله سمع على الافتتاح منكر الاسماء العشرة بهمزة الوصل غير مقيس وانما
هو بعد السماع وذلك ان الفعل لا حالته في التصرف بها استاتر بامور منها بنا بعض امثلته على السكون
فاذا اتفق الابتداء به زاد وا همزة الوصل للامكان ثم حملت مصادر تلك الافعال على افعالها في اسكان
اولها واجتلاب الهمزة ومنكر الاسماء العشرة ليست جارية على الافعال وكان مقتضى القياس ان
تنبني ومعنا اوايلها على الحركة وتستغني فيها عن همزة الوصل **فان قلت** فما وجه اسكان
اوايلها حتى احتيج الى همزة الوصل **قلت** قال بعض النحويين لانها اسما منقلبة سقطت
اواخرها للاعتلال وكثر استعمالها لما سكن اوايلها لتكون همزة الوصل عوضا مما سقط منها اثر
وقد دعت الحاجة منها الى الكلام على منكر الاسماء اما اسم فاصله سمو كقنو هكذا قال
سيبويه وقيل انه سمو كقفل جمعه اسما كاقفال وسكر اوله لما ذكر وقيل نقل سكون الميم
الى السين وهو عند البصريين مشتق من السمو وعند الكوفيين من الوسم ولانه قلب فاخرت
فاؤه فجعلت بعد اللام وجاءت تصاريفه على ذلك والخلاف في هذه المسألة شهير واما الاول
واما است فاصله سته بفتح الفاء والعين بدليل تحريك عينه جمعه على افعال ودليل قيمها ان
مفتوح الفاء اكثر فلا يعدل عنه لغير دليل ودليل فتح فائه قولهم سة بفتح الفاء حين
حذفوا العين وفيه ثلاث لغات است وسه وست واما ابن فاصله بنو ودليل فتح فائه قولهم
في جمعه بنون وفي النسب بنوي بفتحهما ودليل فتح عينه جمعه على افعال **فان قلت**
ما الدليل على ان لامه واو **قلت** ذكروا لذلك ثلاثة اوجه **احدها** ان الغالب على ما
حذفت لامه الواو دون اليا **والثاني** انهم قالوا البنوة واعترض بان البنوة لا دليل فيها
لانهم قالوا الفتوة ولام فتى ياء **والثالث** انهم قالوا في مؤنثه بنت فابدلوا التاء
من لامها وابدال التاء من الواو اكثر من ابدالها من الياء وذهب بعضهم الى ان لام ابن ياء واشتقه من بنى
يبني واما ابنم فهو ابن زيدت فيه الميم للمبالغة كما زيدت في زرقم قال الشاعر وهل لي ام غيرها
ان تركتها ابى الله الا ان اكون لها ابنما واما اثنان فاصله ثنيان لانه من ثنيت فحذفت لامه وسكن
اوله وجيء بهمزة الوصل واما امرؤ فهو اسم تام لم يحذف منه شيء الا انه لما كان يجوز تخفيف همزته
بنقل حركتها الى الساكن قبلها مع الاعراب واللام نحو المرء علوه بذلك ولكثرة استعماله واما ابنة
والتنيه

والتثنية وامراة فانما لحقت عليه لانها تاء التانيث فيه لانها مزيدة على ما كانت في ابنة واثنين كالتاء في تاريخ المثالين لا لكان التاء
بمنزلة التاء في بنت وثنتين والتاء فيهما بدل من لام الكلمة اذ لو كانت التانيث لم يسكن ما قبلها
ويؤيد ذلك قول سيبويه اذ لو سميت بها رجلا لصرفته يعني بنتا واختا **فان قلت**
من اين يعلم من الكلمة التانيث **قلت** اجاب ابن يعيش في شرح المفصل بان التانيث مستفاد
من الصيغة ونقلها من بنا الى بنا اخر وذلك ان اصل بنت بنو فنقلوه الى فعل والحقوه
بجذع وقفل وما الحقوا اختا بالتاء بقفل فصارت الصيغة علما للتانيث اذ كان هذا البناء مختص
بالمؤنث واقلا ايمن فهو اسم مشتق من اليمن وهو مخصوص بالقسم وهمزته همزة وصل هذا مذهب
البصريين وذهب الكوفيون الى انها همزة قطع وهو عندهم جمع يمين ورد مذهبهم بثلاثة اوجه
احدها انه لو كان جمعا لجمع كسر همزته وقد سمع كسرها **والثاني** انه سمع حذف همزته نحو
في قول عروة بن الزبير ليمنك لئن ابتليت لقد عافيت **والثالث** انه لو كان جمعا لم يتصرف
فيه بحذف بعضه لان ذلك في المجموع غير معروف وفيه ثنتا عشرة لغة جمعها ابن مالك رحمه الله
تعالى في بيتين وهما همز ايم واين افتح واكسر او اقل فل او قل او من بالتثليث قد شكلا
وايمن اختم به والله كلا اضف اليه في قسم تستوف ما نقلا **السادس** همزة حرف التعريف ومن المشار
اليها بقوله وهمزال كذا ليشمل قوله همز ال مذهب من يعدل الموصولة والزايدة ومذهب الخليل
ان همزة ال همزة قطع وصلت لكثرة الاستعمال وهو اختيار المصنف في غير هذا الموضع ومنهم من
يرى ان اصل الحرف لغة اللام بغير همزة وقال ايضا هذا تمام العصر الاول **واما المفصل**
الثاني فيشتمل على مسايل **الاولى** اختلاف همزة الوصل هل اصلها السكون او الحركة فقيل اصليت
ساكنة ثم حركت بالكسر الذي يجب لالتقاء الساكنين واليه ذهب الفارسي واختاره الشلوبين
وقيل اجتلبت متحركة وهو قول سيبويه وهو الظاهر **الثانية** اعلم ان همزة الوصل تفتح
في موضعين حرف التعريف وايمن وقد ورد كسرها في ايمن وتضم في غيرهما قبل ضمة اصلية موجودة
او مقدرة فالموجودة نحو اسكن والمقدرة نحو اغزي يا هند وبابه اغزوي وذكر
الشارح في نحو اغزي مما عرض فيه ابدال ضمة ثلاثة كسرة وجهين الضم والكسر قال والضم هو
المختار وحكى ابن جني كسر الهمزة في نحو اخرج مما ضمته لازمة وهي لغة رديئة وتشم الضم قبل
الضمة المشمة في نحو اختير وانقيد على لغة الاشمام وتكسر فيما سوى ذلك **الثالثة** مذهب
البصريين ان اصل حركة همزة الوصل ان تكون كسرة وانما فتحت في بعض المواضع تخفيفا وضمت
اتباعا وذهب الكوفيون الى انها كسرت في نحو اضرب تبعا لثالث الفعل وضمت في نحو اسكن
تبعا لثالثه ايضا ورد عليهم انه كان ينبغي ان تفتح في نحو اعلم واجيب بانها لو فتحت فيما ثالثه
مفتوح لالتبس الامر بالخبر **الرابعة** قد علم ان همزة الوصل انما جيء بها ليتوصل الى الابتداء بالساكن فاذا تحرك ذلك الساكن استغني عن همزة نحو سل اذ اصله اسال فلما نقلت الحركة للاستغناء بها عنها
نقلت حركتها الى العين وقيل سل الا لام التعريف اذا نقلت حركة الهمزة اليها في نحو الاحمر فالاحمر

اثبات الهمزة فتقول الاحمر **فان قلت** ما الفرق بينه وبين نحو قلت انقل الاحمر على اكثر
من النقل يعني الادغام **الخامسة** اذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل حذفت همزة الوصل
للاستغناء عنها ان كانت مكسورة او مضمومة فالمكسورة نحو اصطفى البنات على البنين اصله ااصطفى
بهمزة وصل مكسورة فلما دخلت همزة الاستفهام حذفت همزة الوصل والمضمومة نحو قولك اضطر
الرجل اصله ااضطر بهمزة وصل مضمومة فلما دخلت همزة الاستفهام حذفت ايضا وان كانت مفتوحة
لم تحذف بل تبدل الفا او تسهل بين الهمزة والالف وقد قرئ بالوجهين في مواضع من القرآن نحو الذكرين ومن
التسهيل قول الشاعر ء الحق ان دار الرباب تباعدت او انبت حبل ان قلبك طائر والابدال ارجح
الوجهين **فان قلت** لم ابدلت او سهلت وكان القياس ان تحذف كما حذفت المضمومة والمكسورة **قلت**
لانه لو حذفت بمقتضى القياس في المفتوحة لالتبس بما يوقع في التباس الاستفهام بالخبر لاتحاد حركتها وحركة
همزة الاستفهام والى ذلك اشار بقوله همز وصل ابدل الاستفهام او يسهل فان قلت هل يجري الو
جهان في همزة ايمن الله عليك **قلت** نعم لان العلة واحدة وقد نصوا على ذلك الا ان واله
ويبدل فيهما اختصاصه بهمزة ال الا ان كان مراده التمثيل فيعود عليه وكذلك توهم كلام الالفية
بل هو كالنص في ذلك واعلم ان هذا الكلام على هذه المسائل يستدعي بسطا ولا يليق اعرضت عنه
خشية الاطالة **الابدال** الغرض من هذا الباب بيان الحروف التي تبدل
من غيرها ابدالا شائعا في غير ادغام فان الابدال للادغام لا ينحصر في هذا الباب ويحتاج هنا الى ثلاث
مسائل **الاولى** في الفرق بين الابدال والتعويض والفرق بينهما ان البدل لا يكون الا في موضع المبدل منه
ونحوه والعوض يكون في غير موضع المعوض منه كتاء عدة وهمزة ابن وياء اسيعيد ولا يقال ابدال
ابدال الا اذا تجوزا مع قلته **الثانية** في الفرق بين الابدال او التعويض والقلب والفرق بينهما ان القلب
يختص بحروف العلة والابدال يكون فيها وفي الحروف الصحيحة فالابدال اعم والقلب اخص وقال بعضهم الابدال
على ضربين ابدال هو اقامة حرف مقام حرف غيره نحو تاء تخمة وتكأة وابدال هو قلب الحرف نفسه الى لفظ
غيره على معنى احالته عليه وهذا انما يكون في حروف العلة وفي الهمزة ايضا لمقاربتها اياها وكثرة تغيرها
وذلك نحو قام اصله قوم فالالف والواو في الاصل واو وموسى اصله الياء ورأس اصل الالف الهمزة والدليل
لثبوتها فاستحالت الفا فكل قلب بدل وليس كل بدل قلبا وقال بعضهم الفرق بين الابدال والقلب ان البدل
وضع شيء مكان غيره على تقدير ازالة الاول والقلب هو تصيير الشيء على نقيض الصورة التي كان عليها
من غير ازالة ولذلك جعل مثل قال وباع قلبا لان حروف العلة يقارب بعضها بعضا اذ هو من جنسه واقل
فسهل انقلاب بعضها الى بعض وجعل مثل افتعل نحو اصطبر ابدالا لبعد حروف الصحة من حروف العلة
فيقال على هذا في نحو اتعد انه لا يقال في الاصل اوتعد بهمز الواو وابدل منها التاء لان الواو انقلبت
تاء واما قال فاصله قول لانه في الاصل قوم ثم استحالت الواو الفا لانها حذفت وجعلت مكانها
الالف **قلت** وعلى هذا فبينهما عموم وخصوص **الثالثة** في حصر حروف البدل على الابدال
للادغام يكون في جميع حروف المعجم الا الالف واما الابدال لغير ادغام فيكون في اثني عشر حرفا وقد

جمع

هجاء مختصرة تجمع الابدال الشائع لغير ادغام قولك لجر مضى مشالم ازمن بحث ثوب
عزته وباقي حروف المعجم تبدل الا الحاء والخاء والذال والظاء والضاد والعين والغين والقاف اللام قوله
الشائع يعلم ان ابدال غير ما ذكر قد ورد على سبيل الشذوذ وذلك قراءة الاعمش فشرذ بهم بالذال المعجمة
من خلفهم على ذلك بالذال بدلا من الدال المهملة قالوا لحم خراد اي خراذل والمعنى الجامع لهما انهما
متقاربان ومن خلفهم ان يحمل على القلب بتقديم اللام على العين وقولهم شنوز نوز وقد عد كثير من
النحويين حروف الابدال اثني عشر حرفا وجمعوها في تراكيب كثيرة منها طال يوم انجدته واستنهد
بحذف اللام وعدها الجمهور احد عشر حرفا وجمعها في قوله اجد طويت منها وزاد بعضهم الصاد والزاي
وعدها ابن عصفور اربعة عشر حرفا وجمعها في قوله انشجت يوم طال وقال ابن الحاجب وهو وهم لانه اسقط
الصاد والزاي وهما من حروف الابدال لقولهم زراط وزقر في صراط وسقر وقراءة الصبر وليست
من حروف الابدال واذا لورد اسمع واذكر واظلم لانه من باب الادغام لا من باب الابدال للحروم
وقال الحلبي وتتبعتها في كتبهم فلم تجاوز خمسة عشر وجمعها في قوله انشجت يوم طال زط **قلت**
لا يعرف الجوهري الا القليل وقد تعروا انها اثنان وعشرون حرفا وانما تذكر في هذا الباب
ما هو ضروري قال في التسهيل والضروري في التصريف هجاء طويت دائما وهي ثمانية احرف
وقال هنا هدأت موطيا فزاد الهاء كما فعل في الالفية وهدأت بمعنى
سكنت وموطيا اسم فاعل من اوطأت الرحل اذا جعلته وطيئا الا انه خفف همزته فابدلها ياء
لانفتاحها وانكسار ما قبلها وانما اقتصر على هذه التسعة لانها التي لا يستغنى عن ذكرها
في التصريف وما عدا هذه التسعة فابدالها اما نادر كقولهم في اصيلان اصيلال واما لغة قليلة
كابدال الجيم من الياء المشددة في الوقف قال في شرح الكافية وهذا النوع من الابدال يجري بيانه
في كتب اللغة لا في كتب التصريف وانما ينبغي ان يعرف من الابدال التصريفي ما لو لم يبين لوقع
في الخطأ او في الغلط كقولك في سقاية سقاءة **تنبيه** يعرف الابدال بالرجوع
في بعض التصاريف الى المبدل منه او قلته او غلبته فالاول نحو جدف فان فاءه بدل من ثاء جدث
فالواو في الجمع اجداث بالثاء وجدف والثالث نحو اقلط اي اغلب فان طاءه بدل من التاء لان التاء
اغلب في الاستعمال وقالوا ليت ذلك في الاستعمال من قبيل نحو ارخ وورخ لا تقول
ان الهمزة بدل من الواو لان جميع تصاريف الكلمة جاءت بالوجهين وقال ابن الحاجب يعرف البدل
بامثلة اشتقاقه كتراث فان امثلة اشتقاقه ورث ووارث وموروث وبقلة استعماله كقولهم
الثعالي في الثعالب والاراني في الارانب انشد سيبويه لها اشارير من لحم تتمره من الثعالي ووخز
من ارانيها وقال ابن جني ويحتمل ان يكون الثعالي جمع ثعالة ثم قلب فيكون كقولهم اشواعي في شوائع
قال والاولى ما قاله سيبويه اولى ليكون كارانيها وايضا فان ثعالة اسم جنس وجمع اسماء الاجناس ضعيف
يعني تقولوا اسم جنس علم جنس ويكونه وهاؤه والحرف زائد تخصوه بتصغير لانه لما علم الاصل
ان هذه الواو مبدلة من الالف ودوينه وقالوا الاصل كحوينة لانه تصغير ما علم على حوينه

علم ان الهمزة بدل من هاء ونظيره في نباء مجهول لزمهم ان يقولوا بان اصلها ... لابدالهم
هبعو وهوبناء مجهول **فان قلت** لم لم يذكر من حروف البدل سوى التي ابدل من غيرها من الحروف
التي ذكر هنا منها **قلت** ستعرف بالتفصيل الذي يذكره الناظم بقوله من واو وياء اخرا اثر الف زيد فتح
شروع في ذلك التفصيل فالهمزة تبدل كثيرا من الواو والياء والالف وقليلا من
الهاء والعين ولم يذكرهما في هذا النظم لقلتهما فمثال ابدالها من الهاء ماء اصله ماه بدليل جمعه على امواه
الواو والياء بعد الالف وقليلا والمثال والمعنى لقولهم في الجمع امواه وفي التصغير مويه ومثال ابدالها
من العين قولهم اباب بحر في عباب بحر وذهب بعضهم الى ان الهمزة في هذا اصل من اب بمعنى تهيا لان
البحر تهيا لما يزخر به وان هذا مذهب ابن جني واما ابدالها من حروف اللين فمنه واجب ومنه جائز
ومنه شاذ فمن الواجب ابدال الهمزة من كل واو وياء تطرفت بعد الف زائدة نحو كساء ورداء اصلهما
كساو ورداي فابدلت الواو في الاول والياء في الثاني لما ذكر وفهم من اشتراط التطرف انهما ان لم
يتطرفا لا يبدلان همزة نحو تعاون وتباين ومن اشتراط زيادة الالف انها لو كانت الالف غير
زائدة لم تبدل لانها يتوالى اعلالان نحو زاي وواي **تنبيهات الاول** هذا الابدال مستحق
مع هاء التانيث العارضة نحو بناءة وسقاءة فلو كانت هاء التانيث غير عارضة امتنع
الابدال نحو هداية وسقاية وعلاوة وعداوة لان الكلمة بنيت على التاء والمعنى ان الكلمة لم تبن
على مذكر فلا يدخل فيه التسهيل وربما صحح مع العارضة وابدل مع اللازمة فالاول كقولهم في المثل
اسوق فاتيه فانها سقاية لانه لما كان مثلا والامثال لا تغير الشيء مما بنى على هاء التانيث
ومنهم من يقول فانه سقاءة بالهمز كانه بني عليها لمذكر الثاني كقولهم صلاءة في صلاية **الثاني**
حكم علامة التثنية حكم هاء التانيث في استحقاق هذا الابدال لان حكم الكلمة على التثنية
وذلك قولهم عقلته بثنايين وما طرفا العقال **الثالث** فرا عن مرجا في هذا الابدال
المذكور بانه يرجح عليه مثل غاوي في النسب اذا رخمته على لغة من لا ينوي فانك تقول ياغاو بقلب
الواو وعلم ابدالها مع انه داخل في الضابط المذكور والمانع من حمل لو جمعوا حروفهما انه فرا على
تحرف لام وجد تحيح فيه ابدل اعلالين والثاني انه لما رخم على لغة من لا ينوي شابه ما لا ينحل نحو واو
فلا صلاح الضابط ان يقال من واو وياء هي لام او ملحق بها **الرابع** اختلف في كيفية الابدال
فقيل ابدلت الواو والياء همزة وهو ظاهر كلام المصنف وقال ... اهل التصريف ابدل
من الواو والياء الف ثم ابدلت الالف همزة وذلك انه لما قيل كساو ورداي تحركت الواو والياء
بعد فتحة ولا حاجز بينهما الا الالف الزائدة وليست بحاجز حصين لسكونها وزيادتها وانضم
الى ذلك انهما في محل التغيير وهو الطرف فقلبا الفا حملا على باب عصا ورحى فالتقى الفان
فقلبت الالف الثانية همزة لانها من مخرج الالف **الخامس** هذا الابدال مخصوص
بالواو والياء بل الالف تشاركهما فيه فاذا تطرفت الالف بعد الف زائدة وجب قلبها همزة نحو
حمراء حملا الالف للتانيث فالهمزة في هذا النوع بدل من الف منقلبة للتانيث لا لاجتلاب الف بل

به نحو ... بدل هصلت والعجز ... فمنسوق بالف مجرك بدلا والفاء ساكنة
... فلما مر عن اجتماع همزتين وغيرهما بقوله في الكافية وجوبا ... ابدل من اخر بعد الف فزيدا وابدل
همزة ذا الف قلبه لتضمنه الاحرف الثلاثة وقوله في عين فاعل ما اعل عينا ذا اقتفى شرع
اشارة الى ابدال الواو والياء همزة وهو كل واو وياء وقعت عينا لاسم فاعل اعلت في فعله نحو قايل
وبايع اصلهما قاول وبايع ولكنهم اعلوهما حملا على فعله فانه في شرح الكافية فابدلت الهمزة والياء
والواو في اسم الفاعل لما ابدلت في الالف منهما في الفعل حيث قالوا قام وباع واحترز بقوله اعل عينا
من نحو عور وصيد فاسم الفاعل منهما عاور وصايد بغير ابدال الواو والياء همزة لان
جريانهما في الصحة مجرا واحرا كما جرى باسم الاعلال مجرى واحدا **تنبيهات الاول** هذا الابدال
جار فيما كان على فاعل وفاعلة ولم يكن اسم فاعل وفاعلة كقولهم جائز وهو البستان فال صغرة
ثابتة في جائر افتما الريح بمثلها ثمن كقولهم جائزة وهي خشبة تعرض في وسط السقف وكلام الناظم
ثمة وفي الكافية لا يشمله لكن وقد نبه عليه في التسهيل **الثاني** اختلف في هذا الابدال ايضا فقيل
ابدلت الواو والياء همزة كما قال المصنف وقيل بل ابدلت الفا ثم ابدلت الالف همزة لا تقع في نحو كساء
ورداء ولكسرة الهمزة على اصل التقاء الساكنين هذا قول الاكثر وقال المبرد ادخلت الف فاعل قبل الالف
المنقلبة في قال وباع واشباههما فالتقى الفان وهما ساكنان فحركت العين لان اصلها الحركة والالف اذا
تحركت صارت همزة **الثالث** يكتب نحو قايل وبايع بالياء على حكم التخفيف لان قياس تخفيف الهمزة
في نحو ذلك ان تسهل بين الهمزة والياء فلذلك كتبت ياء واما ابدال الهمزة في ذلك ياء محضة فنصوا على انه لحن
وكذا تصحيح الياء في بايع ولو جاز تصحيح الياء في بايع لجاز تصحيح الواو في قايل فان ادخل الخباز ... وقد
اولعت بذلك العامة والكتاب من القراء وكذلك فالواجب همزة الجمع نحو رسايل وكتايب وحلايب جمع رسالة
وكتيبة وحلوبة الا في الكثر النسخ ما نصه بجائز وقايل بالهمزة ولا تجعلها الياء لانه لا اصل لها في الحركة
وقد يجوز تخفيف الهمزة في هذا كله وقبله اجاز ابو اسحاق الزجاج وتخفيف الهمزة فياسر ما ذكر في هذا
بالياء انتهى **فان قلت** يحتمل نقل عن حمزة انه يقف في مثل قايل بالياء **قلت** لان الهمزة بالخط
باتباع رسم المصحف الكريم مع تخفيف الهمزة على الخبار رسوا ... وقد نقل حمزة في ذلك بالتسهيل بين بين
على الوجه لا في العربية **فان قلت** هل يجوز نقط الياء التي هي صورة الهمزة في نحو قايل وبايع
قلت لا وجه لنقطهما لان صورة الهمزة لا تنقط الا حيث تكون فياس تخفيفها ابدالها اذا انفتحت
وانكسر ما قبلها نحو ميرة فانها اذا كتبت على نية الابدال نقطت وقال المطرزي في نقط الياء في قايل وبايع
عامي فالرزية بعض ... قال ابو الفتح ابن جني ان ابا علي الفارسي دخل على واحد من المتسمين بالعلم فاذا
بين يديه جزء مكتوب فيه قايل منقوط بنقطتين من تحت الياء فقال ابو علي لذلك الشيخ هذا خط من فقال هذا
خطي فالتفت الى صاحبه وقال قد اضعنا خطواتنا في زيارة مثله وخرج من ساعته **والمد زيد ثالثا في الواحد همزا يرى في مثل كالقلايد** هذا موضع ثالث يجب فيه ابدال حرف اللين همزة وهو كل مدة ثالثة
زائدة فانها تبدل همزة اذا جمع ما هي فيه على مثال مفاعل نحو قلائد وصحايف وعجائز فالهمزة فيهن بدل من الالف

فلاة ونية، عقيقة وواو عجوز وشمل قوله المد الالف والواو والياء وهو
فنسور وقسا ورجال الواو فيه ليستا حرفي مد واحترز بقوله زيد عن نحو المد عن ابدال
فان لا ابدال لا يجوز نحو معاون ومعاوز ومبيين ومسابر ومثوبة ومناور فان يجمع
منه الابدال لم يقتصر عليه كمصايب ومناير والاصل فيهما مصاوب ومناور وقد نطق بهذا
الاصل فيهما وشذ الهمز ايضا في معايش وروي عن نافع والمشهور عنه الياء وقوله في نحو
كالفلا بدل كل جمع على مثال فعائل في الحركات والسكنات وعدد الحروف **من الفلائل لينيين**
اكتنفا مد مفاعل كجمع نيفا هذا موضع رابع يجب فيه ابدال الواو والياء همزة اذا وقع
الف التكسير بين حرفي علة وجب ابدال ثانيهما همزة بشرط ان لا يفصل من الطرف بالمدرج في هذا
الضابط ثلاث صور **احداها** ان يكونا واوين نحو اول فتقول في جمعه اوايل بابدال الواو
الثانية همزة وهذا باتفاق **الثانية** ان يكونا يائين نحو نيف فتقول في جمعه نيايف بالهمز **الثا**
لثة ان يكون احدهما واوا والاخر ياء نحو طاير وسيد فتقول في جمعهما صوائد وسيائد
والاصل صوايد وسياود وهذا مذهب سيبويه والخليل ومن وافقهما وذهب الاخفش الى ان الهمز
في الواوين انما كان لثقلهما ولكون ذلك اكثر تغييرا وهو اجتماع الواوين اول الكلمة واما اذا اجتمع
الياءان والياء والواو فلا ابدال لانه اذا التقت الياءان او الياء والواو اول الكلمة فلا همز نحو بين
اسم موضع ونحو يوم واحتج ايضا بقول العرب في جمع ضيون وهو ذكر السنانير ضياون بغير
همز والصحيح ما ذهب اليه سيبويه للقياس والسماع اما القياس فلان كل ابدال نحو اوايل انما هو
بالحمل على كساء ورداء لشبهه به من جهة قربه من الطرف وفي نحو كساء ورداء لا فرق بين الياء والواو
وكذلك هنا واما السماع فحكى ابو زيد في سيقة سيايق بالهمز وهو فيعلة من ساق يسوق
وحكى الجوهري في تاج اللغة خير وخيائر وحكى ابو عثمان عن الاصمعي في جمع عيل عيائل
بالهمز واما ضياون فشاذ مع انه لا حجة فيه لاحتمال ان يكون صحح في الجمع كما صح في الواحد كما قالوا ضيون
ولكان قياسه ضيائن **فان قلت** هل يقاس على ضياون وما اشبهه في صحته واعتلاله اذا ورد
قلت قد ذهب الى ذلك ناس والصحيح انه لا يقاس عليه **تنبيهات الاول**
شمل قوله لينين الواوين والياءين والواو والياء فعلم انه موافق لسيبويه **الثاني** مم قوله مد
مفاعل اشتراط اتصال المد بالطرف فلو فصل بمدة نحو طواويس وعواوير فلا همز كقول الراجز
وكحل العينين بالعواور يريد العواوير لانه جمع عوار وهو الرمد فحذف الياء ضرورة وهذا مفصول من
الطرف تقديرا وقلوا همزة شاعر مفصل بمدة زايدة في مثل قوله على بعض وجب الهمز كقول الشاعر
فيه عيائيل اسود ونمور وهذا عكس عواور **الثالث** لا يختص هذا الابدال في الواقع
بل نحو نيف ومن العين مثل عوار صرح فلنا فوائل بالهمز هذا مذهب سيبويه والجمهور وحكى عن الاخفش انه
جاء منسوبا الى منع الابدال في المفرد لخفته بخلاف الجمع **فان قلت** وكان ينبغي للناظم ان ينبه
على هذا **قلت** قوله من الفلائل على ذلك فانه لم يخص بالجمع **الرابع** زاد في التسهيل الابدال

والف او المد والمزاد بعد الهمز وعوض ياء بعد ورد همزة اجتمعوا من مثل صحايا وذلك ان تجاد اللينين
في كل همزة بعد الياء وفرد بين في قوله **وافتح ورد الهمزيا فيما اعل لاما وفي مثل هراوة جعل**
واوا الالف واللام في الهمز للعهد والمراد الهمزة المبدلة من الف الجمع المشاكل مفاعل في النوعين
الذي ما استحق الهمز لكونه عارضا بعد الف الواحد وما استحق الهمز لكونه ثاني لينين اكتنفا مد مفاعل
فيجب في هاذين النوعين اذا اعتلت لامهما ان يفتح ما جعل كسرة الهمزة فتجمع ثم تبدل الهمزة ياء فيما لامه
ياء او واو لم تسلم في الواحد او همزة مثال ما لامه ياء مطية وهدايا ومثال ما لامه واو لم تسلم في الواحد
مرضية ومطايا ومثال ما لامه همزة خطيئة وخطايا الاصل في جميع ذلك ان الجمع على فعايل نحو صحيفة
وصحايف فالاصل في هدايا هدايي بابدال المدة في الواحد همزة كصحائف ثم فتحت الهمزة استثقالا لذلك فخففوا بابدال
الكسرة فتحة فصار هداءى ثم قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار هداءا فاستثقلوا وقوع
همزة عارضة في جمع بين الفين وهي من مخرج الالف فكان ذلك كتوالي ثلاث الفات فابدلت الهمزة ياء
فصار هدايا والعمل في مطايا كالعمل في هدايا واما خطايا ونحوه مما لامه همزة فاصله خطايئ
الاولى مبدلة من مدة الواحد والثانية لام الكلمة فوجب ابدال الثانية ياء لاجتماع همزتين فصار
الاولى ثم قلبت الثانية الفا ثم ابدلت الثانية ياء كما سبق في هدايا هذا مذهب سيبويه وجمهور
البصريين وذهب الخليل الى ان همزة الواحد لا تبدل في هذا همزة لئلا يلزم اجتماع همزتين بل تقلب فتقدم
الهمزة على الياء فيصير خطائي ثم يعمل كما تقدم واعترض بان القياس قلب الياء همزة واذا اجتمع همزتان
بينهما غير على الاصل وهو شاذ وهذه الامثلة من النوع الاول **الثاني** ذوائب فلايا ومثال ما في ذلك من باب نيف
زاوية وزوايا اصله زواوي فابدلت الواو همزة لكونه ثاني لينين اكتنفا مد مفاعل ثم حقق بالفتح فصار
زواءي ثم قلبت الياء الفا فصار زواءا ثم قلبت الهمزة ياء على نحو ما تقدم في هدايا **فان قلت** يشمل
كلام الناظم نحو خطيئة مما لامه همزة فانه خص ذلك بما اعل **قلت** قال الشارح حروف العلة
الواو والياء والالف والهمزة فاذا رجعنا كلامه وحكى النحويون في الهمزة ثلاثة اقوال **احدها** انها
حرف علة **والثاني** انها حرف علة والثالث مذهب الفارسي **والثالث** انها شبيهة بحروف العلة وقوله
وفي نحو هراوة جعل واوا يعني ان المجموع على مثال مفاعل من الاسماء كان لامه واوا لم تعل في الواحد بل سلمت
فيه كهراوة وهراوى جعل في موضع الهمزة المذكورة في جمعه واوا فيقال هراوى والاصل هرايو فابدلت الف
هراوة همزة ثم خففت بالفتح فصار هراءو وقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار هراءا
فكرهوا الهمزة بينهما فالهمزة كما سبق فابدلوا الهمزة واوا طلبا للتشاكل لان الواو ظهرت في واحده بعد
الف زائدة فقصدوا مشاكلة الجمع لواحده **تنبيهات الاول** اذا الهمزة فيما لامه ياء او واو
معتل جمعه والتصحيح في قوله فما رجحت اقوالنا في مقامنا فلا تلما حتى يرينا الكنا جياده وشذ اقرارها
فيما لامه همزة وقد تقدم **الثاني** شذ ابدال الهمزة واوا في قولهم هراوى لان لامه ياء او في مكاوى لان لامه
واو اعلت في الواحد واجاز الاخفش القياس على هراوى وهو ضعيف اذ لم ينقل منه الا ما ذكر اللغة

الثالث مذهب الكوفيين ... الجميع ... على ... في ... [illegible]
في ... لما اعلت في المبرهن ... على الاصل واما ... بالياء ... [illegible]
البصريون الى انها ... حملا للمعتل على الصحيح ... على صحة مذهب البصريين قوله ... [illegible]
بعضهم عن ... الكوفيين **قلت** وليس ... لهم ... [illegible]
... وتقدم بيان ... وقوله [illegible]
... كل كلمة اجتمع في اولها واوان ... الهمزة ... **الاول** ان لا تكون
الثانية بدلا من الف فاعل نحو ... **والثاني** ان لا تكون بدلا من ... نحو ... [illegible]
... يجب ابدالها لوجود الشرطين فقولك في جمع واصلة أواصل والاصل ... [illegible]
... وكذلك أويصل تصغير واصل واصله ... والاولى ... [illegible]
... فلو ... كانت الثانية بدلا من الف فاعل ... لم يجب الابدال ... **تنبيهان**
الاول ... الشرط الثاني ... الشرط الاول ... [illegible]
شرط ان لا تكون الثانية بدلا من الف ... زائدة وليست بدلا من الف ... [illegible]
... ان يقال ان لا تكون الثانية ... اصلية ... [illegible]
في ذلك ثلاث صور **الاولى** ... **والثانية** ان ... [illegible]
ثم ... **والثالثة** ان ... [illegible]
لا يجب فيه الابدال بل يجوز ... الثالثة ... لاجتماع الواوين ... الثانية ... [illegible]
... واختار المصنف القول الاول
... الثانية ... بالالف المنقلبة **الثاني**
زاد في التسهيل لوجوب الابدال شرطا آخر ... ان لا يكون اتصال الواو ... مثال
ذلك ... واصله ... فقلبت الواو الاولى ياء لسكونها ... [illegible]
وقلبت الياء ... لتحركها وانفتاح ما قبلها فاذا نقلت حركة الهمزة الاولى الى الياء الساكنة ...
همزة الوصل للاستغناء عنها ورجعت الواو الى اصلها وهو الواو ... فلها ... الكلمة ...
... واوان ... ولا يجب الابدال ... الوجهان وكذلك لو نقلت حركة ... الى الواو ...
... جاز الوجهان ... وجوب الابدال في ذلك سواء نقلت الثانية
ام لم تنقل ... [illegible] ... الهمزة ... مستثقل في النطق ...
فاذا اجتمعت مع اخرى في كلمة ثقل النطق بها ... التخفيف في غير ... واذا اجتمع الهمزتان
في كلمة فلها ثلاثة احوال **الاول** ان تتحرك الاولى وتسكن الثانية **والثاني** عكسه **والثالث** ان
تتحركا معا **واما الرابع** وهو ان يسكنا معا فمتعذر فاذا تحركت الاولى وسكنت الثانية وجب ...
ابدال الثانية حرف مد يجانس حركة ما قبلها ... بعد الفتحة نحو ... وواوا بعد الضمة نحو ...
وياء بعد الكسرة نحو ... واما قراءة من قرأ ... والأئمة بتحقيق الهمزتين ... واما

... ولا يجوز فيه الا ... [illegible]
قلبت ... والثانية ياء الفعل ... كلمة واحدة ...
... الثانية ياء ان ... في موضع اللام ... في موضع العين
في موضع اللام ... نحو ... لانها في موضع العين ... الثانية ياء لكونها
... واما نحو ... في موضع ... من الكلمة ... [illegible]
... وهذا اشار الشارح الى ذلك **فان قلت** فاذا وقعت الهمزة في موضع ... من الكلمة ...
... فلا يصح ... **قلت** ... لانه لو ... [illegible]
... ابدال الهمزة ... كلمة اذا ... نحو ... [illegible]
واصله ... بثلاث همزات فابدلت الثانية ياء لانها في موضع اللام ... الاولى والثانية ...
... واما الثاني فله ... انواع لان الثانية اما ان تكسر او تفتح او تضم وعلى كل من هذه الاحوال الثلاث
فالاولى اما مفتوحة او مكسورة او مضمومة ... تسعة منها اربعة ... ومنها المفتوحة بعد فتحة
والمكسورة بعد فتحة او كسرة او ضمة ... ومنها المفتوحة بعد فتحة او ضمة والمضمومة
بعد فتحة او كسرة او ضمة ... ذلك بالتفصيل ... بالتمثيل ... المفتوحة بقوله
[illegible] ... المفتوحة ... ثلاثة انواع **الاول**
قلت ... الثانية ... ما قبلها **فان**
قلت ... في كلام بعضهم ... اذا صغرت ... وجمعته ...
... وأوادم ... والرابع ...
... الهمزة ... التصغير وفي الجمع ... المفتوحة بعد فتح ...
... ابدلت الثانية ... مفتوحة بعد فتح **فان قلت** ولم كانت
الواو اولى من الياء **قلت** ... في ... الخفة ... بخلاف الياء **تنبيه** ذهب
المازني الى ابدال الهمزة في هذا النوع ياء ... التفضيل ... ونحو على مذهب الجمهور
... **فان قلت** فكيف ... **قلت** ... الواو ...
الالف المبدلة ... لانه ... المفتوحة بعد كسرة نحو ... وهو مثال
اصبع بكسر الهمزة وفتح الباء ... واصله إأمم ... الهمزة توصلا الى الادغام فصار إأمّ
فابدلت الهمزة الثانية ياء لانكسار ما قبلها ثم ... المكسورة بقوله [illegible]
المكسورة ... مطلقا ... ثلاثة انواع **الاول** المكسورة بعد فتحة نحو أيمة جمع امام اصله
أأممة على وزن افعلة فنقلت كسرة الميم الى الهمزة توصلا الى الادغام فصار أئمة ثم ابدلت الهمزة الثانية
ياء لانكسارها **والثاني** المكسورة بعد كسرة نحو ايم وهو مثال ... اصله إأمم ...

حـ
البابـ

حـ
لانفتاح ما قبلها

فصار ادم فابدلت الثانية ياء لانكسار ما قبلها وانكسار ما قبلها والثالثة
غوايم مضارع انقد اى جعلته بر اصله انقد فنقلت كسرة الثون الى الهمزة وادغم
الثانية ياء لانها تجانس حركتها ثم تحرك المضمومة بعد فتح نحو اواب جمع اب بقوله من اواه
بضم واوا الاصل يعني ان المضمومة تبدل واوا مطلقا فيشمل ثلاثة انواع ايضا **الاول** المضمومة
بعد فتح نحو اواب جمع اب وهو المرعى اصله اأبب على وزن افعل فنقلت حركة عينه الى فائه
الى الادغام فصار اأب ثم خفف بابدال الثانية واوا لانها تجانس حركتها **والثاني** المضمومة
بعد ضم نحو اوم وهو مثال اصبع بكسر الهمزة وضم الباء من ام اصله ااْمم فنقلت ضمة الميم الى الهمزة
وادغم ثم ابدلت واوا لانضمامها **والثالث** المضمومة بعد ضم نحو اوم وهو مثال اصبع بضم
الهمزة والباء من ام اصله ااْمم فنقلت ضمة الميم وادغم كما تقدم ثم ابدلت الثانية واوا لانضمامها
وانضمام ما قبلها **تنبيه** خالف الاخفش في نوعين من هذه النوعة **احدهما**
المكسورة بعد ضم فانه يبدلها واوا **والاخر** المضمومة بعد كسر فانه يبدلها ياء فيقول في مضارع انه
اوُن وفي مثال اصبع من ام ايم فيبدل الهمزة في مثل النوعين بحركة ما قبلها وغيره يبدلها بحركتها
وهو الصحيح **واما** الفرع الاول وهو عدم اجتماع الهمزتين وهو ان يكون ثانيهما موضع اللام فقد
اشار اليه بقوله من ما لم يكن لفظا اتم فذاك ياء مطلقا جا من يعني ان ثاني الهمزتين اذا كان طرفا
وجب ابداله ياء سواء كان قبله فتح او كسر او ضم ولا يجوز ابداله واوا لان الواو الاخيرة لو كانت اصلية
وليت كسرة او ضمة لقلبت ياء ثالثة فصاعدا وكذلك تقلب رابعة فصاعدا بعد الفتحة فلو ابدلت الهمزة
الاخيرة واوا حينا غير بصورة لابدلت بعد ذلك ياء فتعينت الياء وقوله من واوم ونحوه وجهين في
ثانيه امّ شرحه يشير به الى انه لا يجب ابدال الهمزة الثانية فيما اول همزتيه للمضارعة نحو اوم مضارع ام بل
يجوز فيه وجهان الابدال والتحقيق فان شئت قلت اوم بالابدال وان شئت قلت ام بالتحقيق وكذلك
نحو اوْم مضارع اام بل يبدلها ياء لانكسار ما قبلها وان شئت قلت ائن بالتحقيق لكون الداري المضارع عن وعلة
ذلك شبه همزة المضارعة بهمزة الاستفهام لما فيهما المعنى والشاه والياء **تنبيه**
قد فهم من هذا ان الابدال فيما اول همزتيه لغير المضارعة واجب في غير نحو كما سبق **قال في الكافية**
وما اتى على خلاف ما مضى فاحفظه ولكن على القياس معرضا قال في شرحها اشار بقوله وما اتى على خلاف
ما مضى الى الائمة بالتحقيق ومنه قراءة ابن عامر والكوفيين وقول بعض العرب **اللهم اغفر لي** خطاياي
بهمزتين محققتين ونحو ذلك وقال في التسهيل وتحقيق غير الساكنة مع الاتصال لغة وهو غالب
بنية وقال في ايجاز الشرح ما لم يشهد التحقيق كلام موافقة الكافية وقوله من وياء اقلب الفا
كسرا تلا او ياء تصغير بواو ذا افعلا من يعني ان الالف يجب قلبها ياء في موضعين **احدهما** ان يقع بعد كسرة ما قبله
للجمع او التصغير فلم يمكن النطق بها بالالف بعد فقلبت غير متحركة وهو مثال ان حرف
حاضر حركة ما قبلها فصارت ياء **والثاني** ان تقع قبلها ياء التصغير كقولك في تصغير غزال
لان ياء التصغير لا تكون الا ساكنة فلم يكن النطق بالالف بعدها فقلبت ياء مكسورة ثم ادغمت ياء التصغير

بها وقوله من واو اثر الضم رد اليا متى الفي لام فعل او من قبل تا ان اراد ان الواو الواقعة اخرا ما بعد الالف
لام التصغير قلبها لوقوعها بعد ياء التصغير **فالاول** نحو جوار بابها اظلما رضو وغزو وكانها من
بالاصوات والعين وقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها او لكونها اخرا لانها بالتاء لم تتحرك بالسكون الوقف
واذا سائبت تحرك تسلطها فيها وعوملت بالتصحيح الكلمة من جوب ابدالها ياء توصلا الى الخفة ونظرا
سبب الادغام ومثله قتال الواو بالكسرة من غير منتطق قد كعرض وعروج الا اذا كانت مع الكسرة ما يعضدها
كما في نحو سياط **والثاني** قولك في تصغير جرو جري اصله جريو فاجتمعت الياء والواو وسبقت
احداهما بالسكون وهو اي المانع من الاعلال فقلبت الواو ياء وادغمت في الياء فصار جري فالشارح
وليس هذا النوع مقصودا له من قوله بواو ذا افعلا انما مقصوده التنبيه على النوع الاول كان قلب
الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق احداهما بالسكون لا يختص بالواو المتطرفة ولا بما سبقها ياء
التصغير على ما سيأتي ان شاء الله تعالى **قلت** هذا صحيح ولهذا قال في التسهيل تبدل الالف
ياء اثر كسرة او ياء التصغير وكذلك الواو الواقعة اثر كسرة متطرفة انتهى باقتضائها الواو على الكسرة
وقوله من واوا وهكذا اذا ما التانيث شرح مثاله شجيه اصله شجوة كانه من الشجو فعل بالواو قبل التانيث
ما فعل بها متطرفة لان تاء التانيث في حكم الانفصال وقوله من كذا اذا كسرة فعلان شرح مثاله شجيان وهو
مثل ضربان من الشجو اصله شجوان فقلبت الواو ياء لان الالف والنون في حكم الانفصال ايضا مثل تاء التا
نيث وقوله من ذا ايضا رووا في مصدر المعتل عينا شرح يعني ان الاعلال المذكور يجب في الواو الواقعة
عينا لمصدر فعل معتل العين بشرط ان يكون بعدها الف نحو صام صياما واصله صواما لانه قد
اعلت عينه في الفعل استثقلها ووقعت في المصدر بعد كسرة وقبل حرف يشبه الياء فاعلت بقلبها
ياء حملا المصدر على فعله واحترز بالمعتل عينا من الصحيح نحو لاوذ لواذا ما مصدر لا يعل والاولى
بقيد في مصدر الفعل عينا لاحتمال ذلك وقد يطلق عليه معتل لكلما عينه حرف علة معتلا وان لم يعل
فان قلت من اين يؤخذ اشتراط الالف **قلت** من قوله من والفعل منه صحيح غالبا
نحو الحول شرح يعني ان ما كان على وزن فعل من مصدر الفعل المعتل العين فالغالب فيه التصحيح نحو حال
حولا وعاد المريض عودا قال في شرح الكافية ونبه بتصحيح ما وزنه فعل على ان المصدر المذكور مشروط
بوجود الالف فيه حتى يكون على فعال **قلت** في تصحيحه بفعال نظر لان الاعلال المذكور انما يتم
به وقد مثل بثار وانقام انقياما او لاصول الغواد اما على كما سبق ذكره **تنبيه الاول**
في التصحيح في فعال مصدرا فالوا نار نوارا اي نفر ولا حجة في الاعلال قال في شرح الكافية والاكثر
الثاني قال في التسهيل وقد يصح ما حقه الاعلال من فعال مصدرا او جمعا وفعال مصدرا فسوى بين
فعال وفعال في ان حقهما الاعلال وهو خلاف ما تقدم من ان الغالب في فعل التصحيح من وجمع ذي عين اعل او
سكن فاحكم بذا الاعلال فيه حيث عن شرح اذا وقعت الواو مكسورا ما قبلها وهي عين جمع اعلت
في واحده او سكنت وجب قلبها ياء بشرط وقوع الالف بعد الواو فالاول نحو ديار اصله دوار والاصل
لما انكسر ما قبل الواو في الجمع وكانت في الافراد معلة بقلبها الفا ضعفت فسلطت الكسرة عليها

وقوي تسلطها وجود الالف نحو ثياب جمع ثوب ولا فرق [illegible] ما قبل الواو في الجمع كالة
قبل اللام اذا كانت ساكنة ضعفت ايضا فسلطت الكسرة عليها وقوي تسلطها وجود الالف
فإن قلت من أين يؤخذ اشتراط الالف **قلت** من قوله وصححوا فعلة وفي
فعل وجهان والاعلال اولى كالحيل يعني ان الحاكم كل واو متحركة قبلها كسرة في جمع اعلت
في واحده او سكنت كما علوا ان يكون الالف بعدها اولى فان لم يكن بعدها الف لم تقع الا في وزنين
أحدهما فعلة **والآخر** فعل وقد تقدم حكمهما في هذا البيت فعلم ان وجوب الاعلال انما هو في
غيرهما وهو فعال والحاصل ان الجمع المذكور ثلاثة اقسام **قسم** يجب اعلاله وهو فعال نحو ديار
وثياب **وقسم** يتعين تصحيحه وهو فعلة نحو عودة وعودة وكوزة وكوزة **وقسم** فيه وجهان
والاعلال فيه اولى وهو فعل نحو حاجة وحوج وحيلة وحيل وانما وجب التصحيح في فعلة لانها
لما عدمت الالف من عمل اللسان بعد النطق بالواو وبعد الكسرة وصحت ولم يجز اعلالها لانه يخرج
الى عدم الالف فعطل الواو بعدما عن الطرف بسبب هاء التانيث واما فعل فجاز فيه التصحيح نظرا
الى عدم الالف والاعلال نظرا الى انها بقي بها من الطرف فضعفت وتغلب فيه التصحيح قال
تنبيهات الأول فهم من قوله وجمع ذي عين اعل ان المفرد لا يعل نحو جواز المصدر
مما تقدم ذكره وشذ قولهم في الصوان والصوار صيان وصيار **الثاني** احترز بقوله اعل او سكن
من نحو طويل وطوال فان الواو لم تعل فيه ولم تسكن ونحو قوله وان اعزاء الرجال طيالها واما جواد
وجياد فيحتمل ان يكون من الاستغناء بجمع جيد **الثالث** زاد في التسهيل لوجوب الاعلال
شرطا اخر وهو صحة اللام احترازا من نحو جواء في جمع جو ورواء في جمع ريان فانه يصحح لئلا يجتمع
اعلالان [illegible] واللام بمنزلة **الرابع** جعل في التسهيل اشتراط الالف في وجوب الاعلال
مخصوصا بما سكنت الواو في واحده فقال او قبل جمع لواحد معتل العين مطلقا او ساكنها او فيها الجمع
الالف وصحت اللام انتهى ومقتضاه ان الاعلال يجب في فعلة وفعل اذا اعتلت عين واحدهما
نحو تارة وتير وقيمة وقيم وقوله وصححوا فعلة وفي فعل وجهان مخصوص بما سكنت عين واحده
نحو زوج وزوجة ونحو حاجة وحوج نادرا ويدل على ذلك قوله فيه وقد يصحح ما حقه الاعلال
من فعال مصدرا او جمعا **الخامس** شذ اعلال فعلة في قولهم ثور وثيرة والقياس ثورة كما قالوا عود
وعودة **وعن المبرد** قالوا ذلك للفرق بين ثور الحيوان وثور قطعة من الاقط فقالوا في ذاك
ثيرة وفي هذا ثورة وقيل جمعوه على فعلة بسكون العين فقلبت الواو ياء لسكونها ثم حركت وبقيت
الياء وقيل قالت العرب ثور وثير فقلبوا الواو فيهما واجروا الجمع مجرى واحده ثم [illegible] الشراح
والمبرد فيما حكي عنه المصنف ان ثيرة مقصور من فعالة واصله ثيارة نحو حجارة فقلبت الواو فيه
لاجل الالف فلما قصروه بقيت الياء منبهة على الاصل والواو لاما بعد فتح يا انقلب كالمعطيان
يرضيان ش يجب ابدال الواو ياء اذا تطرفت بعد فتحة رابعة فصاعدا لا ما هي فيه اذا كان بعد
نظيرا يستحق الاعلال وسواء كانت في اسم كقولك المعطيان واصله المعطوان فقلبت الواو ياء حملا

اسم المفعول على بناء الفاعل ولذلك حملوا الماضي على المضارع فقالوا اعطيت واصله اعطوت
حملا على يعطي **تنبيه** [illegible] الاعلال [illegible] التانيث نحو المعطيان وقوله
الواو كاما يستقله وقوله ووجب ابدال واو بعد ضم من الف يعني انه يجب ابدال الالف واوا اذا
انضم ما قبلها مثاله ضويرب تصغير ضارب وبويع في بايع مبنيا للمفعول وقوله ويا كموقن
بذا لها اعترف يعني انه يجب ابدال الياء الساكنة المفردة في غير جمع واوا اذا انضم ما قبلها نحو
موقن اصله ميقن لانه من اليقين فقلبت الياء واوا لانضمام ما قبلها واحترز بالساكنة من المتحركة نحو
هيام فانها تحصنت بحركتها ولا تقلب لانها [illegible] واحترز بالمفردة من المدغمة نحو حيض
فانها لا تقلب لتحصنها بالادغام واحترز بغير جمع من ان تكون في جمع فانها لا تقلب واوا بل تبدل
الضمة قبلها كسرة فتصح الياء والى هذا اشار بقوله ويكسر المضموم في جمع كما يقال هيم عند جمع
اهيما اي اصل هيم هيم بضم الهاء لانه جمع اهيم نظير حمر جمع احمر فخففت بابدال الضمة فابدلت
كسرة لتصح الياء وانما لم تبدل الياء واوا كما فعل في المفرد لان الجمع اثقل من المفرد فكان احق بمزيد التخفيف
فعدل عن ابدال الياء واوا لانها اثقل من الياء. **تنبيهات الأول** سمع في جمع عائط
عيط على القياس وعوط بقلب الياء واوا وهو شاذ حكاه ابو عمرو **الثاني** كان ينبغي ان
يستثنى ايضا فعلى صفة نحو كيسى انثى الاكيس فانها ذات وجهين عنده وقد ذكرهما [illegible]
الثالث حاصل ما ذكر المصنف ان الياء الساكنة المفردة اذا انضم ما قبلها فاما ان تكون في جمع او
في فعلى صفة او في مفرد غير فعلى الصفة فان كانت في جمع ابدلت الضمة كسرة وصحت الياء
وان كانت في فعلى جاز الوجهان وسياتي الكلام عليها وان كانت في مفرد غير فعلى الصفة
قلبت الياء واوا وهذا يشمل نوعين **أحدهما** ما الياء فيه فاء الكلمة نحو موقن فلا اشكال
في ابدال يائه واوا **والآخر** ما الياء فيه عين الكلمة وهذا فيه خلاف مذهب سيبويه والخليل
ابدال الضمة فيه كسرة كما فعل في الجمع ومذهب الاخفش اقرار الضمة وقلب الياء واوا وكلام
المصنف يوافقه فاذا بنيت من البياض نحو برد **قلت** على مذهبهما بيض وعلى مذهب
الاخفش بوض ولذلك [illegible] عندهما يحتمل ان يكون فعلا وان يكون فعلا ويتعين عنده ان
يكون فعلا بالكسر واذا بنيت مفعلة من العيش **قلت** على مذهبهما معيشة وعلى
مذهبه معوشة ولذلك كانت معيشة عندهما تحتمل ان تكون مفعلة ومفعلة وعنده يتعين
ان تكون مفعلة واستدل لسيبويه باوجه **أحدها** قول العرب اعيس بين العيسة مصدر
كالحمرة **الثاني** قولهم مبيع اصله مبيوع فنقلت الضمة الى الباء ثم كسرت لتصح الياء وسياتي
بيان ذلك **الثالث** ان العين يحكم لها بحكم اللام فابدلت الضمة لاجلها كما ابدلت لاجل
اللام واستدل للاخفش باوجه **أحدها** قول العرب مضوفة لما يحذر منه وهي من
ضاف يضيف اذا اشفق وحذر **قال الشاعر** وكنت اذا جاري دعا لمضوفة اشمر حتى يبلغ
الساق مئزري **والثاني** ان المفرد لا يقاس على الجمع لانا وجدنا الجمع يقلب فيه ما لا يقلب

في المفرد الا ترى ان الواو بعد الضمة قد قلبت ياء وفي جمع نحو عتو جمع عات وقلبا في المفرد نحو عتوا مصدر عتى **والثالث** ان الجمع اثقل من المفرد فهو احق بالتخفيف وصحح الشيخ من مذهب سيبويه وأجاز ابن عصفور الاوجه **احدهما** او مصوغة شاذ فلا تبنى عليه القواعد **والاخر** ان ابا بكر الزبيدي ذكر في مختصر العين ذوات الواو وذكر ان الاشعق ربا عيا وزيزوى طاء يضيف بموضع ... والثالث فانهما قياس معارض بالنص فلا يلتفت اليه

من واو اثر الضم رد اليا متى الفي لام فعل او من قبل تا كبناء جار من رمى كمقدرة

كذا اذا كسبعان صيره ش تبدل اليا المتحركة بعد الضمة واوا ان كانت لام فعل نحو نهو الرجل ورمو ومرا مختص بفعل في التعجب ولم يجئ من ذا في فعل متصرف الا ما نزر من قولهم نهو الرجل فهو نهي اي كامل النهية وهو العقل او كانت لام اسم مبني على التانيث بالتا كمرموة مثال مقدرة من رمى فلو كانت التا عارضة بان يكون بنا الكلمة على التذكير ثم يعرض لحاق التا وجب ابدال الضمة كسرة وتصحيح اليا كما يجب ذلك مع التجريد نحو توان الا طريقه تواني فابدلت الضمة كسرة فصار توانيا ولا كنه ضعيف بابدال الضمة كسرة لانه ليس في الاسما المتمكنة ما اخره واو قبلها ضمة لازمة فاذا الحقته التا قلت توانية لانها عارضة ولا اعتداد بها **فان قلت** من اين يعلم كونها غير عارضة **قلت** من تفسيرك بنحو مقدرة وقوله كذا اذ كسبعان صيره يعني انه يجب ابدال اليا بعد الضمة واوا قبل زيادة تتبعلان كبناء مثل سبعان من الرمي وهو موضع فتقول فيه رموان واطرد بيان فقلبت اليا واوا وسلمت الضمة لان الالف والنون لا تكون اضعف حالا من التاء اللازمة في التحصين من الطرف

من واو ذي عينا لفعلى وصفا فزاله بالوجهين عنهم يلفى ش اذا وان تراليا المضموم ما قبلها عينا لفعلى وصفا جاز فيها الوجهان **احدهما** ابدال الضمة كسرة فتصح اليا **والاخر** ابقاء الضمة فتقلب اليا واوا فتقول في انثى الاكيس والاضيق الكيسا والضيقا على الاول والكوسى والضوقى على الثاني قال الشارح تردد ابن مالك على مذهب تارة وبين رعاية الرتبة اخرى **تنبيهات الاول** ... من قوله وصفا ان فعلى اذا كانت اسما تقلب بلا وما واوا نحو طوبى وهو اسم مصدر من الطيب وقد قيل هو بحم وهو قليل **الثاني** كلام الناظم هنا مخالف لكلام سيبويه ومن تبعه من اهل التصريف ووجهين **احدهما** انه اجاز في فعلى وصفا وجهين وهم جزموا بانهم فقالوا تقلب يا فعلى اسما كالطوبى والكوسى وهما من الطيب والكيس ولا تقلب في الصفة ولا تحرك بل يكسر ما قبلها فتسلم اليا نحو مشية حيكى فقال رجل في مشيته يحيك حيكا اذا حرك منكبيه وقسمة ضيزى اي جائرة وقولهم ظاري معفه بصيرة اذا بخسه وجار عليه والاصل حيكى وضيزى بالضم فانه ليس في الصفات فعلى بالكسر وفيه فعلى بالضم

فابدلوا

فابدلوا من الضمة كسرة لتصح اليا على حد ما فعلوا في بيض فرقا بين الاسم والصفة فالاعلم دلائل الصفات هذا من بيض حبلى وصيرى واخرى انثى ذلك الانثى الاكيس في باب الاسما بالاسماء ... الاسما اعني اقرار الضمة وقلب اليا واوا وقطعا من كلام سيبويه انه لا يجوز فيها غير ذلك وذكرها المصنف في باب الصفات واجاز فيها الوجهين ونص على ان البو ... ذلك مسموع من العرب وقال الشلوبين لم يجئ من هذا مقلوبا الا فعلى انثى الافعل ... في اسما ولا صفة ... وهذا له قياس من النحويين جعلوه نظير فعل وهو عكسه ... وكانه لم يعتبر طوبى وهو تانيث الاطيب

فصل من لام فعلى اسما اتى الواو بدل ياء كتقوى غالبا جاذا الابدل ش اذا اعتلت لام فعلى بفتح الفاء فتارة تكون لامها واوا وتارة تكون يا فان كانت واوا سلمت في الاسم كالدعوى وفي الصفة نحو نشوى فلم يعرفوا في ذوات الواو من الاسم والصفة وان كانت يا سلمت في الصفة نحو خزيى وصديى وقلبت واوا في الاسم كالتقوى والبقوى والفتوى والعنوى ... من الاسم والصفة وان الاسم بهذا الاعلال لانه اخف وكان احق واكثر النحويين يجعلون هذا مطردا وقال بعضهم ... ايضا واحرى ومن قولهم لحي ... البقرة فجاءت باليا وكان القياس لحوى بالواو وزاد في شرح اللامية لعطين قالوا انه قال غالبا احترازا من ريا بمعنى الرايحة والطغيا وهو ولد البقرة الوحشية وسعيا اسم موضع انتهى والذي ذكره سيبويه وغيره من النحويين ان ريا صفة فليس بشاذ والاصل رائحة ريا اي مملوة طيبا **تنبيه** ما ذكره الناظم هنا وفي شرح اللامية موافق لمذهب سيبويه واكثر النحويين في كون ابدال الواو يا في فعلى اسما مطردا وان اقرار اليا فيها شاذ وعكس في التسهيل فقال وشذ ابدال الواو من اليا في فعلى اسما كالتقوى والتقوى والبقوى والفتوى والاصل فيهن اليا ثم قال واكثر النحويين يجعلون هذا مطردا دافعوا بالاربعة المذكورة الشروى والطغوى والعوى والدعوى زاعمين ان اصلها اليا والاولى عندي جعل هذه الاواخر من الواو ... من الشروة ثم قال ومما يبين ان ابدال يائها واوا شاذ تصحيح الريا وهي الرائحة والطغيا ولد البقرة الوحشية بفتح الطا وضمها وسعيا اسم مكان والثلاثة الجاريه على الاكثر والتجنيب للشذوذ اولى بالقياس عليه انتهى وتعقب احتجاجه بمن الثلاثة فالاما ريا فقد جعلها سيبويه صفة ثم قال ولو كانت انما الفتت زوي واما طغيا فلا دليل فيه لانه قد نقل فيه ضم الطا فمن فتح اقرها استصحابا للغة الضم واما سعيا فهو علم ويحتمل ان يكون منقولا من صفة كخزيى وصديى

من بالعكس جاء لام فعلى وصفا وكون قصوى نادرا لا يخفى ش اذا اعتلت لام فعلى بضم الفاء فتارة تكون لامها يا وتارة تكون واوا فان كانت يا سلمت في الاسم نحو الفتيا وفي الصفة نحو القصيى تانيث الاقصى فلم يعرفوا في فعلى بالفتح من ذوات الواو كما سبق وان كانت سلمت في الاسم نحو حزوى اسم موضع وقلبت يا في الصفة نحو الدنيا والعليا فهذا معنى قوله بالعكس

في الفتيا

بشذوذ لغة الغصوي في لغة تميم وانما تميم فيقولون الغضيا عن الفيا من شذايطا الجلون عند الجميع **تنبيه** ما ذكره المصنف من كلام في نحو ما اذا كانت واوا تبدل ياء من سابق
الاسم مخالف لقول مثل البصريين فانهم يقولون ومحله اذا كانت لاما واوا تبدل في الاسم
الصفة ويجعلون حزوى شاذا وقال المصنف في بعض كتبه النحويون يقولون هذا الاعلال
مخصوص بالاسم ثم لا يمثلون الا بصفة محضة او بالاوليا والاسمية فيها عارضة فيجب
ان تصحيح حزوى شاذ كتصحيح حيوة وهذا قول لا دليل على صحته وما قلته موبد بالدليل
وموافق لقول ائمة اللغة حكى الازهري عن الفراء وعن ابن السكيت انهما قالا ما كان من
النعوت مثل الدنيا والعليا فانه بالياء فانهم يستثقلون الواو مع ضم اوله وليس فيه اختلاف
الا ان اهل الحجاز اظهروا الواو في القصوى وبنو تميم قالوا القصيا انتهى واما قول ابن الحاجب
بخلاف الصفة كالغزوى تانيث الاغزى فقال ابن المصنف لم يوجد مثاله عن العرب وليس معه
نقل والقياس ان يقال الغزيا كما يقال العليا **فصل** ان يسكن السابق من
واو وياء واتصلا ومن عروض عريا فيا الواو اقلبن مدغما وشذ معطا غير ما قد رسما
شرحا ان هذا الفصل الواو والياء اذا اجتمعا وسكن سابقهما وجب ابدال الواو ياء ثم الادغام
وذلك مشروط بشروط **الاول** ان يتصلا يعني ان يكونا في كلمة واحدة فلو كانا في كلمتين نحو
ابو يوسف ومكتوبي زيد لم يجز الابدال والادغام **الثاني** ان يكون سكون السابق اصليا
فلو كان عارضا نحو قوي مخفف قوي لم يبدل ولم يدغم **الثالث** ان لا يكون السابق بدلا
غير لازم نحو رويه مخفف رؤيه فلا يبدل لعروضه وحكى الكسائي الادغام في رويا لما خفف
وسمع من بعض العرب ان كنتم للريا تعبرون فابدل بعد لا زما نحو ايم وهو مثال اليام من الاومة اصله
اويم فابدلت الهمزة الثانية واوا لانضمام التي قبلها فصار اويم وهذا بدل لازم فقلبت الواو ياء
وادغمت في الياء فصار ايم ومثل الشارح ما هو خارج من قوله ومن عروض عريا اي من عروض
احدهما او من عروض سكون مثال ما اجتمعت فيه الشروط سيد اصله سيود لانه
فيعل من ساد يسود ومرمي اصله مرموي لانه مفعول من رمي فيهما بدلت الواو فيهما ادغمت
او الياء في الاخرى **تنبيه** لوجود الابدال في هذا النوع شرط رابع لم ينبه عليه
هنا وهو ان لا يكون الثاني واوا تحركت لفظا في افعال وتكسير غير لازم ياء التصغير نحو جدول
فلك في تصغيره وجهان **احدهما** جريانه على الابدال والادغام على القياس وهو الارجح **والا**
خر جريانه على التصحيح وقوله وشذ معطا غير ما قد رسما يشمل ثلاثة اضرب **احدها** ما
ابدل وادغم ولم يستوف الشروط كقولهم في الرويا ريا وقرا بعضهم ان كنتم للريا تعبرون
وحكى الفراء في روية مخفف روية بالادغام قال في شرح الكافية وحكى بعضهم اطراده على لغة
وقاس بعضهم عارض السكون على عارض البدلية فقال في قوى مخفف قوى قي بالادغام وهو ضعيف
الثاني ما صح مع استيفاء الشروط كقولهم للسنور ضيون وعوى الكلب عوية **الثالث**

ماشربيه

ماشربيه ابدال الياء واوا وادغام الواو في الواو كقولهم عوى الكلب عوة وهو نوع من الشذ
قوله **من واو او ياء** بعد فتح متصل ان حرك التالي كان الاعلال ان تحرك بعد فتح متصل
اولها ان يكون التحرك فيها اصليا احترازا من ان يكون عارضا نحو توم
وجيل **الثاني** ان يكون الفتح متصلا احترازا من ان يكون منفصلا بحرف
نحو واو ولا يا واو وعلى الالف فاصلا او يكون من كلمة اخرى نحو ان يزيد وقفو فانه لا يبدل **الثا**
لث ان يكون اتصالها اصليا احترازا من نحو بناء مثال عليط من الاصل والغزو فتقول فيهما ديمي
وغزو ناقصا ولا تقلب الياء والواو الفا لان انفصال الفتحة فيها عارض بسبب حذف الالف اذ
اصله لا يكون بنا بيى وغزاوى كان عليطا اصله علابط **فان قلت** لا يحتاج هذا الشرط
من الفتح **قلت** بل يحتاج فقوله متصل فان هذا منفصل تقديرا واتصاله عارض فيكون
المعنى بعد فتح متصل لفظا وتقديرا هذه الشروط لا بد منها عند غير في الاعلال المذكور ولا
يشترط معه في اعلال اللام الا شرط **واحد** وهو ان لا يتصل بهما الف ولا ياء مشددة واما العين
فيشترط في اعلالها مع هذه الشروط الثلاثة شروطا اخر **اولها** ان لا يسكن ما بعدها **وثا**
نيها ان لا يكون بل هي فيه فعلا على فعل ذا فعل ال او مصدر الا منه **وثالثها** ان لا يكون ما هي
فيه فعلا على فعل او على افتعل بمعنى تفاعل او مصدرا لا منه **ورابعها** ان لا يعمل ما وليها
وخامسها ان يكون ما هو فيه اسما مختوما بزيادة الاسماء **وسادسها**
ان يكون هي بدلا من حرف لا يعل وسيأتي الكلام على هذه الشروط مفصلا ان شاء الله تعالى مثال
ما يعل لاستيفاء الشروط ومنه كان ومنى ودعا واصلهما رمي ودعو فقلبت الياء والواو الفا
ومثال وهو غير باع وقال واصلهما بيع وقول فقلبت الياء والواو كذلك وقد اشار الى ان هذه
الشروط البينة بقوله **من ان حرك التالي وان سكن كف اعلال غير اللام** يعني ان اعلال الياء
والواو باعلال المذكور اذا كان غير لازم مشروط بان يتحرك تاليهما كما مثلنا به فان سكن تاليهما
مع الاعلال كفه مطلقا نحو بيان وعيور وطويل وخورنق واما اللام فغير منكف بقوله
وهي لا يكف اعلالها بشرط لما كانت اللام محل التغيير لم يكف اعلالها الساكن كما كف اعلال العين ما لم
يكن الفا او ياء مشددة فانه يمنع اعلالها ومن عين ما والساكن قبل الالف نحو رميا وغزوا
والياء المشددة نحو علوي لانهم لو اعلوا قبل الالف لاجتمع ساكنان فحذف احدهما فيلتبس اللفظ
رمى وغزا فلا نترك المثنى هو ام المعهود والمهيا وعصوان محمول عليه لانه من بابه واما نحو علوي
فلم يبدلوا واوه الفا لانه موضع تبدل فيه الالف واوا فلو ردوا اللام عن الالف والياء المشددة
والهوى لو اعلت نحو غشوى فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتقى بها ساكنان
فحذفت الالف لالتقاء الساكنين وكذلك تقول في جمع عصى مسمى به قام عصون والاصل
عصوون فعلوا به ما ذكر في نحو غشوى وعلى هذا الوقت قال من مثال عنكبوت **قلت** رميوت
والاصل رميبون ثم قلبت وحذفت لملاقاة الساكنين وسياتي الكلام على ذلك في الكلام وذهب بعضهم

ان تصحيح هذا النوع ما سمع فيه واحوال اشار الى ثانيهما بقوله وصحح عين فعل وفعلا ذا افعل
كاغيد واحولا اي ما كان من الافعال على فعل او فعل عينه ياء او واو واسم فاعله على افعل لزم تصحيح
حملا على افعل نحو اعور [illegible] المغني لان [illegible] هذا النوع [illegible] بالالوان والتلوي [illegible] غير
اعين وحول فهو احول واحول مصدر [illegible] هذا محمول عليه في التصحيح ايضا نحو عيد [illegible]
حولا واحترز بقوله ذا افعل من نحو خاف وغيره فان وزنه فعل [illegible] علم [illegible]
اي ثالثها افعال وان يبن تفاعل من افتعل والعين واو سلمت ولم تعل ش اذا كان افتعل واوي
العين بمعنى تفاعل صحح حملا على تفاعل لكونه بمعناه نحو اجتوروا وازدوجوا بمعنى تجاوروا
وتزاوجوا واحترز بقوله وان يبن تفاعل من افتعل مما لا يدل على التفاعل [illegible]
في الفاعلية فانه يجب اعلاله مطلقا نحو اختان بمعنى خان واختار بمعنى جاز واحترز بقوله
والعين واو من ان تكون عينه ياء فانه يجب اعلاله ولو كان دالا على التفاعل نحو امتازوا وابتاعوا
واستافوا اذا تضاربوا بالسيوف لان الياء اشبه بالالف من الواو فكانت احق بالاعلال
منها ثم اشار الى رابعها بقوله وان لحرفين ذا الاعلال استحق صحح اول وعكس قد يحق
ش اذا اجتمع في الكلمة حرفا علة واوان او ياءان او واو وياء وكل منهما يستحق ان يقلب الفا
لتحركه وانفتاح ما قبله فلا بد من تصحيح احدهما لئلا يجتمع اعلالان والاخر احق بالاعلال
[illegible] الواو [illegible] مصدر جوي اذا اسود [illegible] مقلوبة عن واو وقولهم
في معناه حوة وفي جمع احوى حو وفي مؤنثه حواء [illegible] وكل واحد من الواوين
مستحق للانقلاب ولو قلبنا معا لالتقى [illegible] وما افضى الى الممتنع ممتنع فلما
امتنع اعلالهما معا وجب اعلال احدهما وكان الثاني احق بذلك لان الطرف محل التغيير
والعين محصنة لوقوعها حشوا واجتماع ياءين [illegible] واصله [illegible]
لما تقدم واجتماع الواو والياء كالهواء اصله هوى فاعلت الياء على ما ذكر في [illegible]
تفعل في كل [illegible] ومن هذا النوع [illegible] نحو غاية واصله غيية فاعلت الياء الاولى
وصحت الثانية وسهل ذلك كون الثانية لم تقع طرفا ومثل غاية ثاية [illegible]
بعضها [illegible] وطاية [illegible] ايضا وكذلك
واية [illegible] فاعلت [illegible] واية [illegible] مذاهب غير مذهب
الخليل ذكرتها في غير هذا الموضع والى غاية واخواتها اشار بقوله وعكس قد يحق ثم اشار
الى خامسها بقوله وعين ما اخره قد زيد ما يخص الاسم واجب ان يسلما ش [illegible] الاعلال
[illegible] الفعل [illegible] الاسم [illegible] في اخر الاسم زيادة تختص بالاسم وجبت
زيادة عينه اذا كانت واوا او ياء نحو [illegible] وانفتح ما قبلهما لانه [illegible] الزيادة [illegible]
بما هو الاصل في الاعلال [illegible] زيادة تختص بالاسماء ومثل
الالف والنون [illegible] لذلك وما جاء من هذا النوع معتلا [illegible]

ها وفيا

وما [illegible] وما [illegible] بخلاف [illegible] في هذا [illegible] اعلاله [illegible]
[illegible] وما [illegible] والتصحيح [illegible] مذهب سيبويه تنبيهات الاول [illegible]
[illegible] في التصحيح [illegible] الا [illegible] ضرورة [illegible] الثانية [illegible]
[illegible] في نحو [illegible] وبنات واما الحركة [illegible] شاة [illegible] الثاني [illegible]
[illegible] المقصورة في نحو [illegible] مذهب المازني [illegible] من اعلال [illegible]
لا [illegible] الاسم وذهب الاخفش الى انها لا تمنع الاعلال الا ما لم يخرجه عن شبه الفعل
[illegible] في اللفظ بمنزلة [illegible] تصحيح صورى [illegible] المازني [illegible] وعند الاخفش [illegible]
[illegible] القول [illegible] على راي المازني [illegible] وعلى راي الاخفش [illegible]
اختيار المصنف [illegible] المسالة [illegible] وفي التسهيل مذهب الاخفش وفي بعض [illegible] مذهب المازني
[illegible] الشارح هنا واعلم ان ما ذهب اليه المازني هو مذهب سيبويه الثالث [illegible]
على الشرط [illegible] وهو الا تكون العين [illegible] لا يعل [illegible] في التسهيل واحترز به من قولهم
في [illegible] ولم يعلوه لان [illegible] الشاعر [illegible]
الرابع [illegible] الكافية [illegible] الاعلال [illegible] تصحيح
[illegible] لا يعل نحو [illegible] في [illegible] والثاني ما هو [illegible] لا يعل [illegible] هذا النوع [illegible] احدها
[illegible] موضع الياء والياء في موضع [illegible] وتحركت وانفتح ما قبلها لا [illegible]
[illegible] لو كانت في موضعها لم تبدل [illegible] معاملتها لوقوعها موقعها [illegible]
شرح الكافية وهذا النوع الثاني لم يخرج بشيء من هذه الشروط المتقدمة فيكون شرطا [illegible] وذكر بعضهم
[illegible] اتصال [illegible] الكلمة [illegible] التقديم والتاخير [illegible]
هذا [illegible] عن هذا الشرط بما سبق من اشتراط اصالة [illegible] الخامس [illegible]
الاعلال شروطا اخر وهو الا يخرج منبهة على [illegible] الخونة والحوكة والعوضة والقودة
انتهى وهو غير محتاج اليه لان هذا مما شذ مع استيفائه الشروط ونحو ذلك من الشذوذ قولهم [illegible]
[illegible] جمع رائح وغائب وعوج جمع عائج [illegible] الشارح لان [illegible] غير مختصة بالاسماء
[illegible] ومن قبل با قلب ميما النون اذا كان مسكنا كمن بت انبذا ش [illegible] بالنون الساكنة قبل
الباء [illegible] الاختلاف [illegible] مع مباينة [illegible] النون [illegible] الباء فلذلك وجب ابدالها قبل
الباء ميما [illegible] الباء [illegible] في ذلك بين المتصلة والمنفصلة [illegible] قوله
[illegible] تنبيهات
الاول [illegible] الباء [illegible] بالقلب [illegible] الابدال [illegible] القلب في الاصطلاح
[illegible] حروف العلة [illegible] الثاني [illegible]
النون [illegible]
[illegible] الثالث [illegible]

ياء قال رويته ... اهل ... البهقي النهاية ولفظ الغضب البناء **فصل**

وتنقل حركة العين ... غير مفعل ... اذا كان عين الفعل واوا او ياء وقبلهما ساكن صحيح

وجب نقل حركة العين اليه لاستثقالها على حرف العلة نحو يقول ويبيع والاصل يقوُل بضم الواو

ويبيِع بكسر الياء فنقلت حركة العين الواو والياء الى الساكن قبلهما اعني الفاء في يقوم والياء في

يبيع وسكنت الواو والياء ثم اعلم انه اذا نقلت حركة العين الى الساكن قبلها فتارة تكون العين مجانسة

للحركة المنقولة وتارة تكون غير مجانسة فان كانت مجانسة لها لم يغير باكثر من تسكينها بعد النقل

وذلك ان تكون الحركة ضمة والعين واوا او كسرة والعين ياء نحو تمثيلهما يقوم ويبيع وان لم تكن

مجانسة لها ابدلت حرفا يجانس الحركة فاذا كانت الحركة فتحة والعين واوا او ياء ابدلت الفا نحو

اقام وابان اصلهما اقوم وابين فلما نقلت الحركة الى الساكن اعني الفاء بقيت غير مجانسة لما قبلها قلبت الفا

واذا كانت الحركة كسرة والعين واوا ونقلت الكسرة ثم قلبت الواو ياء لتجانس الكسرة نحو يقيم اصله

يقوم ويعتبر في هذا النقل شروط **الاول** الساكن المنقول اليه صحيحا فان كان حرف علة لم

ينقل اليه نحو قاول وبايع وعوّق وبيّن وكذلك الهمزة لا ينقل اليها نحو يايس مضارع

ايس لا ... للاعلال ... في التسهيل **فان قلت** لم يستثن الهمزة

هنا **قلت** الهمزة ... من حروف العلة ... **الثاني** ان لا

يكون الفعل فعل تعجب نحو ما اقومه واقوم به وابين به ... على ... الاسماء في

الوزن والدلالة على المزية وهو افعل التفضيل **الثالث** ان لا يكون مضاعف اللام نحو ابيضّ

واسودّ وانما لم يعلوا هذا النوع لئلا يلتبس ... لو اعلت عينه بالاعلال

المذكور ... وهو نحو ... وذلك خلاف المراد

فوجب صون اللفظ مما يؤدي اليه **الرابع** ان لا يكون معتل اللام نحو اهوى ... النقل

لئلا يتوالى اعلالان والى هذه الشروط الثلاثة اشار بقوله ما لم يكن فعل تعجب ولا كابيضّ

او اهوى بلام ... في التسهيل ... وهو ان لا يكون موافقا للفعل الذي بمعنى

افعل نحو مضارع يعور ويصيد ... منه نحو اعور ... استغنى بذكره هنا عن

ذكره في الفصل ... غير مثل مفعل ... الاعلال

الاسم ما ضارع ... الاسم المضارع للمضارع ... في عدد الحروف

والحركات ... في وجوب الاعلال بالنقل المذكور ... ما يتميز به عن الفعل

فالخارج في ذلك نوعان **احدهما** ما وافق المضارع في وزنه دون زيادته كمقام فانه موافق

للفعل في وزنه وفي زيادته ... ومن قبيل الافعال ... مقيم ومبيع ...

من البيع مفعله بالفتح **قلت** مباعه ومفعله بالكسر **قلت** مبيعه ومفعله بالضم **قلت** على مذهب

سيبويه مبيعة ايضا وعلى مذهب الاخفش **قلت** مبوعه وسبق ذكر مذهبيهما **والآخر** ما وافق

المضارع في زيادته دون وزنه كبناء مثل تحلئ من البيع فانك تقول فيه تبيع بالاعلال المذكور لكونه

موافقة الفعل

موافقة الفعل في عدد حروفه وحركاته وزيادته ... وزنه لا يتفعل بكسر التاء من الابنية

المخصوصة بالاسماء واذا بنيت من البيع مثل تحلئ **قلت** تبيع على مذهب سيبويه وتبوع على

مذهب الاخفش لان تفعل ... الاسم ... الافعال ...

... واما ما يشابه المضارع في وزنه وزيادته معا فيجب تصحيحه نحو ابيض واسود والاعمال

منه ... والبيع مثل ... او تفعل **قلت** تبيع وتبيع بالتصحيح لموافقته للفعل ...

... كا يعل الاسم المشابه للفعل حركة وسكونا الا اذا خالفه بحركة نحو تبيع مثل تحلئ

من البيع او زيادة في اوله نحو مقام **فان قلت** ولم كان كذلك **قلت** لانه اذا شابه الفعل

... مع كونه فعلا فيجب تصحيحه لئلا يلتبس بالفعل **فان قلت** ينتقض هذا

... **قلت** هذا او نحوهما مما

... حالة الفعلية ثم سمي به ...

... هذا الباب ...

... مما نقل بعد الاعلال **تنبيه** ما تقدم من الاعلال في مثل تبيع مثل تحلئ لكونه

خلاف المضارع بكسر اوله وهو مذهب النحويين ... فانه يصح ذلك ونحوه لانه ليس

... بالتصحيح وتقول في مثل ... بالتصحيح ايضا وكذلك

... مفعل ... الفعل ... مما خالف الفعل بزيادة

انما اعلت لانها مصادر ... او اسم مكان لا لانها على وزن الفعل ...

وارد على القياس ... الاعلال والتصحيح مذهب

الجمهور ... فساد ... اعلال ...

مكان وانما ... ومفعل صحح كالمفعال ... حق مفعل

ان يعل لانه على وزن ... وزيادته خاصة بالاسماء اعني الميم ... موافقة الفعل من

وجه ... وذلك يقتضي اعلاله لكنه صحح لشبهه لفظا ومعنى بما استحق

التصحيح وهو مفعال لانه ... الالف التي قبل الام ... لفظا

ومعنى ... واما شبهه معنى فلان كلا منهما يكون ... ومكيال وصفة معدودا

في المبالغة ... في التصحيح وهو مفعال ... تصحيح مفعل ...

... تصحيحه ... يشبهه بمفعال ... في هذا النظم ...

... علة تصحيحه كونه مقصورا من مفعال ... فهو ... انه ... والف

الافعال والاستفعال ازيلت الاعلال والتائي ... عوض ... بالنقل ...

لان ... الافعال والاستفعال مما اعلت عينه حملا على فعله ... حركة عينه الى فائه ثم قلبت

... فيلتقي ... الالفان ... تعوض عنها تاء التانيث

وقد علمت عرسي مليكة انني انا الليث معدوا عليه وعاديا وانشد الفارسي تغبروا
بالتصحيح وانشد غيره بالاعلال **تنبيهات الاول** ... ابن مالك لا يعرف
المثنى ... هذا القسم الا ... عنه ما ... فيه التصحيح واحال على المثال المخرج بقوله وغو
عرا ما عينه واو نحو قوى بان المفعول منه يجب اعلاله وما هو على فعل نحو رضي فان المفعول
منه يترجح اعلاله عند المصنف **فان قلت** لما ... هنا ذكر المفعول مما لامه ياء نحو
رمى **قلت** لان حكمه قد تقدم في باب **الثاني** ظاهر كلامه ان الاعلال في نحو معدي وان كان
التصحيح اجود هما وذكر بعض النحويين ان الاعلال فيه شاذ لا يقاس **الثالث** اختلف في تحليل
اعلال الواو في هذا النوع فقيل انه اعل حملا على فعل المفعول وهذا قول الفراء وتبعه المصنف
وقيل اعل تشبيها بباب ادلاء لان الواو الاولى ساكنة زائدة حقيقة بالادغام ولم يعتد
بها حاجزا فصارت الواو التي هي لام الكلمة كانها وليت الضمة فقلبت ياء على حد قلبها في ادل
وقال الزمخشري لما فعلوا في الكسا نحو فعلوا في العصا واعترض تعليل الفراء بوجود القلب في
المصدر نحو عتي عتيا والمصدر ليس مبنيا على فعل المفعول وقوله ورجح الاعلال في الوجهين في
الفعول الاتي جمع او مفرد ... اذا كان الفعول مما لامه واو ولم يعل فاما ان يكون جمعا او مفردا فان كان
جمعا ترجح فيه الاعلال والتصحيح الا ان الاعلال اكثر نحو عصي ودلي جمع عصا ودلو
اصلهما عصوو ودلوو فابدلت الاخيرة ياء حملا على باب ادل واعتلت الواو التي قبلها لما
استثقلتها وابدل الواو ... ونحو ... بالتصحيح العامة ونحو جمع اب واخو جمع اخ
ونحو جمع نحو حكى عن بعضهم انكم لتنظرون في نحو كثيرة ونحو جمع نحو بالجيم وهو السحاب الذي
هراق ماءه قال ابن سيده ولم يسمع فيه الاعلال وهو جمع بهو وذكر ذلك ... جمع ابن ...
جمع بنى على خلاف في لاميها ... جمع ... بعض ... ونحو جمع نحو ...
جمع ... انه لم ينشز عنهما وليس كذلك وان كان مفردا فترجح فيه ايضا الاعلال والتصحيح
الا ان التصحيح اكثر نحو علوا وعتا عتوا وقد جاء بالاعلال في قوله عتا الشيخ عتيا اي كبر وقسا
قسيا اي قسوة **فان قلت** ظاهر كلام الناظم التسوية بين فعول المفرد وفعول الجمع
في الوجهين وليس بسواء لان الاعلال في الجمع اكثر والتصحيح في المفرد اكثر **قلت** سوى
بينهما في مجيء الوجهين في كل منهما ولم يسو بين الوجهين في الكثرة وقد صرح بتفاوتهما في غير
هذا الكتاب قال في الكافية ورجح الاعلال في الجمع وفي مفرد التصحيح اولا ما قفي **فان قلت**
لم كان الاعلال في الجمع ارجح والتصحيح في المفرد ارجح **قلت** لثقل الجمع وخفة المفرد
تنبيهات الاول الاشكال في اطراد الاعلال في الجمع والتصحيح في المفرد واما التصحيح
الجمع فمذهب الجمهور انه لا يقاس عليه والى هذا اشار في التسهيل ولا يقاس عليه خلافا
للفراء وضعف مذهبه لقلة ما ورد من ذلك واما اعلال المفرد فظاهر التسهيل اطراده والزمخشري
يرى انه شاذ لا يقاس **الثاني** ما تقدم في فعول من التصحيح مشروط بان لا يكون من باب قوي ونحو

بتجمع الفعول

ينى من الجوة يقول الناظم ان يفعل مما فعل يفعل الباب في الفوة وقد تقدم ... **وشاع نحو نيم في نوم**
ونحو نيام شذوذه نمي يعني انه قد كثر فعل جمع فاعل اذا كان معتل العين بالواو الاعلال فيقال
في نوم جمع نائم نيم وفي صوم جمع صائم صيم وفي جوع جمع جائع جيع قال ...
لغير جيع ووجه ذلك ان العين شبهت باللام الذي ... فاعلت كما يعل اللام فقلبت
الواو ياء ... ياء في الياء والتصحيح في ذلك هو الاصل واما فعال فالقياس نحو
صوام وقوام بالتصحيح فيه ... ونحو عينه ... بسبب زيادة الالف وقد شذ الاعلال
في ... وهو نيام جمع نائم قال ... فبتنا منه ...
... **تنبيهات الاول** قوله شاع يفيد الكثرة وليس بنص
على اطراده وقد نص غيره من النحويين على انه مطرد ولا اطراده شرط ولم يذكره المصنف وهو
ان لا يكون معتل اللام نحو شاو وشوى فهذا لا يجوز اعلاله لئلا يتوالى الاعلال **الثاني**
وزنه ... يعل المعتل العين المضموم الكثير والضم هو الاولى **فصل** ذو اللين فا تا
في افتعال ابدل وشذ في ذي الهمز نحو ائتكلا اذا كان فاء الافتعال حرف لين اعني واوا وياء
وجب في اللغة الفصحى ابدالها تاء في الافتعال وفروعه اعني الفعل واسمي الفاعل والمفعول
مثال ذلك في الواو اتصل يتصل اتصالا فهو متصل ومثاله في الياء اتسر يتسر اتسارا فهو
متسر وانما جعلوا الفاء في ذلك تاء لانهم لو ابقوها لتلاعبت حركة ما قبلها فكانت تكون
بعد الكسرة ياء وبعد الفتحة الفا وبعد الضمة واوا فلما رادوا ... الى تغيير ما يغير احوال
ما قبلها ابدلوا منها حرفا جلدا لا يتغير لما قبله وهو التاء وهموا في ... ابدالها الواو ليوافق
ما بعدها ... **تنبيهات الاول** ... بعض النحويين البدل في اتقوا انما هو
من الياء لان الواو لا يثبت مع الكسرة وفي اتعاد وفي اتعد وحمل المضارع واسم الفاعل واسم
المفعول منه على الماضي والمصدر **الثاني** قوله ذو اللين يشمل الياء والواو كما تقدم واما
الالف فلا مدخل لها في ذلك لانها لا تكون فاء ولا عينا ولا لاما **الثالث** واهل الحجاز
قوم لا يكون هذا الابدال ويجعلون فاء الكلمة على حسب الحركات قبلها فيقولون ايتعد ياتعد
فهو موتعد وايتسر ياتسر فهو موتسر **الرابع** حكى الجرمي ان من العرب من يقول اتسر واتعد
وهو غريب وقوله وشذ في ذي الهمز اي شذ ابدال فاء الافتعال تاء فيما اصله الهمز والقياس
فيه انه لا يبدل نحو ائتكل يأتكل فهو مؤتكل لانه افتعل من الاكل ففاء الفعل همزة ولانها
خففت بابدالها حرف لين لاجتماعها مع الهمزة التي قبلها فانفقت على ما يقتضيه التصغير
ولم تبدل الا بعد ذلك ... لا تدغم ... يكون ... كذلك وايضا
فان ابدالها ... اعلالين وقد شذ ابدال الياء والواو في هذا تاء
كقول بعضهم اتزر اي لبس الازار ... من الياء المبدلة من الهمزة واللغة الفصيحة
في ذلك عدم الابدال **تنبيهات الاول** قوله وشذ يقتضي ان الابدال في المهموز ليس

بلغة فلا يجح القياس عليه ومن النوادر قولهم وحكى عن ابي زيد ان بعضهم اجاز واسرار في بعض
انهم حكوا من ذلك الفاظا ومنها اتخذ واتمن واتزر واماتة واتهرس الاهل وقد هم على
اتعزر من الخزر قال بعضهم هي لغة ردية متنازع في صحة نقلها قال ابو علي هذا خطا في
الرواية فان صح فانما سمعت من قوم غير فصحا لا ينبغي ان يوخذ بلغتهم ولم يحفظ هذا سيبويه
ولا الائمة المتقدمين العارفين بالصنعة وتحرير النقل **قلت وفي الحديث** وكان
قصيرا طويلا بزيد كذا الجمع لجمع رواية الموطا بالابدال لا الادغام **وفي حديث** عايشة
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يامرني اذا حضت ان اتزر بالادغام
فان قلت ما يصنع ابو علي بقولهم اتخذ من الاخذ **قلت** خرجه على انه من لا وتي
اصلية كلام العرب قالت تخذ بمعنى اخذ قال **تعالى** لتخذت عليه اجرا **وانشد** تخف
تخذت رجلي جنبا غرزها نسيفا كافحوص القطاة المطرق ونازع الزجاج في وجود
مادة تخذ وزعم ان اصله تخذ وحذف وصحح ما ذهب اليه الفارسي بما حكاه ابو زيد من قولهم تخذ
يتخذ تخذا وذهب بعض المتاخرين الى ان اتخذ ابدلت فاوه تاء على اللغة الفصحا لا على لغة من قال
وخذ بالواو وهذه اللغة وان كانت قليلة كان بناه عليها احسن لانهم نصوا على ان تلك لغة
ردية **الثاني** ظاهر تمثيله بافتعل انه لما سمع فيه الابدال شذوذا وعمران بن يزيد الابدال
سمع فيما هو من جنسه وان كان لم يسمع فيه ونص الشارح على هذا وكلام ابن ايضا في افتعل
من الاكل ايتكل **قلت** وفي كلام بعضهم ما يدل على انه مسموع حرف تا افتعال رد اثر مطبق
اثر يعني انه اذا ابني الافتعال وجيء مما فاوه احد الحروف المطبقة وهي الطاء والظاء
والصاد والضاد وجب ابدال التاء طاء كقولك في بناء افتعل من طعن وظلم وصبر وضرع
اطعنوا واظلموا واصبروا واضطرعوا والاصل في ذلك اطتعنوا واظتلموا واصتبروا وا
ضترعوا ولاكن استثقل اجتماع التاء مع الحرف المطبق لما بينهما من تقارب المخرج وتباين
في الصفة لان التاء مهموسة منسفلة والمطبق مجهور مستعل فابدل من التاء
حرف الاستعلا من مخرجها وهو الطاء **تنبيه** اذا ابدلت التاء طاء بعد
الطاء وجب الادغام لاجتماع المثلين واذا ابدلت بعد الظاء في نحو اظلم ففيه
ثلاثة اوجه **احدها** البيان فيقال اظطلم **والثاني** ادغام الطاء في الظاء
فتقول اظلم بظاء مشددة **والثالث** يجعل موضع الظاء طاء مجعمة ثم تدغم
فيقال اطلم وينشد بالاوجه الثلاثة **قول زهير** هو الجواد الذي يعطيك نائله
عفوا ويظلم احيانا فيظلم واذا ابدلت بعد الضاد ففيه وجهان البيان فيقال اضطجع
والادغام بقلب الثاني الى الاول فيقال اضجع بضاد مشددة قال سيبويه وحدثنا
هارون ان بعضهم قرا ان يضلحا بينهما صلحا واذا ابدلت بعد الصاد ففيه ثلاثة اوجه
البيان والادغام بوجهيه فيقال اصطجع واصجع ومن الثالث قال الدارمي هشام الغنوي

ومن تاء ثناه وقد استثقل بعضهم اجتماع الطاء والظاء لما بينهما من التقارب
يذال الطاء لاما قال اظجع وبالاوجه الاربعة ينشد قوله مال الى ارطاة حقف
فالطجع **فق في ادا وازد وادكر دالا بقي شر** يعني انه اذا ابني الافتعال مما فاوه دال
نحو دار او زاي نحو زاد او دال نحو ذكر وجب ابدال تائه دالا فيقال ادار وازداد واذكر والاصل
ادتار وازتاد واذتكر فاستثقل مجي التاء بعد هذه الاحرف فابدل دالا **تنبيهان
الاول** اذا ابدلت تاء الافتعال دالا بعد الدال وجب الادغام لاجتماع المثلين وليس فيه
الا وجه واحد واذا ابدلت دالا بعد الزاي فوجهان الاظهار والادغام بقلب الثاني
الى الاول فيقال ازدجر ولا يجوز العكس لان الزاي لا تدغم فيما ليس من مخرجها واذا ابدلت دالا
بعد الذال ففيه ثلاثة اوجه الاظهار والادغام بوجهيه فيقال اذدكر وادكر بدال معجمة
الثاني مقتضى اقتصار الناظم على ابدال تاء الافتعال طاء بعد احرف الاطباق الاربعة ودالا بعد
الثلاثة انها لا تبدل بعد سائر الحروف ولا تبدل وقد ذكر في التسهيل انها تبدل تاء بعد ثاء فيقال
اثرد ثناء مثلثة وهو افتعل من ثرد وتدغم فيها التاء فيقال اثرد بثاء مثناة وقال سيبويه
والبيان عربي جيد يعني الاظهار فيقال اثترد ولم يذكر المصنف هذا الوجه وذكر في
التسهيل ايضا انها قد تبدل دالا بعد الجيم كقولهم في اجتمعوا اجدمعوا وفي اجتز اجدز قال
الشاعر فقلت لصاحبي لا تحبسانا بنزع اصوله واجدز شيحا ومنه لا يقاس عليه
وظاهر كلام المصنف في بعض كتبه انه لغة لبعض العرب فان صح انه لغة جاز القياس عليه
وهذا اخر ما ذكره الناظم من باب الابدال وما يتعلق به وقد جمع الاعلال وقد علم مما ذكره
ان الهمزة تبدل من ثلاثة احرف وهي اللين الالف والواو والياء وتبدل من ثلاثة احرف وهي الهمزة والالف
والياء والميم تبدل من النون والتاء تبدل من حرفين هما الواو والياء والطاء تبدل من التاء والدال
تبدل من التاء على ما سبق ذكره من التفصيل وقد قصر بعض هذه الحروف من غير ما ذكر وانما قصد
هنا ذكر الضروري ولذلك لم يتكلم على ابدال الهاء مع انه ذكرها في حروف البدل لان ذكر ابدالها ليس
بضروري وهذا قال في التسهيل والضروري في التصريف هجاء طويت دايما هاء وقد يقع
في ابواب الاعلام بابدال حروف الابدال الشايع اثنان وعشرون حرفا وهي المجموعة في قوله
بجد صرف شكس امن طي ثوب عزته واما الابدال فقد وقع في غيرها ايضا ولاكنه ليس بشايع
وقد رأيت ان اختم باب ما سبق ذكره باستيفاء الكلام على ابدال جميع الحروف على سبيل الايجاز مرتبا
للحروف على ترتيبها في المخارج فاقول فاولها الهمزة وابدلت من سبعة احرف وهي
الالف والواو والياء والهاء والعين والخاء والغين اما ابدالها من حروف اللين فمنه مطرد كابدال
الهمزة من الالف في حمراء ومن الواو في كساء ومن الياء في رداء وقد تقدم بيانه مستوفا ومنه غير
مطرد كابدال الهمزة من الالف في الخاتم والعالم ومن الواو في اشاح واحرحلا فالمازني في اشاح
فابدال الهمزة من الواو فيه مطرد عند قوم واليا في قولهم قطع الله اديه وفي اسنانه الراي بالواو

فصل الاسماء العلية وقيل الخضا بما ان ادام ايهم وانما ابدلتها من الهاء وما بعدها لجمعهم على
السماع بمثل الدال نحو الماء والهاء ماء واصله ماه ومن العين قولهم اباب بحر واصله عباب بحر والياء
في قولهم صرى بمعنى صرح حكاه الاخفش عن الخليل والغين قولهم زانه بمعنى زعمه حكاه
ابن سيده عن الخليل وابن الاعرابي وميزانها من غير غريب من الالف ابدلت واربعة اخرى ومنها الياء نحو
ماء والواو نحو قال والهمزة نحو كاس في كاس والنون الخفيفة نحو لنسفعا الهاء ابدلت من
خمسة احرف ومنها الهمزة نحو هياك في اياك وهو كثير والالف كقوله وها هنا ومن هنه اي وقف
هنا والواو في حين جعل احدهما هنيه تصغير هنة اصله هنيوه ويحتمل ان يكون والهاء مبدلة
من الياء المبدلة من الواو ومن الاخر قولهم يا هناه عند ابي الفتح وفيها قول المشهورة والياء في
هنه وهنيهة على احد الوجهين والتاء في نحو طلحة في الوقف على مذهب البصريين وابدال الهاء
في جميع ذلك غير مطرد الا في نحو طلحة العين ابدلت من حرفين في قولهم صبع بمعنى ضبع والهمزة
في قولهم عن زيدا قائم لغة تميم الغين ابدلت من حرف الخاء كقولهم غطرت بيديه يغطرها بمعنى خطرها
حكاه ابن جني والعين في قولهم لغ في لغز ابدلت والعين فالوا تجيء دبيع وهو قليل الخاء ابدلت من
حرف واحد وهو قولهم لا خ يبرون الا عرفهم وفع التكلفي بينهما وذلك في غاية القلة
القاف ابدلت من حرف واحد وهو الكاف في وقته في وكنته الطائر وهو ماواه والجبل حكاه
الغين الكاف ابدلت من حرف من الكاف في قولهم عربي كح اي فح وقيل الا يمعى الفح بقال هو الخالص
اللون وابن الكلاب ومن اكثر من عكسه والتاء في قول الراجز يا ابن الزبير طالما عصيك
اي ما عصيت انشده ابو علي الجيم ابدلت من الياء مخففة ومشددة وانا كثر في الياء المبدل
منها الجيم مشددة او مسبوقة بعين وسمع مجمعة قضاعة الشين ابدلت من ثلاثة احرف الكاف
المؤنث في نحو اكرمتك فالوا اكرمتش والجيم فالوا امرمش في مرمج قال اخذ الحداد عبل
الوصال مرمش اي مرمج والسين فالوا جعشوش في جعسوس وهو القمي الدليل وجمع
بالمهملة دون المعجمة وبذلك علم الا ابدال الياء وهو واسع حروف الابدال ذكر انها ابدلت
من ثمانية عشر حرفا ومنها الالف نحو دنيبير في تصغير دينار والواو في نحو عريب وما تصرف منه
والهمزة نحو بير بير والهاء في نحو دهيت في دهمت والسين في سادي وخامي وسادس
واصله سادس وخامس ومن سبعها والباء في الاراني والثعالي والاصل الارانب والثعالب
والراء في نحو قيراط وشيراز عند بعضهم والنون في نحو اناسي وظرابي جمع انسان وظربان
وفي تكنيت وهو من الظن والصاد في نحو قصيت اظفاري والضاد في قوله تقضي البازي اي
البازي كسر واللام في امليت واصله امللت والميم التميت واصله اتممت والعين في اضفادي
اي ضفادع والدال في تصرية والتاء في ائتصلت والثاء في الثالي اي الثالث والجيم في ديابي
وشيري في شجرة والكاف في مكاكي اللام ابدلت من حرفين وهما النون في اصيلال والضاد في الضجع
بمعنى اضجع الزاي ابدلت من اللام في قولهم نزرة في نتلة ودعا بمعنى لعل النون ابدلت من ثلاثة احرف

وعين اللام كقولهم لعني في لعل وتاء ابن جعلت الكاف الابدال قاله والميم كقولهم للحية ايم واتين
بالميم والنون حكاه الاصمعي وقالوا اسودة قاتم وقاتن والهمزة كقولهم في النسب الى صنعاء
وبهراء صنعاني وبهراني وحكى الفراء حنان في حناء وهو النبت يخضب به الطاء ابدلت من
حرفين التاء في الافتعال بعد حروف الاطباق وقد تقدم ذكره والدال حكى يعقوب عن الاصمعي
من الحروف ومدها والابعاط في الابعاد الدال ابدلت من ثلاثة احرف ومن التاء في الافتعال
بعد الدال والذال والزاي والجيم في نحو اجدمعوا والطاء كقولهم المرد في المرط وهو حيث
تمرط الشعر حول السرة ومن الذال كقولهم دكر في ذكر جمع ذكر بمعنى التاء ابدلت من ستة احرف
وهي الطاء في فستاط والاصل فسطاط لقولهم فساسيط دون فساتيط والدال كقولهم
ناقة تربوت والاصل تربوتا اي مذللة كانه من الدربة والواو في تراث وتجاه ونحوهما والياء
في ثنتين وكيت وذيت والصاد في لصت والسين في ست فالياء الوقف ثم ابدل التاء وهذا
للصوت ومثله بعضهم بنحو جبت ونعمت كانه جعل الهاء اصلا الصاد ابدلت من السين نحو
صراط الزاي ابدلت من من السين في نحو يزدل في يسدل والصاد في نحو يزدق السين ابدلت
من ثلاثة احرف التاء في استخذ عند الجمهور واصله اتخذ والشين في مسروح فالاصل مشروح
واللام في استخذ اي اتخذ وهو في غاية الشذوذ الهاء لم احد في ابدالها شيئا الذال
في قراءة من قرا فشرد بهم بالذال المعجمة وفيه احتمال ومن الثاء في قولهم تلعثم الرجل في تلعثم
اي اذا ابطا في الجواب الثاء ابدلت من الفاء مغثور واصله مغفور ومن الدال في قولهم في الجدث
والنار جدف العين ابدلت من الثاء في قولهم قام زيد فم عمرو وهذا حكاه يعقوب وقولهم فوم
بمعنى ثوم والباء في قولهم خذه بابانه اي بابانه الباء ابدلت من الميم في قولهم باسمك يريدون
ما اسمك وهي لغة بني مازن ومن الفاء في قولهم البشكل بمعنى العشكل الميم ابدلت من اربعة
احرف وهي الواو في فم عند الاكثرين والنون في عنبر والبنان في نحو البنان والباء في قولهم
ما زال راتما على كذا وراتبا اي مقيما ويدل على البدل انهم قالوا راتب ولم يقولوا راتم واللام
التي للتعريف في لغة حمير الواو ابدلت من ثلاثة احرف الالف في نحو ضويرب تصغير ضارب
والياء في نحو موقن والهمزة في نحو مومن والله سبحانه اعلم

فصل

في الامر والمضارع من كلمة معتلة وفيه كلمة خاء الحرف اعلم ان المعتل وجدته
الافعال وهو ضربان مضعف وستاخذ في المعتل هو الذي تعرض له في هذا الفصل وهو ثلاثة
انواع **الاول** حذف الواو من مضارع ثلاثي فاؤه واو استثقالا لوقوعها ساكنة بين ياء مفتوحة
وكسرة لازمة كقولك في مضارع وعد يعد الاصل يوعد حذفت الواو لما ذكر وحمل على ذي الياء
اخواتها نحو اعد وتعد والامر نحو عد والمصدر الكائن على فعلة بكسر الفاء وسكون العين نحو عدة
فان اصله وعد على وزن فعل فحذفت فاؤه حملا على المضارع وحركت عينه بحركة الفاء ومعنى
الكسرة ليكون دليلا عليها ومن حيث دليلا عليها وعوض منها تاء التانيث ولنرد الا يجتمعان

وجاء العوض هنا في الاخر والمحذوف الاول كالهمزة في اسم وابن ونحو سمي لما مثال لا نرى وفي الجاز
بعض النحويين جعله للاضافة مستدلا بقول الشاعر عدة واخلفوك عدا الامر الذي وعدوا
بمعنى عدة الامر وهو مذهب الفراء وخرجه بعضهم على ان عدا جمع عدوة اي واخلفوك
نواحي الامر الذي وعدوا **تنبيهات الاول** يفهم من قوله كوعد ان حذف الواو
المذكور مشروط بشروط اولها ان تكون الياء مفتوحة فلا تحذف من نحو مضارع اوجل
والامر منه ونحو مبنيا للمفعول الا ما شذ من قولهم يدر ويدع في لغة **وثانيها** ان تكون عين
الفعل مكسورة فلو كانت مفتوحة نحو يوجل او مضمومة نحو يوضؤ لم تحذف الواو الا ما شذ
من قول بعضهم يجد في قول الشاعر لو شئت قد نقع الفؤاد بشربة تدع الصوادي لا يجدن غليلا
وهي لغة عامية **فان قلت** قد جاء الحذف فيما عينه مفتوحة كيقع ويسع
قلت اما يقع فان ماضيه وقع بالفتح وقياس مضارعه يفعل بالكسر فعدل به عن
القياس محذوف عينه لاجل حرف الحلق وكان الكسر فيه مقدرة فحذفت الواو منه
لذلك واما يسع فماضيه وسع بالكسر وقياس مضارعه الفتح فقياسه يوسع لانه لما
حذفت الواو منه دل ذلك على انه كان مما يجيء على فعل يفعل بالكسر نحو ومق يمق ونحوه
والى هذا اشار في التسهيل بقوله من ياء مفتوحة ولكسرة لما هي له ظاهرا او مقدرة كيسع ويقع
والى في جعلها مقدرة نحو ان **وثالثها** ان يكون ذلك في فعل فلو كان في الاسم لم تحذف
الواو لان الحذف في الفعل انما كان لاستثقال ذلك في فعل بخلاف الاسم فعلى هذا تقول
في مثال يقطين من وعد يوعيد **الثاني** يفهم من قوله كعدة ان حذف هذه الواو من عدة
فيها مشروط بشرطين **احدهما** ان يكون مصدر الفعل فلو كانت غير مصدر لم تحذف
واوها الا ما شذ وذلك قولهم رقة للفضة وحشة للارض الموحشة ولدة وفيها احتمال
وهو ان يكون مصدرا وصف ذكره الشلوبين وقوله في التسهيل وربما اعل بذلك الا على الاسماء
كرقة وصفات كلدة وفيه نظر لان مقتضاه وجود اخرى الجمع والنوعين امثلة الاسماء فقد جعل
رقة وحشة وجهة عند من يجعلها اسما واما الصفات فلا يعرف غير لدة وقد انكر سيبويه
مجيء صفة على فعلة **وثانيهما** الا يكون لبيان الهيئة نحو الوعدة والعوذة المقصود
بها الهيئة فانها لا تحذف منها وقد احترز عن هذا في الكافية بقوله والعدة الاصل
احذف **الثالث** قد ورد تصحيح فعلة المصدر المذكور وهو شاذ فالواو تورث
وورثة بكسر الواو وحكاه ابو علي في اماليه قال الجرمي ومن العرب من يخرجه على الاصل فيقول
وعدة هذا الا شذوذ في اثبات واوه لانه ليس بمصدر وذهب قوم الى انه مصدر وهو الذي
يفهم من كلام سيبويه ونسب الى المازني ايضا وعلى هذا فاثبات الواو فيه شاذ قال بعضهم
والمشروع لا ثبات فيه دون غيره من المصادر وانه مصدر جار على فعله اذ لا يحفظ
وجه يجعلها نحو مضارعه لم يحذف منه اذ لا موجب لحذفها منه الا حملها على مضارعه

والمضارع والفعل المستقبل منه توجه وتجه والمصدر جهة عليه التوجه والاتقاء
محذوف يد ... ورجح الشلوبين القول بانه مصدر لا وجهه وجهة بمعنى
كالعمد ولا ينكر ... وجهة انما اسم مكان اذ لا ينفى المحذوف وحده **الرابع** يفهم
من تخصيص هذا الحذف بما فاؤه واو ان ما فاؤه ياء لا حظ له في هذا الحذف الا ما شذ من
قول بعضهم يسر مضارع ييسر واصله ييسر فحذفت الياء وشذ ايضا يسر مضارع
يسر ثم انتقل الى النوع الثالث فقال ص وحذف همز افعل استمر في مضارع وبنيتي متصف
ش يعني انه حذف همز افعل من مضارعه واسمي فاعله ومفعوله واليهما الاشارة بقوله
وبنيتي متصف فتقول اكرم يكرم فهو مكرم ومكرم وكان حق افعل ان يجيء مضارعه
على يؤفعل بزيادة حرف المضارعة على اول الماضي كما فعل في غيره مما اوله زائد نحو
تضارب يتضارب وتعلم يتعلم الا انه لما كان من حروف المضارعة همزة المتكلم حذفت
همزة افعل معها لئلا يجتمع همزتان في كلمة واحدة وحمل عليه اخواته واسما
الفاعل والمفعول **تنبيهان الاول** لا يجوز اثبات هذه الهمزة على الاصل الا في
الضرورة او كلمة مستندرة فالاول في الضرورة قوله فانه اهل لان يؤكرما وانشد
سيبويه وصاليات ككما يؤثفين قال وانه من اثفيت ووزن اثفية على هذا افعولة
والهمزة زائدة قال السيرافي لا حجة فيه لاحتمال اصالة الهمزة فيكون اثفيت فعليت
كسلقيت وقد اجاز سيبويه في همزة اثفية الاصالة والزيادة والكلمة المستندرة كقولهم
ارض مؤرنبة بكسر النون اي كثيرة الارانب وقولهم كساء مؤرنب اذا خلط صوفه بوبر الارا
نب هذا على القول بزيادة همزة ارنب وهو الظاهر **الثاني** لو ابدلت همزة افعل هاء كقولهم
في اراق هراق وعينا كقولهم في ابهل الابل عبهل لم تحذف لعدم مقتضى الحذف
فتقول هراق يهريق فهو مهريق ومهراق وعبهل الابل يعبهلها فهي معبهلة اي
مهملة ثم انتقل الى النوع الثالث فقال ص ظلت وظلت في ظللت استعملا وقرن في
اقررن وقرن نقلا ش قال في شرح الكافية كل فعل مضاعف على وزن فعل فانه عند اسناده
الى تاء الضمير او نونه يستعمل على ثلاثة اوجه تاما نحو ظللت ومحذوف اللام مفتوح
الفاء نحو ظلت ومحذوف اللام مكسور الفاء نحو ظلت انتهى وقد فهم منه فوائد
الاولى ان هذا الحذف مطرد في كل فعل مضاعف على فعل والى هذا ذهب الشلوبين
وصرح سيبويه بانه شاذ وانه لم يرد الا في لفظين من الثلاثي وهما ظلت ومست في
ظللت ومسست وفي لفظ ثالث من الزائد على الثلاثة وهو احست في احسست
وممن ذهب الى عدم الاطراد ابن عصفور وحكى في التسهيل انه لغة بني تميم وبذلك
يرد على ابن عصفور **الثاني** مقتضى قوله على فعل اختصاص هذا الحذف بالمكسور
العين وقد عمم في التسهيل فشمل المفتوح والمكسور وقد حكى ابن الانباري الحذف

في بعض والمفتوح وهو بحسب في ما مضت **الثالث** مختص قوله على فعل ايضا ان
اضطر صرح بذلك بالثلاثي وكلامه في التسهيل فيشمل الزائد على الثلاثة ويفهم [illegible]
باجئت **الرابعة** ضم بأن المحذوف في ظلت وظلت [illegible] الكلمة وصرح في التسهيل
بأن المحذوف العين وهو ظاهر كلام سيبويه **فإن قلت** ما وجه فتح الفاء وكسرها
قلت وجه فتحها بقاء حركتها لأنها مفتوحة في الأصل ووجه كسرها نقل حركة
العين إليها وذكر أبو الفتح أن كسر الفاء من ظلت لغة أهل الحجاز وفتحها لغة بني تميم
وقوله وقرن في اقررن يعني أن هذا الحذف قد جاء في اللام أيضا بشرط أن تكون عينه
مكسورة وقراءة الكسر وقرن في بيوتكن وهو من قررت بالمكان أقر به بالفتح في الماضي
والكسر المستقبل فلما أمر منه اجتمع مثلان **أحدهما** مكسور فحذف بعد نقل حركته كما
فعل في الماضي **فإن قلت** هل يطرد هذا في الأمر **قلت** قال في الكافية وقرن في
في اقررن وقس معتضدا وذكر غيره أن ذلك لا يطرد وظاهر التسهيل فإنه قال وربما
فعل ذلك في الأمر والمضارع وزاد فيه المضارع ومثاله يقرن في يقررن وذكر له في شرح
الكافية قال والذي يستعمل في نحو يقررن واقررن [illegible] فيهما يقرن وقرن ولا كثر فتح الفاء من
[illegible] وشبههما عنه [illegible] انتهى وقال الشارح الظاهر في هذا الحذف المضارع على فعل
إذا كان مضارعا يسكن [illegible] لأنه يجاز تخفيفه بحذف عينه ونقل
حركتها إلى الفاء وكذلك الأمر منه تقول في يقررن يقرن وفي اقررن قرن وقوله وقرن نقلا
يعني بفتح القاف وهي قراءة نافع وعاصم وهو أمر من قررت بالمكان أقر به بكسر الماضي
وفتح المضارع وهي لغة صحيحة ثابتة لا [illegible] فلما أمر منه اجتمع الثلاثة
مثلان أولهما مفتوح فيفعل به [illegible] وحذفها عينه كما فعل بأحست وهذا نادر لا يقاس
عليه لأن هذا الحذف إنما هو للمكسور **تنبيهان الأول** ذهب بعضهم إلى أن قرن على
قراءة الكسر أمر من الوقار يقال وقر يقر فيكون قرن محذوف الفاء مثل عدن ورجح الأول
لتوافق القراءتين وذهب بعضهم إلى أن قرن على قراءة الفتح أمر من قار يقار **الثاني** أجاز
في الكافية وشرحها إلحاق المضموم العين بالمكسور فأجاز في اغضضن أن يقال غضن واحتج
بأن حذف المضموم أثقل من حذف المكسور وإذا كان حذف المفتوح قد ورد فيه الحذف في المفتوح
الفاء فيعمل ذلك بالمضموم أحق بالجواز قال [illegible] **الإدغام**
يعني الإدغام اللائق بالتصريف كما ذكر في الكافية والإدغام لغة الإدخال والإدغام
بالتشديد افتعال منه وهو عبارة سيبويه قال ابن يعيش الإدغام بالتشديد من ألفاظ
البصريين والإدغام بالتخفيف من ألفاظ الكوفيين وهو اصطلاحا [illegible]
من مخرج واحد بلا فصل يكون في المثلين [illegible] في كلمة [illegible] باستثناء الكلام على
إدغام المثلين فأقول إذا التقى المثلان [illegible] **الضرب الأول**

أن يسكن أولهما ويتحرك الآخر فيهما نحو اضرب بكرا فهذا يجب إدغامه بثلاثة شروط **أولها** أن
لا يكون أولهما هاء سكت فإنه لا يدغم لأن الوقف على الهاء منوي وقد روي عن ورش إد
غام ماليه هلك وهو ضعيف من جهة القياس **وثانيها** أن لا يكون همزة منفصلة
عن الفاء نحو أكلا أحمد فلا إدغام في ذلك [illegible] بل يجب تخفيف أحدهما فلو كانت الهمزة
متصلة بالفاء وجب الإدغام نحو سآل **وثالثها** أن لا يكون مدة في آخر [illegible]
غيرها [illegible] فإن كانت مدة في آخر [illegible] نحو يعطي ياسر ويغزو واقد لئلا يذهب
المد بالإدغام فإن لم يكن في آخره وجب الإدغام نحو مغزو وأصله مغزوو وأصله على وزن
مفعول واغتفر ذهاب المد في هذا الموضع الإدغام فيه وإن كانت مبدلة من غيرها دون
لزوم لم يجب الإدغام بل يجوز لم يلبث نحو [illegible] وريا في رؤيا وقف حمزة ومنع البصريون نحو
قوول [illegible] ما لم يسم فاعله [illegible] لأنه لو أدغم لالتبس بفعل فإن كانت المدة مبدلة من
غيرها إبدالا لازما وجب إدغامها نحو أواب وهو مثال المبالغة من آب وأصله أأوب فقلبت
ثانية الهمزتين واوا لسكونها بعد ضمة ثم أدغم لزوما لوجوب الإبدال **والضرب**
الثاني أن يتحرك أولهما ويسكن ثانيهما فهذا لا يجوز فيه إدغام لأن شرط الإدغام تحرك
المدغم فيه **ومثاله** في كلمة ظللت وفي كلمتين [illegible] **والضرب**
الثالث أن يتحركا معا في كلمة أو كلمتين جاز الإدغام بشرطين **أحدهما** أن لا يكونا
همزتين نحو قرأ آية [illegible] الإدغام في الهمزتين [illegible] **والآخر** أن لا يكون الحرف الذي قبلهما ساكنا
غير لين نحو شهر رمضان فإن هذا لا يجوز إدغامه [illegible] جمهور البصريين
وقد روي عن أبي عمرو إدغام ذلك [illegible] على إخفاء الحركة وأجاز الفراء إدغامه وإن
[illegible] الكلمة واحتج [illegible] عليه في قوله [illegible] كلمة ص
[illegible] إدغام [illegible] في كلمة [illegible] الأفعال نحو [illegible] وأصلها
[illegible] والأسماء نحو [illegible] وفعل بالكسر والإدغام في ذلك واجب
بستة شروط **الأول** الا [illegible] لا يجوز إدغامه لتعذر الابتداء بالساكن
قال المصنف في بعض كتبه الا يكون أولهما حرف المضارعة [illegible] أو حركة
نحو [illegible] انتهى ويجوز أيضا الإدغام في الفعل الماضي إذا اجتمع فيه تاءان
والثانية أصلية نحو تتابع [illegible] الوصل [illegible] التابع ولم يذكر هنا هذا الشرط
وقد ذكره في الكافية وغيرها **الثاني** أن لا يكون ما هما فيه اسما على فعل نحو صفف أو فعل
نحو [illegible] أو فعل نحو كلل أو فعل نحو لبب وكذلك لا يجوز إدغامه وإلى هذا أشار
بقوله صل لا كمثل صفف و [illegible] وكلل ولبب [illegible]
[illegible] **فإن قلت** ما علة منع إدغام [illegible] الأمثلة **قلت** أما الثلاثة الأول فلمخالفة الأفعال في الوزن والإدغام
[illegible] بالفعل [illegible] ونبع الفعل فيما وازنه من الأسماء [illegible] يوازنه

الادغام

واما الرابع فهو ما وازن الفعل الا انه لم يدغم لخفته وليكون منبهة على فرعيته
في الاسماء نحو رجل شمم لموازنته حيث ادغم موازنه من الفعل نحو رد ليعلم ضعف سبب الادغام
فيه ونحوه في الفعل واعلم انه يمتنع الادغام فيما وازن احد هذه الامثلة بصدره لا بجملته
نحو مششا لعظم خلفا للاخفش فانه موازن بصدره للفعل نحو صبب ونحو رددا وهو
مثال سلقاس الرد فانه موازن للفعل نحوه للاول ونحو جببه جمع جب فانه موازن بصدره
للفعل نحو كلل ونحو ادجبان مصدر دج لمجمل ج فانه موازن بصدره للفعل نحو لبب ولو بنيت
من رد نحو فعفعل قلت مرددا بالفك هذا مذهب الخليل وسيبويه وخالف الاخفش
فقال ردان بالادغام ووجهه ان الالف والنون من باب دنما التزم تحرك الدال التي تليهما فتغل
تولي التعثير فادغم نحو فيعما فصار في ذلك نظير الفعل في الثقل نحو رد بل هو اولى بالادغام
من الفعل لان حركة الدال الاخيرة في الفعل ليست بلازمة والصحيح ما ذهب اليه الخليل وسيبويه
لانه هو الذي ورد به السماع انشد ابو علي الغالي ذ بير غوا بزال الرجعان العرجاه فان
قلت كان ينبغي ان يستثني مثالا خامسا يمتنع فيه الادغام وهو فعل نحو ابل
لكونه مخالفا لاوزان الافعال فلو بنيت من رد نحو ابل قلت ردد بالفك قلت العذر
له في عدم استثنائه انه بناء لم يكثر في الكلام ولم يسمع في المضاعف وهو فرد استثناه في بعض
نسخ التسهيل واعلم ان اوزان الثلاثي التي يمكن فيها اجتماع مثلين متحركين لا تزيد على تسعة
وهو سبعة خمسة منها وبقيت اربعة منها واحد قليل الكلام فيه وهو فعل بكسر الفاء وضم العين
وثلاثة مستعملة وهي فعل نحو كتب وفعل نحو عضد وفعل نحو ذلل فاذا بنيت من رد نحو
عضد وكتب قلت رد بالادغام لانهما موافقان لوزن الفعل وليس في خفته فعل نحو لبب هذا
مذهب الجمهور وخالف ابن كيسان فقال ردد وردد بالفك واذا بنيت من رد نحو ذلل قلت
ردد بالفك ومن ان فعل ليس في الفعل ينبغي ان يدغم اولهما وفيه مذهب ابن كيسان الاظهار
بل هو في هذا اولى الثالث ان لا ينفصل باول المثلين مدغم فيه واليه اشار بقوله صدر لا كجسس
سر وهو جمع جاس فان فيه مثلين متحركين ولم يدغم اولهما في الثاني لان قبلهما مثلا اخر مدغم في اول
المتحركين فاذا ادغم فيه التقى ساكنان وبطل الادغام السابق الرابع ان يعرض تحريك ثانيهما
واليه اشار بقوله صدر ولا كاخصص ابي سر فمن اخصص مثلا متحركان ولم يدغم لان حركة الثاني
عارضة وهي حركة النقل والاصل اخصص بالاسكان فنقلت حركة الهمزة الى الساكن ولم يعتد
بها لعروضها الخامس ان لا يكون ما هما فيه ملحقا بغيره واليه اشار بقوله صدر لا كهيلل
وذلك نوعان احدهما ما حصل فيه الالحاق بزيادة قبل المثلين نحو هيلل اذا قال لا اله الا
الله فان الامر هيلل متحركان في كلمة ولا سبيل الى ادغام احدهما في الثاني لان قبلهما من الالحاق
بدحرج وهو الياء فامتنع الادغام لئلا تفوت المماثلة والاخر ما حصل فيه الالحاق باحد
المثلين نحو جلبب فان احدى بائيه مزيدة للالحاق بدحرج فامتنع الادغام لاستلزامه فوات ما قصد

من الالحاق

97

من الالحاق السادس ان لا يكون مما شذ العرب في فكه اختيارا وهو الفاظ محفوظة لا
يقاس عليها واليه اشار بقوله صدر وشذ في الل ونحوه فك بنقل فقبل سر فمن الالفاظ
الل السقاء اذا تغيرت رائحته واسنان اذا فسدت والاذن اذا رقت وذبب الانسان اذا نبت الشعر
في جبينه وصكك الفرس اذا اصطك عرقوباه وضبب الارض اذا كثر ضبابها وقطط الشعر
اذا اشتدت جعودته ولحح العين اذا التصقت ومشش الدابة اذا شخص في وظيفها حجم دون
صلابة العظم وعزز الناقة اذا ضاق احليلها وهو مجرى لبنها فشذ ودخل الادغام في هذه
كشذوذ تركه الاعلال في القود ونحوه وقد شذ الاظهار ايضا في كلمات من الاسماء نحو قولهم
رجل ضفف الحال وحكى ابو زيد طعام قضض اذا كان فيه يبس ولا يجوز القياس
على شيء من هذه المحكيات وما ورد من ذلك في الشعر عد من الضرورات كقوله الحمد لله العلي الاجلل
صدر وحيي افكك وادغم دون حذر كذاك نحو تتجلى واستتر سر يعني ان الفك والادغام جائز
فيما في مواضع الثلاثة الاول ما عينه ولامه ياءان محركان نحو حيي وعيي من ادغم نظر
الى كونهما مثلين في كلمة وحركة ثانيهما لازمة ومن ذلك الادغام لان اجتمعا في الطائفة المتفق
ومن اظهر نظر الى ان اجتماع المثلين في باب حيي كالعارض لكونه مختصا بالماضي والمضارع دون
الامر والعارض لا يعتد به غالبا فان قلت اي الوجهين اكثر في كلامهم قلت
الفك لكثرته قلت لو كانت حركة الياء الثانية عارضة نحو لن يحيي ورايت محييا لم يجز الادغام
واما قولهم وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيتها فتعيي فشاذ لا يقاس
عليه واجازه الفراء الثاني نحو تتجلى قال الشارح كل ما فيه تاءان مثل تتجلى تتجلى
فهذا فيما سمع الفك لتصدر المثلين ومنهم من يدغم فيسكن اوله ويدخل عليه همزة الوصل
فيقول اتجلى وقال في شرح الكافية اذا ادغمت فيما اجتمع في اوله تاءان زدت همزة الوصل
لتوصل بها الى النطق بالتاء المسكنة للادغام فقلت في تتجلى اتجلى فهي في هذا نظر
لان تتجلى فعل مضارع واجتلاب همزة الوصل لا يكون في المضارع والذي ذكره غيره من النحويين
ان الفعل المفتتح بتاءين ان كان ماضيا نحو تتبع وتتابع قلت اتبع واتابع وان كان مضارعا
نحو تتذكر لم يجز الادغام ان ابتدئ به لما يلزم من اجتلاب الهمزة وهي لا تكون في المضارع
بل يجوز تخفيفه بحذف احدى التاءين وسياتي وان وصل بما قبله جاز ادغامه بعد
متحرك او لين نحو تكاد تميز ولا تيمموا الخبيث لعدم الاحتياج في ذلك الى اجتلاب همزة الوصل
والله اعلم الثالث نحو استتر وهو كل فعل على افتعل اجتمع فيه تاءان
فهذا ايضا يجوز فيه الفك وهو قياسه لبقاء ما قبل المثلين على السكون ويجوز فيه
الادغام بعد نقل حركة اول المثلين الى الساكن فيقول ستر يستر ستارا فنبهنا في
الاول على ان الادغام في استتر ونحوه يوجب طرح همزة الوصل من اوله لتحرك
الساكن بحركة النقل فلذلك قيل فيه ستر الثاني انه اذا ادغم في استتر صار اللفظ

به كما لفظ بستي المصدر وفعل بتضعيف العين وكان يمنان بالمضارع هو المعتبر
لانك تقول في مضارع اتزاطه تفعل استي بجيء اوله واطه يستتي فتنقل الادغام وتقول
في مضارع اتزوزنه فعل تستيرا على وزن تفعيل **الثالث** يجوز في اشتهر
ونحوه اذا ادغم وجه اخر وهو ان يقال ستر بكسر فائه على اصل التقاء الساكنين
وذلك ان الفاء ساكنة وحين قصد الادغام سكنت التاء الاولى فالتقا ساكنان فكسر
اولهما على اصل التقاء الساكنين وجيء على هذه اللغة كسر التاء اتباعا لفاء الكلمة
فتقول فتل والمضارع واسم الفاعل واسم المفعول مبني على ذلك الا ان اسم الفاعل يشتبه
بلفظ اسم المفعول على لغة من كسر التاء اتباعا فيصير مشتركا كالمختار ونحوه فيحتاج على
فهذه **الرابع** ما ذكره في هذا البيت كالمستثنى من الضابط المتقدم فان فيهما
منضبط فيه … ومع الادغام على سبيل الجواز واستثناه ليعلم انه خرج وجهين
وذلك استثنوا ما نحو تجلى ولم يندرج في الضابط المتقدم لانحصار المثلين والله اعلم
وقوله وما بتاءين ابتدئ قد يقتصر فيه على تا كتبين العبر اذا اجتمع في اول
المضارع تاءان جاز حذف احدهما نحو تبينوا العبر واصله تتبينوا الاولى تاء المضارعة
والثانية تاء تفعل وعلة الحذف انه لما ثقل عليهم اجتماع المثلين ولم يكن سبيل الى الادغام
لما يؤدي اليه من اجتلاب همزة الوصل وهي لا تكون في المضارع عدلوا الى التخفيف بحذف
احدى التاءين **تنبيهات الاول** هذا الحذف كثير جدا وهو في القرآن
كثير نحو لا تكلم نفس الا باذنه وتنزل الملائكة **الثاني** ابهم في قوله احداهما
ومذهب سيبويه والبصريين ان التاء الثانية هي المحذوفة لان الاستثقال بها حصل ولان
الاولى دالة على المضارعة وقد صرح بذلك في التسهيل في نسخة مقروءة عليه وقال
والمحذوفة الثانية لا الاولى خلافا لهشام ويعني ان مذهب هشام ان المحذوفة هي
الاولى ونقله غيره عن الكوفيين **الثالث** اطلق في قوله وما بتاءين ابتدئ وهذا
انما هو في المضارع لانه الذي يتعذر فيه الادغام واما الماضي نحو تتابع فلا يتعذر فيه
الادغام **الرابع** ما ذكره من تعذر الادغام في المضارع انما هو في الابتداء لا في الوصل
كما تقدم بيانه في الكلام على نحو تجلى **الخامس** قد ذكر في شرح الكافية قد يقال
في تتعلم تعلم استثقالا لتوالي المثلين المتحركين ولا ادغام للخروج الى زيادة همزة الوصل
فدل ذلك ان الادغام في ذلك جائز وان كان مستثقلا كما يجوز ابقاء المثلين متحركين في ذلك
وكذلك قول الشارح لم يكن بد اما من توالي متحركين واما من ادغام محوج الى زيادة همزة الوصل
وقد صرح في التسهيل بما يدفع هذا التوهم فقال وقد تحذف تخفيفا المعتمد الادغام
لسكون الثاني لا يستغني … الاظهار واستثقال … لكنها **السادس**
قد يفعل هذا التخفيف بالحذف فيما تصدر فيه نونان ومن ذلك ما حكاه ابو الفتح من قراءة

بعضهم ونزل

بعضهم ونزل الملائكة تنزيلا قال في شرح الكافية … من القراءة دليل على
ان المحذوفة … تنزل انما هي الثانية قال الشارح ومنه قول الاظهر
قوله تعالى في قراءة ابن عامر وعاصم نجي المؤمنين اصله ننجي ولذلك سكن اخره
ومن … حيث مدغم فيه سكن لكونه بمضمر الرفع اقترن اذا سكن اخر
الفعل المدغم فيه لاتصاله بضمير الرفع وجب الفك لان ثاني المثلين قد سكن فتعذر
الادغام والمراد بضمير الرفع نا ونون الاناث وتاء الضمير نحو رددت ورددنا
ورددن وقد مثل ذلك بقوله في حللت ما حللته في فك ادغام شرط الادغام في ذلك
عند جمهور العرب قال في التسهيل والادغام قبل الضمير لغية قال سيبويه وزعم
الخليل ان ناسا من بكر بن وائل يقولون ردن ومرن وردت وهي لغة ضعيفة كانهم قدروا
الادغام قبل النون والتاء وابقوا اللفظ على حاله وحكى بعض الكوفيين في رددن
ردن … قبل نون الاناث وتدغمها فيه كانها نون الاناث لا يكون ما
قبلها الا ساكنا … فزاد الالف قبلها وقوله وفي جزم
وشبه الجزم تخيير قفي … يعني ان المدغم فيه اذا سكن جزما … وهو المراد بشبه
الجزم جاز فيه الفك والادغام نحو لم يحلل ولم يحل واحلل وحل والفك لغة اهل الحجاز
والادغام لغة تميم وقيل … عن اهل الحجاز وانما ادغم بنو تميم اذا تحرك الساكن
في بعض الاحوال نحو اردد القوم ولم يردد القوم **تنبيهات الاول**
انما جعل سكون الامر نحو احلل شبه الجزم لان الامر يعامل معاملة الفعل المضا
رع المجزوم **الثاني** يعني بالتخيير استواء الوجهين وان المتكلم مخير في اتباع ايهما شاء
وليس المراد استواؤهما في الفصاحة لان الفك لغة اهل الحجاز وبها جاء القرآن
غالبا كقوله تعالى ان تمسسكم حسنة ومن يحلل عليه غضبي ولا تمنن واغضض
من صوتك وجاء على لغة بني تميم قراءة … ابي عمرو والكوفيين ومن يرتد في
المائدة وقراءة السبعة ومن يشاق الله في الحشر **الثالث** اذا ادغم في الامر
على لغة بني تميم وجب طرح همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها وحكى الكسائي
انه سمع من عبد القيس اردد واغضض … همزة الوصل … ذلك …
الرابع اذا اتصل بالمدغم فيه واو جمع نحو ردوا او ياء مخاطبة نحو ردي او نون
توكيد نحو ردن ادغم الحجازيون وغيرهم من العرب كذا قالوا وعللوه بان الفعل حينئذ
مبني على هذه العلامات فليس محل … **الخامس** التزم المدغمون
فتح المدغم فيه قبل هاء غائبة نحو ردها ولم يردها والتزموا ضمه قبل هاء غائب
نحو رده ولم يرده قالوا لان الهاء خفية فلم يعتد بوجودها فكان الدال قد وليت
الالف والواو نحو ردا وردوا وحكى الكوفيون ردها بالضم والكسر ورده بالفتح



والكسر وذلك في التسهيل ... وذكر ثعلب انه وجد الثلاثة قبل هاء الغائب ونظيره في
تجويز الفتح واما الكسر والصحيح انه لغة لم يسمع الا خبيثة ونظيره من بني عقيل ...
بالكسر والثاني الكثير ضم الكسر قبل ساكن وقال رد القوم بالكسر لانها حركة التقاء الساكنين
... ومنهم من فتح ومنهم ... ان بعض العرب انكره ... ولا يعرف الكلابيون
واما الضم فقال في التسهيل وكانه قبل ساكن بالكسر وقد يفتح انتهى وحكى ابن جني
الضم ايضا وهو قليل فان اتصل بالفعل هاء الغائبة او هاء الغائب او الساكن ففيه
ثلاث لغات الفتح والكسر والضم مطلقا نحو رده وردها وعضه وهي لغة كعب وتميم والا
تباع لحركة الفاء نحو رده وردها وعضه وهذا كله مما ... **صرح به افعل في التعجب التزم**
والتزم الادغام ايضا في هلم ... ذكر جواز الادغام في الجزم ونحوه وهو الامر
اشترط ... حكم افعل في التعجب وانه قد ... الجميع وكذا قال في شرح الكافية
يقولون باجماع قلت لانه يعني اجماع العرب فان الادغام فيه غير مسموع في كلامهم والا
المسموع الفك كقوله وقال نبي المرسلين ... واحبب البنا ان يكون المقدما
وان اراد اجماع النحويين فليس كذلك لان بعض النحويين حكى عن الكسائي اجازة الادغام واما
هلم فالادغام فيه لازم باجماع **تنبيهات الاول** اختلف العرب في هلم فهي
عند الحجازيين اسم فعل بمعنى احضر واقبل وهي عند تميم فعل امر لا ينصرف ... الادغام
واما ... باعتبار ... وقد استعمل لها مضارع ... قيل له هلم فقال لا اهلم **الثاني**
التزموا ايضا فتح هلم وحكى الجرمي فيه الفتح والكسر عن بعض بني تميم واذا اتصل بها هاء
غائب نحو هلمه لم تضم بل تفتح وكذلك تفتح ايضا اذا اتصل بها ساكن نحو هلم الرجل **الثا
لث** الاكثر في هلم عند بني تميم جعلها اتصلت بها الضمائر المرفوعة البارزة والحقت نون
التوكيد فيقال هلما وهلموا وهلموا بضم الميم قبل الواو وبكسرها قبل الياء واذا اتصل بها
نون الاناث فالقياس هلممن وزعم الفراء ان الصواب هلمن بفتح الميم وزيادة نون ساكنة
بعدها بفتح الميم ثم تدغم النون الساكنة في نون الضمير وحكى ... انه سمع من العرب هلمين
يا نسوة بكسر الميم مشددة وزيادة ياء ساكنة بعدها قبل نون الاناث وحكى عن بعضهم
هلمن بضم الميم وهو شاذ وعلى لغة بني تميم ... ابو الهيب قوله ... فصرله ...
البنا وقلنا للنسوة هلممنا فاكرمنا بالنور الشريدة **الرابع** ذهب بعض
النحويين الى ان هلم في لغة بني تميم اسم غلب فيه جانب الفعلية واستدل بالتزامهم فتح ميمها
والادغام ولو كانت فعلا لجرت مجرى رد في جواز الضم والكسر والاظهار **واجيب**
بان التزام احد الجائزين لا يخرجها عن الفعلية والتزام احد الجائزين في كلامهم كثير
الخامس نقل بعض الاجماع على ان هلم مركبة وفي البسيط ومنهم من يقول
ليست مركبة وفي كيفية التركيب خلاف قال البصريون مركبة من هاء التنبيه ولم التي هي بمعنى

... قولهم

جامعة الملك سعود
قسم المخطوطات
عمادة شؤون المكتبات

ابن ... ثم الله ... اي جمعه كانه قيل اجمع نفسك الينا فحذفت الهمزة تخفيفا ... الى الحال
... وقال الخليل ... قيل الادغام فحذفت الهمزة ... الدرج اذ الكلمة ...
لكثرة الاستعمال ثم نقلت حركة الميم الاولى الى اللام وادغمت وقال الفراء مركبة من هل التي للزجر
... ام بمعنى اقصد فخففت الهمزة بالقاء حركتها على الساكن قبلها فصار هلم ونسب بعضهم هذا القول
الكوفيين ... الى الصواب والله سبحانه وتعالى اعلم **ولما انتهى الكلام**
على ما قصدته في فصل الادغام وهو اخر ما ... في فصل التصريف قال على سبيل التعريض **عوضا**
جمعه عنيت قد كمل نظما على جل المهمات اشتمل ... ما قصدته ... في هذا
النظم اشتماله على اعظم المهمات ... من العلم ... والاصح ... المعول
... **والشعر عليها**

تم الكتاب بحمد الله والصلاة على نبيه صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم ...
**وبعد الله مصليا على محمد خير نبي ارسلا وآله الغر الكرام
البررة وصحبه المنتخبين الخيرة وصلى الله على سيدنا ومو
لانا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما انتهى
بحمد الله تعالى وحسن عونه هذا الشرح المبارك المسمى ...
على الفية ابن مالك ... ضح الجميع منه وكان الفراغ**
منه في ظهر يوم ... عشر من شهر ... عام ... عشر ومائة والف
عرفنا الله خيره ووقانا ضيره ... محمد صلى الله عليه وسلم على يد عبيد
الله ... [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
المسلمين والمسلمات والمومنين والمومنات
[illegible]
[illegible]
[illegible]
امين

تسع ... كثيرا

فصل

[illegible]

تنبيه

فضل اسم الله العظيم الاعظم [illegible]

ع حب

ع حب اه

٢

[illegible] الافعال المعتلة باعتبار [illegible] من الاعم

[illegible] اجوبة اسئلة [illegible] العالم الاديب والامجد اللبيب ابو عبد الله ابن خميس التلمساني [illegible] انتن يا هندات [illegible] والثالث [illegible]

[illegible] السؤال الاول انتم يا زيدون تغزون والثاني [illegible]

[illegible] تغزون والجواب ان الثاني مبني لاتصال نون النسوة به [illegible] الهندات [illegible] مبني على السكون [illegible]

[illegible] الافعال الخمسة [illegible] والاول تغزون [illegible]

[illegible] السؤال الرابع والخامس [illegible]

[illegible] واما الثاني [illegible] مرجوع بالنون لانه ثالث الافعال الخمسة [illegible]

[illegible] والجواب ان الاول مبني لاتصال نون النسوة به [illegible]

[illegible] الافعال الخمسة [illegible]

[illegible] والجواب ان الاول [illegible] بالنون [illegible] السؤال [illegible]

[illegible] مبني على السكون [illegible]

[illegible] والنسوة [illegible]

[illegible]

[illegible] المادة مختلفة باختلاف [illegible]

[illegible] ومبني على السكون لاتصاله بنون [illegible]

[illegible] يا هند [illegible]

[illegible] الشعر [illegible] وحذفت الواو لالتقاء الساكنين [illegible]

[illegible] الافعال الخمسة [illegible]

[illegible] مرفوع بالنون لانه [illegible]

[illegible] وعلى [illegible]

[illegible] الثالثة [illegible]